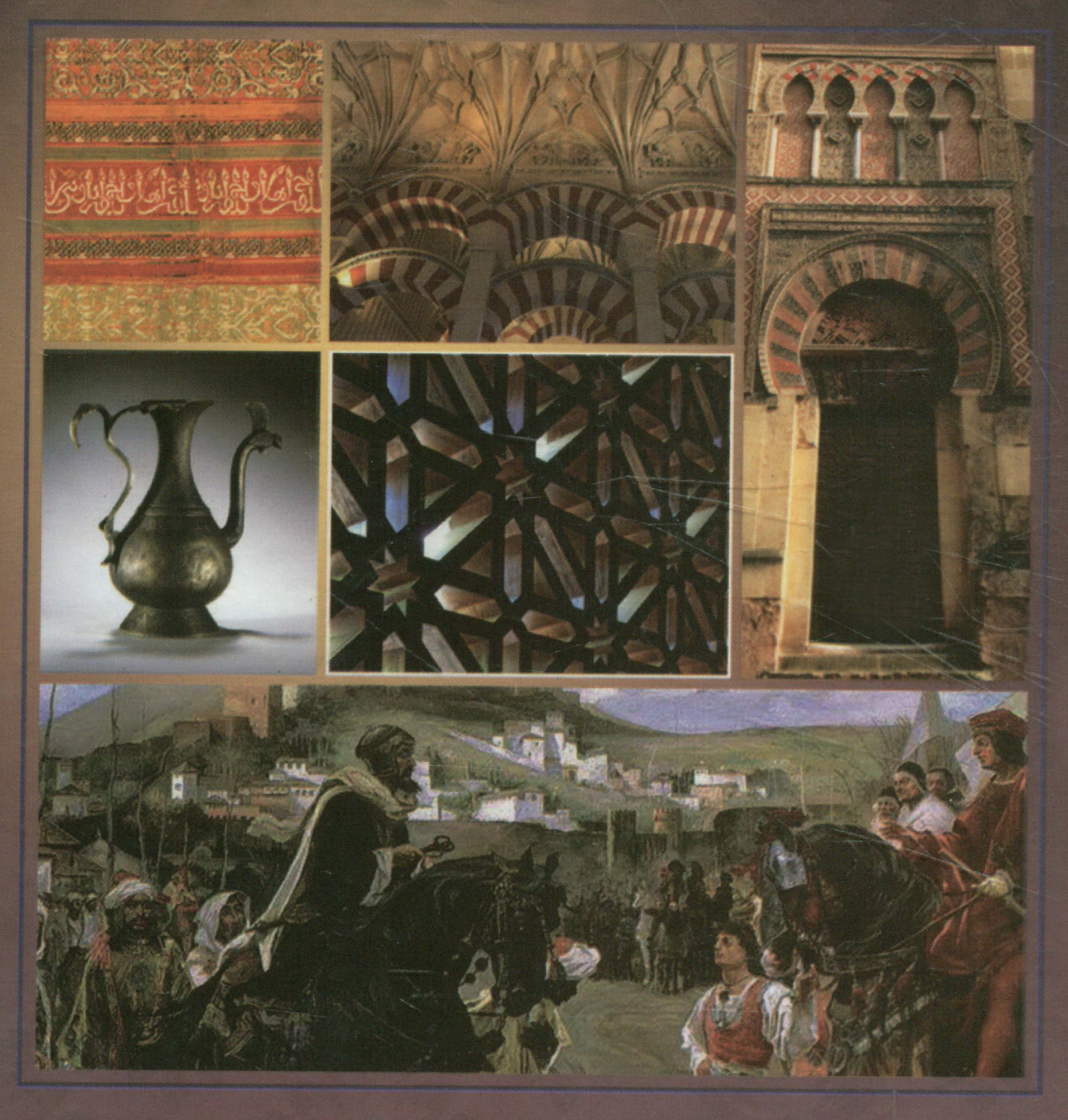
دار الكتاب الحديث

دار العيدروس للكتاب الحديث
موسوعة إسبانيا الإسلامية

العصر الأندلسي

خروج العرب من الأندلس

التطهير العرقي وجرائم الإبادة الجماعية ضد المسلمين في إسبانيا



البروفيسور/ محمد حسن العيدروس
أستاذ التاريخ والعلاقات الدولية - رئيس مركز العيدروس للدراسات والاستشارات

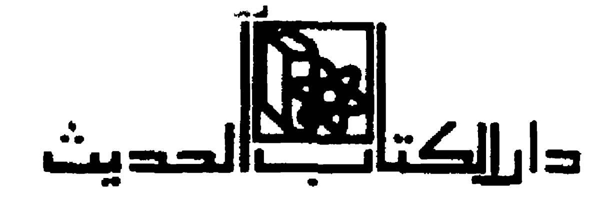
دار العيدروس للكتاب الحديث
موسوعة أسبانيا الإسلامية

العصر الأندلسى

خروج العرب من الأندلس

التطهير العرقي وجرائم الإبادة الجماعية ضد المسلمين في إسبانيا

البروفيسور / محمد حسن العيدروس
أستاذ التاريخ والعلاقات الدولية -
رئيس مركز العيدروس للدراسات والاستشارات



العيدروس ، محمد حسن .

موسوعة أسبانيا الإسلامية/ محمد حسن العيدروس

. ـ ط 1. ـ القاهرة: دار الكتاب الحديث ، 2011

328 ص ؛ 24سم .

تدمك 2 449 350 977 978

1- الأندلس – تاريخ – تطهير و ابادة - موسوعات .

أ- العنوان.

953.071203

رقم الإيداع 21012 /2011

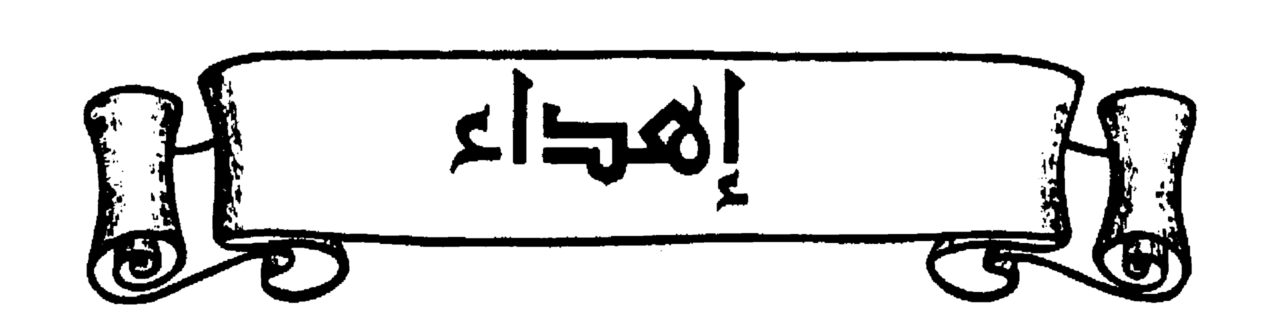


www.dkhbooks.com

القاهرة	94 شارع عباس العقاد – مدينة نصر – القاهرة ص.ب 7579 البريدي 11762 هاتف رقم : 22752990 (202 00) فاكس رقم : 22752992 (202 00) بريد إلكتروني : dkh_cairo@yahoo.com
الكويت	شارع الهلالي ، برج الصديق ص.ب : 22754 – 13088 الصفاه هاتف رقم 2460634 (965 00) فاكس رقم : 2460628 (965 00) بريد إلكتروني : ktbhades@ncc.moc.kw
الجزائر	B. P. No 061 – Draria Wilaya d'Alger– Lot C no 34 – Draria Tel&Fax(21)353055 Tel(21)354105 E-mail dk.hadith@yahoo.fr

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿انفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالاً وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ (٤١)﴾ [التوبة]. ﴿يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الأَبْصَارِ (٢)﴾ [الحشر]. ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ (١١)﴾ [الرعد]. ﴿وَتِلْكَ الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ (١٤٠)﴾ [آل عمران]. ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ (٣٨)﴾ [محمد]. ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (٢٦)﴾ [آل عمران]. ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ الْيَهُودُ وَلا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ (١٢٠)﴾ [البقرة]. ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ (١٤٤)﴾ [النساء].



إلى كل من دافع عن أرض الإسلام والمسلمين في وجه الأعداء الطامعين والمحتلين لأراضيها... إلى الذين قاوموا وكافحوا وقدّموا أرواحهم في سبيل الله وفي سبيل الإسلام والمسلمين ضد الاستعمار المسيحي البريطاني والفرنسي والإسباني والأمريكي. إلى الأتراك العثمانيين الذين أوقفوا الزحف المسيحي الصليبي لديار المسلمين أكثر من ستة قرون. وإلى الذين جاهدوا واستشهدوا وسقطوا جرحى دفاعًا عن كرامة الإسلام والمسلمين. وإلى كل من يدافع عن الأمة الإسلامية خير أمة أخرجت للناس بكل الوسائل المتاحة سواء بالسلاح أو بالقلم أو بالدعوة الحسنة حاضرًا ومستقبلاً.

وإهداء إلى والدي المرحوم السيد الشريف/

حسن أحمد علوي العيدروس

والذي علمني بأن كرامة الأمة الإسلامية والإسلام هى أغلى ما فى الإنسان، وبدونها لا وجود للإنسان وللحياة الكريمة.

أطلب من الله سبحانه وتعالى أن يطيب ثراه

ويغمده الجنة إن شاء الله..

الفاتحة

إلى أرواح شهداء الإسلام والمسلمين الذين سقطوا دفاعًا عن الإسلام والمسلمين من عهد الدولة الإسلامية الأولى فى عهد الرسول والخلافة الراشدة والأموية والعباسية والفاطمية والعثمانية حتى اليوم والغد وإلى يوم الدين،

رسالة الإسلام والسلام

مقدمة

من أجل الحوار السليم والسلام بين المسلمين والمسيحيين في العالم والتعايش السلمي بين الأديان، وليعرف الأوروبيون والغربيون المسيحيون كيف كان لمسلمي صقلية وإسبانيا والدولة العثمانية روح التسامح وحرية التعبير وممارسة المذاهب الدينية لغير المسلمين في ظل الحكم الإسلامي، وكيف يعامل الأوروبيون الذين يدعون حقوق الإنسان وحرية الأديان للأقلية المسلمة في أوروبا؟ فكيف سبقهم المسلمون إلى ذلك قبل عدة قرون، في الوقت الذي تعاني الأقلية الإسلامية من اضهاد في ممارسة المعتقد الخاص بهم، وحرية اختيار الملابس وممارسة الشعائر الدينية. إلى كل المسلمين ليعرفوا، كيف كان أجدادهم بناة حضارة وقدموا للبشرية أروع النظم والحياة الإنسانية في أوروبا في العصور الوسطى، وكيف ساهموا في إثراء وتطور العالم الإنساني. أين هم الآن من ذلك؟! لماذا أصبحوا متلقين بعدما كانوا ملقنين؟ لأصبحوا يأخذون من كل شيء إيجابي وسلبي دون تمييز بعدما كانوا يعطوا أعظم القيم العليا الإنسانية والعلمية إلى العالم. وليعرف العالم المذابح ضد الإنسان والإنسانية والتطهير العرقي، وجرائم حرب الإبادة البشرية والإرهاب المنظم للدولة الذي ارتكبه المسيحيون في إسبانيا وصقلية وجنوب إيطاليا والحروب الصليبية في سواحل سوريا ولبنان وفلسطين والرها وأنطاكية وبلغاريا والبوسنة وكوسوفو وصبرا وشاتيلا وجسر الباشا وتل الزعتر والشيشان وأبخازيا وجزيرة القرم والعراق وأفغانستان ضد المسلمين، وكيف عامل المسلمون المسيحيين في

إسبانيا وصقلية والدولة العثمانية، وكيف يعاملون في سوريا ومصر ولبنان وإندونيسيا ونيجيريا وغيرها من الدول الإسلامية. هناك فرق كبير بين التسامح لدى المسلمين والإسلام وغيرهم.

الحمد لله والصلاة والسلام على هادي البشرية من الضلال والشرك إلى الهدى والهداية سيدنا وحبيبنا وشفيعنا محمد رسول الله والصلاة والسلام على آل بيته الطاهرين.

سادت حضارات ثم بادت، نشوء وارتقاء ثم السقوط، تلك هي الظاهرة التاريخية التي تتكرر في عالم الإنسان الذي يحاول فهمها أو يفهمها، وإن فهمها ينساها أو يتناساها، في حين أن أمة الإسلام هي أمة التوحيد الوحيدة في العالم منذ خلق البشرية حتى اليوم وإلى أن يرثها الله، ومنهجها القرآن الكريم والسنة النبوية إلى يوم الدين، من تعلق بها نجا ومن تركها سقط وضاع وانتهى. ومن هنا يرتبط تفوق الإسلام وسيادة وعالمية الأمة الإسلامية بمدى تمسكها وتعلقها بهذا المنهج وهذه الرسالة البشرية التي أنزلها الله على الأمة الإسلامية عن طريق رسوله محمد ﷺ. يرتبط تكالب الأمم المشركة بالله وأعداء الإسلام والمسلمين من الصليبيين المسيحيين بابتعاد المسلمين عن منهج الإسلام وتخليهم عن رسالة الجهاد والحفاظ على رسالة الإسلام وعقيدته وقيمه الإنسانية العالمية الخالدة وما مدى تطبيقه والحفاظ عليه. ومن هنا كان تفوق الحضارة الإسلامية في إسبانيا، وعندما ابتعد المسلمون عنها، ابتعد الله عنهم فسقطوا وانتهى ملكهم، وعندما طلب المسلمون العون والمساعدة من المشركين المسيحيين في إسبانيا ضد إخوانهم تركهم الله. وهذا ما أدى إلى ارتفاع قوة المسيحيين الصليبية بقيادة بابا الفاتيكان الذي أعلن الحرب الصليبية المسيحية على مسلمي إسبانيا قبل المشرق الإسلامي في سواحل الشام، وبذلك توافد آلاف المسيحيين من مختلف أنحاء أوروبا لقتل المسلمين في إسبانيا مما

أدى إلى سقوط آخر معاقلها في غرناطة ولم ينتهِ إلى هذه الحدود وإنما امتد إلى احتلال المغرب العربي حتى ليبيا.

هنا أرسل الله عباده المجاهدين من الأتراك العثمانيين الذين قاموا بطرد الصليبيين المسيحيين والحفاظ على المغرب العربي والمساعدة في إجْلاء المسلمين من إسبانيا. ولا ننسى ما قام به المسيحيون من التطهير العرقي والمذابح الجماعية ضد المسلمين في إسبانيا وحرقهم وهم أحياء في احتفالات الإبادة الجماعية التي لم يشهد لها التاريخ البشري مثيل حتى قيام الأوروبيين المسيحيين الصرب بجرائم الإبادة البشرية والتطهير العرقي ضد المسلمين في البوسنة، أمام أنظار أوروبا والغرب المسيحي الذي يدعي الحضارة وحرية الإنسان، بل قام الجيش الهولندي من قوات حفظ السلام بمساعدة الصرب في جرائمهم.

وفي الختام آخر دعوانا أن الحمد لله، وأن الأرض يرثها لعباده الصالحين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ، وعلى آل بيته الطاهرين،،

البروفيسور الدكتور محمد حسن العيدروس

أستاذ التاريخ والعلاقات الدولية

التطهير العرقي وجرائم الإبادة الجماعية والإرهاب المنظم ضد المسلمين في إسبانيا

نهاية إسبانيا الإسلامية

يمكن إجمال مراحل الوجود الإسلامي في إسبانيا الإسلامية منذ دخول طارق ابن زياد وموسى بن نصير 92 هـ وحتى سقوط غرناطة سنة 897 هـ - وفق ما ذكره الدكتور عبد الرحمن الحجي أحد رواد الدراسات الأندلسية - على النحو الآتي: أولا: عهد الفتح: 92 - 95 هـ، واستمر قرابة أربع سنوات. ثانيا: عهد الولاة: 95 - 138 هـ، وقد حكم الأندلس خلاله عشرون واليًا، كانوا تابعين للخلافة الأموية في دمشق. ثالثًا: عهد الإمارة: 138 - 316 هـ، ويبدأ بوصول عبد الرحمن الداخل الأموي إلى الأندلس حتى إعلان الخلافة من قبل عبد الرحمن الناصر. رابعًا: عهد الخلافة: 316 - 400 هـ، ويبدأ منذ إعلان الخلافة حتى الدولة العامرية في نهاية القرن الرابع. خامسًا: عهد الطوائف: 400 - 484 هـ، وهو عهد ملوك الطوائف لدويلات متعددة ومنها: - مملكة سرقسطة، الثغر الأعلى: بنو هود. - إمارة قرطبة، وسط إسبانيا الإسلامية: بنو جهور. - مملكة طليطلة، الثغر الأوسط: بنو ذي النون. - مملكة بطليوس، الثغر الأدنى: بنو الأفطس. - مملكة إشبيلية، غربي إسبانيا الإسلامية: بنو عباد. - مملكة بلنسية، شرقي إسبانيا الإسلامية: تداولها عدد من الأمراء. - مملكة غرناطة، جنوبي إسبانيا الإسلامية: بنو زيري. سادسًا: عهد المرابطين: 484 - 520 هـ، حيث دخلت الأندلس في دولة المرابطين المغربية. سابعًا: عهد الموحدين: 520 - 620 هـ، حيث انضوت لحكم دولة الموحدين المغربية. ثامنًا: مملكة غرناطة: 620 -

897 هـ، وفيها حكم بنو الأحمر ما يزيد على قرنين ونصف، وتضم آخر ما تبقى من الممالك الإسلامية في إسبانيا الإسلامية إلى حين سقوطها النهائي بيد النصارى 897 هـ.

بحلول القرن التاسع الهجري لم يبق بحوزة المسلمين في إسبانيا الإسلامية سوى عشرة بالمائة من الممتلكات الإسلامية. وكانت بوادر سقوط قواعد مسلمي إسبانيا تدريجية منذ عهد مبكر: فقد سقطت طليطلة بيد النصارى 478 هـ، وسقطت بلنسية في المرة الأولى 487 هـ، وسقطت سرقسطة 512 هـ، وسقطت جزيرة ميورقة 627 هـ، وسقطت قرطبة عاصمة مسلمي إسبانيا 633 هـ، وسقطت إشبيلية 646 هـ، إلى جانب العديد من المدن الصغيرة الأخرى. ومن خلال تتبع أحداث التاريخ الإسلامي في إسبانيا الإسلامية تبرز ظاهرة القابلية للانهيار والسقوط في الكيان السياسي للمسلمين هناك رغم ما يبدو من عظمة المنجزات الحضارية للمسلمين بشتى فروعها. فقد كادت إسبانيا الإسلامية تسقط نهائيًا بيد النصارى أواخر أيام ملوك الطوائف لولا - قدر الله - بدخول المرابطين لنجدة مسلمي إسبانيا، وحكمها في نهاية القرن الخامس الهجري. وكادت تسقط مرة أخرى عندما بدأ الضعف على إسبانيا الإسلامية أواخر أيام المرابطين لولا - قدر الله - بدخول الموحدين لحماية الأندلس والحفاظ عليها في القرن السادس الهجري. لذا عبَّر أحد المؤرخين عن نتائج الإنقاذ المرابطي لمسلمي إسبانيا بأنه «الانتعاش الأول» للهوية الإسلامية في إسبانيا الإسلامية، وعن الإنقاذ الموحدي للأندلس بعد ذلك بأنه «الانتعاش الثاني». ويمكن لنا أن نضيف هنا إلى أن الانتعاش الثالث والأخير يكمن في جهود مملكة غرناطة تحت سلطان بني الأحمر، وشاء الله «أن يسبغ على الدولة الإسلامية بإسبانيا الإسلامية حياة جديدة في ظل مملكة غرناطة، التي استطاعت أن تبرز من غمر الفوضى ضئيلة في البداية، وأن

توطد دعائم قوتها شيئًا فشيئًا، وأن تذود عن الإسلام ودولته الباقية بنجاح أكثر من قرنين. نشأت مملكة غرناطة أو إسبانيا الصغرى في ظروف ضعف السلطة الموحدية وضياع العديد من القواعد لمسلمي إسبانيا إذ استطاع أبو عبد الله محمد بن يوسف بن نصر المعروف بابن الأحمر تكوين قوة عسكرية في جنوبي إسبانيا الإسلامية وتأسيس مملكة غرناطة، وتوالى على حكمها من بعده - خلال قرنين ونصف من الزمان - ما يزيد على عشرين سلطانًا. شملت مملكة غرناطة القسم الجنوبي من إسبانيا جنوب نهر الوادي الكبير حتى شاطئ البحر المتوسط ومضيق جبل طارق، وضمت ثلاث ولايات كبيرة هي ولاية غرناطة في الوسط، وولاية المرية، وولاية مالقة، واستمدت هذه المملكة من مواردها الطبيعية كالأنهار والوديان الخصبة أسباب القوة والرخاء. ثم أخذت غرناطة تموج منذ أواسط القرن السابع الهجري بالوافدين عليها من المسلمين في القواعد للمسلمين الإسبان المسلوبة حتى قدر عدد سكان المملكة بحوالي ستة ملايين نسمة. هذه القوة البشرية كانت تصب في ميزان القوة لصالح الجانب الإسلامي ضد العدو.

كان بقاء مملكة غرناطة الإسلامية في إسبانيا الإسلامية قرنين من الزمان معجزة من معجزات الإسلام، فهذه الجزيرة الإسلامية العائمة فوق بحر الصليبية المتلاطم الأمواج والطافح بالحقد والمكر التاريخيين .. هذه الجزيرة ما كان لها أن تصمد صمودها المشهور إلا لأن طبيعة الصمود كامنة في العقيدة والمبادئ الإسلامية، وبدون العقيدة الإسلامية .. ما كان لهذه الجزيرة أن تصمد وحدها في إسبانيا الإسلامية منذ قرنين من الزمان.

مظاهر الضعف في الدولة والمجتمع الإسباني الإسلامي

رغم ما حققته مملكة غرناطة من جهاد بطولي وإنجازات حضارية حفاظًا على الهوية الإسلامية العربية للدولة والمجتمع إلا أن مظاهر الضعف التي تنذر

بفناء الكيان نفسه بدأت تتفاعل مع مرور الأيام، وقد رصد لنا مؤرخو إسبانيا المعاصرون العديد من تلك المظاهر سواء ما يتعلق منها بالنواحي السياسية أو العسكرية أو الفكرية أو العلمية. ونكتفي هنا بذكر بعض مظاهر الضعف في النواحي السياسية والفكرية باعتبارها ركائز القوة في تاريخ الدول. فقد دون المقري في نفح الطيب ما يشير إلى الضعف السياسي للمسلمين هناك ومن ذلك النص التالي:

«ومنذ وقعت الفتنة في إسبانيا الإسلامية اعتاد أهل الممالك المتفرقة الاستبداد عن إمام الجماعة، وصار في كل جهة مملكة مستقلة يتوارث أعيانها الرياسة كما يتوارث ملوكها الملك، ومرنوا على ذلك فصعب ضبطهم إلى نظام واحد، وتمكن العدو منهم بالتفرق وعداوة بعضهم لبعض بقبيح المنافسة والطمع فآل ذلك إلى تلف القواعد العظيمة وتملك الأمصار الجليلة، وخروجها من يد الإسلام». ونقل في موضع آخر وصفًا آخر لبعض المعاصرين:

«ولم تزل هذه الجزيرة منتظمة لمالكها في سلك الانقياد والوفاق، إلى أن طما بمترفيها سيل العناد والنفاق، فامتاز كل رئيس منهم بصقع كان مسقط رأسه، وجعله معقلا يعتصم فيه من المخاوف بأفراسه، فصار كل منهم يشن الغارة على جاره، ويحاربه في عقر داره، إلى أن ضعفوا عن لقاء عدو في الدين يعادي، ويراوح معاقلهم بالعيث ويغادي، حتى لم يبق في أيديهم منها إلا ما هو في ضمان هدنة مقدرة، وإتاوة في كل عام على الكبير والصغير مقررة». يتضح جليًا من نماذج هذه النصوص سمات الحالة السياسية من فرقة وانقسام ومنازعة وخصام. وأما الضعف في مجال الفكر والثقافة فيتجلى في التبذل الشعري والشطح الصوفي والهزل الأدبي الذي تغلغل مع مرور الزمن

في المجتمع الأندلسي، مما لا يتسع المجال هنا لذكر شواهده[1]. قبل الدخول في تفاصيل بروز إسبانيا كدولة صليبية عالمية جديدة . . . يمكن إيجاز مراحل العلاقة بين المسلمين والنصارى في الأندلس وتطوراتها منذ البداية على النحو التالي: - مرحلة الهيمنة الإسلامية وخضوع النصارى لطاعة المسلمين منذ بداية الفتح، حيث تمتع هؤلاء بتسامح المسلمين وعدم إكراههم على الدخول في الدين بشرط دفع الجزية عن الرجال القادرين منهم والخراج على الأرض، فكانت نتيجة هذه المعاملة دخول كثير من الإسبان في الإسلام واندماجهم مع المسلمين في الحياة الأندلسية. وقد أطلق المسلمون على هؤلاء الإسبان الذين أسلموا بعد الفتح عبارة «المولدون». - مرحلة نشوء الممالك النصرانية وتوسعها وسقوط بعض المدن الإسلامية تحت حكمها منذ نهاية القرن الخامس الهجري، مثل ممالك ليون وقشتالة ونافار وأراغون، وقد سادت خلال هذه المرحلة روح حرب «الاسترداد» بمعنى الاستيلاء على الأراضي والحواضر التي يحكمها المسلمون. ومع مرور الزمن زاد عدد الرعايا المسلمين الذين أصبحوا تحت حكم النصارى، وأطلق على هؤلاء لفظ «المدجنون» أي الذين آثروا التدجن والبقاء تحت سلطان النصارى إما بسبب عدم مقدرتهم على الهجرة أو لاختيارهم البقاء بسبب وجود نوع من التسامح النسبي لهم في ممارسة شعائرهم الدينية، خاصة وأن المدجنين كانوا صفوة المجتمع يستأثرون بالتفوق في العلوم والفنون والمهن والتجارة والزراعة وبالتالي اضطر النصارى لتشجيعهم على البقاء. - مرحلة هياج النزعة الصليبية والتحالف ضد المسلمين، حيث تزامنت الدعوة للحملات الصليبية على الشرق الإسلامي (الشام ومصر) مع الدعوة لتسيير حملات صليبية أخرى على الغرب

---

(1) د. عبد اللطيف محمد الحميد، الدولة الإسبانية تجاه مأساة المسلمين في الأندلس، ص 20.

الإسلامي ضد مسلمي إسبانيا. وقد تزعم هذه الدعوة بابا روما الذي طلب من الفرنسيين بصورة خاصة غزو إسبانيا الإسلامية باعتبارهم الأقرب إلى تلك المناطق.

استمرت مساعي البابوية في إغراء الممالك النصرانية في الأندلس باستخدام ريع الكنائس في تمويل محاربة المسلمين ولذلك ساهم الفرنسيون والإيطاليون والألمان والهولنديون والبريطانيون مع مملكة قشتالة الإسبانية في حروب الاسترداد والتطويق ضد إسبانيا الإسلامية. وبدخول القرن الثامن الهجري أسدل الستار على الحملات الصليبية في المشرق دون تحقيق إنجاز ملموس، أما في الغرب فقد تمكنت الممالك النصرانية الشمالية في إسبانيا الإسلامية من تطويق مملكة غرناطة وقصر نفوذها على الجزء الجنوبي من إسبانيا الإسلامية. وفي المقابل شهد القرن الثامن الهجري حركة جهادية إسلامية ضد الصليبيين في المغربين الأدنى والأوسط والشواطئ الجنوبية لإسبانيا الإسلامية. ذلك أن نصارى الأندلس قد اتجهت أطماعهم نحو المغرب العربي بعد النجاح الذي حققوه في الأراضي الإسبانية الإسلامية.

ومما زاد في هياج العالم الصليبي - في هذه المرحلة - وحثه على الانتقام من المسلمين في إسبانيا والمغرب العربي الفتح الإسلامي العثماني للقسطنطينية 857 هـ مهد الكنيسة الشرقية وعاصمة الإمبراطورية البيزنطية. وقد مهدت تلك المرحلة السبيل لظهور دولة صليبية عالمية جديدة هي إسبانيا الموحدة. بحلول عام 874 هـ/ 1469 م حدثت مفاجأة مذهلة في التاريخ الإسباني الإسلامي ساهمت في وحدة إسبانيا النصرانية، هي زواج فردناند حاكم أراغون من إيزابيلا حاكمة قشتالة، وقد ترتب على هذا الزواج الملكي مولد إسبانيا الموحدة كدولة أوروبية عظمى قوية في البر والبحر. وذلك أن

قوة أراغون البحرية ونشاطها في البحر المتوسط وامتلاكها صقلية ونابولي قد امتزج بالقوة العسكرية لمملكة قشتالة. كان الطابع الديني الصليبي يغلب على سياسة الملكين فردناند وإيزابيلا، وكان لقبهما الملكان الكاثوليكيان، عملا على نشر الكاثوليكية بكافة الوسائل خططا لبعث عهد الحروب الصليبية. هدفت المملكة الإسبانية الجديدة إلى اقتلاع الحكم الإسلامي بكامله، ثم أضيف إلى هذا الهدف سياسة عدم الإبقاء على أي منتسب إلى الإسلام. وفي ذلك الحين كان عدد مسلمي مملكة غرناطة أكثر من مليوني نسمة، وفي غرناطة العاصمة حوالي نصف مليون نسمة وهي أكبر كثافة سكانية في عواصم القارة الأوروبية[1]. عرفت إمارة في الجنوب الشرقي باسم: قشتالة، فقام أمير منهم برعايتها، وكانت قشتالة تمتد حدودها شرقًا ببطء حتى ظهرت مملكة ثالثة اسمها: نافارا.

ثم ظهرت دولة أراغون في الشمال الشرقي للبلاد. وأخذت تلك الدول الأربع تدس للمسلمين دائمًا بواسطة ولاة الأطراف والحدود ويوقعون بينهم. فيعلن الواحد منهم الحرب على الآخر، ويغيرون على حدود بعضهم البعض، فتضطرب الأحوال، وقد يتعدى الاعتداء الطرفين، فيسير الأمير أو الخليفة جيشًا لتهدئة الحدود والأطراف، وقد ينتهز مسيحيو الشمال هذه الفرص للإغارة واقتطاع الأرض من الأطراف والحصون في الحدود والقلاع. وهكذا لم تتمتع البلاد بالطمأنينة والسلام لوجود تلك العوامل الهدامة الدساسة من منتصف القرن الثاني للهجرة إلى منتصف القرن الخامس إلا قليلا. وكل هذا من كيد ملوك قشتالة وليون وأراغون، إلا إذا وقعت بين هؤلاء الوقيعة فيضعف أمرهم حينئذ ويضطرون لدفع الجزية للخلفاء أو الأمراء المسلمين،

---

(1) د. عبد اللطيف محمد الحميد، نفس المرجع، ص 26.

كمـا حدث أيام عـبد الرحـمن الناصر؛ إلى أن انتـهى أمر الأمـويين بذهاب ملكهم؛ ثم كـان ملوك الطوائف الضعـفاء المساكين، بينمـا كان أهل الشـمال يزحـفون جنوبًا ويـحتلون البـلاد من المسلمين ويملكونهـا حـتى قضي الأمـر وتسلمـوا مفاتيح غـرناطة، ولم يبق للمسلـمين في ذلك الملك الكثيـر سوى الذكرى المؤلمة.

العرب في ظل الحكم الإسباني

لم يجز الإسبان العرب إحسانًا بإحســان، ولا خيرًا بخير، ولا تسامحًا بتسامح، ولم يقابلوهم على معاملاتهم الطيبة بمعاملة مثلها، وإنما استسلموا، حينمـا أصبحـوا في موقف الغلبة، إلى انتـقام رهيب صبـوه على المسلمين، وأساءوا معاملتهم. وكان الزعمـاء رجال الدين المسيحيين، في الفاتيكان وفي إسبانيا، أطول باع فيما حل بالمسلمين من ظلم وعصف وبلاء. كان العرب لا يجهلون أن الإسبان يضمرون لهم الحـقد والشر، وأنهم يريدون تأول العهود، وشروط الاستـسلام، ويبـحثون فـيها عن ثغـرة ينفذون منها لنكث العـهود، والغدر بالمغلوبين، فكان المسلمون كلمـا اضطروا إلى تسليم بلد إلى الإسبان، يضعون في معـاهدة الاستـسلام، من الشروط والبنود ما يظنونه كافـيًا لضمان أمن المسلمين الذين يريدون البقاء فـي أرضهم تحت ظل الغالبين. ومن يطالع شروط استسلام المدن الإسلامية - وتعتبـر معاهدة استسلام غرناطة نموذجًا لها - ويدقق في الضمانات التي أدرجت فـيها، يدرك حقيقـة شعور المسلمين في ذلك الوقت نحو الشعب الذي قـدر لهم أن يبقوا تحت رحمتـه، ولكن جميع هذه الاحتياطات لم تنفع، فقـد كان عدوهـم يتأول الأيمان، ويدوس الكلمة، ويسخـر من الوفاء، ويجد في رجـال الدين مبررين لكل تصـرف مهمـا كان غادرًا فاجرًا، ومـحللين لهم الحنث بالأيمان والنقض للعهود. ولم يمض طويل

وقت على دخول فرناندو وإيزابيل مدينة غرناطة، حتى شرعا في خرق بنود معاهدة الاستسلام، ولم تمض فترة قصيرة حتى كان الملكان قد مزقا أكثر بنود المعاهدة التي أقسما على الوفاء بها أبدًا، تاركين لمن يأتي بعدهما من الملوك مهمة تمزيق ما بقي منها.

المصادر الإسلامية عن حالة العرب أيام محنتهم:

لا تورد المصادر الإسلامية كثيرًا من المعلومات المحددة والواضحة عن تاريخ المسلمين المدجنين، الذين بقوا تحت حكم الممالك الإسبانية، ولا عن حالتهم الاجتماعية، ولا عن معاملة الإسبان لهم، اللهم إلا عبارات ومقاطع وردت متفرقة، مطلقة تنضج بالأسى والألم من سوء حالة هؤلاء البؤساء، وما كانوا يلاقونه من سوء المعاملة. والمصادر الإسبانية لا تذكر إلا ما يناسبها، وما يبرز أفعالها، ومعاملتها السيئة للمسلمين الخاضعين لحكمها. وأكثر المؤرخين والكتاب الغربيين لا يهتمون بتاريخ المدجنين إلا بعد سقوط بلنسية بيد خايم (جاقمة) ملك أراغون، وبدء ثوراتهم، وبدء سن التشريعات، وإصدار الأوامر الرامية إلى نقض العهود المقطوعة للمسلمين بالمحافظة على حياتهم وحرياتهم وأموالهم وعاداتهم ودينهم ولغتهم وقضائهم، تمهيدًا للقضاء عليهم، ومحو كل أثر لتاريخ العرب والمسلمين في شبه الجزيرة. وبما أننا لا نملك من المصادر العربية والإسلامية مراجع كافية، ولما كنا مضطرين للاعتماد في الموضوع على المراجع الإسبانية والغربية، فإننا سنتتبع الأوامر والقوانين الصادرة عن السطات والكنيسة المتعلقة بموضوع المسلمين لنعرضها محللين ومدققين. ونرى لسهولة البحث، أن نقسم الموضوع إلى قسمين: 1 - في القسم الأول: ندرس حالة المسلمين في الممالك الإسبانية منذ سقوط بلنسية إلى سقوط غرناطة. وبما أن الجزيرة الإسبانية كان فيها مملكتان في تلك الحقبة

هما مملكتا قشتالة وأراغون، فيمكننا تقسيم هذا القسم إلى فقرتين: أ - حالة المسلمين في أراغون. ب - حالة المسلمين في قشتالة. 2 - وفي القسم الثاني: ندرس حالة المسلمين منذ سقوط مملكة غرناطة إلى يوم إخراجهم نهائيًا عام 1610.

أولا - العرب في ظل الحكم الإسباني حتى سقوط غرناطة

المسلمون في مملكة أراغون:

كان من بين الشروط التي تضمنتها معاهدة استسلام بلنسية المؤرخة في 17 صفر 636 هـ (28 سبتمبر 1238 م ما نص على الضمانات التالية: 1 - تسلم المدينة لملك أراغون، على أن يؤمن جميع سكانها في أنفسهم وأموالهم. 2 - أن يكفل للذين يريدون الهجرة حرية الخروج بجميع أموالهم حيث شاؤوا. 3 - أن يكفل للذين يريدون البقاء في بلنسية، حرية مزاولة شعائرهم الدينية، وشرائعهم وعاداتهم، وأن لا يدفعوا من الضرائب أكثر مما يدفعه رعايا الملك الآخرون. 4 - أن تسلم جميع الحصون والمواقع الواقعة على الضفة اليسرى لنهر شقر إلى ملك أراغون، مقابل توقيع هدنة مدتها ثماني سنين، مع زيان الأمير ما تبقى من مملكة بلنسية.

ولكن ما إن دخل (خايم)، مدينة بلنسية حتى حوّل مسجدها الجامع - خلافًا للشرط - إلى كنيسة، ثم بدأ يفكر في طريقة تمكنه من دوس العهد الذي قطعه على نفسه بمهادنة زيان لمدة ثماني سنين، واغتنام فرصة ضعف المسلمين وبلبلتهم، فلم يجد وسيلة مشروعة، فقرر أن لا يبالي بالعهد وأن يتقدم خارقًا الميثاق بكل بساطة. وبالفعل، اندفع الملك في سيره يستولي على ما تبقى بيد المسلمين من أراضي مملكة بلنسية، حتى أتم احتلالها كلها. فنزح عن مدينة بلنسية قرابة خمسين ألفًا إلى المناطق الإسلامية الأخرى، ونزح كثير

ممن قرروا البقاء إلى المناطق الريفية في مملكة بلنسية حفاظًا على دينهم ولغتهم وتقاليدهم وقبلوا أن يصبحوا عمالا زراعيين لدى الملاك المسيحيين الجدد الذين استولوا على الأراضي، عن طريق الإقطاع والمصادرة. ولكن حالة هؤلاء المساكين كانت أسوأ من حالة أفراد الرعية في المملكة إذ أنهم أصبحوا نوعًا من الأرقاء.

رأي البابوية في قيمة العهود مع المسلمين:

الأديان السماوية كلها تستقي مبادئها وتعاليمها من ينبوع تشريعي واحد هو شرع الله الذي أنزله على رسله. والنصرانية مثلها في ذلك مثل اليهودية والإسلام، بالغت في حث المؤمنين بها على الوفاء بالعهود المقطوعة والتمسك بالمواثيق المعقودة مع خلق الله تعالى، وضرب المثل الصالح في احترام العهد والكلمة، لأن العهد لله تعالى، كما تأمر بالرحمة بالناس والعدل وحب الخير. وحرمت الأديان السماوية كلها الكذب والغش والخديعة والغدر، والنكث بالعهود، وشددت على المؤمنين بها في وجوب احترام المبادئ السامية، وعدم اقتراف هذه المنكرات، مهما كانت الظروف والمبررات. وأنذرت تعاليم الله من يخالف ذلك بأشد العقاب في الآخرة، وبالخزي والذلة في الدنيا. ولكن الكنيسة برغم صراحة هذه التعاليم الإلهية وصرامتها، وصراحة أحكامها، فإن الكنيسة الكاثوليكية مرت في فترات جاء فيها باباوات تنكروا لهذه المبادئ الإلهية السامية، وضربوا بها عرض الحائط، تحقيقًا لأغراض دنيوية ظنوها سامية فإذا بها خسيسة لا تتجاوز شفاء أحقاد، فشوهوا بذلك جمال التعليمات الإلهية السمحة، وفتحوا الباب لأتباعهم من الملوك، ومن هم أدنى منهم من رجال الدين، أن يتوسعوا في الانحراف عن المبادئ، حتى أصبح الغدر شيمة وخليقة وعادة عند بعض رجال الدين في الغرب،

وعند بعض الحكام المسيحيين في إسبانيا، ولنسق على ذلك بعض الأمثلة الثابتة تاريخيًا:

المثل الأول: عقد السلطان العثماني هدنة مع هونياد ملك المجر مدتها عشر سنين، وبعد ذلك توفى ابن السلطان علاء الدين، فحزن السلطان لذلك، وتنازل عن العرش، واتجه إلى مغنيسيا ليقيم فيها، وخلفه في السلطنة ابنه محمد الثاني وعمره 14 سنة، وعلم البابا بالإضرابات التي تتعرض لها السلطنة العثمانية في تلك الآونة، فأرسل إلى هونياد ملك المجر يحثه على اغتنام الفرصة لضرب السلطنة العثمانية، فاعتذر هونياد بوجود عهد قائم بينه وبين العثمانيين، أقسم عليه، والتزم به. فأرسل إليه البابا يخبره بأنه يحله من عهده وقسمه الذي أقسمه للمسلمين، لأن المسلمين يجب أن لا يكون لهم عهد، وليس على المسيحيين التقيد بعهودهم للمسلمين إذا كان التحلل من العهد يخدم مصالحهم. وبناء على ذلك زحف هونياد على الأراضي العثمانية في شرقي أوروبا واستولى على بلاد البلغار.

المثل الثاني: أسر صلاح الدين الأيوبي إثر معركة حطين الملك الصليبي (جي دولوزينيان ملك القدس)، وعامله أحسن معاملة وأكرمها وأنبلها، ثم بدا له أن يطلق سراحه تكرمًا وسماحة، ففاوضه على ذلك، واشترط عليه أن يتعهد له بأن يترك الشرق إلى أوروبا، وأن يتعهد بأن لا يقوم بمحاربة المسلمين أبدًا. فوافق الملك الصليبي على ذلك، والتزم به وأقسم عليه. وبعد أن أطلق صلاح الدين سراحه اتجه (جي) إلى طرابلس لينضم إلى زوجته، وهناك جاءه أسقف طرابلس، يعطيه فتوى بأنه في حل من العهد الذي قطعه على نفسه لصلاح الدين بمغادرة الشرق، وبعدم محاربة المسلمين بعد إطلاق سراحه، وقال له أن اليمين التي أقسمها لا تلزمه لأنه إنما تعهد وأقسم وهو مجبر على

ذلك، ولا خيار له في الأمر. ثم إن العهد قطع لكافر والعهود المقطوعة للكفار لا قيمة لها في نظر الكنيسة.

المثل الثالث: في عام 1123 م أسر بلك بن بهرام بن أرتق أمير خربوط، الملك الصليبي بودوان الثاني، وبقي في أسره مدة من الزمن، ثم مات بلك. وتقسمت إمارته، وأصبح بودوان في أسر سلميان بن عبد الجبار بن أرتقق، أمير حلب، واضطربت أحوال الإمارات الإسلامية في تلك الفترة، ففاوض بودوان آسريه على مفاداته، وتم الاتفاق على أن يدفع بودوان مبالغ كبيرة من المال يعجل بعضها ويرهن ابنته عند آل منقذ أمراء شيرز لقاء دفع ما يتبقى، وعلى أن يتنازل عن بعض الحصون لإمارة حلب ومنها حصن أعزاز شمالي حلب. وبعد أن أطلق سراح بودوان، أمره أسقف بيت المقدس - على ما قاله هو لأمير حلب - بأن لا يفي بما التزم به، وأقسم عليه وأحلَّه من قسمه وتعهده وقال له إنه يلتزم عنه بالوزر الذي يلحقه من جراء حنثه بقسمه، ونكثه بتعهده.

المثل الرابع: أصدر البابا كليمانت السابع أمرًا في 12/ 5/ 1524 م يحل فيه الملك شارل الخامس - ملك إسبانيا - من القسم الذي أقسمه حين ارتقى عرش إسبانيا بالمحافظة على احترام المعاهدات الموقعة مع المسلمين الذين استسلمت مدنهم للإسبان، والتي كانت تسمح لهم بممارسة حريتهم الدينية، وعاداتهم وشرائعهم ولغتهم. وفي هذا الأمر البابوي فرض البابا على الملك الإسباني العمل على تحويل المسلمين إلى النصرانية، وخوله حق فرض الرق على من يرفضون التنصير. ونصح البابا الملك بالاعتماد على جهاز التحقق (محاكم التفتيش) بما يملكه من أساليب إرهاب مخيفة لإجبار المسلمين على التنصر.

المثل الخامس: في 11/ 6/ 1531 م أصدر البابا كليمانت السابع أمرًا بابويًا (بولا) يأمر فيه الإمبراطور شارل الخامس بإخراج المسلمين الذين يرفضون التحول إلى المسيحية من ممالكه. وفي عام 1525 م أمر البابا كليمانت السابع المسلمين المقيمين في إسبانيا بأن يعلنوا طاعتهم للإمبراطور شارل الخامس، وأن يتحولوا إلى النصرانية وأن يتلقوا العماد في 8/ 12/ 1525 م.

المثل السادس: دعا البابا كليمانت الخامس إلى عقد مجمع مقدس في فيينا عام 1311م، وفي هذا المجمع أمر البابا ملوك إسبانيا، - تحت طائلة حكم الله عليهم - بأن لا يسمحوا في ممالكهم بممارسة الدين الإسلامي والطقوس التي ابتدعها محمد (وأطلق عليه في أمره اسم النبي المزيف). وقد حث البابا ملك أراغون على إبادة جميع المسلمين الموجودين في مملكته. كما كانت سلطة البابوية والإكليروس قد ساعدت الملكية على محو العنصر الإسلامي من إسبانيا والبرتغال.

ضغط الكنيسة لنقض العهود المقطوعة للمسلمين:

بعد أن استولى الملك خايم على مملكة بلنسية واستقر له الأمر فيها، بدأت الكنيسة في الضغط عليه لمحاربة المسلمين، ومحو عنصرهم من المملكة. ولكن النبلاء كانوا يرون في طرد المسلمين والقضاء عليهم، خرابًا لهم، وبوارًا لأرضهم، وضررًا بالحياة الاقتصادية في المملكة، لأنه يحرمها من اليد العاملة النشيطة المتخصصة. وكان الملك يرى رأي الكنيسة في القضاء على العنصر العربي، ولكنه كان يريد تحقيق ذلك بالتدريج، وذلك لأسباب كثيرة منها: أ - أنه كان يصطدم بمعارضة النبلاء وأمراء الإقطاع. ب - لأنه كانت هناك أراض إسلامية كثيرة لم تفتح بعد، وكان هناك تنافس وتسابق بين مملكتي أراغون وقشتالة على الفور بالاستيلاء عليها. وكان الجانبان يريان أن حسن

معاملتـهما للمسلمين الذين وقـعوا تحت أيديهما مما يسـر مهمتهـما، ويحمل المناطق الإسلامية الأخـرى على أن تفضل الاستسلام لأحسن الجـانبين معاملة للمسلمين، إذ ما اضطروا إلى الاستيلاء في يوم من الأيام.

جـ - أخذ العنصـر المسيحي ينتـقل إلى مملكة بلنسية ويسـتقر فيـها إثر الفـتح، ولكنه بقي قليل العـدد والمملكة واسـعـة، كثـيـرة مرافق الإنتـاج. ومصلحـة الدولة تقـتـضي الاحتفـاظ بأكبـر عدد ممكن من اليد العـاملة فيـها لاستثمار الأرض، والعمل في الصنـاعات والمرافق الإنتاجية الأخرى، ولذلك كـان الملك يرى أن إزعـاج العنصر الإسـلامي، والمبـالغـة في الإساءة إليـه، سيحمل الكثيرين منهم على الهجرة فيتضرر الإنتاج، ويكون ذلك أسوأ دعاية لمملكة أراغون. لذلك كله فكر في أن يتبع سياسـة متسامحة بعض الشيء مع المسلمين لفتـرة أخرى من الزمن، وقد أظهر الملك عـزمه هذا بإصداره في 23 يناير 1251م، منشوراً باللغـة اللاتينية إلى العرب المقـيمين في مدينة شـاطبة، يتضمن سـياسته نحوهم. ولكن ضـغط الفاتيكان ورجال الكنيسة في إسـبانيا تزايد على الملك لدفعه إلـى المباشرة بالعمل للقضـاء على العنصر الإسلامي، ومـحو الإسـلام وآثاره من المملكة، فلم يـتمكن الملك مـن المقاومـة طويلا، وشرع في نقض بنود معـاهدة استسلام بلنسيـة بشكل تدريجي، وكان أول ما قام به هو تحـويل المساجد وأمـلاكها إلى ملـكيات كنيسـة، برغم احتيـاجات المسلمين.

ثورة المسلمين واغتنام الكنيسة الفرصة:

ولما تزايد الضغط على المسلمين، وشـعروا أن احتجاجـاتهم لن تفيدهم شيئًا، انفـجرت ثورة في الجبال الواقعة جنوبي نهر (شقـر) بين (شاطبة ودانية واليقنت)، تزعـمها رجل يدعى الأزرق كان أمـيرًا لبعض مـواقع المنطقة، ثم

امتدت الثورة إلى جميع أنحاء المملكة. واستمرت ثورة الأزرق ثلاث سنين، ولم يستطع الملك إخمادها إلا بالحيلة والإغراء؛ وكان من نتيجة هذه الثورة أن طرد الملك عددًا كبيرًا من المسلمين من مملكة بلنسية، وسيرهم إلى مرسية، وقد وصف الملك نفسه فيما كتبه، قافلة المسلمين بأنها كانت تغطي الطريق إلى مسافة خمس مراحل.

ولما تزايد لهيب الثورة، واتسع نطاقها، وعجز الملك عن إخمادها، لجأ إلى الكنيسة والفاتيكان طالبًا مده بالمال، لينفق على الجيوش التي يوجهها لقتال المسلمين، فوجد الفاتيكان حاجة الملك إلى المال فرصة ليملي عليه شروطه.

شروط الفاتيكان للعون:

أعلن الفاتيكان للملك عن استعداده للتنازل عن حصة الكنيسة (Dime) (عشرها)، ولكنه اشترط عليه أن يقسم أمام مذبح العذراء، في كنيسة بلنسية، على إبادة المسلمين الموجودين في مملكته، فأقسم على ذلك، والتزم به علنًا. ولما انتهت الثورة وطرد الملك من طرد، عاد يفكر بمصير المملكة، فيما لو عجل بطرد جميع المسلمين منها، فرأى أن يأخذ الأمر بالحكمة، وأن ينتظر الفرصة المناسبة، وقرر أن يترك ما تبقى منهم يدًا عاملة منتجة. كما شعر، تحت ضغط أمراء الإقطاع، بثقل الوعد الذي انتزعه منه البابا، في وقت ضيقه وحاجته، بمحو العنصر العربي من المملكة.

عودة الفاتيكان إلى الضغط:

لكن البابا كليمنت الرابع طلب إلى أسقف بلنسية أن يذكِّر الملك بأنه ملتزم أمام الله بأن يشن على المسلمين حربًا عوانًا لا هوادة فيها، وأن يضطهد المسلمين الخاضعين لحكمه، وأن يلاحقهم بدون رحمة ولا شفقة، وأمره بعدم التهاون مع المسلمين وبأن يطهر أرضه منهم.

أسوأ حل وجده خايم:

وجد الملك نفسه في وضع محرج تمامًا، فمن جهة يقف الفاتيكان والكنيسة يلحان عليه في طرد العرب وملاحقتهم، وإزعاجهم لحملهم على الهروب، ومن جهة أخرى يقف النبلاء مطالبين بالإبقاء عليهم لأن إخراجهم من المملكة معناه الخراب لهم، وللمملكة. وتجاه هذا الوضع المحرج، والضغط المتناوب، رأى الملك أن يأخذ بحل وسط - وصفه المؤرخون الغربيون أنفسهم بأنه أسوأ الحلول وأشدها ظلمًا وقسوة، ويقوم هذا الحل على أمرين: أ - أجل الملك طرد المسلمين إلى ظرف آخر أكثر ملاءمة. ب - ولكن تركهم بدون حماية من السلطة، معرضين لاعتداء الشعب، ورجال الجيش، وعصابات الأشقياء، دون أن يكون هناك عقاب على من يعتدي عليهم، فأخذ الأشقياء من الإسبان المسلمين من الحقول، ومن شوارع المدن، ويذهبون بهم إلى سوق النخاسة يبيعونهم فيها، تحت سمع السلطات وبصرها. وأخذ الجنود النظاميون الذين يسمون (بالمغاوير) - وهم فئة من الجنود لا راتب لهم يعيشون على المغانم - في تأليف عصابات تقوم بأعمال الشقاوة، وقطع الطريق على المسلمين، واختطافهم. واستقر قرابة ثمانية آلاف من هؤلاء المغاوير الأشقياء في جبال شيشونا قرب (اليقنت)؛ ومنها بدأوا يغيرون على المدن، والقرى الإسلامية القريبة، وينهبون بيوت المسلمين، ويخطفونهم دون وازع من ضمير، ولا رادع من دين أو سلطة.

إهمال شكاوى المسلمين:

وتجاه هذا الوضع الغريب، والظلم الذي لم يسبق له مثيل في التاريخ، تعالت شكاوى المسلمين من أعمال الأشقياء، وأبلغوها إلى الملك خايم، فلم يفعل بشأنها شيئًا، وإنما اكتفى بأن سمح لهم بترك الأودية والسهول التي

يعيشون فيها للاستقرار حول الحصون والقلاع في الأماكن المرتفعة. وكان هذا الاقتراح يعني تعريض المسلمين إلى خطر الموت جوعًا، ومع ذلك قبل بعضهم تعريض أنفسهم للجوع، إذا كان ذلك ينقذهم من البيع كأرقاء. ولكن حظ هؤلاء التعساء قرب الحصون والقلاع لم يكن بأفضل من حظهم في الأودية والسهول، إذ أخذ رجال الحاميات يقبضون على هؤلاء اللاجئين إلى حماية الدولة، ويبيعونهم كأرقاء في سوق النخاسة تحت سمع الدولة وبصرها.

الثورة مرة ثانية:

ولما بلغ اليأس بالمسلمين مبلغه قرروا الثورة على هذا الظلم الصارخ. وانطلقوا في مارس 1276 م يحتلون 40 حصنًا دفعة واحدة في جنوبي نهر شقر، وتزايد لهيب الثورة، ومدت غرناطة يد العون للثوار فأتعبوا حكومة أراغون.

وصية دون خايم لابنه:

وبينما كان لهيب الثورة يتصاعد مرض خايم مرضًا شديدًا شعر معه بدنو أجله، فأراد اكتساب مرضاة الفاتيكان والكنيسة، لذلك وضع منشورًا في 18 يولية 1276 م ضمنه السياسة التي يريد أن يتبعها ابنه وخليفته، بيدور، وقد جاء فيه: (بما أننا تقدمنا إلى البابا، بالوعد أمام مذبح العذراء في بلنسية، بأن نخرج المسلمين من أرضنا، وذلك لقاء تنازل البابا لنا عن العشرة، فإننا نرجو (الانفان دون بيدور) بأن يطرد جميع المسلمين من مملكة بلنسية، وأن لا يبقى منهم أحدًا فيها، لأي سبب كان، حتى ولو دفعوا ما عليهم . وحينما حانت وفاته استدعى ابنه بيدور، وسلمه سيفه، وأوصاه بأن يستعمله ضد العرب ودون هوادة أو توقف، إلى أن يقضي عليهم جميعًا، ويطردهم من المملكة. وطلب إليه أن لا تلهيه جنازته عن واجبه في حرب الثائرين، وكلفه

بأن يبقى جثمانه مودعًا في كنيسة بلنسية إلى أن تنتهي الحرب مع الثائرين، ومات خايم في 27 يولية 1276 م، وخلفه ابنه دون بيدور، إلا أن هذا لم يقم بما أوصاه به أبوه من متابعة الحرب مع الثائرين، وإنما فضل مفاوضتهم لكسب الوقت. وأخيرًا تمكن من التغلب عليهم بالحيلة إلا أنه لم يطردهم من المملكة، وإنما اكتفى بنزع سلاحهم، وتوزيعهم على مناطق المملكة لإعمارها.

القوانين والأوامر الصادرة في مملكة أراغون بحق المسلمين:

أدرجت السلطة الملكية في أراغون، التشريعات المطبقة على العرب، في القانون العام للمملكة الذي وضعه دون خايم، ونشره عام 1248 م، بعد احتلال بلنسية، وقد سمي (فوروم فالانتينوم). ولا تختلف الخطوط العريضة للتشريعات المطبقة على العرب في مملكة أراغون كثيرًا عن مثيلاتها في مملكة قشتالة، وبما أن الغالبية العظمى من المسلمين كانت تعيش في مملكة قشتالة فإننا سنرجئ استعراض هذه التشريعات إلى حين نصل بالبحث إلى حالة المسلمين في مملكة قشتالة، وسنكتفي هنا بسرد الأوامر والتشريعات اللاحقة لصدور القانون العام والمتعلقة بمعاملة المسلمين.

التعليمات والقوانين المتممة للقانون العام في أراغون:

أصدر الملوك الأراغونيون كثيرًا من القوانين والأوامر المتعلقة بالمدجنين يمكن تصنيفها بحسب تسلسلها الزمني، وعهود مصدريها، على الشكل التالي:

خايم الأول:

أصدر في عام 1268 م قانونًا حدد فيه حق اللجوء إلى الكنائس بثلاثة أيام. فقد كان الرقيق المسلم الذي يهرب من سيده ويلجأ إلى الكنيسة طلبًا للتنصر تخلصًا من عسف سيده وظلمه، كانت الكنيسة تؤويه مدة غير

محدودة. ولكن بعد صدور هذا القانون لم يعد يستطيع البقاء في الكنيسة أكثر من ثلاثة أيام، يعاد بعدها إلى سيده.

كما أن الزراع المسلمين العاملين لدى الإقطاعيين كانوا يهربون في بعض الأحيان من ظلم سادتهم، أو من عسف سلطات الدولة نفسها، ولم يكن هناك مكان له حرمة وحصانة يمكن أن يلجأ إليه هؤلاء التعساء غير الكنائس، فكانوا يلجأون إليها، فأصدر الملك هذا القانون ليحمل الكنائس على إخراجهم، فيكون بالإمكان ملاحقتهم.

دون بيدرو الثالث:

أصدر في بلنسية قانونًا عام 1283 م، تناول الأمور التالية: يعلن لرعايا المملكة من أي دين كانوا، أنهم يستطيعون اختيار محل إقامتهم كما يشاءون ولهم ممارسة البيع والشراء بحرية تامة. - يحرم على المسلمين واليهود الدخول في وظائف القضاء والشرطة والمالية. - يلزم المسلمين واليهود بأن يقسموا يمينًا، بأن لا يقرضوا أموالا بفائدة تزيد على 20٪ سنويًا تحت طائلة دفع غرامة قدرها خمس ليرات فضية. - يقضي بأن شهادة المسلم الواحد غير المدعمة بوثيقة خطية، تعتبر غير كافية للإثبات، إلا إذا وقعت الشهادة خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ تسليم مبلغ الدين. - يقضي بأن يسقط الدين، غير المعقود أمام القضاء، بعد ست سنين، حينما يكون المقرض مسلمًا أو يهوديًا.

خايم الثاني:

أصدر في عام 1301 م، قانونًا ينص على أنه تكفي بعد الآن شهادة اثنين من النصارى، من ذوي السمعة الحسنة، بحق المسلم دونما حاجة لشهادة مسلم آخر، كما كان يجري ذلك فيما سبق.

ألفونسو الرابع:

أصدر في بلنسية قانونًا في عام 1328 م، يقضي بما يلي: - بأنه يحق للسيد الإقطاعي أن يقضي وحده في الدعاوى ضد المسلمين، حينما لا تكون الجريمة مما يعاقب عليه بأكثر من الغرامة. - بأنه يحق للسيد الإقطاعي أن يحتفظ لنفسه بجميع عائدات الغرامات المحكوم بها. - بأنه إذا كانت الدعوى مما يحكم فيه بالموت الطبيعي، أو المدني، أو بتعطيل أحد الأعضاء، أو الجلد مائة جلدة، فإن السيد الإقطاعي ينظر في الدعوى بحضور القاضي، أو بحضور أمير الإقطاع، ويتقاسم، مع من يشترك معه في النظر في الدعوى، مبالغ الغرامات التي يحكمان بها على المسلم.

دون بيدرو الرابع:

سن ثلاثة قوانين: أ - قانونًا في بلنسية عام 1342 م، يشرح فيه الأوامر السابقة، المتعلقة بمحاكمة المسلمين. ب - قانونًا في سان ماتيه عام 1370 م، يحرم فيه على المسلمين ترك المملكة للهجرة إلى إفريقيا أو غرناطة، حتى ولو دفعوا خمس أموالهم، كما كانوا يفعلون قبلا. جـ - قانونًا ثالثًا في سان ماتيه عام 1371 م، يمنع فرض مراقب نصراني على المسلمين واليهود لمراقبتهم؛ وكان ضابط الشرطة قد أمر بأن يفرض عليهم مثل هذا المراقب.

دون خوان الأول:

أصدر قانونًا في مونسون عام 1389 م يحرم فيه على الأسرى المسلمين الذين أصلهم من غير مملكة بلنسية، أن يحصلوا على المال من مملكة بلنسية لافتداء أنفسهم، وإن فعلوا ذلك تعرضوا لعقوبة الاسترقاق.

أصدر قانونًا في بلنسية عام 1403 م، يتناول المواضيع التالية:

- يحرم على المسلمين الأجانب والمقيمين خارج المملكة، أن يجمعوا المال من المملكة لدفع فديتهم.

- يلغي جميع الالتزامات التي تعهد بموجبها النصارى والمسلمون واليهود بأن يساهموا في افتداء أسير من أمة أجنبية، لأن المال الذي يقدم لافتداء الأسير، لا يمكن أن يجمع من المملكة، وإنما يجب جمعه من بلاد واقعة تحت سيطرة المسلمين، أما رعايا المملكة من المسلمين فيجعل لهم القانون الحق بجمع المال منها للحصول على حريتهم.

- يقضي بأن المسلمين الذين هاجروا إلى إفريقيا، أو إلى غرناطة، يفقدون جميع أموالهم، ويسترقون إذا قبض عليهم، وتوزع حاصلات الأموال المصادرة على الشكل التالي: ثلث للملك، وثلث للسيد الإقطاعي حيث كان يقيم المسلم، وثلث للسيد الإقطاعي في المنطقة التي قبض عليه فيها.

- يحرم على المسلمين الانتقال من إقطاعة إلى أخرى، قبل تسوية الحساب، عن الأراضي التي يأخذونها بالمزارعة.

- ويكرر الأمر إلى معاون النائب العام بعدم التدخلّ لتحويل العقوبة إلى غرامة نقدية ويقضي بإعطاء نصف الغرامة، التي يوافق عليها الضباط الملكيون، إلى السادة المالكين، في الإقطاعات التي يكون فيها الملك نفسه سيد أمراء الإقطاع.

- إذا بدل العربي مقامه بدون موافقة السيد الإقطاعي يفرض عليه الرق مع زوجته وأولاده؛ ويقسم ناتج بيعه، ومصادرة أمواله، أثلاثًا: ثلثًا للملك، وثلثًا لأمير الإقطاع، وثلثًا للسيد الإقطاعي مالك الأرض.

- يوجب على السيد الإقطاعي الذي لجأ عربي إلى أرضه أن يسلمه خلال ثمانين يومًا من الإنذار النهائي لتسليمه تحت طائلة دفع غرامة قدرها 1000 فلوران.

دون فرناندو الأول:

أصدر في أوريولا أمرًا في عام 1418 يقضي:

- أنه يحرم على مسلمي المملكة الخروج منها إلا في حالة التحاقهم بأسيادهم، إذا كانوا في خدمتهم الشخصية، أو إذا سافروا للتجارة. وفي هذه الحالة يمنعون من اصطحاب أبنائهم الذين تقل أعمارهم عن أربعة عشر عامًا.

- بأن المسلمة الرقيقة، التي حملت بفعل سيدها لا تصبح حرة بحكم القانون، إلا إذا اعترف السيد بأن الولد ابنه. وإذا حملت، بشكل ثابت بفعل إنسان نصراني، غير سيدها، فيجبر الفاعل على أن يأخذ الولد تحت طائلة جلده عاريًا في شوارع المدينة. وإذا ماتت المرأة أثناء الولادة فيجبر الفاعل المتسبب بالحمل، على دفع قيمتها لمالكها.

- بأن توضع أحياء المسلمين في المدينة تحت مراقبة مشرف نصراني (أو ضابط الشرطة النصراني) ويمنع وجود بيوت للعب القمار فيها.

- يحرم على المسلمين تحت طائلة عقوبة الموت المناداة للصلاة من أعلى المآذن، سواء أكان ذلك بالآذان، أم باستعمال النفير، في مناطق القضاء الملكي أو الكنسي (يعني المدن)؛ وتحت طائلة دفع غرامة قدرها ستون فلسًا (مرابطي) في أماكن الإقطاعات العسكرية.

- بأن تفرض عقوبة الموت على المسلم أو اليهودي الذي يجرح نصرانيًا في غر حالة الدفاع المشروع، وإذا وقع الجرح في أثناء مشاجرة فإن المسلم يدفع غرامة تعادل ضعفي ما يدفعه النصراني، حينما يجرح مسلمًا.

دون ألفونسو الرابع:

- أصدر قانونًا في بلنسية، يقضي بأن يشمل أمر منع هجرة المسلمين، المسلم حتى ولو حصل على موافقة السيد الإقطاعي الذي يعمل عنده.

- وأصدر قانونًا في ترايجيرا عام 1428 م أكد فيه حث السادة بمحاكمة جميع أتباعهم: نصارى ومسلمين ويهودًا، بما في ذلك الحالة التي يتهمون فيها بالاختلاس كجباة أو مكلفين بتحصيل الضرائب.

- وأصدر أمرًا يقضي بأنه لا يحق للمسلمين الادعاء بالفقر ليتخلصوا من قضاء سادتهم، وليطالبوا بمحاكمتهم أمام محاكم المقاطعة، وفقًا للامتياز الممنوح للفقراء، (إذ كانت نفقات المحاكمة أمام الضباط الملكيين أقل منها، أمام ضباط الإقطاعات).

ألفونسو الخامس (حينما كان قاصرًا صدرت باسمه القوانين التالية):

صدر في بلنسية قانون يفسر الأوامر المتعلقة بالمسلمين الذين يبدلون مراكز عملهم في الإقطاعات:

- إذا بدل المسلم مقر عمله قبل تسديد الحسابات، أمكن مصادرة أمواله المنقولة وغير المنقولة.

- إذا بدل مقامه دون موافقة السيد الإقطاعي يفرض عليه الرق مع زوجته وأولاده[1].

العرب في قشتالة:

لم تكن حالة العرب في قشتالة أحسن من حالة إخوانهم في أراغون، فقد خرق ملوك قشتالة معاهدات الاستسلام خرقًا فاضحًا، وعاملوا المسلمين

---

(1) د. أسعد حوامد، المرجع السابق، ص 213.

معاملة جائرة ظالمة، بعيدة عن الروح الإنسانية والأخلاق، ووضع الملك ألفونسو العاشر المعروف بالحكيم، في عام 1258 قانونًا عامًا للمملكة باسم (لاس سيت بارتيداس) (أو الأقسام السبعة)، ضمنه الأحكام القوطية، والأحكام والشرائع التي اعترف بها أسلافه، وكثيرًا من الحقوق الكنسية والرومانية. وقد اعتبر هذا القانون تشريعًا عامًا للمملكة في عام 1348 م. ولكنه طبق منذ وضعه عام 1258 م. وقد تضمن هذا القانون التشريعات المختلفة التي تطبق على العرب المقيمين في مملكة قشتالة.

ما تضمنه القانون فيما يتعلق بالعرب:

لا يختلف ما تضمنه قانون قشتالة - في خطوطه العامة - عما تضمنه قانون أراغون، فقد كان القانونان متشابهين، ويمكن تلخيص أهم ما ورد فيهما في الآتي:

يصنف العرب الذين خضعوا إلى حكم الممالك الإسبانية إلى أربع فئات، بحسب أوضاعهم الاجتماعية والدينية؛ وجعل لكل فئة منها معاملة خاصة بها، وهذه الفئات هي:

1 - الذين تنصروا.

2 - العبيد.

3 - المعتقون.

4 - المدجنون.

كان المتنصرون العرب يعاملون من الشعب أسوأ معاملة، ويقابلون بالازدراء، والسخرية والاحتقار. وإذا أراد متنصر أن يتزوج من مسيحية أصلا، وجد في ذلك شبه استحالة، وقد عالج موضوع المتنصرين بالشكل التالي:

- جعل عقوبة من يهين المتنصرين، أو يشتمهم، أكبر من عقوبة من يهين النصارى أصلا، ولكن القانون ما كان يطبق إلا نادرًا.

- من الناحية النظرية، كان مجرد اعتناق الشخص النصرانية، يمنحه جميع حقوق المواطن، ما عدا الحق بأن يصبح أسقفًا.

- ولإغراء المسلمين بالتنصر قضى القانون بأن الأب إذا كان له أولاد مسلمون، وآخرون متنصرون، فإن الميراث يكون من حق المتنصرين وحدهم.

- في موضوع الزواج، نص القانون على أن الأزواج الذين عقدوا زواجهم قبل تنصرهم لا يمكن أن يفترقوا، ولا أن يفرق بينهم بسبب وجود قرابة مانعة بينهم. ولكنهم يستطيعون الحصول على الطلاق إذا كان أحد الزوجين مقيمًا على دينه الأول، ويحاول التأثير على المتنصر لحمله على الرجوع إلى دينه الأول.

أما إذا كانت إحدى المسلمات قد سبق لها الطلاق لهذا السبب، ثم تنصرت فلها الحق بإجبار زوجها على إعادتها إليه، إذا لم يكن قد عقد زواجًا آخر.

- أما المرتدون عن النصرانية بعد اعتناقها، فكانت عقوبتهم قاسية. فالمرتد يحكم عليه بالموت، ويفقد أهليته للإرث، والشهادة، والوصية، والتملك، وإقامة الدعوى، حتى ولو كانت الدعوى ضد زوجته لاتهامها بالزنا. وتفقد المرتدة بائنتها. ونص القانون على جواز ملاحقة المرتد خلال خمس سنوات من تاريخ وفاته، للحصول على حكم بمصادرة أمواله وممتلكاته.

ولا ينقذ المرتد من العقاب والمصادرة، إلا تقديم خدمة جليلة للدولة، كتقديم بعض الأسرار الهامة، فمصلحة الدولة، وحكمتها، تأتيان قبل كل شيء.

- وقضت مادة من القانون بمنع رجال الدين من أن يعظوا الهراطقة، ويبشروهم، ويعرفوهم بأسرار الدين المسيحي، كما منعتهم من مناقشتهم علنًا، مخافة زعزعة إيمان الجهلة، وزرع الشك في نفوسهم.

كان وضع الأرقاء في إسبانيا محزنًا جدًا، ووضع الأرقاء المسلمين أسوأ من وضع جميع الأرقاء، إذ كانوا معرضين لمنتهى أعمال القسوة والإيذاء، أما الأسرى المسلمون فلم يكونوا يتمتعون بأي ضمان لحياتهم، أو شرفهم، فيمكن قتلهم، وتعذيبهم، والتفريق بين الزوجين، وبيع الزوج وبيع الأولاد، وقال أحد الشراح للقانون إنه كان يسمح باغتصاب نسائهم أمامهم، والتشريعات المتعلقة بالعبيد والمعتقين طويلة ومفصلة، ولكن ليس فيها شيء خاص يلفت النظر مما يتعلق بالعرب خاصة.

لم تكن النصوص القانونية المتعلقة بالمدجنين واضحة ولا صريحة، ويمكن القول إنه كانت هناك فوضى وتناقض في التشريعات المتعلقة بهم، ولذلك أصبح تتبع هذه التشريعات لا يمكن أن يعطي صورة واضحة عن حياتهم، كما أن معاهدات التسليم لا يمكن أن تعطي صورة واضحة عن المعاملة التي أخضعوا لها في الممالك النصرانية في إسبانيا، لأن هذه المعاهدات قد خرقت خرقًا فاضحًا في كل مكان، ولم يحترم الملوك النصارى شروط الاستسلام التي أقسموا على الوفاء بها هم وأسلافهم.

فمثلا نصت المعاهدات التي عقدت مع المسلمين في طليطلة وفي مقاطعة الأندلس على أن تحترم حريتهم، ومعتقداتهم، وأملاكهم، ومساجدهم، وتركت لهم حرية تصريف أمورهم بأنفسهم، وفق تقاليدهم وشرائعهم، وأن لا يخرجوا من ديارهم، وأن لا يتعدى على مساجدهم إلخ، ولكن الملك خوان الثاني ملك قشتالة، أصدر أمرًا عام 1408 م، أجبر فيه المدجنين في

المقاطعات المذكورة على ترك منازلهم، وأموالهم، وعلى الانتقال إلى المقاطعات الشمالية من قشتالة.

الأوامر اللاحقة المتممة للقانون العام في قشتالة:

ألفونسو الحادي عشر:

- أصدر في القلعة عام 1348 م، أمراً يحرم فيه على المسلمين واليهود أن يقرضوا بالفائدة.

- وأصدر بعد ذلك أمراً في مدريد يحرم فيه على المسلمين واليهود أن يشغلوا وظيفة مالية للملكية أو للسادة الإقطاعيين، تحت مصادرة جميع أموالهم، وتحت طائلة العقاب البدني، وحرم عليهم أن يكونوا محامين في قضية بين النصارى.

أنريك الثاني:

- أصدر أمراً في بورغوس عام 1368 م يكرر فيه ما حرمته الأوامر السابقة على اليهود والمسلمين من التعامل بالنسيئة مع مسيحي.

- وأصدر أمراً آخر في تورو عام 1368 يكرر فيه ما حرمته الأوامر السابقة على اليهود والمسلمين من التعامل بالنسيئة مع مسيحي.

وأصدر أمراً آخر في ثورة عام 1371 يحرم فيه على المسلمين واليهود التسمي بأسماء مسيحية، ويفرض عليهم وضع إشارة مميزة فوق ثيابهم.

- خوان الأول:

أصدر أمراً في (صوريا) عام 1380 يتضمن ما يلي:

- يكرر تحريم استخدام المسلمين في الوظائف المالية.

- يمنع شتم المتنصرين وإهانتهم، بتسميتهم خنازير، تحت طائلة دفع غرامة قدرها 300 مرابطي أو حبس 15 يومًا.

- يحرم على النصارى تربية ولد مسلم، تحت طائلة دفع غرامة قدرها 600 مرابطي.

- يسمح لعمال الزراعة المسيحيين، بأن يعملوا لدى أحد المسلمين، وأن يرافقوا رب العمل في أسفاره، لحمايته من الاعتداءات التي يتعرض لها، من قتل وإهانة، من قبل كثير من الناس، إذا ما سافر وحده.

- إن المسلم الرقيق، المملوك من قبل شخص يهودي، لا يعتبر متحرراً حكمًا إذا ما حمله سيده على التهود، ولكن اليهودي المسئول عن هذه الجريمة يصبح رقيقًا أيضًا.

وأصدر أمرًا آخر في (بريفسيكا) عام 1387:

- يحرم على المسلمين واليهود أن يعيشوا لدى نصارى، وأن يعيش نصراني بينهم. تحت طائلة العقاب البدني، ومصادرة أموالهم.

- يحرم على النصارى أن يعتنوا بمسلم أو يهودي، وأن يعيلوه، أو أن يستعينوا به إذا لم يكن عبداً من عبيدهم، تحت طائلة غرامة قدرها 6000 مرابطي، ويستثنى من ذلك حالة كون المسلم أو اليهودي العمل يوم الأحد علنًا، تحت طائلة دفع غرامة قدرها 30 مرابطيًا.

- يوجب على المسلمين واليهود، أن يخلوا الشارع الذي يمر فيه الصليب، وإذا لم يستطيعوا ذلك بسبب بعض الصعوبات، فإنه يتوجب عليهم أن يركعوا، وإن لم يفعلوا تعرضوا لعقوبة مصادرة ثيابهم التي تدفع للنصراني الذي قبض عليهم وساقهم إلى القاضي.

وأصدر أمرًا ثالثًا في بلد الوليد عام 1388 :

- يكرر التحريم على النصارى بأن يعيشوا مع مسلم أو يهودي، أو أن يربوا أبناءهم، تحت طائلة عقوبة الجلد.

- يكرر الأوامر السابقة القاضية بمنع دخول المسلمين واليهود إلى الوظائف العامة.

خوان الثاني حينما كان قاصرًا:

صدر باسمه أمر في (بلد الوليد) عام 1408 :

- يكرر الأوامر السابقة بمنع دخول المسلمين واليهود إلى الوظائف المالية، ويفرض غرامة مقدارها 2000 مرابطي على المسلم أو اليهودي الذي يقبل هذه الوظيفة، ويفرض غرامة مماثلة على النصراني الذي منحه إياها.

- يحرم على المسلمين واليهود أن يأكلوا أو يشربوا مع النصارى، تحت طائلة عقوبة الجلد مائة جلدة.

- ويحرم على المسلمين واليهود أن يستخدموا عمالا نصارى تحت طائلة عقوبة الجلد مائة جلدة، وفي هاتين الحالتين إذا تكررت الجريمة تصبح العقوبة دفع غرامة مقدارها ألف مرابطي، يمنح ثلثها للمخبر أو الشاكي.

- يحرم على المسلمين واليهود أن يذهبوا إلى حفلات أعياد النصارى، كما يحرم عليهم أن يكونوا عرابين في حفلات العماد، تحت طائلة غرامة مقدارها 2000 مرابطي:

- يحرم على المسلمين واليهود أن يزوروا المرضى النصارى تحت طائلة دفع غرامة مقدارها 300 مرابطي.

- يحرم على المسلمين واليهود مزاولة مهنة الجراحة، أو الصيدلة، أو العطارة، أو بيع الأدوية، أو بيع المواد الغذائية، تحت طائلة دفع غرامة مقدارها 2000 مرابطي، بالإضافة إلى عقوبة بدنية.

- يوجب على المسلمين أن يعيشوا في أحياء منفصلة خاصة بهم.

- يلغي المحاكم الخاصة بالمسلمين، ويوصي القضاة النصارى بأن يقضوا بين المسلمين في كل قضية أو دعوى، وفقًا للحقوق التي يمنحهم إياها امتيازهم.

- يحرم على السادة الإقطاعيين أن يقبلوا لديهم المسلمين الذين يبدلون محل إقامتهم، تحت طائلة دفع غرامة مقدارها 5000 مرابطي، وإذا تكررت المخالفة ترفع الغرامة إلى 100 ألف، وإذا تكررت للمرة الثالثة فتصادر إقطاعاتهم.

- يقضي على المسلم المدجن الذي يقبض عليه في حالة الجرم المشهود وهو هارب نحو حدود مملكة غرناطة، بفقد حريته ويصبح عبدًا للملك، وتصادر أمواله لصالح الرجل النصراني الذي قبض عليه.

حينما أصبح بالغًا: أصدر ثلاثة أوامر:

- أصدر أمرًا في (أوكانا) عام 1422 م يفرض عقوبة الموت على المسلم الذي يمنع آخر من أن يصبح مسيحيًا، ولو كان ابنه.

- ويقضي بأن المسلم القادم من مملكة غرناطة الذي يقبض عليه في أرض مسيحية يصبح رقيقًا (للدليل) الذي قبض عليه.

- وأصدر أمرًا في (مادريكال) عام 1435 م يحرم على النصارى أن يوقعوا كتب التزام (إقرار بدين) إلا إذا كانت خالية من شرط دفع فائدة عن هذا الدين.

- وأصدر أمراً في (مدريد) عام 1438 م يعتبر اليمين التي يحلفها المسيحي أمام القضاء مقراً فيها بدين لمسلم أو يهودي، باطلة إلا إذا كان المقر له مزارعًا.

أصدرت في مدريد أمراً عام 1476:

قصر صلاحية المحاكم الإسلامية التي ما زالت تمارس أعمال القضاء بين المسلمين بالرغم من الأمر الصادر عام 1408 م على الدعاوى المدنية فقط. دون الجزائية التي أصبحت من اختصاص القاضي النصراني، ومنح الأمر الحق لكل من المتقاضين بأن يكون في عدة خيلهم حرير أو ذهب أو فضة أو جوخ، كل ذلك تحت طائلة مصادرة الأشياء الممنوعة.

- ألزم المسلمين بأن يضعوا على أكتافهم إشارة خاصة مميزة، هي عبارة عن قطعة جوخ حمراء، وأن يضعوا على رؤوسهم قبعة أو قلنسوة خضراء، أما النساء المسلمات فيجب أن يحملن قطعة من الجوخ الأزرق عرضها أربع أصابع.

وأصدرت أمراً آخر في طليطلة عام 1480 م كررت فيه التأكيد على أمرين سابقين:

- أكدت فيه على الأمر الصادر عام 1408 م، والقاضي بعزل المسلمين عن النصارى.

- وكررت التأكيد على الأمر القاضي باسترقاق المسلمين المدجنين الذين يقبض عليهم وهم يحاولون الهرب إلى مملكة غرناطة، ويعتبر هؤلاء المقبوض عليهم رقيقًا لمن يقبض عليهم.

ولكنها من جهة أخرى أجازت في هذا الأمر للمسلمين بأن يبنوا مساجدهم في الأحياء الجديدة التي خصصت لهم[1].

---

(1) د. أسعد حوامد، نفس المرجع، ص 219.

سقوط غرناطة:

عجلت مسألة النزاع على السلطة بين بني الأحمر في غرناطة مع تصميم إسبانيا النصرانية على إنهاء حكم المسلمين نهائيًا من إسبانيا الإسلامية في سقوط مملكة غرناطة. وقد بدأت بوادر الخلاف منذ تولي السلطان أبو الحسن النصري بعد وفاة أبيه 868 هـ/ 1463 م، إذ نازعه الملك أخواه يوسف أبو الحجاج وأبو عبد الله محمد المعروف بالزغل، واستقل الأخير بمدينة مالقة وما جاورها مما يعني انقسام المملكة إلى شطرين.

كان للسلطان أبي الحسن زوجتان الأولى ابنة عمه واسمها عائشة والأخرى حسناء إسبانية ابنة أحد قادة إسبانيا المشهورين واسمها بعد إسلامها ثريا. وقد أنجبت كل واحدة منهما اثنين من الأمراء، فثارت مسألة ولاية العهد بين الجانبين تحت تأثير هاتين الزوجتين.

انقسم الزعماء والوجهاء إلى فريقين، فريق يؤيد الأميرة عائشة وولديها أبو عبد الله محمد المعروف بالصغير وأبو الحجاج يوسف، وفريق يؤيد السلطان وحظيته ثريا وابنيها سعد ونصر. وانتهى الأمر بالثورة على السلطان وجلوس أبي عبد الله محمد الصغير مكان أبيه على عرش غرناطة في 887هـ/ 1482 م.

بيد أن النصارى أسروا أبا عبد الله الصغير في إحدى معاركه معهم فآل حكم غرناطة إلى والده أبي الحسن (مرة أخرى) ثم إلى أبي عبد الله محمد الزغل. فاستغل النصارى أسر عبد الله الصغير بإطلاق سراحه نظير عهود ومواثيق تكفل تفوق الصليبيين وانتصارهم في النهاية. إذ اضطرمت الفتنة والحرب الأهلية بين الصغير وعمه الزغل، واستولى النصارى على مدينة مالقة وعلى الحصون والقلاع الهامة.

ارتقى أبو عبد الله الصغير عرش غرناطة للمرة الثانية تحت حماية ملك إسبانيا رغم بقاء عمه الزغل حاكمًا للأنحاء الشرقية من البلاد. فتم تضييق الحصار على الزغل الذي اضطر في النهاية للخضوع والاستسلام ومن ثم مغادرة إسبانيا الإسلامية إلى المغرب. لم يبق أمام النصارى سوى الاستيلاء على غرناطة حاضرة المملكة فحاصروها وبنوا مدينة بجوارها لتعزيز الحصار اسمها «سانتافه» أي الإيمان المقدس تنويهًا بالمغزى الديني الصليبي لهذه الحروب، واستمر الحصار أكثر من سبعة أشهر، قدم المسلمون خلاله ضروبًا من الجهاد والفدائية دفاعًا عن النفس ولكن بدون جدوى. اتفق السلطان أبو عبد الله الصغير ووزراؤه على مفاوضة ملك النصارى في التسليم، وهناك ثمة اتهامات للسلطان على موقفه المريب في مسألة التسليم قد تحتاج إلى مزيد من البحث والاستقصاء، إذا استمرت المفاوضات بين الفريقين عدة أسابيع، وانتهت بتوقيع معاهدة تسليم غرناطة مؤرخة في 21 محرم 897 هـ/ 25 نوفمبر 1491 م. وأبرمت معاهدة أخرى تتضمن الامتيازات والمنح التي تعطي للسلطان أبي عبد الله الصغير ولأفراد أسرته وحاشيته. وبهذه المعاهدة أسدل الستار على وجود المسلمين السياسي في إسبانيا الإسلامية بعد ثمانية قرون كاملة من دخولهم أول مرة.

﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٦﴾ ﴾ [آل عمران].

نصوص المعاهدة

أشار المقري في كتابه نفح الطيب إلى معاهدة غرناطة بقوله «استولى النصارى على الحمراء ودخولها بعد أن استوثقوا من أهل غرناطة بنحو خمسمائة من الأعيان رهنًا خوف الغدر، وكانت الشروط سبعة وستين منها:

تأمين الصغير والكبير في النفس والأهل والمال وإبقاء الناس في أماكنهم ودورهم ورباعهم وعقارهم، ومنها إقامة شريعتهم على ما كانت ولا يحكم أحد عليهم بشريعتهم، وأن تبقى المساجد كما كانت والأوقاف كذلك، وأن لا يدخل النصارى دار مسلم ولا يغصبوا أحدًا، وأن لا يولي على المسلمين إلا مسلم أو يهودي ممن يتولى عليهم من قبل سلطانهم قبل، وأن يفتك جميع من أسر في غرناطة من حيث كانوا، وخصوصًا أعيانًا نص عليهم، ومن هرب من أسارى المسلمين ودخل غرناطة لا سبيل عليه لمالكه ولا سواه، والسلطان يدفع ثمنه لمالكه، ومن أراد الجواز للعدوة (المغرب) لا يمنع، ويجوزون في مدة عينت في مراكب السلطان لا يلزمهم إلا الكراء ثم بعد تلك المدة يعطون عشر ما لهم والكراء، وأن لا يؤخذ أحد بذنب غيره، وأن لا يقهر من أسلم على الرجوع للنصارى ودينهم، وأن من تنصر من المسلمين يوقف أيامًا حتى يظهر حاله ويحضر له حاكم من المسلمين وآخر من النصارى، فإن أبى الرجوع إلى الإسلام تمادى على ما أراد، ولا يعاتب على من قتل نصرانيًا أيام الحرب، ولا يؤخذ منه ما سلب من النصارى أيام العداوة، ولا يكلف المسلم بضيافة أجناد النصارى ولا يسفر لجهة من الجهات، لا يزيدون على المغارم المعتادة، وترفع عنهم جميع المظالم والمغارم المحدثة، ولا يطلع نصراني للسور، ولا يتطلع على دور المسلمين، ولا يدخل مسجدًا من مساجدهم، ويسير المسلم في بلاد النصارى آمنًا في نفسه وماله، ولا يجعل علامة كما يجعل اليهود وأهل الدجن، ولا يمنع مؤذن ولا مصل ولا صائم ولا غيره من أمور دينه، ومن ضحك منه يعاقب، ويتركون من المغارم سنين معلومة، وأن يوافق على كل الشروط صاحب رومه (بابا روما) ويضع خط يده، وأمثال هذا مما تركنا ذكره.

قد نقل المؤرخ المعاصر محمد عبد الله عنان محتويات هذه المعاهدة العربية - لأول مرة - عن نصوصها القشتالية الرسمية، على هذا النحو:

«أن يتعهد ملك غرناطة، والقادة، والفقهاء والوزراء والعلماء، وكافة الناس، سواء في غرناطة والبيازين وأرباضها، بأن يسلموا طواعية واختياراً، وذلك في ظرف ستين يومًا تبدأ من تاريخ هذه المعاهدة، قلاع الحمراء والحصن، وأبوابها وأبراجها، وأبواب غرناطة والبيازين إلى الملكين الكاثوليكيين، أو إلى من يندبانه من رجالهما، على ألا يسمح لنصراني أن يصعد إلى الأسوار القائمة بين القصبة والبيازين، حتى لا يكشف أحوال المسلمين، وأن يعاقب من يفعل ذلك، وضمانًا لسلامة هذا التسليم، يقدم الملك المذكور مولاي أبو عبد الله والقادة المذكورين، إلى جلالتيهما، قبل تسلم الحمراء بيوم واحد، خمسمائة شخص صحبة الوزير ابن كماشة، من أبناء وإخوة زعماء غرناطة والبيازين، ليكونوا رهائن في يديهما لمدة عشرة أيام، تصلح خلالها الحمراء، وفي نهاية هذا الأجل يرد أولئك الرهائن أحرارًا. وأن يقبل جلالتهما، ملك غرناطة وسائر القادة والزعماء، وسكان غرناطة والبشرات وغيرهما من الأراضي، ورعايا وأتباعًا تحت حمايتهما ورعايتهما. وأنه حينما يرسل جلالتهما رجالهما لتسلم الحمراء المذكورة، فعليهم أن يدخلوا من باب العشار ومن باب نجدة، ومن طريق الحقول الخارجية، وألا يسيروا إليها من داخل المدينة، حينما يأتون لتسلمها وقت التسليم. وأنه متى تم تسليم الحمراء والحصن، يرد إلى الملك المذكور مولاي أبي عبد الله ولده المأخوذ رهينة لديهما، وكذلك يرد سائر الرهائن المسلمين الذين معه وسائر حشمه الذين لم يعتنقوا النصرانية.

ويتعهد جلالتهما، وخلفاؤهما إلى الأبد، يترك الملك المذكور أبو عبد الله والقادة، والوزراء، والعلماء، والفقهاء، والفرسان، وسائر الشعب، تحت

حكم شريعتهم، وألا يؤمروا بترك شيء من مساجدهم وصوامعهم، وأن تترك لهذه المساجد مواردها كما هي، وأن يقضى بينهم وفق شريعتهم على يد قضاتهم، وأن يحتفظوا بتقاليدهم وعوائدهم.

وألا يؤخذ منهم خيلهم أو سلاحهم الآن أو فيما بعد، سوى المدافع الكبيرة والصغيرة فإنها تسلم.

وأنه يحق لسائر سكان غرناطة والبيازين وغيرهما، الذين يريدون العبور إلى المغرب، أن يبيعوا أموالهم المنقولة لمن شاءوا، وأنه يحق للملكين شراءها بمالها الخاص.

وأنه يحق للسكان المذكورين أن يعبروا إلى المغرب، أو يذهبوا أحراراً إلى أية ناحية أخرى، حاملين أمتعتهم وسلعهم، وحليهم من الذهب والفضة وغيرها. ويلتزم الملكان بأن يجهزا في بحر ستين يومًا من تاريخه، عشر سفن في موانيهما يعبر فيها الذين يريدون الذهاب إلى المغرب. وأن يقدما خلال الأعوام الثلاثة التالية السفن، لمن شاء العبور، وتبقى السفن خلال هذه المدة تحت طلب الراغبين فيه، ولا يقتضى منهم خلال هذه المدة أي أجر أو مغرم، وأنه يحق العبور لمن يشاء بعد ذلك، نظير دفع مبلغ (دوبل) واحد عن كل شخص، وأنه يحق لمن لم يتمكن من بيع أملاكه، أن يوكل لإدارتها، وأن يقتضي ريعها حيثما كان. وألا يرغم أحد من المسلمين أو أعقابهم، الآن أو فيما بعد، على تقلد شارة خاصة بهم.

وأن ينزل الملكان، للملك أبي عبد الله المذكور، ولسكان غرناطة والبيازين وأرباضهما، لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخه، عن سائر الحقوق التي يجب عليهم آداؤها عن دورهم ومواشيهم.

وأنه يجب على الملك أبي عبد الله، وسكان غرناطة والبيازين وأرباضهما والبشرات وأراضيها، أن يسلموا وقت تسليم المدينة طواعية ودون أية فدية، سائر الأسرى النصارى الذين تحت أيديهم.

وأنه لا يسمح لنصراني، أن يدخل مكانًا لعبادة المسلمين دون ترخيص، ويعاقب من يفعل ذلك، وألا يولي على المسلمين مباشر يهودي، أو يمنح أية سلطة أو ولاية عليهم. وأن يعامل الملك أبو عبد الله المذكور، وسائر السكان المسلمين، برفق وكرامة، وأن يحتفظوا بعوائدهم وتقاليدهم، وأن يؤدي للفقهاء حقوقهم المأثورة وفقًا للقواعد المرعية.

وأنه إذا قام نزاع بين المسلمين، فصل فيه وفقًا لأحكام شريعتهم، وتولاه قضاتهم.

وألا يكلفوا بإيواء ضيف أو تؤخذ منهم ثياب أو دواجن أو أطعمة أو ماشية أو غيرها دون إرادتهم.

وأنه إذا دخل نصراني منزل مسلم قهرًا عنه، عوقب على فعله.

وأنه فيما يتعلق بشؤون الميراث، يحتفظ المسلمون بنظمهم، ويحتكمون إلى فقهائهم وفقًا لسنن المسلمين.

وأنه يحق لسائر سكان غرناطة والبشرات وغيرها الداخلين في هذا العهد، الذين يعلنون الولاء لجلالتهما، في ظرف ثلاثين يومًا من التسليم، وأن يتمتعوا بالإعفاءات الممنوحة، مدى السنوات الثلاث.

وأن يبقى دخل الجوامع والهيئات الدينية أو أية أشياء أخرى موصودة على الخير، وكذا دخل المدارس، متروكًا لنظر الفقهاء، وألا يتدخل جلالتهما بأية صورة، في شأن هذه الصدقات أو يأمران بأخذهما في أي وقت.

وأنه لا يؤخذ أي مسلم بذنب ارتكبه شخص آخر، فلا يؤخذ والد بذنب ولده أو ولد بذنب والده، أو أخ بذنب أخ، أو ولد عم بذنب ولد عم، ولا يعاقب إلا من ارتكب الجرم.

وأنه إذا كان مسلمًا أسيرًا، وفر إلى مدينة غرناطة أو البيازين أو أرباضهما أو غيرهما، فإنه يعتبر حرًا، ولا يسمح لأحد بمطاردته إلا إن كان من العبيد أو من الجزائر.

وألا يدفع المسلمون من الضرائب أكثر مما كانوا يدفعون لملوكهم المسلمين.

وأنه يحق لسكان غرناطة والبيازين والبشرات وغيرهما، ممن عبروا إلى المغرب، أن يعودوا خلال الأعوام الثلاثة التالية، وأن يتمتعوا بكل ما يحتويه هذا الاتفاق.

كما يحق لمن عبر منهم إلى المغرب، ولم ترضه الإقامة هنالك، أن يعود خلال الأعوام الثلاثة، وأن يتمتع بكل ما في هذا الاتفاق.

وأنه يحق لتجار غرناطة وأرباضها والبشرات وسائر أراضيها، أن يتعاملوا في سلعهم آمنين، عابرين إلى المغرب وعائدين، كما يحق لهم دخول سائر النواحي التابعة لجلالتيهما، وألا يدفعوا من الضرائب سوى التي يدفعها النصارى.

وأنه إذا كان أحد من النصارى - ذكرًا أو أنثى - اعتنق الإسلام، فلا يحق لإنسان أن يهدده أو يؤذيه بأية صورة، ومن فعل ذلك يعاقب.

وأنه إذا كان مسلم قد تزوج بنصرانية واعتنق الإسلام، فلا ترغم على العودة إلى النصرانية، بل تسأل في ذلك أمام المسلمين والنصارى، وألا يرغم أولاد «الروميات» ذكورًا أو إناثًا، على اعتناق النصرانية.

وأنه لا يرغم مسلم أو مسلمة قط على اعتناق النصرانية.

وأنه إذا شاءت مسلمة متزوجة أو أرملة أو بكر اعتناق النصرانية بدافع الحب، فلا يقبل ذلك منها، حتى تسأل وتوعظ وفقًا للقانون، وإذا كانت قد استولت خلسة على حلي أو غيرها من دار أهلها أو أي شيء آخر، فإنها ترد لصاحبها، وتتخذ الإجراءات ضد المسئول.

وألا يطلب الملكان، أو يسمحا بأن يطب إلى الملك المذكور مولاي أبي عبد الله، أو خدمه أو أحد أهل غرناطة أو البيازين وأرباضهما والبشرات وغيرهما، من الداخلة في هذا العهد، بأن يردوا ما أخذوه أيام الحرب من النصارى أو المدجنين، من الخيل أو الماشية أو الثياب أو الفضة أو الذهب أو غيرها، أو من الأشياء الموروثة، ولا يحق لأحد يعلم بشيء من ذلك أن يطالب به.

وألا يطلب إلى أي مسلم، يكون قد هدد أو جرح أو قتل أسيرًا أو أسيرة نصرانية، ليس أو ليست في حوزته، رده أو ردها الآن أو فيما بعد.

وألا يدفع عن الأملاك والأراضي السلطانية، بعد انتهاء السنوات الثلاث الحرة، من الضرائب إلا وفقًا لقيمتها، وعلى مثل الأراضي العادية.

وأن يطبق ذلك أيضًا على أملاك الفرسان والقادة المسلمين، فلا يدفع عنها أكثر مما يدفع عن الأملاك العادية.

وأن يتمتع اليهود من أهل غرناطة والبيازين وأرباضهما، والأراضي التابعة لها، بما فيها هذا العهد من الامتيازات، وأن يسمح لهم بالعبور إلى المغرب خلال ثلاثة أشهر، تبدأ من يوم 18 ديسمبر.

وأن يكون الحكام والقواد والقضاة، الذين يعينون لغرناطة والبيازين والأراضي التابعة لهما، ممن يعاملون الناس بالكرامة والحسنى، ويحافظون

على الامتيازات الممنوحة، فإذا أخل أحدهم بالواجب، عوقب وأحل مكانه من يتصرف بالحق.

وأنه لا يحق للملكين أو لأعقابهما إلى الأبد، أن يسألوا الملك المذكور أبي عبد الله، أو أحدًا من المسلمين المذكورين بأية صورة، عن أي شيء يكونوا قد علموه، حتى حلول يوم تسليم الحمراء المذكورة، وهي فترة الستين يومًا المنصوص عليها.

وأنه لا يولي عليهم أحد من الفرسان أو القادة أو الخدم، الذين كانوا تابعين لملك وادي آش.

وأنه إذا وقع نزاع بين نصراني أو نصرانية ومسلم أو مسلمة، فإنه ينظر أمام قاضي نصراني وآخ مسلم، حتى لا يتظلم أحد مما يقضي به.

وأن يقوم الملكان بالإفراج عن الأسرى المسلمين ذكورًا وإناثًا، من أهل غرناطة والبيازين وأرباضهما وأراضيهما، إفراجًا حرًا دون أية نفقة من فدية أو غيرها، وأن يكون الإفراج عمن كان من هؤلاء الأسرى من مسلمي إسبانيا في ظرف خمسة الأشهر التالية، وأما الأسرى الذين بقشتالة فيفرج عنهم خلال الثمانية أشهر التالية. وبعد يومين من تسليم الأسرى النصارى لجلالتيهما يفرج عن مائتين من الأسرى المسلمين، منهم مائة من الرهائن ومائة أخرى.

وأنه إذا دخلت أية ملحة من نواحي البشرات في طاعة جلالتيهما، فإنها يجب أن تسلم إليهما كل الأسرى النصارى ذكورًا أو إناثًا، في ظرف خمسة عشر يومًا من تاريخ الانضمام، وذلك دون أية نفقة.

وأن تعطي الضمانات للسفن المغربية الراسية الآن في مملكة غرناطة، لكي تسافر في أمان، على ألا تكون حاملة أي أسير نصراني، وألا يحدث

لها أحد ضرراً أو إتلافًا، وألا يؤخذ منها شيء، ولا ضمان لمن تحمل منها أسرى من النصارى، ويحق لجلالتيهما إرسال من يقوم بتفتيشها لذلك الغرض.

وألا يدعى أو يؤخذ من المسلمين للحرب رغم إرادته، وإذا شاء جلالتهما استدعاء الفرسان، الذين لهم خيول وسلاح، للعمل في نواحي إسبانيا الإسلامية فيجب أن يدفع لهم الأجر من يوم الرحيل حتى يوم العودة.

وأنه يجب على كل من عليه دين أو تعهد، أن يؤديه لصاحب الحق، ولا يحق لهم التحرر من هذه الحقوق.

وأن يكون المأمورون القضائيون الذين يعينون لمحاكم المسلمين، مسلمين الآن وإلى الأبد.

وأن يكون المتولون لوظائف الحبسة الخاصة بالمسلمين، أيضًا مسلمين، وألا يتولاها نصراني الآن وفي أي وقت.

وأن يقوم الملكان في اليوم الذي تسلم إليها فيه الحمراء والحصن والأبواب كما تقدم، بإصدار مراسيم الامتيازات، للملك أبي عبد الله وللمدينة المذكورة، ممهورة بتوقيعهما، ومختومة بخاتمهما الرصاص ذي الأهداب الحريرية، وأن يصدق عليهما ولدهما الأمير، والكردينال المحترم دسبينا، ورؤساء الهيئات الدينية، والعظماء والدوقات والمركيزون والكونتات والرؤساء، حتى تكون ثابتة وصحيحة الآن، وفي كل وقت.

وقد ذيلت المعاهدة، بنبذة خلاصتها، أن ملكي قشتالة يؤكدان ويضمنان بدينهما وشرفهما الملكي، القيام بكل ما يحتويه هذا العهد من النصوص، ويوقعانه باسميهما ويمهرانه بخاتميهما، وعليها تاريخ تحريرها وهو يوم 25 نوفمبر 1491.

ثم ذيلت بعد ذلك، وبتاريخ لاحق هو يوم 30 ديسمبر 1492، (أي) بعد تسليم غرناطة بعام، بتوكيد جديد يأمر فيه الملكان ولدهما الأمير، وسائر عظماء المملكة بالمحافظة على محتويات هذا العهد، وألا يعمل ضده شيء، أو ينقض منه شيء، الآن وإلى الأبد، وأنهما يؤكدان ويقسمان بدينهما وشرفهما الملكي بأن يحافظا، ويأمران بالمحافظة على كل ما يحتويه بندًا بندًا إلى الأبد، وقد ذيل هذا التوكيد بتوقيع الملكين، وتوقيع ولدهما وجمع كبير من الأمراء والأحبار والأشراف والعظماء.

وقد ذكر المؤرخ العثماني التركي ضيا باشا (المتوفى 1295هـ) في كتابه «أندلس تاريخي» معاهدة غرناطة، وأن عدد بنودها خمسة وخمسين مادة، وفيها تفصيلات لبنود المعاهدة أكثر من تلك التي ذكرها عنان، وإن لم تختلف في مضمونها.

وبعد تسليم غرناطة بأكثر من عام وبالتحديد في 898هـ/ 1493 م عقد اتفاق بين الملكين الكاثوليكيين وبين آخر ملوك إسبانيا الإسلامية (الصغير) للتنازل عن سائر حقوقه وحقوق أصحابه ومغادرته نهائيًا إلى المغرب[1].

من خلال تتبع نصوص معاهدة تسليم غرناطة في النماذج التي ذكرها المقري وعنان وضيا باشا تتضح جملة من الحقائق ومنها:

اشتراط موافقة بابا روما على ما ورد في معاهدة التسليم مما يعني الوصاية المباشرة من البابا على ملكي إسبانيا فرديناند وإيزابيلا. ووصاية البابا لا تعني الالتزام بالعهود والمواثيق خاصة مع المسلمين. وسنرى كيف نكث الإسبان عهودهم بإيحاء من البابا والقسس.

(1) د. عبد اللطيف محمد الحميد، المرجع السابق، ص 38.

- ارتهان مجموعة كبيرة من أعيان غرناطة لدى النصارى بدعوى الخوف من عدم الالتزام ببنود المعاهدة ظاهراً، ولكن المقصود فرض تنفيذ التسليم النهائي وقفل الطريق على معارضي المعاهدة من المسلمين.

- النظر إلى أسرى المسلمين كعبيد للنصارى «ومن هرب من أسارى المسلمين ودخل غرناطة لا سبيل عليه لمالكه ولا سواه، والسلطان يدفع ثمنه لمالكه».

- إباحة مبدأ الردة عن الإسلام «وأن من تنصر من المسلمين يوقف أياماً حتى يظهر حاله ويحضر له حاكم من المسلمين وآخر من النصارى، فإن أبى الرجوع إلى الإسلام تمادى على ما أراد».

- إقرار حقوق المسلمين الدينية والاجتماعية والاقتصادية في ظل حكم النصارى، وتسهيل هجرتهم إذا رغبوا إلى بلاد المغرب وكل هذا يدخل في إغراءات مفاوضات التسليم أكثر منها وعوداً قابلة للتنفيد.

«وهكذا اختتمت المأساة لمسلمي إسبانيا واستولى القشتاليون على غرناطة آخر الحواضر الإسلامية في إسبانيا، وخفق علم النصرانية ظافراً فوق صرح الإسلام المغلوب، وانتهت بذلك دولة الإسلام في إسبانيا، وطويت إلى الأبد تلك الصفحة المجيدة المؤثرة من تاريخ الإسلام، وقضي على الحضارة الإسلامية في إسبانيا الباهرة، وآدابها وعلومها وفنونها، وكل ذلك التراث الشامخ، بالفناء والمحو».

بيد أن ختام المأساة الأندلسية بسقوط غرناطة كان مأساة أخرى أشد وأنكى هي الفتنة في الدين لملايين المسلمين الذين فقدوا سلطانهم السياسي وبقوا رعايا للنصارى على أمل الوفاء لهم بالعهود والمواثيق المدونة في معاهدة غرناطة ولكن هيهات هيهات. جثمت المأساة الجديدة على بقايا مسلمي

إسبانيا الذين أسمتهم إسبانيا «الموريسكيون» - بمعنى المسلمين الأصاغر أو العرب المتنصرين - أكثر من قرن من الزمان وبالتحديد من 897 هـ إلى 1081هـ/ 1492 - 1609 م أو من سقوط غرناطة إلى حين طردهم إجباريًا بشكل نهائي. وصور وأبعاد هذه المأساة متعددة متنوعة ولكن يجمعها الحرب على الإسلام، والانتقام من المسلمين. جمع ما يقارب مليون كتاب مخطوط من المكتبات العامة والمكتبات الخاصة وأحرقت بأمر أحد الكرادلة السفلة في ميدان غرناطة، وكان هذا العدد من الكتب يفوق كافة الكتب الموجودة في مكتبات أوروبا بكاملها، بل لم يكن في أوروبا آنذاك مكتبة واحدة تمكنت من جمع عشرة آلاف مجلد.

بدأت عملية التنصير الإجباري للمسلمين بعد سنوات قليلة من معاهدة تسليم غرناطة، عن طريق ممارسات قسرية من قبل القساوسة. ثم صدر قانون ملكي في 908 هـ/ 1502 م، يخيرهم بين التنصير الإجباري أو النفي. وبعد فشل حملات التنصير تلك، تعاقبت المراسيم الملكية التي تهدف إلى استئصال خصائص الثقافة (الإسلامية) - ومنها العادات التي لها أصول إسلامية - وتنفيذ سياسة الاحتواء. بدأ ديوان التحقق (محاكم التفتيش) بمرسوم بابوي في مطاردة المسلمين الموريسكيين وملاحقتهم، وتطبيق أبشع أنواع التعذيب والتعسف والقهر ضدهم، بخلاف مصادرة الممتلكات والحرق والنفي. وهذا ما عناه المقري بالذكر بقوله «ثم إن النصارى نكثوا العهد، ونقضوا الشروط عروة عروة، إلى أن آل الحال لحملهم المسلمين على التنصر سنة أربع وتسعمائة ثم بعد هذا كله كان من أظهر التنصر من المسلمين يعبد الله في خفية ويصلي، فشدد عليهم النصارى في البحث، حتى أنهم أحرقوا منهم كثيرًا بسبب ذلك. واجه المسلمون (الموريسكيون) هذه المحنة القاسية العنيفة بممارسة شعائرهم الدينية في الخفاء، إلا أنهم لجأوا إلى وسائل أخرى للحفاظ

على هويتهم وأعـراضهم وأموالهم. ومن هذه الوسـائل: أخذت مجمـوعات من مسـلمي الأندلس تهاجـر اختيـاريًا من الأندلس إلى بلاد المغـرب والبلاد الأخرى منذ وقت مبكر يعود إلى بداية سقوط الحواضير الإسلامية مثل قرطبة (633 هـ) وإشبيلية (646 هـ)، وكانت تلك موجـة الهجرة الأولى، ثم بدأت الموجة الثانية بعـد سقوط غرناطة (898 هـ/ 1492م)، وتلاها بعد ذلك موجة ثالثة إجبارية بعد مرسوم طرد الموريسكيين نهائيًا.

أما أولئك الذين لم يستطيعوا الهـجرة فقـد ساهموا بنصـيب وافر في الجهـاد ضد النصارى والاتصـال بالعالم الإسلامي لطـلب النجدة. ومن هذه الحركات، حـركة غرناطة في 905 هـ/ 1499 م، وحركة البـشرات، والحركة الكبرى 977 هـ/ 1569 م، وغيـرها من الحركات الجـهادية المتفـرقة في المدن والقرى والجبـال الحصينة وسوف نذكرها بالتفـصيل لاحقًا. أحداث متـلاحقة كانت تجـري لصالح نصارى الأندلس، بدأت بوحـدة تاجي قشتـالة وأراغون ومولد إسبانيا الموحدة، ثم استـسلام غرناطة والقضاء على حكم المسلمين في الأندلس، ثم مفاجأة القرن بالكشوف الجغرافية الإسبانية في العالم الجديد، إذ تم اكتـشاف أمـريكا بعد 280 يومًا من سـقوط غرناطـة، فمهـد ذلك لتدفق ثروات ضخمة من الذهب والفضة للخـزينة الإسبانية. وجه الإسبان أنظارهم صوب البحر المتوسط ودول المغرب العربي، فـبلاد المغرب العربي تمثل بالنسبة لهم المكان الذي انطلقت منه جـيوش الفـتح الإسلامي، والبلاد الـتي أنقذت الأندلس من أزماتها كما حدث في عهـد المرابطين ثم عهد الموحدين، وأخيرًا تمثل الملجـأ الذي لجأ إليه المهـاجرون من مـسلمي إسبـانيا. وقد سـهل على الإسبـان مهـمتهم مـا كانت عليـه بلاد المغرب العـربي أوائل القرن العـاشر الهجـري/ السادس عشر المـيلادي من التقهـقر والفوضى، حـيث كانت هذه البلاد تشمل منطقتين، منطقة تخضع لحكومـات تكاد تلفظ أنفاسها الأخيرة،

مثل بني حفص في تونس وطرابلس ومنهم فرع يحكم شرق البلاد الجزائرية، ومثل بني مرين الوطاسيين الذين يحكمون المغرب الأقصى، وبنو زيان التلمسانيون الذين يحكمون نظريًا الأراضي الواقعة بين ممتلكات بني حفص وممتلكات الوطاسيين، أما بقية البلاد الوسطى والجنوبية فكانت مقرًا لإمارات قبلية متعددة.

بعد أن أتم الإسبان استعداداتهم الحربية لغزو الشمال الأفريقي، توجهت الحملة الإسبانية الأولى إلى ميناء المرسى الكبير (غرب وهران) واحتلته في 915 هـ/ 1509 م، فحول الإسبان مسجد المدينة الكبير إلى كنيسة للنصارى، ثم سقطت وهران وبجاية وعنابة. وقد استثار هذا العدوان همم العلماء والشعراء لطلب النجدة من المسلمين والقوى الإسلامية، ومن ذلك قصيدة عالم سجلماسة الشيخ أحمد بن أبي مجلي.

يا معاشر الإسلام في كل موطن	وفي كل ناد سالف ومعاصر
يا سادة العربان من آل هاشم	وغيرهم، بالله ما صبر صابر
يا معاشر الأتراك يا كل عالم	وكل ولي حافظ للأوامر
أناشدكم بالله ما عذر جمعكم	لدى الله في (وهران) أمر الخنازر

استمر زحف الإسبان شرقًا فاستولوا على طرابلس في 921 هـ/ 1515م واتخذوها قاعدة العمليات الحربية في البحر المتوسط، واستطاعوا أخيرًا الاستيلاء على تونس والقلاع المجاورة لها في 942 هـ/ 1535 م. أما ما يتعلق بأطماع الإسبان في حوض البحر المتوسط فقد ارتبط بصراعهم المرير مع فرنسا للاستيلاء والنفوذ في أراضي الجمهوريات الإيطالية وجزرها في البحر المتوسط، ونشأ بذلك ما عرف في التاريخ الحديث بالحروب الإيطالية، وقد عزز دور الإسبان في المنطقة تربع شارل الأول حفيد فرديناند وإيزابيلا على

عرش إسبانيا بعد وفاة فرديناند في 922 هـ/ 1516 م، ثم سرعان ما آلت أيضًا إلى شارل الأول أملاك أسرة هابسبرج الألمانية التي ورثها عن جده مكسميليان الأول 925 هـ/ 1519 م إذ انتخب إمبراطوراً للدولة الرومانية المقدسة، وأطلق عليه الإمبراطور شارل الخامس (أو شارلكان في بعض الكتب العربية). وأصبح هذا الإمبراطور ملكًا على إسبانيا ومستعمراتها في العالم الجديد، ومملكة نابولي، وصقلية، وسردينيا، والنمسا وملحقاتها وهولندا وبلجيكا وهنغاريا.

وهكذا ظهرت على المسرح الدولي دولة صليبية عالمية جديدة هي إسبانيا هدفت بدعم من بابا روما إلى اقتلاع الوجود الإسلامي في إسبانيا والاستيلاء على الدول الإسلامية في المغرب العربي وقد تحقق لها الكثير مما هدفت إليه. فإلى من؟ تتجه أنظار المسلمين لطلب النجدة بعد الله[1].

حالة المسلمين في إسبانيا بعد سقوط غرناطة

حدث في شبه الجزيرة الأيبيرية، في النصف الثاني من القرن الخامس عشر، حدثان خطيران كان لهما أثرهما الحاسم في مصير المسلمين المدجنين، وهما:

1 - أولهما توحيد تاجي قشتالة وأراغون، إثر زواج الملكة إيزابيلا وارثة عرش قشتالة، من الملك فرناندو وارث عرش أراغون عام (1469).

2 - وثانيهما سقوط غرناطة بيد الملكين فرناندو وإيزابيلا، في 2 كانون الثاني 1492، وانطواء علم العرب والإسلام من الجزيرة بتمامها. وبوقوع هذين الحدثين الهامين. زال سببان من أهم الأسباب التي كانت تحمل الملوك

(1) د. عبد اللطيف محمد الحميد، نفس المرجع، ص 45.

النصارى على مـداراة المسلمين، وعدم الإمعـان في إساءة معـاملتهم. إذ زال التنافس بين الملوك في المملكتين بتوحـيد التاجين. كما زالت الاعـتبارات التي كانت متـرتبة على وجود مملكة غـرناطة، من تشجيع للمسلمين المقـيمين في الممالك النصرانيـة على الثورة على ظالميهم، مع احتـمالات العون والمدد من غرناطة، وكـذلك زال احتمـال اللجوء إلى أراضـيها عند الضـرورة. وانتهت احتـمالات الهجرة إلـى أراضي غرناطة عن طريق التسلل، والهـرب، إذا ما أصبـحت حياة المسـلمين لا تطاق، ومنذ أن سقطت غرنـاطة، أصبح مصـير المسلمين المدجنين مـعلقًا برغبـة الملوك، وإرادتهم، دون النظر إلى أي اعتـبار آخر.

البدء بخرق معاهدة غرناطة:

في اليـوم الأول لدخول الملكين إلى مـدينة غرناطة، أقـدما علـى عدة أعمال فـيها خرق فاضح للمـعاهدة، التي لم يجف مدادها بعد. فـفي مساء اليوم الأول لدخـولهما البلد جاء نبـلاء غرناطة إليهمـا، فأحسنا استقـبالهم، وبذلا لهم الوعود السخية، وطلبا التعـرف منهم على رغباتهم. فشكوا إليهما من تصرفـات تعسفـية ارتكبهـا أحد النبـلاء الإسبان (ويدعى بيـدرو جاسكا دافيـلا)، فأعـلن الملك لهم حكمه عليـه بالإعـدام، ولكن الملكة تدخلت في الأمر، وأخذت المحكوم عليه تحت حمـايتها. وعين الملك يحيى النير (ابن أخ السلطان الزغل وصهره وكـان قد تنصر وتسمى باسم بيـدرو دوغرانادا) مديرًا عامًـا للشرطة، وهذا خرق للمـعاهدة التي نصت على أن لا يتـولى أحد من أتباع الزغل في منصب فيه سلطة له على أهل غرناطة، ويحيى النير من أتباع الزغل. وحدث خـرق ثالث للمعاهدة ذلك اليوم، إذ قـام (كونت تانديلا)، الذي عيـنه الملك قـائدًا عامًا لغرناطة، بانتقـاء أجمل البيوت في حي القصبة

- وهو حي المترفين في غرناطة - وأمر بإخلائها من سكانها، لتكون مقراً لأمراء الجيش الإسباني، ولم يبد المسلمون أية مقاومة لأنهم أدركوا من هذه التصرفات، سوء نية الملكين، وسوء نية قادتهما، ورغبتهم جميعًا في عدم احترام نصوص المعاهدة، وأصبح الشك يساورهم، وقدروا أنه لابد لهم من اللجوء إلى السلاح في يوم قريب للدفاع عن حقوقهم، لذلك لم يسلموا من أسلحتهم إلا جزءاً بسيطًا، بينما عمدوا إلى إخفاء الجزء الأكبر منها إلى يوم الحاجة إليها.

تحويل مسجد الطيبين إلى كنيسة:

وفي يوم 5 يناير 1492 - وهو اليوم المخصص رسميًا لدخول الملكين لغرناطة - نزل الملكان إلى جامع الطيبين، وهو أحد المساجد الرئيسية في البلدة، فاستوليا عليه، وأمرا بتحويله إلى كنيسة، ولم يتحرك المسلمون، إذ أدركوا أن لا فائدة من الاحتجاج، وبقوا في أماكنهم ينتظرون مزيداً من الاعتداء على حقوقهم، التي صانتها المعاهدة.

نظرة الكنيسة إلى خرق المعاهدات:

ولم يجد تصرف الملكين وتعسفهما أي استنكار، أو رد فعل لدى الكنيسة، والقادة الإسبان، إذ كانوا جميعًا يعتبرون أن الضرورات العسكرية هي التي أملت هذه المعاهدات. وقد زالت هذه الضرورات بزوال حكم العرب، وتلاشي آخر معقل لهم في إسبانيا بسقوط غرناطة، وقد قال أحد المؤرخين الغربيين، معلقًا على تصرف الملكين، وموقف الشعب الإسباني: «إن نصوص صكوك الامتيازات، التي كانت تمنح للمسلمين، كانت تعتبر في ضمير الشعب الإسباني باطلة، بنفس الصورة التي يبطل بها وعد ممنوح للص»، وكان الجميع يقدرون أنه من الميسور على الملوك، خرق معاهدات

التسليم المنافية لحقوق العنصر الإسباني، أو مضرة بنشر الدين المسيحي، ولم يكن هناك من يرى الوفاء بالعهود المقطوعة للعرب، غير قلة لم تكن لآرائها أهمية، تجاه كثرة خصومهم المتحمسين ضد المسليمن. ويرى الكونت سيركور أن الملكة إيزابيلا كانت هي الدافع المحرك لكل ما تم من خرق لنصوص المعاهدة ويقول: (إن الإنسان مضطر لأن يلقي بالمسئولية في جميع هذه الأعمال والتصرفات التعسفية الجائرة على عاتق الملكة إيزابيلا، فهي المرأة العاطفية القاسية، التي لا تعرف اللين ولا الاعتدال، وقد أعمى بصيرتها الكره العنصري والديني الذي تكنه للعرب ودينهم ولذلك فإنها في سبيل إرواء غليلها وشفاء حقدها لم تحترم كلمتها ولا العدالة ولا مصلحة عرشها.

بدء المحنة ومحاولة التنصير:

وما لبث أن طلب عدد من الأساقفة من الملكين أن يطلبا إلى الغرناطيين التنصير أو الهجرة من البلاد، وأمرت الملكة أن يبحث الموضوع في مجلس عينته لهذه الغاية، إذ كانت تعتقد مع الكثيرين بأن التنصير الإجباري إذا كان لا ينفع تمامًا مع الشخص المكره فإنه يؤثر في أنساله. ولم يعارض في إجبار المسلمين على التنصر إلا مُعرِّف الملكة الكاردينال (توماس دوتور كيمادا)، الذي كان في نفس الوقت المحقق العام في ديوان التحقق، لأنه كان يرى أن التعميد بالجملة سواء أكان بالإكراه أم بالإغراء فإنه لا فائدة منه. إذ ثبت له أن كل عملية تنصير تتم بدافع من غايات أو أغراض دنيوية لن يكون من نتيجتها إلا إيجاد مارقين من الأديان كلها. وأورد توركيمادا - لدعم وجهة نظره - ما لاحظه بعد فحص أحوال مئات العائلات الإسلامية واليهودية، التي أجبرها الأسقف (فنسان بيريرا) في أواخر القرن الرابع عشر على التنصر، بعد أن استعمل معها من وسائل التعذيب والإرهاب ما لا يوصف، وهو أنه بعد

مرور مائة سنة على العملية لم يبق مقيمًا على النصرانية إلا قلة أقل من القليلة، أما العائلات الأخرى فقد عادت إلى دينها الأول، وكان من نتيجة هذه التحقيقات أن أعدم 700 شخص من أفراد هذه العائلات خلال ثماني سنوات. ولكن الملكة لم تقنع برأي توركيمادا، وأصرت على الأخذ بالحل الآخر الذي أخذ به أكثر أعضاء اللجنة التي درست الموضوع، ولكنها لم تقرر المباشرة فوراً في إجبار المسلمين على التنصر لأن ظروف المملكة، وانشغال الملك بقضايا مملكة أراغون، قد حملاها على تأجيل الأمر إلى فرصة أخرى أكثر ملاءمة.

طرد اليهود تمهيداً لطرد العرب:

وفي 30 مارس 1492 م نشر في غرناطة أمر يوجب على اليهود الخروج من الأراضي التابعة لتاج قشتالة، خلال مهلة ثلاثة أشهر، تحت طائلة عقوبة الإعدام، ومصادرة الأموال. ويقول الكونت سيركور (إن أحدًا من الناس لم يتحمس لليهود، ولم يأسف على طردهم، لأنهم جميعًا كانوا يعدونهم بلاء وكابوسًا يجثم على صدر الطبقة الفقيرة، ولم تكن للدولة منفعة فيهم، لأنهم إجمالا يعيشون على هامش الحياة، ويمتصون دماء المجتمع، وقد قدر عدد اليهود الذين أخرجوا من إسبانيا، نتيجة لتنفيذ هذا الأمر، بحوالي 400 ألف شخص؛ خرج أكثرهم إلى إفريقيا، لكنهم ما لبث أن عاد الكثيرون منهم إلى إسبانيا، معلنين موافقتهم على تلقي العماد. وحاول اليهود حمل الملكة على إصدار عفو عنهم، أو إلغاء أمر إخراجهم، وقدموا إليها رشوة كبيرة، فأثر ذلك عليها، وكادت أن توقع أمر العفو، ولكن الكاردينال توركيمادا تدخل لدى الملكة، وكلمها بغضب وانفعال، وقذف بالصليب بين قدميها قائلا: «لبيع الآله مرة أخرى بثلاثين دانقًا» فاضطرت الملكة للتراجع. وأرادت الملكة أن تحل جماعات من النصارى محل اليهود في مملكة غرناطة، ليكونوا بين

المسلمين، يكبحون جماحـهم، ويسدون الفراغ الذي يمكن أن يخلفه العرب، إذا ما فكرت في طردهم في المستقبل. فاستدعت الملكة كثيـرًا من العائلات النصرانيـة من نواحي المملكة، فجـاءها كثيـر من المغامـرين الأفاقين، وانضم إليهم بعض الجنود الذين لا مأوى لهم، (فـتكون من ذلك مجموعة مـشاغبة كسولة شـرهة لا تتورع عن خنى ورذيلة، وأصبحت هذه الجـماعات التي لا أخلاق لها، نواة نصارى مملكة غرناطة).

مشروع لطرد مسلمي قشتالة:

في نفس الوقت الذي كـان يجـري فيـه طرد اليـهود، كـان الكاردينال (بيدرو كونسـالس دوميندوسا)، يضع برنامجًا آخر لطرد المسلمين مـن قشتالة وليون. ولكن كـثيرين من الإسبـان كانوا يؤيدون بقاء المسلمين، وخـصوصًا النبلاء وأصـحاب الإقطاعات، لأن المسلمين كانوا يتـولون العمل في الأرض بأنسب الشروط للملاك.

إجلاء المسلمين عن بعض أحياء غرناطة:

عثـرت السلطات الإسبانيـة على مستـودع للأسلحة، في أحد الأحـياء العربيـة من غرناطة، فـاتخذت ذلك ذريعـة للبطش والإرهاب، واستـعملت أقصى ما تستطيع من أساليب الـعنف والقمع، وأعدمت عددًا من العرب. ثم استـغلت هذا الحادث لتجلي العـرب عن بعض أحيـاء المدينة ولتجمـعهم في حـين، هما حي البـيـازين، وحي انتيكريولا، فـاضطروا إلى ترك بيـوتهم، والانتقال إلى هذين الحيين، فتجمع فيهما حوالي 50000 شخص. أما الباقون من سكان غرناطة الذين يتـراوح عددهم بين 150 و200 ألف شخص، فـقد نزحوا عنهـا إلى إفريقيا، أو إلى المناطق الريفـية، وخصوصًـا إلى البشرات، حيث كان يقيم أبو عبد الله الصغير.

بدء الثورة:

وبدأ النازحون إلى الجبال يؤلفون عصابات للانتقام من الإسبان، فكانوا يقومون بقتلهم واختطافهم، وتخريب الأراضي بأيديهم. وعرف أفراد هذه العصابات في كتب التاريخ الإسبانية باسم (المونفس)، والكلمة مأخوذة من اللغة العربية (المنفيون). وأحذ المنفيون يتصلون بالجزائريين والأتراك العاملين في البحر الأبيض المتوسط، ويتعاملون معهم، يبيعونهم نتاج مغانمهم، ويشترون منهم ما كانوا هم بحاجة إليه، وأخصه السلاح، ويؤمنون عن طريقهم الاتصال بمسلمي المغرب.

واتخذ هؤلاء الرجال مقراً لهم في المناطق الثلجية من قمم جبال سيرا نيفادا. وكانت هذه الحركة هي أول رد فعل إسلامي على تصرف الإسبان، وخرقهم حرمة المعاهدات. أما في غرناطة فقد كانت اعتداءات الإسبان على المسلمين، لا تنقطع. وكان المسلمون يلتزمون بيوتهم منذ أن يرخي الليل سدوله. ليتجنبوا الاعتداءات، والإهانات، التي تقع من النصارى الإسبان.

تقسيم السلطة في غرناطة:

تركت الملكة في غرناطة ثلاثة أشخاص من الرسميين، ليقوموا بإدارة مملكة غرناطة وهم: 1 - الكاردينال (فري فيرناندو دو تالافيرا)، وعهدت إليه بإدارة السلطة المدنية. 2 - الكونت (دو تانديلا)، وعهدت إليه بالقيادة العامة العسكرية. 3 - وضمت إليهما سكرتيرها (فرناندو دو ثافرا)، الذي لعب دوراً كبيراً في عقد المعاهدة، وتولى وضع شروطها. وعهدت إليه بأن يكون مستشاراً مكلفًا بالتنسيق، وتوضيح كل ما يثار من اعتراضات ومشاكل حول تفسير بنود المعاهدة.

شرع الكاردينال دوتالافيرا في محاولة لحمل المسلمين على اعتناق المسيحية، ولكنه فضل اتباع طريق اللين والإقناع، ويقول المؤرخون الإسبان، أنه تعمد في يوم واحد في غرناطة 3000 شخص، بدون ضغط أو إكراه. ولكن الذي يتابع الموضوع إلى يوم طرد المسلمين، يجد أنه لم يبق أحد من المتنصرين على دينه الجديد، واضطرت السلطة إلى طردهم جميعًا، على اعتبار أنه لم يكن أحد منهم مخلصًا في نصرانيته، وأنهم وآباءهم وأجدادهم الذين تعمدوا، استمروا مقيمين على الإسلام يمارسونه سرًا، برغم الاضطهاد الشديد، وبرغم ملاحقات محاكم التفتيش، وبطشها بهم، ولذلك فإن الإنسان مضطر إلى الاعتقاد بأنه إما أن يكونوا قد تنصروا بفعل الضغط والإرهاب، وإما أن يكون الخبر غير صحيح من أساسه.

الشروع في حمل العرب على التنصر:

عينت الملكة في عام 1495، قسيسًا يدعى فرانسيسكو سيسنيروس، كردينالا في طليطلة، وكان هذا الرجل عنيفًا سريع الانفعال، لا يقبل مناقشة أو نقدًا، ولكنه استطاع بعد قليل أن يسيطر على الملكة. وفي عام 1498، توفى الكاردينال توركيمادا المحقق العام، ومعرف الملكة، فسعى خيمنس لدى الملكة لتعين مكان توركيمادا، رجلا من جماعته هو القسيس (ديجودي ديسا) فاستجابت الملكة لطلبه، وعينت ديسا محققًا عامًا، فأصبح فرانسيسكو خيمنس دو سيسنيروس عن طريق ديسا، مسيطرًا على ديوان التحقيق. وعن طريقه أصبح أقوى رجل في المملكة. وبعد قليل كلفت الملكة خيمنس بالذهاب إلى غرناطة ليهتم بأمر المسلمين فيها. فذهب إليها في أكتوبر 1499، وهو مزود بتفويض من المحقق العام ديسا. وما كاد يستقر في غرناطة حتى أمر بمنع الزواج بين المسلمين والمسيحيين، وحقق في بعض حالات اعتبرها

هرطقة وكفرًا، واستعمل أساليب غريبة من العسف والإرهاب، بعيدة كل البعد عن الروح الإنسانية، وروح الأديان، ولما لفت نظره إلى منافاة تصرفاته ومناقضتها لمعاهدة الاستسلام، أجاب: «إن المعاهدة غير مشروعة، لأنها تتعلق بمرتدين عن النصرانية - (ويقصد بذلك أن أجداد المسلمين كانوا فيما مضى نصارى، ويجب أن يعتبر أنسالهم نصارى مرتدين) - وأن الحقوق الكنسية تعارض المعاهدة ولا تعترف بها». كان الملكان في غرناطة حينما وصل إليها خيمنس، واطلعنا منه على برنامجه، وأقراه عليه. وليدعما مسعاه، ويسهلا مهمته، أصدرا قبل مغادرتهما المدينة، أمرين ملكيين:

1 - أحدهما يقضي بإعفاء الغرناطيين من العقوبات المفروضة على الذين يستعملون الحرير ثيابًا لهم خلافًا للأوامر السابقة. 2 - والثاني يقضي بأن يطبق في غرناطة القانون القشتالي العام (لأس سيته بارتيداس)، الذي يقضي بأن يؤول ميراث الرجل المسلم إلى أبنائه أو أقاربه النصارى، دون غيرهم، حتى ولو كان له أقارب مسلمون، أكثر قربًا منه. ويعد الأمر الملكي النساء المسلمات، اللواتي يتحولن إلى النصرانية، بالحصول على أرض في البشرات، ويعد الرقيق المسلم بالعتق والحرية إذا هو تنصر، على أن تتحمل الدولة مبلغ الفدية المتوجبة لمالكيهم. وهذا كله خرق لنصوص المعاهدة.

بدء الإكراه:

بدأ الكاردينال خيمنس محاولاته لتنصير المسلمين بأساليب اللين والإغراء، إذ بدأ بتوزيع الألبسة الحريرية على المتنصرين، وأكثر من العطاء والبذل، ويقول المؤرخون الإسبان إنه دخل في المسيحية عدد كبير من الغرناطيين نتيجة لهذا الأسلوب، حتى أن خيمنس اضطر إلى أن يعمد 4000 شخص دفعة واحدة بلا مراسم دينية. ولما رأى الفقهاء ورجال الدين

المسلمون، هذه الموجة نشطوا في توعيــة الناس، وتذكيرهم بدينهم وحرماته، فــساء ذلك خــيمنس، وأرسل الشــرطة فــقبــضت على الفقــهاء والوعــاظ، وسجنهم، وأمر بتعذيبهم ومعاملتهم بالقسوة. وكان في غرناطة فقيه ذو مركز مرموق، من أحفاد بني الأحــمر تسميه الرواية الإسبانية محــمد الثغري وكان لسنًا وخطيبًا مفوهًا، كما كان يتمتع بمحبة العرب، واحترامهم، فأراد خيمنس أن يستــعمله باللين والحــسنى، ولكنه أخفــق في محاولاته هذه، فــلم يشأ أن ينهزم أمام الفقيه المسلم، فأمر بحبسه، والتضييق عليه، ووضع معه معاونه في السجن في محاولة لإقناعــه، فلم يفلح في أول الأمر، ولكن العذاب والعنف أثرا في الرجل، واضطره إلى الإعلان عن اســتعداده لاعتناق النصــرانية، ولما اقتيد أمــام الكاردينال قال: (أيها السيد إذا كان هناك من هو مــستعص عليك فعليك بإلقائه إلى هذا الســيد - ويقصد بذلك السجن والقيد - فــإنه سيفعل فعلــه فيه خــلال أيام)، ومع مرارة الجــواب رضي الكاردينال بانتــصاره هذا. ولقي مسلك الكاردينال مــعارضة من بعض النصارى الذين اســتنكروه وعدوه منافيًا لروح الإنجيل وتعاليمه. إذ أن إدخال الناس في المسيحية، وحملهم على الإيمان بالمسيح ورســالته، لا يمكن أن يتمــا بالعنف والإكراه، ولكن خــيمنس كان يهمه أن ينجح في مهمتــه، بأية وسيلة كانت، ولم تكن لتهمه المثل العليا والمبادئ الدينية الكريمة، وإنما كان يريد إرواء حقده من العرب والمسلمين.

اسمه شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الشهير بالمقري نسبة إلى «مقرة» موطن عــائلته، هذا هو اسم مؤرخنا الذي يرجع إليه الفضل في إنقاذ جانب مــهم من ذاكرتنا أيام مجد الأندلس من خلال موســوعته التي نهض بها وحــده «نفح الطيب» وغيرهــا من الأعمال الأدبيــة والدينية. وعلى الرغم من أن العصر العــثماني يوصف دائمًا باعتباره مــرحلة كاملة من الركود والتخلف والانقطاع المعــرفي، إلا أن المقري ينقض. سواء بسيــرته أو مؤلفاته

التي تركها لنا. مثل هذا التصور فقد ولد عام 1578 أي في ذروة انتصار الجيوش العثمانية وامتداد رقعة الإمبراطورية لمصر، وللقاهرة تحديدًا، وللأزهر على الأخص نصيب كبير في المقري وإن كان نشأ في تلمسان التي ولد فيها أجداده، ودرس فيها على يد أساتذة مشهود لهم في عصرهم، ومن بينهم عمه أبو سعيد المقري مفتي تلمسان. ومن مدينته انتقل إلى فارس التي كانت إحدى حواضر العلم في بلاد الإسلام على عهد السلطان أبي المعالي زيدان السعدي، الذي أكرمه وأتاح له الاغتراف من مكتبته العظيمة كما ولاه الخطابة والإمامة في جامع القرويين ثم تولى الإفتاء. أما انتقاله إلى مصر، فيبدو أنه اضطر إليه اضطرارًا، بعد الاضطرابات والحروب الدموية بين ملوك وسلاطين المغرب وما رافق ذلك من فتن ودسائس، فركب البحر في أواخر رمضان عام 1207 إلى مصر، وبسبب خوف سفينته من مطاردة القراصنة الأوروبيين، عانى المقري من رحلة تخللتها أهوال وأوشكت سفينته على الغرق عدة مرات وصل إلى القاهرة ومنها رحل إلى مكة لأداء فريضة الحج. ثم عاد إلى المحروسة معتزمًا الإقامة الدائمة فيها بل وتزوج من سيدة مصرية. وأتاح له الأزهر المزيد من الدرس والعلم. وما لبث أن تبوأ مكانته التي يستحقها عن جدارة كمعلم كبير، وأغلب الظن أنه كان من المتاح أن ينتقل أساتذة وعلماء العصر من مدينة إسلامية إلى أخرى للدرس، فالمصادر المختلفة تشير إلى أن المقري أثناء إقامته في القاهرة. زار المسجد الأقصى وألقى دروسه هناك، كما زار دمشق والتقى بعلمائها وعقد صداقة استمرت سنوات طويلة مع علمائها وأدبائها. وحين جلس يلقي دروسه في الجامع الأموي التفت حوله الحشود من الطلاب والدارسين، ويبكي مستمعوه من تأثير خطبه ومواعظه، وتسابق الأعيان والأدباء على دعوته لمجالسهم حيث كان يتحدث كثيرًا عن الأندلس التي لم يكن قد مضى على ضياعها أكثر من قرن من الزمان، وهنا اقترح

عليه أحد أصدقائه الذين تعرف إليه في دمشق وهو المولى أحمد شاهين أن يكتب أحاديثه عن الأندلس ووزيرها الشهير لسان الدين بن الخطيب. وعندما عاد إلى القاهرة، فكر كثيراً في الاقتراح الذي قدمه له صديقه، واستقر على أن يكتب ترجمة للوزير ابن الخطيب، وبعد أشهر قليلة فرغ من الكتابة ووضع له عنوانه «عرف الطيب في التعريف بابن الخطيب» وكان من الممكن أن ينتهي الأمر عند هذا الحد، إلا أن مؤرخنا خطرت له فكرة أخرى يقدم بها إلى كتبه عن ابن الخطيب، أي يذكر أطرافًا من سيرة الأندلس الضائعة، فاندفع يكتب ويكتب، ووجد تحت يديه العديد من المصادر التي تمكنه من أداء مهمته، وانتهى به الأمر إلى موسوعة أخرى مختلفة من الكتاب في صورته الأولى وسماها «نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب».

والواقع أن إنجاز المقري فيما يتعلق بتاريخ الأندلس فريد ولم يعادله إنجاز آخر ولم يصلنا كتاب في أهميته وشموله واتساعه ودقته. فهو لم يكتف بوصف الأندلس وجغرافيتها وفتحها على يد موسى بن نصير وطارق بن زياد، بل ذكر بالتفصيل تاريخها في عهودها المختلفة، واستعرض آدابها وسير علمائها ومؤرخيها والصراعات التي جرت بين ملوكها وتنازعهم ثم اندلاع المعارك بينهم وتحالف بعضهم مع ملوك النصارى ضد بعضهم بعضًا حتى سقوطها. ويضم نفح الطيب أربعة مجلدات تتضمن. وهو الأهم. عشرات الوثائق والرسائل ومختاراته هو الشخصية من عيون الأدب الأندلسي، ولأنه أديب في الأصل، لم يجر على خطة معينة في كتابه، بل ترك السيل ينهمر حسبما يشعر به، أي أنه لم يلتزم بالتاريخ الزمني المتتابع، إنما ترك نفسه لشجون الكلام والرواية، وإذا ما صادف معلومة أو وثيقة أو رسالة يوردها بنصها. أما سبب اهتمامه الفائق بالأندلس فلا يعود لنشأته بتلمسان القريبة من

الأندلس فقط، ولا لإقامته بفاس الأكثر قربًا فقط، بل يعود أيضًا إلى أن جرح الأندلس كان عميقًا وترك أثرًا لا يمحى. وعندما كان المقري يكتب «نفح الطيب» لم يكن قد مر على ضياع الأندلس أكثر من قرن، وكان ملوك إسبانيا عام 1609 قاموا بطرد ونفي الموريسكيين وهم العرب المتنصرون، وشاهد بعضهم بنفسه، حيث تدفق عشرات الألوف منهم منفيين إلى موانئ المغرب العربي أثناء إقامته بفاس، ما كان المقري شاهدًا عليه أوجعه كثيرًا فيما يبدو، ومشاهد النفي والطرد والتشريد كانت فظيعة. جرح الأندلس إذن كان مؤلمًا بشدة، حتى إن المقري حين ترك فاس متوجهًا إلى مصر لم يصحب معه من الكتب إلا ما يتعلق بالأندلس التي ظلت تقض مضجعه بمشرديها الذين أجبروا على مغادرتها بعد أن نقض ملوك إسبانيا كل المواثيق والمعاهدات التي كانت تنص بوضوح على بقاء الموريسكيين (الإسبان ذوو الأصل العربي المتنصرون) بأملاكهم وأعمالهم ومدنهم. من جانب آخر، كان خروج العرب من إسبانيا مهزومين مثخنين بالجراح قد أدى إلى فقدانهم آثارهم الأدبية والفنية وأعمال مؤرخيهم ووثائقهم، إلا أن جانبًا كبيرًا منها كان قد نقل إلى المغرب قبل هزيمة العرب وخروجهم، بسبب الاهتمام الفائق الذي أولاه سلطان فاس مولاي زيدان بتراث الأندلس، وتجمعت لديه آلاف المخطوطات والآثار والتحف حول الأندلس وعنها، وعندما اندلعت الاضطرابات السياسية في فاس، اضطر مولاي زيدان لمغادرة مقر ملكه متجهًا إلى الجنوب عبر البحر حاملا معه مكتبته وتحفه في إحدى سفنه، وطاردته سفن إسبانيا وتمكنت من الفوز بالسفينة التي كانت تحمل المكتبة والتحف، وأودعت الكنز الثمين مكتبة «الاسكوريال» في إسبانيا، وبعد أكثر من نصف قرن شبت النار في المكتبة واحترق ما يقرب من عشرة آلاف مخطوط عربي وفقدنا بالتالي القسم الأعظم من ذاكرتنا. لذلك فإن ما احتفظ به مؤرخنا المقري وأودعه في موسوعته عن

الأندلس هو الأمر الوحيد الباقي، فالنسخ الأخرى من المخطوطات احترقت بعد ذلك. ومن أهم ما احتفظ به المقري الأقوال والوثائق المتعلقة بسقوط غرناطة وتاريخ العرب الموريسكيين وأدخل هذه الأقوال والوثائق في متن تاريخه فحفظها إلى الأبد، ومن بينها أقوال المعاصرين لمأساة تنصير العرب، وما اتخذه النصارى من وسائل الإرغام لإكراه المسلمين على دخول المسيحية، وما فرضته محاكم التفتيش على المخالفين من عقوبات فظيعة. وإلى جانب عمله الموسوعي الضخم «نفح الطيب» ترك لنا المقري كتبًا أخرى مثل «أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض»، و«إضاءة الدجنة في عقائد أهل السنة» و«حسن الثني في العفو عمن جنى»، و«قطف المهتصر في أخبار المختصر»، و«عرف النشق في أخبار دمشق» و«روض الأس العاطر الأنفاس في ذكر من لقيته من أعلام الحضرتين مراكش وفاس»، و«الدر الثمين في أسماء الهادي الأمين» وغيرها. وأغلب هذه الأعمال كتبها مؤرخنا في «مقره» الذي اختاره في القاهرة بجوار الأزهر وقليل منها كتبه في مكة وهكذا إذا كان المقري قد ولد في تلمسان وعاش شبابه في فاس، وجاور في مكة، إلا أنه كتب أعماله الباهرة في القاهرة التي وفرت له الجو المناسب والعيش الرضي والاحترام والتقدير. حتى الآن ظلت «نفح الطيب» الموسوعة الأولى الشاملة الدقيقة لأيامنا في الأندلس كما سبقت الإشارة غير أن الأكثر أهمية أن الجانب الأكبر من الوثائق الأندلسية المفقودة بفعل الحريق (مثل حريق الاسكوريال) أو الإهمال أو الضياع، حفظه المقري في كتابه الذي انحدر إلينا وتم تحقيقه وطباعته بإشراف ورعاية لفيف من المستشرقين الأوروبيين بدءًا من عام 1922 [1].

---

(1) جريدة الخليج، الأحد 13 مايو 2007 العدد 10220.

إحراق مليون كتاب عربي:

كان الكاردينـال خيمنس وأعـوانه يقولون إنه لكي تنجح مـهمـتهم في تحويل المسلمين إلى النصرانية، فيجب القضاء على اللغة العربية، وقطع الصلة بين العـرب وبين ماضـيهم. وفي رأيهـم أن العرب مـا داموا مـقيـمين على تقاليدهم وعاداتهم، فإنه من الصـعب نجاح المهمة. لذلك كله أمر الكاردينال خيـمنس بالمباشرة بإتلاف الكتب العـربية التي أعدها تالافـيرا باللغة العـربية لتعـريف المسلمين بأمـور الدين المسيـحي، كما قـرر إتلاف الكتب العـربية، كخطوة في سبيل قطع الصلة بين العرب وبين ماضيهم. وأمر بأن تجمع جميع الكتب العربية، من أي نوع كانت، في ساحة باب الرملة في غرناطة. ولما تم جمـعها أوقـد فيهـا الكاردينال النار، ولم ينج من هذه الكميـات الهائلة من الكتب إلا حوالي (300) كتـاب تبحث في الطب، نقـلت إلى مكتبـة مدينة القلعة. ولما حـاول بعض أتباع الكاردينال استنقـاذ بعض نفائس الكتب رفض ذلك رفضًا باتًا. وتخـتلف الروايات حول عدد الكتب التي أحرقت فـيقدرها بعضهم بـ 5000 كتاب ويقـدرها آخرون بـ 130000 كتـاب، ويقدرها بعض المهتمين بالدراسات العربية بثمانين ألفًا. أما الكونت سيركور، فيقدرها بمليون كتـاب معتـمدًا في تقديره على أن الإتـلاف شمل ما حـوته المكتبات العـامة والمكتبات الخاصة بالإفراد، ويقول إن غرناطة بلغت في زمن بني الأحمر شأنًا رفيعًـا في الثقافة، وحـوت كثيرًا من المكتـبات والمدارس، وأنجبت كثـيرًا من الرجال الأفـذاذ، الذين أغراهم تحرر المسلمين، وسـعة أفقـهم فقدموا إليـها. ويعلق هذا المؤلف على حادث إحراق الكتب بقوله: (وهكذا نرى أن الأخلاق قد خسرت كثيرًا بانتصار الجهالة).

الثورة في غرناطة:

أدت هذه التصرفات التعسفية وأمثالها إلى ثورة قام بها المسلمون في غرناطة عام 1499، استنكارًا لتصرفات خيمنس، وسنعرض إلى هذه الثورة في القسم التالي من هذا الكتاب، المتعلق ببحث الثورات العربية في الأندلس. ولكننا نقول الآن إن الملك عاقب العرب بإجبارهم على الهجرة، أو تلقي العماد، فهرب قسم منهم إلى البشرات، محاولين إشعال نار الثورة ضد الظالمين المعتدين، أما الآخرون فقد تلقوا العماد بالجبر والإكراه.

ثورة البشرات:

وتجمع الزعماء من غرناطة في البشرات، وأثاروا رجال البشرات ذوي الهمم والنجدة، فاشتعلت الثورة في أواخر عام 1499 ولكنها أخمدت في النهاية، وكان من نتيجتها هجرة عدد كبير من المسلمين إلى المغرب العربي، وفرض العماد على الباقين.

ثورة المرية:

وبعد أن فرغ القسس من تعميد أهل البشرات اتجهوا إلى منطقة المرية لتعميد من فيها، فانفجرت هناك ثورة بلغت أشدها في تشرين الثاني من عام 1500، أدت في النهاية إلى مقتل عدد كبير من المسلمين، واسترقاق النساء والأطفال، وتعميد قرابة 18000 شخص، بالجبر والإكراه.

ثورة عام 1501:

بعد أن انسحب الجيش الإسباني في يناير 1501 من منطقة المرية انفجرت ثورتان في وقت واحد، ثورة في بعض قرى نهر المنصورة، وأخرى في قرية أدرا على البحر، ولكنهما أخمدتا.

إلغاء امتيازات الإدارة في غرناطة وتنصير سكانها:

صدر في 20 سبتمبر 1500 أمر ملكي يلغي امتيازات الإدارة الممنوحة لمدينة غرناطة، بموجب معاهدة الاستسلام، ويجعل الإدارة على النمط الإسباني. وحينما يئس الغرناطيون من نتائج مساعي سلطان مصر، لتخفيف الضغط على عرب الأندلس، وبعد أن أخفقت ثورات البشرات والمرية والمنصورة، لم يبق أمام الغرناطيين بد من الهجرة أو قبول التعميد إن أرادوا البقاء. وقد اشترط الذين رضوا بالعماد أن يسمح لهم باستعمال لغتهم، والبقاء على عاداتهم وأن لا يخضعوا لدواوين التحقيق لمدة أربعين عامًا، فقبلت شروطهم.

سمي المتنصرون (بالمسيحيين الجدد)، ولكن الدولة بقيت غير مطمئنة إليهم، فقررت منعهم من حمل السلاح إلا بإجازة خاصة، ولقاء دفع مبلغ كبير من المال، ومن يخالف أمر المنع يتعرض لعقوبة ثقيلة هي النفي ومصادرة الأموال، وإذا تكررت المخالفة تصبح العقوبة الإعدام.

ثورة المسلمين في جبال روندة عام 1501:

بعد أن خضعت غرناطة والبشرات والمرية، أرسل أسقف إشبيلية قسسًا إلى جبال روندة فتصرفوا بطريقتهم الخاصة، ليثيروا المسلمين ويدفعوا بهم إلى التمرد، فتجد الكنيسة والدولة المبررات لنهب أموالهم وتهجيرهم، وإرغام من يبقى على التنصر، وقد نجحت خطتهم، إذ انفجرت ثورة في منطقة روندة انتهت بإجبار من أراد البقاء على التنصر. أما الآخرون فقد سمح لهم بالهجرة إلى أفريقيا، على أن يتخلوا عن جميع ممتلكاتهم[1].

---

(1) د. أسعد حوامد، المرجع السابق، ص 229.

المراسيم الملكية لاضطهاد المسلمين:

أصدر عاهلا إسبانيًا «فرديناند» و«إيزابيلا» مـجموعة من المراسيم متتابعة زمنيًا تقضي كلها باضطهاد المسلمين؛ وقد نقلت عن المجاميع الرسمية الملكية، وننقل هنا مختصرًا لبعضها:

(أ) في يوم الثلاثاء، العشرين من شهر يولية (1501 م)؛ (الموافق الرابع من المحرم (907 هـ)، صـدر أمر من المـلكين بمنع وجود المـسلمين في مملكة «غرناطة»، وقد اختارهما (أي الملكين) الله لتطهيرها من (الكفرة) !!!

كمـا أنه يحظر عليهم - أي المسلـمين - أن يتصلوا بغيـرهـم خشـية أن يتأخر تنصيـرهم، ويحظر عليهم أيضًا الاتصال بمن تنصروا لئـلا يفسد عليهم إيمانهم بمخـالطتـهم، وكل من يخالف تلـك الأوامر فـجزاؤه الموت وتصـادر أملاكه.

(ب) في يوم الثلاثاء الـثاني عشـر من شهر فـبراير (1502 م)، الموافق الثالث عشر من شهر رمضان (809 هـ)؛ صدر أمر ملكي آخر يحتم على كل مسلم حر يبلغ الرابعة عشرة من عمره إن كان ذكرًا، والثانية عشرة من سنها، إن كانت أنثى، أن يغادر مملكة «غرناطة» قبل أول شهر (مايو) - التالي.

على أنه يسمح لمن يريد الخروج أن يتصرف في ماله وأملاكه على أن لا يكون الخروج إلى شمالي إفـريقية التي كانت في حرب قائمـة مع إسبانيا في ذلك الحين، وليكن الخروج إلى بلاد أخرى.

وكل مخالفـة للأمر تجعل صاحبهـا عرضة للموت والمصادرة، ولتمـييز الأرقاء من الأحرار تقيد أرجلهم بقيود من حديد متى عرفوا.

ولوحظ أن كـثيـرًا من مـتنصرة العـرب، وهـم الذين تظاهروا باعـتناق النصرانية كانوا يبيعون أملاكهم ويفرون إلى إفريقية، فصدر أمر جديد.

(جـ) في اليوم الثاني عشر سبتمبر 502 صدر أمر ملكي يحظر على الناس التصرف في أملاكهم قبل مضي عامين، كما يحظر عليهم أن يغادروا مملكة قشتالة إلا إلى مملكتي الأراغون والبرتغال.

ويجب ألا يعزب عن البال تقرير حقيقة ما كان يبغيه البابوات والقساوسة وملوك إسبانيا وما جاورها، وهو أنهم كانوا يعرفون تمام المعرفة بأن المسلم لا يرضى بدينه بديلا، فكانت سياستهم ترمي إلى الإبادة ومحو الأثر، وقد أصدروا من الأوامر ما أصدروا وأقاموا المحاكم الفظيعة، وصادروا ونهبوا، وهتكوا الأعراض، وأذلوا، وخسفوا الأرض بمن عليها من غير معتنقي الكثلكة بشتى الطرق وضروب التفنن في التعذيب والنكال.

فمن تنصير غير الكاثوليك، مراقبة أولئك المتنصرة مراقبة الأبالسة والشياطين، واختلاف التهم وترتيب المؤامرات السرية والعلنية لمحاربة من اعتنق الكثلكة، أو تظاهر باعتناقها.

فمثلا: الكاردينال كمنيس أراد أن يُنصِّر كل المسلمين واليهود؛ ويقال إنه أرغم خمسين ألف مسلم على أن يعتنقوا مذهبه.

ولكن هذا لم يغنهم فتيلاً، ولم يقسرهم، ولم يمنعه أن يأتي بضروب العسف لهم والتفنن بتعذيبهم.

والملك فرديناند الذي كان يتظاهر بالمحافظة على اليهود قد رأى في أواخر أيامه أن آلافا مؤلفة قد أجبروا على اعتناق النصرانية، وأن ألوفًا آخرين قد آثروا فقدان كل شيء من حطام الدنيا على الردة، فتركوا أوطانهم وتفرقوا في ثغور المغرب العربي، ولم يبق في «قشتالة» إلا المتنصرة فحسب.

وجاء بعد الكاردينال كمنيس الدون ألفونسو مانريك وأصبح كبير المفتشين، وكان شديد التحمس لمقاومة ما كان يسمى بـ (الكفر) في تلك العصور، ومعنى ذلك: الاعتقاد بغير الكثلكة، أو المروق عنها.

وكان يأخذ خصومه بأقل شبهة، سواء كان من متنصرة المسلمين، أو ممن تنصر من اليهود، أو ممن كان على مذهب مارتن لوثر الأنجليكاني أو حتى كان من المفكرين الأحرار، أو غير ذلك؛ ولم يكن لأحد من هؤلاء جزاء إلا الإعدام، تعذيبًا أو حرقًا.

إن كل مسلم تنصر يعد كأنه قد ارتد إلى الإسلام إذا ما مدح دين محمد ﷺ؛ أو قال: إن يسوع المسيح ليس بإله ولم يكن إلا رسولا، أو قال بأن صفات «مريم» العذراء، أو أن اسمها لا تليق بأمه، وعلى هذا يجب على كل مسيحي أن يبلغ ما يعلم من تلك الأمور، كما أنه يجب عليه أيضًا أن يبلغ عما يكون قد سمعه أو رآه من متنصرة المسلمين إذا هم زاولوا بعض العادات والتقاليد الإسلامية المرعية، كأن يأكل اللحم يوم الجمعة وهو يعتقد أن ذلك يباح له؛ أو إذا احتفل متنصر، بيوم الجمعة، بأن يرتدي ثيابًا أنظف من ثيابه العادية، أو أن يولي وجهه شطر الشرق قائلا: بسم الله، أو إذا أوثق أرجل الحيوان قبل ذبحه، أو رفض أكل لحم ما لم يذبح، أو ما ذبحته امرأة، أو ختن أولاده، أو سماهم بأسماء عربية، أو أعرب عن أمنيته من اتباع تلك السنة، أو إذا قال: بأنه يجب ألا يعتقد إنسان إلا بالله وحده، وأن «محمدًا» عبده ورسوله، أو إذا أقسم بما في القرآن، أو إذا صام شهر رمضان وتصدق خلاله، وكان لا يأكل ولا يشرب إلا عند الغروب، أو إذا تسحر ليلا أو قام للوضوء، أو إذا صلى وولى وجهه شطر المشرق، أو إذا ركع أو سجد وتلا شيئًا من القرآن، أو إذا تزوج وفقًا لما توجبه الشريعة الإسلامية، أو إذا أنشد أغاني عربية، أو أقام حفلات للرقص أو للموسيقى العربية، أو إذا اتبع قواعد «محمد» الخمس (يعني أركان الإسلام)، أو إذا لمس بيده على رؤوس أولاده أو غيرهم تنفيذًا لتلك القواعد، أو إذا غسل الموتى وكفنهم في ثياب جديدة، أو دفنهم في أرض بكر، أو وضعهم في قبور من الحجر مضطجعين على

جنوبهم وأسند رؤوسهم إلى حجارة، أو إذا غطى قبورهم بالغصون الخضراء، أو استغاث بمحمد ﷺ عند الحاجة وليس ذلك من الإسلام، لأن الاستغاثة لا تكون إلا بالله سبحانه وتعالى وحده أو قال: إنه نبي ورسول أو إذا قال بأن الكعبة هي أول بيت من بيوت الله، أو إذا قال: بأنه لم يتنصر، وهو لا يؤمن بالدين المقدس المسيحية؛ أو قال بإن آباءه وأجداده فازوا برضى الله، وقد ماتوا على الإسلام.

ونصت تلك الأوامر بأنه يجب على المسيحيين أن يبلغوا ما عرفوه عن المتنصرين إذا هم هاجروا إلى المغرب العربي أو غيرها من البلاد ليرجعوا إلى دينهم القديم وأنهم ارتدوا عن كثلكتهم.

ولقد رفع المتنصرة ظلامتهم إلى مانريك في برغش عام 1522، يذكرونه بما قطع لهم من عهود، ومنها أن لا يقدم أحد منهم إلى محاكم التفتيش إلا لتهم خطيرة.

ويقال: بأن المجلس الأعلى للتفتيش وافق أو أظهر الموافقة على وجهة نظرهم، وأم بالإفراج عن متهمين لم تثبت عليهم أية تهمة ثبوتًا تامًا.

والواقع أن هذا الأمر هو تحصيل حاصل، لأنه بالضرورة يجب الإفراج عن المتهم إذا لم تثبت ضده تهمة.

نفذت تلك الأوامر، وطبقت تلك القوانين على المسلمين وعلى المتنصرة بمملكة قشتالة مملكة إيزابيلا وأمَّن «مانريك» مسلمي مملكة الأراغون إلى حين، لأن طبقة الأشراف، وأرباب الضياع والمزارع فيها رأوا في تنفيذ تلك القوانين خراب تلك الضياع وتعريض أملاكهم ومواردهم للخسران، وقد لمحوا للملك بذلك.

فتعهد الملكان فرديناند وإيزابيلا بعدم التعرض للمسلمين، كما تعهد الملك شارل الخامس بذلك أيضًا 1519 لمجلس النواب.

ثم قامت حرب أهلية بمقاطعة بلنسية بين جماعة الأشراف والعامة من الناس، فرأى هؤلاء أن يعمدوا إلى اضطهاد المسلمين الذين كانوا في كنف النبلاء الأشراف، وتحت رعايتهم، نكاية فيهم. وكانوا يعلمون أن المسلمين هم أعوان الأشراف، وعليهم يعتمد هؤلاء في أعمالهم وفي مزارعهم، فاضطهد العامة المسلمين أينما كانوا وطاردوهم وأجبروهم على اعتناق المسيحية، وقد تنصر بضعة آلاف منهم خشية العذاب المقيم والاضطهاد السائد.

وهدأت الفتنة، ورجع جل المتنصرين إلى حظيرة الإسلام، وهاجر آلاف منهم إلى الجزائر؛ فاتخذ الملك ذلك ذريعة لإظهار غضبه وإنزال نقمته على الباقين في مملكته وأخذ على نفسه أن لا يدع مسلمًا في بلده، ورجا البابا أن يجعله في حل من نقض عهده الذي كان قد أخذه أن لا يتعرض للمسلمين.

فرسم البابا في الثاني عشر مارس بحث رجال التفتيش قضاته ومفتشيه بأن يعجلوا بإجبار المسلمين على اعتناق المسيحية الكاثوليكية؛ ومن أبى من المسلمين فعليه أن يخرج من إسبانيا، وأمهلوهم مدة، فمن لم يعتنق المسيحية أثناءها كان جزاؤه أن يصبح رقيقًا عبدًا طوال حياته.

وأمر البابا في ختام مرسومه بجعل كل المساجد هناك كنائس.

وعقد شارل الخامس اجتماعًا حضره أعضاء مجلسي قشتالة والأراغون والقساوسة والأحبار والمفتشين والقادة.

ونظر الحاضرون فيما يجب عمله بعد صدور أمر البابا الأخير، هل يطبق على ما اعتنق منهم المسيحية، وهو مكره من قبل، أم يطبق عليهم من جديد؟

وبعد أن تشاوروا في الأمر مليًا أجمعوا على أن مسيحية المتنصرين صحيحة لا شك فيها، وأنه يجب على كل المتنصرين أن لا يبرحوا إسبانيا

لأنهم مسيحيون، وأجبروا على تعميد أولادهم، كما أنهم أمروا بالذهاب إلى أكبر كنيسة في بلنسية ليطهروا مما كانوا عليه من الكفر والارتداد.

ولما عادوا من الكنيسة علموا بأن من يرجع عن مسيحيته يحكم عليه بالإعدام وتصادر أمواله.

ومن ذلك الحين حولت كل المساجد إلى كنائس وحرم عليها أن يتلى فيها اسم الله، وأن تقام فيها صلاة إسلامية.

ولم يجد المسلمون مناصًا من أن يلجأوا إلى الجبال يحتمون في ذراها، وكهوفها ومغاورها، ويتواروا زمنًا.

وقد أصدر الملك فرديناند أمرًا بالعفو عنهم، وكتب إلى زعماء المسلمين في بلنسية يحضهم على اعتناق المسيحية، وأنهم إن فعلوا ذلك كانت لهم منه الحماية والعون، وتكون لهم كافة الحقوق التي للمسيحيين، كما أكد لهم أنه سيفي لهم ويحفظ عهده معهم، مهما كان الأمر.

إلا أن سلسلة الاضطهادات لم تنقطع، فقد صدر أمر إلى متنصرة المسلمين في اليوم الحادي والعشرين من شهر أكتوبر 1525م، يحظر عليهم بيع الذهب والفضة والحرير والأحجار الثمينة والمواشي، وأشياء أخرى ذكرت في المرسوم.

ثم أعقب أمر صدر في الثامن عشر من نوفمبر من نفس العام، على المسيحيين أن يبلغوا الديوان المقدس كل ما يأتيه المتنصرون من ردة أو مخالفة للمسيحية، وأما ما يوجب الشبهة في سلوكهم، وألزم المسلمون بوضع إشارة زرقاء في قبعاتهم، وبتسليم كل أسلحتهم، وحظر عليهم حيازة شيء منها بعد؛ ومن ضبط معه سلاح فجزاؤه الجلد.

كما ألزمهم المرسوم بالسجود في الطرقات إذا ما مر أمامهم حبر كبير، وألزموا أيضًا أن لا يجهلوا بشعائرهم إذا أقاموها، وأن يغلقوا مساجدهم وجوامعهم.

ولم يلبثوا أسبوعًا واحدًا حتى فوجئوا في 25 من ذات الشهر بصدور أمر يوجب عليهم مغادرة إسبانيا قبل نهاية شهر يناير 1526م عبر طرق في شمال البلاد عينت لهم في الأمر.

ونص المرسوم على أن كل من يبقي أحدًا منهم في ضياعه فجزاؤه الغرامات الفادحة. فثار المسلمون لهذا، سيَّما من كان منهم في مقاطعة قورية، وعمَّت الثورة كل مقاطعة بلنسية.

ويقول بعض المؤرخين بأن عددهم كان يربو على ستة وعشرين ألف أسرة، لجأ كثير منهم إلى الجبال، ولبثوا يقاومون جنود السلطة الذين أرسلوا إليهم، وذهب وفد ممن رأوا في السلم أمنًا، أو شبه أمن، إلى حاكمة بلنسية وكانت تسمى الأميرة جرمين ده فوا فحولَّت الموضوع إلى بلاط الملك لعرض المطالب.

ومثل الوفد لدى الملك، ورجاه أم يمهل المسلمين خمس سنين لاعتناق المسيحية، أو فليغادروا البلاد من خلال ميناء الكنت فرفض الملك هذا الرجاء.

فعرض الوفد أن ينتصر المسلمون على شريطة أن لا يحاكموا أمام ديوان التفتيش قبل مضي أربعين سنة، فرفض الملك هذا أيضًا.

فقصد الوفد إلى مانريك رئيس ديوان التفتيش الأكبر، وقدموا إليه مذكرة يعرضون فيها اعتناقهم المسيحية على شروط منها:

أن لا يطبق عليهم قضاء الديوان قبل مضي أربعين سنة.

أن يحتفظوا خلال الأربعين سنة بأزيائهم ولغتهم.

أن يسمح لهم بمدافن خاصة بهم.

أن يسمح لهم بالتزوج من أقاربهم، وحتى من بنات أعمامهم طيلة هذه المدة.

أن تعتبر كل العقود القديمة صحيحة.

أن يستمر رجال الدين منهم على القيام بأعمالهم وأن يعهد إليهم في قبض ريع ما كان للمساجد التي حولت إلى كنائس.

أن يسمح لهم بحمل السلاح مثل بقية المسيحيين.

أن تخفض الضرائب التي يدفعونها إلى السادة، وأن تكون معادلة لما يدفعه المسيحيون.

أن لا يدفعوا ضرائب بلدية بالمدن الكبيرة إلا إذا اختاروا الاشتراك في تولي أعمال المدينة وأن يتمتعوا بكل ما يتمتع به المسيحيون من الحقوق.

ولما عرضت تلك المطالب على مجلس الدولة، تلخصت إجابته بما يلي:

أن تتخذ كافة الإجراءات التي اتخذت إزاء المتنصرين من المسلمين بمملكة غرناطة، مع إخوانهم في المحنة، في بلنسية الأراغون.

أن تسمح لهم بالاحتفاظ بأزيائهم ولغتهم مدة عشر سنين.

أن تسمح لهم بمدافن خاصة على شرط أن تكون قريبة من الكنائس، وأن يسمح لهم بدفن المسيحيين الأصليين فيها.

عدم الاعتراض على عقود الزواج القديمة، ولكن يجب اتباع الشعائر المسيحية في كل عقد جديد.

يحتفظ رجال الدين المتنصرين بقبض ريع ما للمساجد التي حولت إلى كنائس بنسبة ما يبذلونه من الجهد في تنصير إخوانهم.

أن يسمح للمتنصرين بحمل السلاح أسوة بالمسيحيين الأصليين.

أن يسوى بينهم وبين الأصليين في نسبة الضرائب المدفوعة إلى السادة؛ وأصحاب الضياع، وكذلك في الضرائب الأخرى.

أن تستمر الحالة في المدن كما كانت، بالنسبة إليهم.

أن لا تفرض عليهم ضرائب لم تفرض من قبل.

ورأى المسلمون في ذلك أكثر ما يمكن الحصول عليه، خصوصًا في مثل ما هم عليه من المحنة والشدة، فأذعنوا وأقبل كثير منهم على اعتناق المسيحية، إلا أقلية اعتصمت بالجبال، وأصرت على الثورة، فجرر الملك جيوشه عليهم، فما لبثوا أن سلموا، وأرغموا على اعتناق المسيحية إرغامًا، كما دفعوا مبالغ طائلة فدية لأنفسهم من الرق.

ولم ينثن ديوان التفتيش في بلنسية عن غيِّه، وكان يطمع في القضاء على الجالية الكبيرة من منتصرة المسلمين هناك، واشتد الديوان في مطاردتهم واضطهادهم من حين إلى حين، فكان المسلمون يلجئون إما إلى المقاومة، وإما إلى بذل المال فدية عن أنفسهم.

وسعى لمساعدتهم أحد المتنصرين المدعو: كوسمي بن عامر وكان له نفوذ في البلاط الملكي لاتصاله به، لأنه كان من النبلاء؛ فصدر أمر ملكي في 1517م، وفيه معنى العفو عمن ارتد منهم عن المسيحية هم وذريتهم من مصادرة الأموال إذا هم ارتدوا، ولم يستثن من ذلك رجال الدين والفقهاء، ومن اختتن منهم، ومن اتهم وكان رهن المحاكمة، فلا مصادرة إذا قبض عليهم.

وفي نظير ذلك تعهد المتنصرون أن يدفعوا لخزانة الديوان خمسمائة وألفين من الدوكات كل سنة[1].

على أن هذا الأمر لم يطل عهده أكثر من ربع قرن، حتى عادت المحاكم إلى شدتها، والديوان إلى اضطهاداته، ورأى أشراف الأراغون وأصحاب المزارع والضياع فيها أن الخير لهم إذا لم يحدث ببقية بلاد الأراغون ما حدث في بلنسية، وخافوا على مصالحهم، فمعظم المسلمين فيها كانوا يفلحون أراضي الملك وأراضيهم، وفيهم مهرة الصناع، وهم مع ذلك لا يأتون جريمة، بل وادعون مسالمون يكدون ويكدحون؛ وقد أفهموا الملك ذلك، وأفهموه أن لا داعي لإجبارهم على اعتناق المسيحية، فالاضطرار لا يعني التعلق بأهداب الدين الجديد والإخلاص له، ولكن جهود الأشراف وكبار الملاك كانت غير مجدية عند ملك لا يراعي عهودًا قطعها على نفسه.

وقد أصدر في 1526 أوامر لـ ديوان التفتيش بإجبار مسلمي بلاد الأراغون كلها على التنصر، وقد نفذت تلك الأوامر، ولم يقاوم المسلمون هناك، وقضى الأمر، إذ نفذت بذلك سياسة التنصير في كل أرجاء إسبانيا.

ورجا أعضاء مجلس النواب من الملك أن يصفح عن المتنصرين إذا ما كان ذنبهم طفيفًا أو اتهموا بتهم تافهة لحداثة عهدهم بدينهم الذي أجبروا على اعتناقه؛ فرسم الملك في أواخر 1530، لكبير المفتشين يأمره فيه أن يعفو عن الأوابين ويغفر زلات المتنصرين إذا ما حسنت نيَّاتهم.

وكان دون فرديناند بنجاس ودون ميشيل داراجون وديجولوبيز بنشارا من مقدمي المتنصرين عندهم لا نتسابهم إلى أمراء غرناطة وسلاطينها السابقين، وكانوا قد أجبروا على اعتناق المسيحية لما غلب المسلمون على أمرهم في

(1) محمود علي قطب، مذابح وجرائم محاكم التفتيش في الأندلس، ص 56.

«غرناطة»، يوم تسليم أبي عبد الله- الزغل تقدم ثلاثتهم خلال 1526 إلى الملك لما زار غرناطة برجاء وذكروا في رجائهم شدة اضطهاد القساوسة ورجال التفتيش والمسيحيين الأصليين لمتنصرة المسلمين.

وعهد الإمبراطور إلى أسقف قادس برئاسة لجنة تحقيق تطوف أعمال غرناطة، وترى مظالم المتنصرين، وأتمت اللجنة أعمالها، وقدمت تقريرها مؤيدة صدق ما قاله الثلاثة، وعزت الاضطهادات إلى رجوع جل المتنصرين إلى الإسلام، وأن القليل منهم هو الذي حافظ على الدين الجديد.

أظهر الملك اهتمامًا وعقد مجلسًا من المطارنة يرأسه كبير مفتشي الديوان، وبحث المجلس المسألة المعروضة عليه، وقرر نقل محكمة التفتيش من جيان إلى غرناطة، وأصدر الملك مرسومًا بالصفح عن المتنصرين وعما تقدم من ذنبهم؛ أما من عاد إلى الردة عن المسيحية فجزاؤه العقاب الشديد من الديوان.

وأذعن المتنصرون إلى الأوامر الملكية وما فرضته عليهم لجنة المطارنة، ولم يسلموا من دفع الأموال الطائلة للملك ليكون لهم الحق في ارتداء أزيائهم القديمة، ويعفوا أنفسهم من مصادرة الديوان لأموالهم إذا ما اتهموا بالردة.

وكان نصيب المتنصرين في الأراغون مثل نصيب إخوانهم في غرناطة.

ورسم الملك أوامر عدة وقوانين كثيرة.

منها: مرسوم صدر عام 1534 يحظر على محاكم التفتيش في بلنسية مصادرة أموال المحكوم عليهم من المتنصرين المتهمين بالردة، وأن تدفع تلك الأموال إلى ورثتهم، ورسم الملك عام 1534 يمهل فيه المتنصرين في الميدو وإريفالو مهلة ليعودوا إلى حظيرة الكنيسة.

والتمس من البابا 1544 أن يصدر قرارًا بأن يكون لمتنصري غرناطة الحق أن يتولوا هم وأبناؤهم الوظائف المدنية، حتى ولو اتهموا بالردة أكثر من مرة، وأن تكون لهم كافة الحقوق والامتيازات الكنيسية، وأن لا ينظر في كل القضايا المقامة على المتنصرين أمام محاكم التفتيش.

وأصدر في 1548 أمرًا لكبير المفتشين فالديس أن يصدر لائحة جديدة يسمح بمقتضاها للمتنصرين أن يعودوا إلى حظيرة الكنيسة، دون أي احتفال علني، وأن تكون دار المتنصر بين دارين للمسيحيين الأصليين، ويحرم عليهم استخدام المتنصرين الجدد، ويسمح لأبنائهم الذكور أن يتزوجوا من بنات المسيحيين الأصليين إذا ما تزوجت مسلمة متنصرة من مسيحي أصيل وحكم على وليها الذي دفع لها المهر بمصادرة أملاكه بتهمة الكفر والإلحاد فإن كانت هذه التهمة قد ارتكبت قبل دفع المهر فلهذه المتنصرة من المسلمين أن تدفع باستثناء مهرها من المصادرة.

ومثل هذا إذا ما حمل متنصر من المسلمين مالا إلى أسرة زوجه، فله أن يحتفظ بماله، حتى ولو حكم بمصادرة أموال من أعطى المتنصر المال.

ومات الملك شارل الخامس وتولى من بعده ولده فيليب الثاني الشديد التعصب للكثلكة، ولكنه كان يرى من جماعة المتنصرة نشاطًا وقدرة على فهم العلوم وإجادة الفنون، وكان ديوان التفتيش لا تهد ثائرته أبدًا ضد أولئك المساكين، كما أن الديوان ورجال الدولة كانوا يؤثرون المسيحيين الأصليين على أولئك المتنصرين، لذا كان المتنصرون يتسللون إلى إفريقية كلما لاحت لهم بارقة أمل في الهروب من إسبانيا المتعصبة. ولم تفد محاولة الملك لاستبقائهم، لأن رجال الديوان كانوا لا يرون رأيه، وكان كلما أصدر قانونًا قاوموه وتجاهلوه وعملوا ضده. فقد أصدر الملك قرارًا يبيح فيه للمتنصرة أن

يتوبوا على يد القسيس توبة سرية فتقبل توبة التائب، فلا عجب ولا مصادرة. وكان القساوسة والأحبار يخفون ما يصدر الملك من أوامر وقوانين في صالح المتنصرين، فلا ينتفع بها أحد؛ وكانت إرادة الديوان هي الغالبة، وفوق رأي الملك، والويل والثبور لجماعة المتنصرين. واشتد الديوان في تتبع المتنصرين واضطهادهم، فمن نطق بالعربية، أو استحم، أو حجب النساء، أو لبس الأزياء الإسلامية، فهو كمن أقام الليل على ردته وكفره، والويل له من التعذيب. وأخذ صغار الأولاد والبنات من آبائهم المتنصرين، وعهد بهم إلى المدارس والكنائس، ليشبوا فيها وهم لا يعلمون شيئًا عن العربية والإسلام، واستبيح كل شيء مع المتنصرين حتى اضطروا إلى أن يجتمعوا جماعات سرية ويتواطئوا على الثورة دفاعًا عن النفس والعرض واللغة والدين. وأوفدوا بعض زعمائهم خفية إلى المغرب العربي، وطاف البعض بجبال البشرات لبَثِّ الدعوة للثورة، وساء حظهم حين ضبطت بعض كتبهم ورسائلهم التي تبادلوها مع سلاطين وأمراء المسلمين في المغرب العربي.

وكان في تلك الكتب أن الحكومات الإسلامية بالمغرب العربي قد استفزتها حالة إسبانيا، حتى أنهم رأوا أن يبعثوا بالجند إلى ماربلة والمرية، فأخذت السلطات الإسبانية حذوها وعززت ثغورها، وشددت الرقابة على شواطئها. ولكن رجال الثورة لم ييأسوا ولم تفتر عزيمتهم، فاجتمعوا في إحدى ضواحي غرناطة في اجتماع سري واختاروا محمد بن أمية زعيمًا لهم، يتولى كبر الثورة وقيادة الناس؛ وكان الزعيم من سلالة الأمويين، وقد أجبر على اعتناق المسيحية وأسموه فرديناند دي فالور. ونزح المتآمرون إلى جبال البشرات، وبدأوا بإعلان ثورتهم هناك، وانضم إليهم سكان تلك المنطقة، وقد تغلبوا على جنود السلطة التي أرسلت لإخماد الثورة. وقد اقتحموا الكنائس والأديرة وقتلوا قساوسةً وأحبارًا ممن كانوا يكيدون لهم، واستفحل أمر الثورة

!! فاضطرت الحكومة إلى تجريد حملة كبيرة على البشرات لتحيط به من كل ناحية، وحميت الحرب وكانت مواقع حربية مشهودة، 1569، ولكن جنود الحكومة أمكنها أخيراً أن تنفذ إلى مركز الثائرين، فاعتصم هؤلاء برؤوس الجبال، ووصلت إليهم جماعات من الرجال نجدة من إفريقية استطاعوا الوصول رغم كل رقيب على الشواطئ، وظلت الحرب سجالا بين الجنود والثوار. فاضطر الملك أن يرسل جيشًا كبيراً قائده أخوه الدون جوان، فسار من إشبيلية فسارعت البيازين وغيرها إلى الخضوع، ولكن بقية إخوانهم الثائرين عزموا على أن يقاتلوا أو . . . يقتلوا، وكان قتالهم قتال المستيئس المستميت. وقتل ابن أمية غيلة أثناء الثورة، فانتخب الثوار مولاي: «عبد الله» عوضًا عنه، وظلت الحرب مستمرة طيلة الشتاء.

ورأى قائد جند الحكومة أن يعمد إلى سياسة المكر والخداع، فلجأ إلى المفاوضة وأذاع أمرًا بالعفو العام لمن يلجأ إليه، وأن يمنح المتنصرين شروطًا حسنة للصلح إذا هم أذعنوا ولم يقاتلوا، فأثر ذلك في بعض الثوار الذين كلوا من القتال؛ ورفض الآخرون الصلح، وهرب كثير بأسرهم إلى إفريقية خشية الانتقام إذا ما كان الفشل. وما زالت جنود الحكومة تطارد مولاي عبد الله حتى تمزق جنده وأعوانه، وقتله أنصاره في نهاية الأمر فداء سلامتهم، وحملت جثته إلى غرناطة وعرضت على الناس بعد أن مثل بها. أما ما بقي من المتنصرين فقد أجبروا على إخلاء دورهم، وشردوا في مقاطعات استورس وجليكيا وروقبوا مراقبة شديدة. ودبر بعض المتنصرين ثورات في بلنسية وغيرها، ولكن الحكومة قبضت عليهم وأذاقتهم سوء العذاب، وسالت دماؤهم أنهاراً، وحرقت أجسادهم أكوامًا. وخلف الملك «فيليب الثاني» ابنه فيليب الثالث؛ وكان ضعيف الرأي، خاضعًا لإرادة القساوسة، وكان وزيره: دوق دي ليرما من أشد الناس تعصبًا للكثلكة، ومن ألد أعداء المسلمين

والمتنصرين؛ فأشار على الملك الضعيف 1599 بأنه يجب استرقاق شباب المتنصرين والكهول منهم، وأن تصادر أموالهم، لأنهم مسلمون وأن ينفى شيوخهم إلى مراكش والجزائر، وأن يؤخذ أطفالهم فيربوا في المعاهد الدينية المسيحية في إسبانيا، وقد أقر مجلس الدولة ذلك المشروع، وأخذوا يدبرون في الخفاء كل ما يلزم من جهد وقوى لحصر عدد المتنصرين في جميع أنحاء إسبانيا. وقدم المطران رابيرا مذكرة إلى الملك 1601 يتحدث فيها عن إخفاق كل محاولة مع المتنصرين، وأن في وجودهم الخطر كل الخطر على البلاد، وأن المبالغ الطائلة التي تصرف لمراقبتهم بدون فائدة.

وقال: إن الدين هو دعامة الدولة الإسبانية، وعلى هذا فهو يقترح: تأليف محكمة سرية من كبار الرهبان والقساوسة تحكم بردة المتنصرين وخيانتهم، وبناء على ذلك تحكم بنفيهم ومصادرة أموالهم وممتلكاتهم. إلا أن هذه المذكرة - الاقتراح - لم يعمل بها، لأن مجلس الدولة رأى السير في تحقيق مآربه سراً، وأن لا تصطبغ إجراءاتُه في ذلك بصبغة دينية، فعهد ببحث المسألة إلى لجنة خاصة يرأسها الدوق دي ليرما. وبعد بحث وجدال طويل بين أعضائها اتخذ المشروع لتنفيذه خطة نهائية؛ وذلك بإمهال المتنصرين شهراً واحدًا لبيع ممتلكاتهم ومغادرة إسبانيا إلى حيث شاءوا ولهم أن يخرجوا إلى إفريقية وهم آمنون، أو أن يذهبوا إلى بلاد مسيحية إذا شاءوا فيوصى بهم خيراً. وجعل عقاب من يتأخر عن الرحيل بعد انتهاء الشهر أن يجازى بالموت وأن تصادر أمواله. ولم يجد المشروع هذا أدنى معارضة، بل كان الاتفاق عليه بالإجماع. لكنه لم ينفذ في حينه، بل تأجل زمنًا بسبب انشغال إسبانيا في خصومتها مع بريطانيا وفرنسا. وعاد مجلس الدولة من جديد إلى المسألة، في يناير 1609م. وكتب تقريراً يحبذ فيه نفي المتنصرين لأسباب منها: أن إسبانيا معرضة لخطر غزوها من مراكش. وقد أقيمت الأدلة والبراهين على خيانة

المتنصرين في هذا الصدد، ولهذا فهم أهل للموت الزؤام أو الاسترقاق؛ ولكن إسبانيا رحيمة بهم، رقيقة لهم تكتفي بنفيهم من أرضها. وتقرر تنفيذ الخطة في خريف العام المذكور، وأرسلت أوامر إلى الحكام في صقلية نابولي وميلانو ليعدوا ما يلزم من سفن النقل لأولئك المتنصرين؛ وقد جمعت سفن كثيرة تعد بالعشرات في جزيرة فيورقة منذ أوائل الصيف. ولما حل الثاني والعشرون من سبتمبر 1609 أعلن قرار النفي، فاضطرب المتنصرون وفزعوا.

وقد جاء في هذا القرار:

إن المتنصرة هم أعداء الملة والدين والوطن، وأن لهم اتصالا بأعداء إسبانيا، وأن لا سبيل إلى جعلهم يعتنقون الدين المسيحي الكاثوليكي، ولهذا وجب طردهم إلى بلاد البربر إلى المغرب العربي، وأنه يجب أن يغادر المتنصرون إسبانيا رجالا ونساء وأطفالا في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ يوم نشر القرار في المدن والقرى، وأن يذهبوا إلى الثغور التي يعينها لهم المكلفون بترحيلهم من قبل الحكومة، وجزاء من يتخلف الموت. وقد صرح لهم أن يأخذ كل منهم ما يستطيع حمله من المتاع فوق ظهره فقط وأن يحمل كل ما يستطيع من المؤونة، ولو أن الحكومة تكلفت بمدهم بالغذاء أثناء السفر، ويجب عليهم أن يلبثوا خلال الأيام الثلاثة في أماكنهم رهن إشارة الموظفين المكلفين من الحكومة بأمر ترحيلهم؛ وأن يكون كل ما خلفوه من عقار أو منقول للسادة، ومن أشعل النار في عقار أو منقول فجزاؤه، هو وجيرانه في الحي جميعًا، الإعدام.

وفي الأمر:

أن يختار السادة ستة أشخاص من كل مائة من جماعة المتنصرين، شديدي التعلق بالمسيحية، كثيري الخبرة بأعمال الزراعة والفنون، وأكبرهم سنًا

للانتفاع بهم في تلك الأمور؛ ومن كان دون الرابعة من سنه سُمح له بالبقاء إذا رضي بذلك أو إذا رضي آباؤهم أو أولياؤهم بذلك، وإذا كانوا دون السادسة وكانوا من أبناء المسلمين الذين لم يتنصروا فلهم أن يبقوا وأن تبقى معهم أمهم المتنصرة؛ وإذا كانت الأم نصرانية أصلية والأب متنصراً، فإن الأب ينفى وتبقى الأم مع أطفالها الذين هم دون السادسة، وكل متنصر أقام بين مسيحيين مدة عامين ولم يختلط بالمتنصرين، وشهد له قسيس بأنه على نصرانيته، فله أن يبقى. وكل من أخفى هاربًا، أو حمى متنصراً، فجزاؤه الأشغال الشاقة مدة ست سنين. وقد أمر الجنود والمسيحيون الأصليون، بعدم التعرض للمتنصرين، وأن لا يهينوهم لا بالقوم ولا بالفعل، وجزاء من يفعل ذلك شديد العقاب. كان ذلك القرار مفاجأة شديدة الوقع على نفوس المتنصرين، وكانت الثورات السالفة قد أنهكت من قواهم، وأدركوا أن الحكومة جادة فيما اتخذت من قرارات، وأنها قد هيأت نفسها وبكل الوسائل لتنفيذ قرارها؛ وأعدت ما لديها من بأس وقوة في كافة الأرجاء. ومع ذلك فقد حاول البعض أن يثوروا وأن يقاوموا وأن يدافعوا عن أنفسهم ما استطاعوا، لاسيما في بعض المناطق الجبلية، إلا أن مقاومتهم لم تجدهم شيئًا، وتغلبت الحكومة بقواتها وجبروتها عليهم بسرعة، وأخمدت انتفاضاتهم اليائسة. بدئ بتنفيذ القرار في مقاطعات «الأراغون» و«بلنسية» لأن القرار نشر فيهما أولا. ففي أوائل شهر أكتوبر 1609، نفي نيف وثمانية وعشرون ألفًا من المتنصرين من ثغر دانية وثغور أخرى. وقد ذهبت بهم السفن إلى وهران في الجزائر، ونزلوا في جوار وحماية سلطان تلمسان.

ونفي من ثغر بلنسية ما يقرب من خمسة عشر ألفًا، ونفي البعض من الكَنْت بينما كانت فرق الموسيقى تعزف ألحانها والأناشيد ترتل. ويقدر بعض المؤرخين عدد المنفيين حتى أواخر 1609 بما يقرب من مائة وخمسين ألف

نسمة. وقد كان بين المتنصرين ألوف من ذوي الثراء، أمكنهم أن يسافروا على نفقتهم الخاصة. ورحل ما يقرب من الخمسة والعشرين ألف نسمة كانوا في الأراغون إلى نافارا ورحل من قشتالة نحواً من سبعة عشر ألفًا قصدوا فرنسا، فأذن لهم ملكها هنري الرابع بذلك، على شرط أن يحافظوا على المذهب الكاثوليكي، وأن يسكنوا ما وراء الغارون. أما في الجنوب الشرقي من إسبانيا ووادي الأندلس فقد أعلن المتنصرون هناك بقرار النفي في غرناطة في الثاني عشر من شهر يناير 1610. والقرار يشابه ما أشرنا إليه آنفًا من الشروط، إلا أنه سمح للمتنصرين بالرحيل خلال شهر، كما أذن لهم أن يبيعوا المنقول مما يملكون، وأن يقبضوا أثمانه، وطبعًا يسهل فهم ما لهذا القول من قيمة وما تباع به الأشياء من أثمان هي نهاية ما يمكن أن يحصل عليه مضطر للبيع العاجل من رخص الأثمان. ونص قرار غرناطة أيضًا على أن الملك قد صادر عقار المتنصرين وأخذه لنفسه. ويقدر المؤرخون عدد المنفيين من إقليم «غرناطة» بما يقرب من مائة ألف نسمة. واتسع شمول القرار حتى بلغ كل ناحية ودسكرة في إسبانيا. ولا يمكن تصور مدى القسوة والوحشية والشدة في معاملة أولئك البائسين، ولقد ظلت سفن النقل المعدة لتهجيرهم، تروح وتغدو شهوراً طوالا، وهي مشحونة بهم تلقيهم في ثغور المغرب العربي على صورة من الذل والهوان، تفتت الأكباد أسى وحسرة، وتذيب أقسى القلوب أسى ولوعة. أما تقدير عدد المنفيين من إسبانيا كلها بعد ذلك القرار فإن الخلاف فيه كبير ومتفاوت، بين المؤرخين. فأما فليورنتي فإنه يقدرهم بـ مليون نسمة، وغيره يقدرهم بستمائة ألف، وثالث بسبعمائة ألف. لكن فون بورجشتال النمساوي يقدرهم بثلاثمائة وعشرة آلاف. وتقدر إحصائية تقريبية لسكان إسبانيا في تلك العصور بثمانية ملايين نسمة، وإذا حملنا ما يقوله نافاريتي وهو من كبار مؤرخي إسبانيا على حقيقته بأن عدد من نفي من

إسبانيا أثناء تلك العصور هو ألفان من الألوف اليهود وثلاثة ملايين من المسلمين أو من متنصريهم، عدا من استرق منهم أو قضى نحبه تعذيبًا وحرقًا وعددهم كبير جدًا يصعب إحصاؤه، ولكن العدد التقريبي لا يقل بأي حال من الأحوال عن مائتي ألف إلى ثلاثمائة ألف نسمة. وإذا ما راجعنا كل تلك الأعداد الضخمة لتقريب الحقيقة إلى الأذهان بقدر المستطاع أمكننا أن نعرف مدى الفاجعة التاريخية التي حلَّت بالمسلمين في تلك البلاد، وهي من أسوأ ما سجلت أسفار التاريخ من ظلم وفظاعة وقسوة وبربرية. وذلك على حد قول الكاردينال ريشيليو والتي لم ترض أيضًا كليورنتي أحد رجال الدين المسيحيين، والذي كان من أعرف الناس بخبايا وخفايا ديوان التفتيش وأعماله، تلك الأعمال التي لا تغمض العين عن إتيانها وارتكابها من يملك ذرة من العقل والشعور. لم تكف محاكم التفتيش عن إتيان مخاريها، وسجل التاريخ عدة حوادث ومحاكمات على أفراد وجماعات اتهموا بالارتداد عن الكثلكة بعد نفي تلك الجموع الغفيرة.

فقد قبض في بلنسية على فرنشيسكو دي لوكي المتنصر، 1625، وكان قد فر من إسبانيا وانضم إلى قراصنة الجزائر الذين كانوا يغيرون على شواطئ أوروبا، ويقال بأن هذا الرجل قد أدى فريضة الحج، ووصف رحلته في كتاب ألفه، وقد حكمت عليه محكمة التفتيش بالجلد، والسجن مدى الحياة. وبعد عشرين سنة قبض على جماعة من متنصرة العبيد لأنهم حاولوا الفرار من الجزائر وقضت عليهم (محكمة التفتيش) في «بلنسية» أن يذوقوا صنوف عذابها. وصدرت أحكام في «قرطبة» على مسلمة استرقت وأجبرت على التنصر لمحاولتها الفرار إلى الجزائر واتهامها بالارتداد عن المسيحية. وصدرت أحكام في «برشلونة» كذلك؛ وفي مدريد 1680 قدم للمحكمة مسلم من قادس اسمه مصطفى، أجبر على أن يبدل اسمه باسم مسيحي، وأصبح يدعى

لازارو فرنـندو، ولم ينكر الرجل إسلامـه بل أصرَّ عليـه، فأعـدم حرقًـا هو وجماعة أخرى اتهموا بتهم عديدة. ولم يغفل الديوان المقدس ولم يتوان لحظة عن أداء المهمـة الوحشية الـبربرية التي تطوع أفراده للقـيام بها. فقـد صدرت أحكام عن محـاكمة في بلاد: الوليـد وطليطلة ومدريد وفي قـرطاجنة حيث ضبطت جمـاعة من المتنصرة يصلون سرًا بمـسجد هناك 1779، ولا تسل عما لاقوه من جزاء وعقاب وحرق. على أن الديوان كان نشيطًا مجدًا في اضطهاد غير اليـهود وغير المسلمين، في مـحاكمة المسـيحيين أنفسهم باتهـامهم بأنهم حـادوا عن الكثلكة؛ مع أن رجال الـديوان كانوا يهـدفون إلى أشـياء أخـرى دنيوية محضة، لا دخل للدين فيها، وإلى مآرب منحطة في أغلب الأحيان.

وقد حاول البابا بول الرابع الرئيس الأعلـى وصاحب الكلمة العليا التي لا ترد في شـؤون (الديوان المقدس) وفي مـحاكم التـفتـيش أن يطوع الديوان لتجريد شارل الخامس وابنه من الملك. وممن اضطهدهم الديوان ورجاله مطران «طليطلة» بارثلمي كارانيـزا عام 1557؛ فقـد دبرت ضده المكائد ونصـبت له الشراك، بسبب حقد بعض كبار الأحبار له. وقد اعتقل في بلد «الوليد» بمنزل خاص بعد أن قبض عليه في الثاني والعـشرين من شهر أغسطس عام 1559/ 24 ذي القعدة عام 966 هـ لاتهامه بالكفر؛ وقد لبـث في معتقله إلى الخامس من شهر ديسـمبر 1566، وحمل إلى روما وهو ضعـيف ليحاكم هناك. وقد أصدر البابا أمره إلى المطران المعـذب أن يتوب عن كل آرائه في الكفر والإلحاد وأن لا يوافق في آرائه آراء مـارتن لوثر رأس الكنيسـة الأنجلكانية؛ ثم قـضى عليه بالاعتقال خمس سنوات أخرى في دير عينه له، ويؤدي صلوات عينها له أيضًا. وقـد قضى المطارن الهرم نحـبه في سجـنه، في الثاني من شهـر مايو 1576م، بعـد أن قاسى مـا قاسى مـن ألوان العذاب. وقـد حكم على «دون ردريجو دي برمون» من أمـراء نافارو ومن عظماء إسبـانيا عام 1542 م لعطفه

على المتنصرين. وكذلك حوكم أمير البحر لمملكة أراغون سانكودي كرودفا متهمًا بالكفر والزندقة، وقد اعتقل وتوفى في أحد الأديرة وهو شيخ طاعن في السن.

واستمر الديوان في جبروته وطغيانه وفسقه وفجوره حتى احتل الفرنسيون إسبانيا وصدر أمر نابليون عام 1808 م/ 1223 هـ، بإلغائه.

ولكنه عاد للحياة في عهد «فرديناند السابع» ملك إسبانيا الذي أحياه عام 1814، وظل يعبث في مظالمه حتى عام 1834 حيث وافق مجلس النواب على إلغائه نهائيًا في إسبانيا كلها. ولقد كان الرئيس «تركويماذا» يفخر بأنه قضى بأحكامه الجائرة وتفننه في صنوف التعذيب على نيف ومائة ألف نسمة، طيلة سبعة عشر عامًا قضاها في رئاسة الديوان الدموي. وحكم الرئيس ديزا خلال سبعة أعوام من ولايته على ما يقرب من خمسة وثلاثين ألف نسمة. أما كمنيس فإنه اشتد على المسلمين والمتنصرين إذ قضى قضاءه على إهلاك نيف وخمسين ألف نسمة، طوال اثنتي عشرة سنة.

عدد الضحايا:

ويقدر ليورنتي وهو خبير بأعمال محاكمات الديوان عدد الضحايا من أول عهد الديوان حتى أوائل القرن التاسع عشر بما يأتي:

31,912 شخصًا أحرقوا فعلا.

17,659 أحرقت رموزهم وتماثيلهم.

271,450 أوقعت عليهم عقوبات متنوعة، وكلها شديدة.

321,021 مجموع الضحايا

وسواء كان هذا الرقم صحيحًا أو كان مبالغًا فيه على رأي البعض، أو أقل من الحقيقة بكثير على رأي آخرين، فمما لا شك فيه أن أمثال تلك

الفظائع التي كان يأتيها الديوان المقدس، والأحكام القاسية الجائرة التي كانت تقضى بها محاكم التفتيش وتنفذها هي فظائع ليس لها مثيل في تاريخ كبار المجرمين من جزاري التاريخ تيمور لنك أو نيرون.

«التقية» دفاع الموريسكيين ضد ديوان محاكم التفتيش:

لم تكن المواجهة الجدلية ممكنة أصلا بين المجموعتين في إسبانيا خلال القرن السادس عشر، فدواوين محاكم التفتيش كانت ترفض كل تسامح وحوار، ولم يبق للموريسكيين كإجراء وقائي، إلا إخفاء معتقداتهم والدخول في جدل متستر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإسلام يسمح لأتباعه بعدم أداء واجباتهم الدينية في ظروف قاهرة أو خشية إلحاق مضرة كبيرة للشخص. ومع هذا فإن المؤمن وجب أن لا يعرض حياته للخطر، الحياة التي تمثل أهم وأكبر نعمة وهبها المولى للإنسان، وعليه فإنه من المشروع إنقاذها «حتى ولو كان الشخص المهدد بخسارة حياته، سيؤديه ذلك إلى وجوب التنكر للقضية التي يرغب في الدفاع عنها» ونجد مصدر هذا التسامح الذي منح للفرد في القرآن الكريم. «من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ولكن من شرح بالكفر صدراً فعليهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم». «إن التقية» الاحتياط أو «الكتمان» وهو الحذر والسرية هي بالذات الكلمات التي تشير إلى الفعل الذي بواسطته، يمتنع المسلم، الذي يعيش وسط بيئة اجتماعية عدائية، عن ممارسة دينه متظاهراً باعتناق الدين الذي فرض عليه فرضًا، والمؤمن وجب عليه المحافظة على العقيدة الإسلامية في أعماقه. إن مذهب «التقية» هذا قد ظهر في القرون الأولى لظهور الإسلام وهذا بعد المصائب الأولى التي حلت بالمجموعة الإسلامية. وانطلاقًا من اللحظة التي تلقى فيها الموريسكيون التعميد بالقوة، فإن المجتمع الذي شكلوه سوف يتحول إلى

جمعية ضخمة ذات طابع شبه سري، وقد استمر الفقهاء في مباشرة وظائفهم سراً. ومع هذا فإن الموريسكيين طوال إقامتهم بإسبانيا، قد اكتسبوا الشعور بأنه وقع تغليطهم، وقد فهموا أيضًا كيف أنه عن طريق هذه «الأوامر الملكية» وبمجرد إمضائها، أريد القضاء على التقاليد العريقة. وكما ذكر المؤرخ الإسباني لوى دومارمول كافارجال (Louis de Marmol Carvajel) في تاريخه لثورة البشرات: «أن الداخلين حديثًا (في الدين المسيحي) كانوا دومًا يشعرون بالحقد تجاه ديننا»، وأنهم لم ينسوا أبدًا، أنه في اتفاقية غرناطة، التزم الملكان الكاثوليكيان بالسماح للمسلمين بممارسة دينهم إلى الأبد، «وأن أصحاب الفخامة ومن سيتولى بعدهم الحكم سوف يبقون إلى الأبد، الملك أو عبد الله والقواد والقضاة والمفاتي والفقهاء والرؤساء والرجال النبلاء وعموم الشعب، صغاراً وكباراً، يمارسون عقيدتهم وسوف لا تؤخذ مساجدهم وصوامعهم ومآذنهم». إن مثل هذه الوضعية لا يمكن إلا أن تحث على الكتمان، الأشخاص الذين يجبرون على التنكر لمعتقداتهم الشخصية العميقة. وهذا ما عبَّر عنه للورانت (Llorente) في كتابه (Historia Critica la Inquisition en Espana) عندما كتب: «إن محاكم دواوين التفتيش قد حافظت بل قوت مكرها، عندما عاقبت فقط الأشخاص الذين لا يعرفون المكر، ولكنها لم توفق في تبديل دين أحد منهم، وهذا كما لمسناه عند اليهود والعرب الذين تم تعميدهم بدون اقتناع حقيقي، وكان الهدف من ذلك هو البقاء في إسبانيا».

وفي الواقع فإن هذا المشكل بالنسبة للموريسكيين، قد وضع على الشكل التالي: ما العمل للمحافظة على الإسلام وسط المسيحيين؟ وقد تجلى ذلك مبكراً في إسبانيا، لدى موريسكيي غرناطة في أوائل القرن السادس عشر، عندما أجبروا على التعميد والتمسح. وبالتدقيق فإن نص الخماديا وهو مخطوط: Real Academia de la Historia de Madrid T 13 . وهو عبارة عن

جواب أحد مفاتي وهران لموريسكيي وهران الذين استفتوه في ممارسة دينهم. وهذه الفتوى صدرت عن المفتي أحمد بن جمعة، ومؤرخه بأوائل شهر ديسمبر 1504 (شهر رجب 910). إن هذا المخطوط ليس سوى نسخة الخمادية من مخطوط عربي موجود في مكتبة الفاتيكان مخطوط بورجيانو (Borgiano) ولا شك أن هناك ترجمات الخمادية لهذا النص تمت في عدد من الفترات بإسبانيا: ونعرف حاليًا اثنتين منها، إحداهما التابعة لمدريد والثانية لمكتبة الميجان باكس أون بروفنس. وقد وضحتا أهمية هذا النص وانتشاره في القرن السادس عشر. وهاتان النسختان المؤرختان بـ 3 مايو 1563 قد تمت على يد أراقونيين وقد اكتشفتا أيضًا بأراقون. إن محتوى هذه الفتوى ذو فائدة مضاعفة: فقد عثرنا بادئ الأمر على تذكير لأهم القواعد الإسلامية الأساسية الكبرى للإسلام، وقد قدمت ليس بشكل نظري، ولكن بالرجوع إلى الممارسة في وسط مسيحي. وقد جاء في هذه الفتوى تذكير بوحدانية الله والاعتراف بمحمد كرسوله ووجوب إقامة الشعائر الدينية والقيام بالزكاة والتطهر والامتناع عن شرب الخمر وأكل لحم الخنزير، وكذلك منع المسلمات من التزوج بالمسيحيين. وعلى أثر ذلك تناولت الفتوى مشاكل العلاقات بين المسلمين والمسيحيين: ماذا وجب على الموريسكي القيام به كلما أجبر على التنكر لعقيدته وممارسة أخرى ليست له؟ وقد درست عدة حالات وفي كل مرة نجد الجواب التالي: إذا كان المسيحيون مثلا يجبرون المسلمين على سب الرسول، فإنه وجب عليهم في هذه الحالة تسميته بحمد (Hamed) شأنهم في ذلك شأن المسيحيين، وكذلك عدم ربطه بأنه مبعوث من عند الله، ولكن بالشيطان أو بشخصية يهودية باسم محمد: «إذا طلب منك ثلب محمد، فإنك تنجزه تحت الأمر ولكن بنية أن تربط ذلك بشرور الشيطان أو حمد اليهودي». أما ما يتعلق بالصلاة، فإن الموريسكي المجبر إلى التحول إلى الكنيسة في نفس

الساعة التي وجب عليه أداء صلاته الإسلامية، فإنه في هذه الحالة يعفى من أدائها وتحسب عليه وكأنه أداها تمامًا ووجهته نحو مكة. أما إذا تعذر عليه أداء صلاته في النهار، فباستطاعته تأديتها في الليل. إن التطهر لأداء الشعائر هو الآخر يمكن أن يعوض: وهذا وفقًا للملابسات، كالغوص في ماء البحر أو مسح الجسم بمادة نظيفة، ترابًا أو خشبًا. وإذا أجبر الإنسان على شرب الخمر أو أكل لحم الخنزير، فبإمكانه القيام بذلك، ولكن بشرط أن يعتبر ذلك فعلا فاحشًا ويدخر لنفسه حسن النية. وأخيرًا فإن المشكل الأساسي هو التالي: إذا كان الموريسكيون قد أجبروا على التنكر لعقيدتهم، فإنه يجب عليهم أن يكونوا مراوغين في أجوبتهم، وإذا ضغط عليهم فإنه يجب عليهم، في أعماق أنفسهم إنكار ما أجبروا على التصريح به. وإذا أجبرتهم على التنكر لدينهم فليس بإمكانهم المراوغة، فيفعلوه على أن يبقى ضميرهم متمسكًا بالعقيدة ومحتقرًا لكل الأشياء التي يجبرون على التصريح بها. وعلى ضوء ذلك، فإننا نملك مجموعة من القواعد المرتبطة مباشرة بالضمير والتي تمكن الموريسكيين من كل التسهيلات للمحافظة على عقيدتهم، والدين الإسلامي لا يسعى أن يجعل منهم شهداء ولا شهود العقيدة في وسط المسيحيين، ولكن يطلب منهم فقط أن يبقوا مخلصين في ضمائرهم. وقد تكرر هذا المبدأ طوال الوجود الموريسكي بإسبانيا: من ذلك فإن الفارو دو قرطبة (Alvaro de Cordoba) هذا المكافح القديم في حرب البشرات، قد نفي إلى طليطلة بعد الهزيمة، وقد نقل إلى مواطنيه آراء فقيه كان قد تعرف عليه في سيرا (Sierra) ودعاه للاستمرار في ممارسة الشعائر الإسلامية سرًا وسط المسيحيين: «ففي الحرب أثناء انتفاضة الموريسكيين، أدى الصلاة وجعل عربيًا يقوم بها أيضًا، وأن الفقيه بحضور الشخص الذي يؤديها، كان يقول أنه وجب أداؤها ليلا، على أرض المسيحيين».

بفضل هذه الحالات الضميرية، كان بإمكان الموريسكيين إذن الاستمرار في ممارسة شعائر الإسلام سراً، وأداء أوامر الكنيسة الكاثوليكية وكأنها التزامات اجتماعية عادية. ولكن ألا يقال أن مثل هذا الموقف هو بالذات نفي للجدل والذي يفرض حتماً المواجهة؟ وبالفعل فإننا اكتشفنا هنا أحد مميزات الجدل الموريسكي: وهو ليس مباشراً، ذلك أن الفترة الزمنية لا تسمح به ولكن وجوده مخفي. وسيظهر هذا الجدل في النصوص التي سوف توزع تحت المعاطف وأيضًا من خلال آلاف المناسبات للحياة اليومية والتي سيكون من العسير تجنبها أو تغطية مذهبها الحقيقي. ودواوين التحقيق كانت هناك لتعاقب هذه الحالات البينة جداً أو لشرح مؤشرات المعارضة إلى الاندماج الذي اقترحه المجتمع المسيحي. وحتى تكون الصورة مكتملة يجب إضافة أنه لا توجد«فنون» أخرى تقترح حلا أكثر تجذراً، وهذا بدون أن تتم دعوة الموريسكيين إلى التضحية. وفي هذا النص، ذي البعد المحدود، فإنه يبدو أن الونشريسي يرد على المسلمين الغرناطيين الذين سألوه عن احتمال رجوعهم إلى أرض الإسلام أو أن البقاء في أرض الكفار (إسبانيا) يعد خطأ كبيراً؟ وقد أباح لهم هذا الرجوع وكأنه واجب ديني. إن أكثر الموريسكيين قد اختاروا «البقاء» بعد أن التجأوا إلى «التقية» التي اتخذوها وكأنها أملهم الوحيد للنجاة وطريقهم الوحيدة للحفاظ على الحياة في إطار المجموعة المسيحية. وهذا ما جعل أحد الموريسكيين الملتجئين إلى تونس وهو مؤلف مخطوط رقم 9653 والموجود بالمكتبة الوطنية بمدريد يذكر أنهم «اضطهدوا أمتنا الأندلسية بالسجون وبالتعذيب والقتل ومع كل هذا، فإن أتباعنا قد حافظوا بشدة على عقيدتهم الصادقة وتظاهروا باتباع عقيدة أخرى، في حين أن قلوبهم تؤمن بشيء آخر، وهذا ما جعلهم يسخرون من حماقاتهم ومن ضعف عقيدتهم المعروفة جداً لدينا. على أن الموريسكيين قد يتخذ تجاههم القوة لحضور الطقوس الدينية

وعلى الخصوص صلاة القداس. وعلى هذا الأساس فإن موقفهم لن يكون موقف أورع والنسك. ونفس هذا الموريسكي عبر عن هذا الموقف في مخطوطة أخرى تحت رقم 9654: تلك هي قوانين المسيحيين وهي التي تحت نظرنا، ونمارسها وأننا في بعض الأحيان نتظاهر بأتباعنا. غير أن الله يعلم أننا من أعماقنا نسخر منها عندما نشاهد رفع القربان أو لمس الصدر. ودواوين محاكم التفتيش وكذلك القساوسة، لم يكونوا مغفلين هذه الوضعية: والتهمة التي تكررت بشدة ضد الموريسكيين، كانت بالتحديد هي التالية: «إخفاء معتقداتهم بفن وخبث»، كما أخذوا أيضًا بممارسة الدين الكاثوليكي «لتنفيذ الأوامر بذلك فقط» وهذا لا يعني سوى القيام بالتزام اجتماعي ليس غير. وعندما يتضح أن موريسكيًا بهذا الشكل، يعد شخصًا مدنسًا، مع كل ما يستوجبه ذلك من ظروف مشددة للعقوبة، وقد امتثلت إيزابال دولينان (Isabel de Linan) عام 1608 أمام محاكم دواوين التفتيش بكوانكا نتيجة هذا الاتهام: «ولقد انتهكت عددًا كبيرًا من الحرمات، كلما تنازلت القربان أو أدت متظاهرة بالقيام بهذا الواجب المقدس وباعترافاتنا، وتناولها لقربان كل سنة على أساس أن ذلك واجب اجتماعي، وهي بهذا، تخفي ارتدادها عن طريق هذه المظاهر المسيحية.

توجد عدة قضايا تشتمل على صيغ من هذا القبيل: «وعلى الرغم من أقوالهم وتصريحاتهم بأنهم مسيحيون، فإنهم ليسوا كذلك بقلوبهم» أو هذه الصيغة الثانية: «كانوا على وشك أن يصبحوا متحمسين للعقيدة» أو هذه الصيغة الأخرى: «كانوا يقترفون أشياء وجرائم لا يذكرونها ويخفونها بخبث». وتوجد حالة مهمة متعلقة بهامت (Hamete) وهي الراجعة لإلياس لورانزو انريقاز (Alias Lorenzo Enriquez) الذي أسر في عرض البحر على

السواحل الأندلسية سنة 1620 . وقد مثل أمام محاكم دواوين التفتيش بطليطلة وقد ذكر قصته بكل تلقائية: فهو أثناء فترة الطرد، تحول إلى فرنسا، صحبة الأراقونيين، أقلع من أكد (Agde) في اتجاه تونس. ومن هناك ذهب ليستقر بالجزائر، غير أنه في مقره الأخير سعى إلى إمكانية رجوعه إلى وطنه. ونظر للتهمة الموجهة إليه باحتفاظه بلسانه العربي والاعتراف لنا بانتمائه إلى «ملة محمد»، في حين أنه عندما كان أسيراً، وسلم كعبد إلى دون جوان دوكاردناس (Don Juan de Cardenas) صرح بأنه لم يكن مطلقًا مسيحيًا، وأنه على ضوء ذلك لا يمكن أن يتهم بالارتداد عن دينه، وأنه قبل الطرد، يعتبر نفسه مسيحيًا غير صادق، لأن قلبه ما زال محتفظًا بعقيدة محمد. وكلما كان أحد العرب يناقش فدية نفسه، فإنه وجب عليه، ليتمكن من الالتحاق بأرض الإسلام، القيام بإجراء أمام محاكم دواوين التفتيش لتمكنه من تسليم «وثيقة بطلب من المعني بالأمر» للالتحاق بوطنه، وهذا نوع من جواز السفر يؤكد على أن هذا العربي لم يكن مسيحيًا أبدًا. إن محاكم دواوين التفتيش سوف تبقى بالإضافة إلى ذلك قاسية مع المرتدين حيث أوخذ تمامًا على استمرارهم في التخفي والتستر. إن هؤلاء «الممارسين المتظاهرين» كثيراً ما سلموا إلى السلطة المدنية: وحيث كانت المحاكم تصرح ضدهم بأقسى العبارات والأوصاف: أنهم كالكلاب، يتناولون من جديد ما كانوا قد تقيأوه، أو «أنهم كالعرق ينمو على الرغم من بقائه حيًا في قلوبهم»، أو: «(العربي) يعتبر عضواً عفنًا، جافًا وميتًا وأنه وجب قطعه ورميه خارج الكنيسة الكاثوليكية». وتفسر هذه الحدة بيأس محاكم دواوين التفتيش بإقناعهم. وهي على ضوء ذلك سوف تكون فظيعة جدًا كلما تأكد لديها أنها أمام «التائبين المرتدين». وفرنسسكو بلانكو (Francisco Blanco) قد «أحرق بعد موته» لهذه الأسباب. وقد شرح الموريسكيون جيدًا كيف أن «التقية» كانت موقفًا سياسيًا وفقًا

للملابسات التاريخية، ولكنهم أضافوا، أن ذلك لم يكن في أي حالة من الحالات موقفًا يبرره التسامح العقائدي فالشيء يكون صحيحًا أو خطأ في ذاته مهما كانت مواقف الأشخاص الذين يتخذونها تجاه الحقيقة أو الخطأ. وعليه ألم يذكر جوان النصو اراقوناس (Juan Alonso Aragones) أن عقيدة التثليث تتمثل في أن المسيحي أكد بقوة على صحة العقيدة، دون أن يؤمن هو نفسه بذلك، ويعتبر ذلك كذبًا: «لأنه يصرح بذلك على لسانه، غير أن قلبه يؤمن بضده، وهذا يعتبر على أية حال، كذبًا». ومن جهة أخرى صحيح أنه لا يوجد غير الله إلاهًا «وإذا سرح به مسلم، فإن ذلك يتوافق مع ما في ضميره، وإذا صدر ذلك عن ملحد، فإنه ضد ما يؤمن به، وعلى أية حال فتلك هي الحقيقة». إن ممارسة «التقية» لا يمكن إذن أن تشوه عمق حقيقة العقيدة الإسلامية، إلا أنها من جهة أخرى ستشوه إحساس الموريسكي الأخلاقي، والذي يمكن بسبب تعوده الإقامة ضمن المسيحيين، أن يعمل على إخفاء المعتقدات التي لا يؤمن بها. من ذلك أن خوان النصو اراقوناس قد حذر إخوانه الملتجئين إلى تونس، من مغبة الخبث والرياء: وأنه وجب عليهم أن يجنبوا أنفسهم كل أثر للمعتقدات المسيحية، والتي رسخت فيهم في إسبانيا، وتحت طائلة اللعنة «فإن الله سيطالب بحساب دقيق، الملحدين والمنافقين وهم الذين يتظاهرون، عن طريق أقوالهم، وكأنهم مؤمنون، غير أن ضمائرهم فاضت بدعًا وإلحادًا». وبالاعتماد على سور من القرآن الكريم أنزلت على الرسول أثناء إقامته بالمدينة، وهي السور التي تؤاخذ الانتهازيين يتلونون وفقًا للحوادث ولا يلتزمون تمامًا بتعاليم الرسول فإنها قد أعطت مضمونًا للمنافق: «وهو الذي لديه عقيدة في قلبه ويظهر أخرى خارج ذلك. وإذا بقي أحد المسلمين محتفظًا بأقل الشكوك وأقل أجزاء الخطأ، واستمر يمارس «التقية»، ولكن هذه المرة تجاه إخوانه، فإنه سيعرف مصير الملعونين «والمنافقين» وينتهي «غارقًا في الهموم التي لا تعرف حدًا».

اتهم الموريسكيون بالخبث والرياء في الحياة اليومية: وقد ظهرت عدة صراعات بسبب سعيهم لبقائهم أوفياء لأنفسهم ولمعتقداتهم الشخصية، وأنه حتى لا يعترفوا بتعلقهم بالدين الإسلامي، فقد اضطروا إلى العثور على مخارج وحيل هروبية، عندما يواجهون الضغط الاجتماعي المسلط عليهم: وعندما دُعي لوب الماريك (Lope Almerique) إلى مشاركته غذاء جيرانه المسيحيين العريقيين، فإنه اعتذر عن أكل «شحم الخنزير» الذي عرض عليه، وهذا بحجة الاعتماد على عادة عائلية بسيطة: أن آبائي لم يأكلوا البتة شحم الخنزير، ونحن نقتدي بهم إلا أن الجيران سيدركون جيدًا سبب رفضه، والنائب العام قد فهم ذلك هو الآخر، وقد طالب بإدانته: إن الشخص لوب الماريك قد امتنع عن أكل ذلك، وفقًا لتعاليم دين العرب. وهناك حالة أخرى ستكون مثيرة لو لم تقد صاحبها أمام محاكم دواوين التفتيش، وهو هذا الموريسكي الذي على الرغم منه، وجد نفسه قد عين كمساعد في خدمة الكنيسة سان تياقو (Santiago) بسيقوانزا (Siguenza). وقد حاول أن يؤارب كلما تعلق الأمر بواجباته الدينية، مما أدى إلى بروز كآبته وكدره، إلا أن هذا الأمر لم يتواصل إلا مدة زمنية. وإذا طلب منه أن يقوم بجمع التبرعات، فإنه يقوم بذلك دومًا وفي غير أوانه في حين كان المجمع الكنسي الأسقفي، قد سن قواعد محددة، وجب احترامها. وإذا لم يقع احترامها يتم الطرد، وهذا ما وقع مثلا كمنع جمع التبرعات يوم الأحد أثناء «إقامة القداس الأكبر» أو عدم إدارة الظهر مطلقًا للقداس عندما يمر بين صفوف المقاعد، بل أنه يجد متعة في عدم احترام أي من هذه القواعد. وكان يضيق كثيرًا بملاحظات القديسيين، وهذا إلى درجة التهديد بعدم قيامه مطلقًا بجمع التبرعات. وبالإضافة إلى ذلك، عندما تحين ساعة الوعظ فإنه يغيب، إما لحظة رفع القداس، فإنه كان موجودًا: «لا يركع أبدًا على ركبتيه ولا يحني رأسه» وفي

أحد الأيام دفعته دعابته حتى إلى تحريف لفظة «التقديس»، وهذا أثناء جمعه التبرعات لصيانة قنديل القربان المقدس. وعندما يلاحظ له ذلك، فإنه يجيب بأن: «مرد ذلك إلى زلة لسانه وأنه بسبب فقدانه أسنانه، فإنه لم يعد يستطيع أن ينطق بها». إن الشهود المعاصرين اتفقوا على أن الموريسكيين بقوا جميعًا مسلمين في أعماقهم، وأن مسيحيتهم ليست سوى شكلية. والإدانة بالرياء والتستر، هي التي كثيراً ما تتكرر. من ذلك كتب فراي أنطونيو دو قلفارا (Fray Antonio de Guevara) بتاريخ 12 مايو 1531 إلى أسقف دوتوي (de Tuy) الذي تعين مؤخراً «رئيسًا جديداً لغرناطة» ليقدم إليه موظفيه الجدد والمتركبين أساسًا من الموريسكيين: «أن أهل هذا البلد ليسوا كأهل بلدكم، فهم ماكرون سيئون، ذوو موقفين، متسترون ومتقلبون في مواقفهم». أما مفتشو محاكم التحقيق الغرناطيون، فقد كانوا أكثر وضوحًا عندما حرروا رسالة إلى المجلس الأعلى بتاريخ 27 نوفمبر 1560 وذكروا فيها: أن كل الموريسكيين يعتبرون مسلمين سراً. وفي 1568، كتبوا كذلك، «أننا موجودون وسط أعدائنا الكفار». وبإمكاننا أن نذكر نفس الشيء بالنسبة لموريسكيي أراقون. ففراي ماركوس دو قادالاجارا (Fray Marcos de Guadalajara) يذكر في كتابه Memorable expulsion de los Moriscos de Espana رأى أحد مفتشي محاكم التفتيش الأراقونيين في أواخر القرن السادس عشر، ومفاده أنه: إذا عثر على منضو جديد (للدين) وتأكد له ذلك، فإنه حتمًا وبالتأكيد، لن يكون مسيحيًا صادقًا. لنعترف أن منطقة أراقون لها حالة ذات خصوصية متميزة، إذ في بعض الأحيان يعتبر نبلاؤها أعداء محاكم دواوين التفتيش وحلفاء الموريسكيين، وفراي ماكوس دو قادالاجارا قد ذكر بهذا الشأن القصة الموحية التالية: التعميد. أما قديس المكان فقد ضغط عليهم ليقوموا بالتعميد، ذاكراً لهم أنه دون التنكر لمبادئ القرآن فإنه باستطاعتهم أن يقوموا «بتظاهرات

مسيحية في نفس الوقت الذي يبقى ضميرهم متعلقًا بمحمد». وفي كاتالونيا أيضًا، كان المسئولون الموريسكيون يرون تعميم مبدأ «التقية» وفي لحظات الطرد النهائي، طلب أسقف المكان من القس المكلف بأسقفية موريسكية بطرطوشة عددًا من الشهائد التي تسمح لبعض الموريسكيين أن يبقوا وكأنهم «مسيحيون عريقون».

أما القس الذي يعرف جيدًا رعيته، فقد نفذ أمر الأسقف، وهذا دون أن يعرض نفسه للخطر: وقد كتب إذن: «أن الأعمال التي لاحظها، ظاهريًا، أدى هؤلاء الموريسك، تبدو له وكأنه قد قام بها مسيحيون طيبون». وقد ذكر ذلك وكأن الأمر يتعلق بأحسن الأشخاص الطيبين. وبعد سنين عديدة من ذلك، عندما أجرى بحثًا حول هؤلاء الموريسك الذين تمكنوا من البقاء في إسبانيا، فإن الناس الذين سئلوا ردوا بأن المسيحيين: «يعتبرونهم كذلك عربًا، شأنهم في هذا شأن العرب الذين أطردوا سابقًا». وحتى في قشتالة أيضًا، فقد اعتبر كل الموريسكيين مسلمين. وتبدو لنا حالة قرية سكوالاموس (Socuellamos) في ولاية سيوداد ريل (Ciudad Real) موحية جدًا. وتعد هذه البلدة في الثلث الأخير من القرن السادس عشر: 170 موريسكيا، وزعوا على 49 مسكنًا. وخلال أربع سنوات أي من 1582 إلى 1586 حصل لـ: 32 عائلة من ضمن 49 نزاع مع محاكم دواوين التفتيش. وعلى ضوء ذلك صرح أحد الشهود في قضية من هذه القضايا: «من أن كل الموريسكيين الذين يعيشون في سكوالاموس هم عرب وأن القدامى بإمكاننا سوقهم جميعًا إلى محاكم دواوين التفتيش». وهذا ما يعني وجود أمل باعتناق الدين من أصغرهم سنًا. وأنه لابد من الاعتقاد أن موجة من الرعب قد تمكنت من العائلات الأخرى بالمدينة، خاصة وأنه لا توجد قضايا أخرى ضد الموريسكيين في هذه البلدة، إلا بعد عشر سنين من هذه الحادثة في 1549 وأخرى 1609 قبيل الطرد

النهائي. وقد أخذ سرفانتش (Cervartes) في كولوكيو دو لوس باروس (Coloquio de los Perros) أيضًا على الموريسكيين عدم صدقهم في العقيدة، وهو في هذا يتخذ حتى قشتالة نموذجًا لمعرفته الجيدة لذلك. وقد كتب: سوف تكون ماريا (Marilla) إذا عثرنا ضمن أعدادها الكبيرة، على شخص واحد يؤمن بصدق في الدين المسيحي المقدس.

وأثناء لحظة الطرد وعلى وشك صدور القرار بإطراد، فإن الموريسكيين حسب فونسكا أحد شهود خروجهم من بلنسية، يذكر الأحداث كما وقعت: لقد رفضوا، ليس فقط العمل، وجمع العنب وقطع قصب السكر، ولكنهم اعترفوا بصورة تلقائية أنهم جميعًا مسلمون، وقد أكد أحدهم: «أن كل الذين يوجدون بمملكة بلنسية هم أيضًا عرب، شأنهم في ذلك، شأن عرب الجزائر». ومنذ ذلك الوقت، فإنهم لا يعملون على التستر، وإذا حانت المناسبة، فإنه يجادلون المسيحيين: «وظاهريًا يعترفون بذلك وإذا دفعوا قليلا إلى الاعتراف بأنهم في الحقيقة عرب، وأنهم ما زالوا دومًا على ذلك، وأنه إذا حان الوقت، فإنهم مستعدون أن يدافعوا عن دينهم ويحاجون به ضد ديننا، وفي هذه الحالة، لا يحترمون عقيدتهم التي تمنع عليهم المجادلة وليتحولوا إلى استعمال السلاح». فقد ظهرت بجلاء كل التقاليد والممارسات التي رغبت محاكم دواوين التفتيش في تحريمها: «أنه بفضل دعاية أكبر من ذي قبل، فإن الموريسكيين متمسكون بعقيدتهم الشريرة، ذلك أنهم، بدون خشية من أحد، يأكلون اللحم يوم الجمعة والسبت، وأن الأبناء يتزوجون بين ذويهم وبنسب متفاوتة، ودون حضور الكاهن ويتم ذلك وفقًا للمراسم الدينية المحمدية». وحتى إذا أخذنا بالاعتبار مبالغة فونساكا (Fonseca) الذي يعد من محبذي الطرد النهائي، فإنه من الصحة بمكان أن يشعر الموريسكيون إذن، بتحررهم من كل ضغط، ومع هذا فإن محاكم دواوين التفتيش، ستراقبهم وسوف

تستمر في اعتبارهم مسيحيين حتى لحظة سفرهم: إلا أن البعض منهم دفع ثمن حريته، نتيجة انطلاق عواطفه المكبوتة والسابقة لأوانها. وعلى ضوء ذلك، فإننا نملك من اعترافات شهود العيان، شهادة ثمينة، للأسقف جوان دوريبارا (Juan de Ribera) بطريك بلنسية الذي قضى السنين العديدة ليقنع موريسكي بطريكيته بقبول الدين المسيحي واعتناقه عن طواعية ورضا وهذا قبل أن يصبح من أشد المدافعين للطرد النهائي. وقد ألقى في كاتدرائيته وعظًا بتاريخ 27 سبتمبر 1609 أي بعد خمسة أيام فقط من نشر قرار الموريسكيين البلنسيين من إسبانيا، ومما جاء فيه: أن هؤلاء الناس ليسوا سوى كفار، وأن وجودهم ليعد خزيًا للمسيحيين. إن أكبر الشرف يحصل بمرافقة المؤمنين، وهذا في نفس الدرجة التي يكون فيها أكبر الخزي وأكبر العار بالتعامل مع الكافرين، وهذا إلى درجة أنك لا تستطيع حتى رؤيتهم وجهًا لوجه، دون أن يثير لديك الشعور بالإهانة حتى ولو كان المعنى ملكًا.

ذكر سان جان الذي نصح بعدم استقبال كل من لا يعترف بأن المسيح هو الله، وهذا هو موقف الموريسكيين: «أنهم من هؤلاء الذين قال فيهم الرسول سان جان أنهم لا يعترفون بأن المسيح النبي هو الله الحقيقي، متبعين في ذلك دين محمد، وبشأنهم ذكر الرسول: «لا تستقبلوهم في بيوتكم ولا تقولوا لهم «مرحبًا» ذلك أن الذي يحييهم، يساهم بشكل من الأشكال في دينهم» وقد تساءل كيف أمكننا التعامل عائليًا ووديًا مع هؤلاء الملحدين: «لقد رأيناهم يحتفلون بالأعياد الإسلامية، في حين أننا نعرف أنهم كانوا عربًا وتم تعميدهم» وعليه فقد أكد أن كل المسيحيين البلنسيين وجب عليهم أن يعترفوا، أثناء تنظيم اعتراف عام، بقبولهم هذا التعايش «لقد أمضيت معهم أربعين سنة في حالة سلم» وحيث شاهدت أحدهم من شعب إسرائيل يقدم الضحايا للأصنام بأمر من ملك انتيوش (Antioche) الضال وقد تأجج حقدًا نتيجة

حميته لله، وهذا إلى درجة ارتعاش عظـامه، وقد تعهد أن كل الذين يقدمون الضحايا للأصنام والذين أمروه بالقيام بذلك، يجب قـتلهم جميعًا. أما فراي النصـوشاكـون، فهـو الآخـر يعرف جـيداً الموريسـكيين، وقد أخـذهم على تسترهم. وعندما كلف من طرف فيليب الثاني بتعميد الموريسكيين، كتب إلى جلالة الملـك بتاريخ 22 فبـراير 1588، رسـالة يحـذره من الخطر الذي يمثله الموريسكيون على إسبانيا. وبالنسـبة إليه فإن كل الموريسكيين الذين اتصل بهم بالبشرات أو قشتالة أو الأندلس أو اكسترامادور، يشبه بعضهم البعض، ولهم نفس العـيب ألا وهو الرياء: «فـهم بفـضل هذه المظاهـر الخداعـة، يبـدون بالصورة التي لهم، ويخفون في الوقت المناسب حقيقتهم». إن هؤلاء الكتاب الذين أثاروا مشكل تسـتر الموريسكيين، يقومـون بذلك دوما بكثيـر من الحدة والهـجاء: وهم على يقين بالخطر الـذي يحدق بإسـبانيـا التي احتـضنت في أرضهـا أعداء سيكونون دومًا عـلى استعداد للكشـف عن هويتهم في الوقت المناسب. وقد ترجمت عن ذلك صور متشابهة جدًا أدى سرفانتش وتمثلت في تلك الحية التي يتم تدفئـتها في الصدر: «أن إسبانيا ترعى ولهـا في أحضانها نفس العدد من الثعابين والموريسكيين» وحيث نقرأ: «أقوال أن جدى كان يذكر أنه أثناء هذه الفتـرة الزمنية، سيحكم إسبـانيا ملكًا من النمسا، وسـيتولد في ذهنه صعوبة القرار المتمثل في طرد الموريسكيين، شأنه في ذلك شأن من يبعد الحية من بطنه وحيث كان تتآكل أحشاؤه وكذلك التفريق بين الحية الصالحة من الفاسـدة. أما فراي أنطـونيو شاكـون فقد قـدم هذه الصورة المتـمثلة في هذا أوحش المفتـرس: «لتتـوقف إسبانيـا عن تربية هذه الوحـوش، فسـيأتي يوم يستقبلـونها ويبتلعونها». أما أزنار كـاردونا فيرى أن «الموريسكيين يمثلون السم والحشرات الطفيلية والنبتية السيئـة في حقل كنيسة إسبانيا». ومن جهة أخرى فإن مؤلف «المجاز في العلوم الإلاهية» يستـعمل اصطلاحات أكثر عنفًا مثل:

«أنهم الذئاب المخربة والثعابين والعقارب والضفادع والعناكب والحيوانات البشعة السامة التي كان سمها العنيف يمرض ثم يقتل كثيرًا. إن الموريسكيين مثل النسور التي تمر بسرعة للفتك، والطيور الكواسر التي تعيش بقتلها للآخرين. وهم أيضًا مثل الذئاب في قطاع الماشية وذكر النحل في الخلية والغراب وسط الحمام، والكلاب في الكنيسة والغجريين بين الإسرائليين وأخيرًا الملحدين من بين الكاثوليكيين».

أما الموريسكيون فقد برروا موقفهم بحكم ضرورة وجودهم ونجاتهم من محاكم دواوين التفتيش. وعلى ضوء ذلك فإن الطرد يجسم الامتحان الصارخ لانتحارهم ضد محكمة التفتيش: وقد ذكروا ذلك على أنه برهان إضافي لحقيقة معتقدهم بمحمد الكازر (Alguazir) وهو أحد الموريسكيين الملتجئين إلى تونس، قد لفت الانتباه إلى أن الموريسكيين أثناء إقامتهم بإسبانيا: «خلال مائة سنة، وبعد نهاية فتح إسبانيا من طرف المسيحيين، فإنهم لم يتخلوا مطلقًا عن عقيدتهم». وهذا على الرغم من أن محاكم دواوين التفتيش كانت «تحرقهم لأنهم عرب». إن عملية الطرد النهائية توضح قطعًا أن محاكم الدواوين قد فقدت كل أمل للانتصار على الموريسكيين. وعليه فإن الكازر؟ قد ألقى صيحة الانتصار التالية: «لقد خسروا كل المعارك وكذلك الأمل في جعل الموريسكيين يعبدون معهم أصنامهم من تلقاء أنفسهم». وسرعان ما تحولت الحجة المبررة إلى جدل. وعلى أية حال فقد لاحظ الموريسكي أن المسيحيين في تونس الذين اعتنقوا الإسلام، قد تبنوا معتقداتهم الجديدة بمحض اختيارهم، وهو يرى أن هؤلاء اعتبرهم الإسبان مرتدين، أما التونسيون فيعدونهم «عربًا طيبين». وقد ذكر هذا الموريسكي: أن أفضل امتحان لصدق اعتناقهم يتمثل في الهجوم الذي قاموا به تجاه إخوانهم السابقين في الدين: «لأننا نرى أن الشخص الذي بالأمس مسيحيًا، فإنه اليوم يقف بجيش ويقتل كل الأشخاص

الذين يعبدون التماثيل، وهذا على الرغم من اعتبارهم إخوانًا له». نجد نفس هذه الحجة في كتابة الثعالبي الذي كان يعرف والحق يقال، عمل محمد القاصر؟ وقد كتب في: «وعلى العكس من ذلك، نرى من أجل المسيحي «في كل الانتصارات التي حققوها «إسبانيين كانوا أو فرنسيين أو إيطاليين «فهو بعد اعتناقه دين العرب

«وبعد أن كان مسيحيًا طيبًا، فهو الآن فخور «ينشط ضد المسيحي الكافر «حسب عقيدته، في حين أن الملحد يهاجم، «يسرق ويسيء المعاملة ويضر ويقتل ويستولي، «وإذا كان أحد، بالصدفة، لم يعتنق الدين الجديد عن أيمان، «فإننا نلاحظ عنده فقدان الدين الكاذب «وأنه يمدح وحدانية الله «وهذا ما يتم، عادة لدى العرب «لأنه لا يوجد أحد يحتقر عقيدته، وإذا كان بعض الأشخاص، «قد وقعوا في الخطأ، فهم قلة «لذلك لأن الإله قد قدر عليهم ذلك».

وليس هذا بطبيعة الحال رأى المسيحيين الذين يصفون المرتدين بأشنع الأوصاف. وقد كتب هايدور حول هذا الموضوع ما يلي: «الحقيقة أن المرتدين الذين هم في الواقع عرب أو أتراك كانوا أعدادًا قليلة جدًا، ولا يصبحون كذلك إلا بواسطة الغش المحض أو الميل إلى المتعة أو الرغبة في الفسق واللواط والنهم». وقد ادعى بالتحديد أن أغلبيتهم تمارس هي الأخرى «التقية»: «إنهم جميعًا يعيشون في الضلال ويكفيهم أن يكونوا مقتنعين في أعماقهم وبالاحتفاظ بمسيحية قلوبهم، إذ يكثر على لسانهم ذكر هذا المثل: إن اللباس لا يرمز إلى الراهب». غير أنه من الأكيد أنه لا يؤيدهم في هذا الموقف: وقد ذكر أنهم سوف يزج بهم في جهنم»، وقد عارض هذا المبدأ بقوله: «إن الإنسان مجبر على خدمة ربه وخالقه وهذا بنعمة ما تلقى منه

روحه وجسمه، وأنه يجب عليه أن يعلن ذلك بشكل علني حتى يشاهد ويعلمه الآخرون، وأن نبينا المسيح قد قال ببساطة كبيرة أن الشخص الذي يشعر بالعار نتيجة قيامه بالاعتراف برجل آخر، هو الآخر يشعر بالعار عندما يعترف أمام الراهب الخالد». أما المسلمون فمن جهتهم كانوا يشكون في مسيحيي إسبانيا الذين يمارسون أيضًا «التقية»، وحجتهم الجدلية هي التالية: كيف يمكن أن يكون رجال عقلاء يؤمنون بكل الحماقات التي نجدها في العقيدة الكاثوليكية؟، إن الإسبانيين الذين ليسوا جميعًا حمقى، يتظاهرون حتى يتجنبون عقاب محاكم دواوين التفتيش: «ونظرًا إلى أنهم لا يستطيعون الكلام بسبب محاكم دواوين التفتيش اللعينة، فإنهم يحتفظون بكل هذه الأشياء في قلوبهم». فإن سؤالا يفرض نفسه علينا: هل أن الشعب الموريسكي في حياته اليومية والمجادلين في كتاباتهم، كانوا يحسون بأنهم يطبقون هذا المبدأ الإسلامي؟ أو هل كانوا يقومون بذلك ويحررون كرد فعل تلقائي للملابسات التي تحيط بهم؟ لابد أن نلاحظ بادئ الأمر أن اصطلاح «التقية» لا يظهر فقط في النصوص الجدلية. وقد وجدناه مرة واحدة في المخطوط 51، ولكن وجدناه بمعنى مخالف: وحيث استعمل كاسم خاص لتعيين أحد الغواة ويخاف النساء، ولا شك أن مرد ذلك ممارسته التستر. وعندما استقبلت مريم جبرائيل، امتلأت جزعًا، لأنها اعتقدت في تقيته: «لقد أخفت وجهها خوفًا لأنها تعتقد أنه «التقية» ذلك أنه في الزمن الغابر وفي بني إسرائيل، يوجد رجل أطلق عليه اسم التقية، وكان أوسم الرجال على الإطلاق. والمرأة التي بدت له جميلة، كان ينظر إليها ليأخذها. وقد خافت مريم لأنها كانت تخشى ظاهرة التقية، بحيث أن جبرائيل عندما توجه نحو مريم قالت له: «سوف أدافع عن نفسي منك، فإذا كنت تقيًا، فالله يقيني منك».

وبالإضافة إلى ذلك فإن الاستشهادات الموريسكية التي عرضناها سابقًا توضح أن الكتاب الموريسكيين كانوا يحسون بوجوب تطبيق هذا المبدأ ومن جهة أخرى فإن المسيحيين أخذوهم على ذلك. من ذلك أن قادالاجارا كتب: «أحب أن أذكر مرورًا أن هذا الإذن وهذه الإجازة التي منحتها لهم هذه الفرقة اللعينة (إذ أنه في مناسبات جبرية قسرية استطاعوا خارجيًا التظاهر بدينهم وبدون الشعور بالإثم، شريطة أن تحجب اعترافاتهم من أجل نبيهم المخطئ المضل) وقد رأينا الكثير من بين الأشخاص الذين يعبدون الصليب ويتكلمون جيدًا عن ديننا الكاثوليكي، في حين أنه وفقًا لأعمالهم بقوا مسلمين ممتازين. وقد كان شأن مصير «التقية» في العموم شأن الثقافة الدينية الموريسكية وحيث استمرت حية لدى المهتمين من أصحاب الكتابة، غير أنها استمرت أكثر غموضًا لدى الشعب، وحيث لم تكن دومًا الطقوس والمواقف مبررة بشكل جلي أو هي واعية. ونضيف إلى ذلك أنه إذا كانت «التقية» بالنسبة للموريسكيين هي طريقة قانونية للعمل، فإنها ولا شك كانت السبيل الوحيدة لهم، وقد ارتبط ذلك بوضعية الضعف التي كانوا عليها. وعلى المستوى الفردي، كنا ذكرنا عدة أمثلة للمهاجرين بالعقيدة، أما على المستوى الجماعي، فإننا نكتفي بالتذكير بالانتفاضات الموريسكية العديدة التي تشهد بوجود هذه العقيدة والتي كانت دومًا على استعداد للتعبير عنها كلما سنحت الظروف وكانت جد مناسبة[1].

مآخذ الموريسكيين على محاكم دواوين التفتيش:

محكمة الشيطان:

عندما يذكر الموريسكيون محاكم دواوين التفتيش، كان ذلك دومًا بلهجة النقد اللاذع، وتجاهها، لا يجدون الأوصاف القوية جدًا، فحكامها يعتبرون

---

(1) لوبي كاديساك، الموريسكيون الأندلسيون والمسيحيون، ص 1440، 1442.

بالنسبة للموريسكيين «ذئابًا مفترسة، دون رحمة. وديوانهم هو من المتعجرف والاختلاس واللواط والفجور والشتيمة والجحود والغرور والتكبر والاستبداد والسرقة والظلم». إن المخطوطات التي حررت بعد الطرد النهائي، تعد نماذج رائعة حول هذا الموضوع وعلى الخصوص مخطوطة بيجارنو (Bejarano) والحنفي ومؤلف المخطوطات التالية: 9654 و2,9653. إن المخطوط رقم 9653 يقدم محكمة دواوين التفتيش وكأنها محكمة الشيطان: «وحيث يحكم الشيطان الذي اتخذ من الخديعة والتضليل مستشارين له». وعلى أية حال وبالنسبة للموريسكيين، كانت محاكم دواوين التفتيش تسير في خط ضد الحقيقة وفي خدمة الجهل والظلام، ووضع أحد الأشخاص في سجون محاكم دواوين التفتيش يعني إخفاء الحقيقة. والتدليل على دور محاكم التفتيش المشئوم، يذكر الحنفي أنه قدمت في مدريد مسرحية، كان أحد محاورها خوارق الرسول محمد. وانطلاقًا من تمثيل الفصل الثاني تدخلت المراقبة. ومع هذا ذكر الحنفي أن المسألة تتعلق بمسرحية تاريخية، معتمدة على كتاب كان قد وافقت عليه محاكم دواوين التفتيش: «فإنه أثناء التمثيل دخل ممثلو محاكم التفتيش وأوقفوا المسرحية، بعد أن استولوا على كل الأوراق وأمروا بعدم تمثيلها مستقبلا. ولم يكتفوا بذلك بل قاموا بتحريات للعثور على مؤلف المسرحية الذي حررها. وعندما عثروا عليه آخذوه على كتاباته، غير أن هذا الأخير اعتذر قائلا إنها لم تكن مسرحية من تأليفه هو، ولكن يوجد مؤرخ كان قد استعملها في كتابه، ومع هذا ألم تعط الموافقة عليها من دواوين محاكم التفتيش؟

أما «أسير تونس» فلم يعلق كثيرًا على هذه القصة التي وصفها بأنها محض تلفيق: لقد عارضونا في مدريد أن تمثل مسرحية حول أحداث وحياة

محمـد، وأن أسياد محـاكم دواوين التفتيش قـد أمروا بعدم تمثيلهـا، وقاموا بإنذار المؤلف، وأن هذا الأخـيـر اعـتذر قـائلا إنه عـثـر على كل ذلك لدى المؤلفين. وهي عبارة عن إحدى هذه القصص التي يحكيـها الأندلسيون عندما «تنطلق عواطفـهم المكبوتة». وإن الحقيقـة هي نفسها بالنسـبة لبقية المسـرحية أيضًا. أما صـاحب مخطوط S2، فإنه من جـهته قـد أكد أن حكام دواوين التفتـيش يعتبرون حلفاء الشـيطان «إن حكماء دواوين التفـتـيش الكفار بفضل أسلوبهم الشيطاني، وحيث دفـعوا من طرفه، فقد أرادوا أن يصبـحوا حكامًا على الأرواح، وقد دفعـوا غيرهم بالقوة إلى أن يتبـعوا دينهم اللعين الذي لا يتمـتع بأي أساس». أما جـيرمينو دو روجـلس فقد أكـد هو الآخر أن الملكة الكاثوليكية إيزابيلا فقد دخلت جهنم، لأنها أسست محاكم دواوين التفتيش: «إنه كثيـرًا ما قال وأعاد القـول بكثير من اللعنة والنقـمة الكبيرة، أن صـاحبة السمـو الملكة الكاثولوكية السـيدة إيزابيلا الموجودة في الجنة، كـما يرى ذلك المسيحيون، هي الآن في جهنم في أسفل دركاتها مع اليهود والذين تحتم عدم خروجـهم منها. وهـم تحت رحى الطاحونة التي تطحن رؤوسـهم، ذلك أن إيزابيلا قد أسـست هذه «المظلمة» وهي اللفظة التي في الغالب تـكون مقرونة بالخزي والاحتقار وحيث يستعملها جيومينو دو روجاس ويرمز بها إلى محاكم دواوين التفتيش». إن أول وأكـبر المآخذ التي وجهها الموريسكـيون إلى محاكم دواوين التفتيش، هي سعيها إلى إدانتهم: وعلى أية حال، وحتى تتم المصالحة عندما يتأكـدون من «اتباع الدين المحمدي» فـإن الموريسكيين وجب عليهم أن يحلفـوا بأنهم تخلوا عن أخـطائهم» وأن يقـبلوا مسـبـقًـا كل توبة تأتي من المحكمة. وأنه وجب عليـهم، بالإضافة إلى ذلك، مـساعدة مـحاكم دواوين التفتيش في صراعها ضد البدع وحسب أحد الكتب: «إن البدع التي تصل إلى علمي، سـوف أبلغـها إلى حكـام دواوين التفـتـيش الذين يلاحـقون البـدع

المخزية». وبذلك فـإنهم لا يتهـمون فقط بممـارسة المذاهب الخـاطئة، ولكن بالإضافة إلى ذلك أوخذوا بذنب المشاركة مع العدو ضد إخوانهم.

اتهم الموريسكيون محاكم دواوين التفتيش باقتراف أشنع الفظائع ليصلوا بذلك إلى خنق كل تبعية للإسلام، وأنهم لم يتراجعوا أمام أي وسيلة لتحقيق ذلك: «لقد كنا مضطرين أن نظهر لهم ما كانوا يرغبون فيه منا، وعكس ذلك فإنهم يسوقوننا إلى محاكم دواوين التفتيش بسبب اتباعنا الحقيقة، لقد حرمونا من الحيـاة والأملاك والأبناء وزجـوا بنا في سجون مظلـمة لأتفه الأسـباب. ونظرًا لأفكارهم السيـئة أيضًا، فـإنهم يبقوننا سـنين عديدة، في الوقت الذي يستـولون فيـه على أملاكنا التي صـادروها ويسغلوننا، ثم يقـولون أن لذلك الفعل مـبررًا، وعلى ضـوء ذلك فإنهم يخـفون أفكارهم السـيئة وسـريرتهم الضـالة. أما أطفـالنا، فإنهم عندمـا يكونون يافعـين، يربونهم على منوالهم ويصبحوا مرتدين، أما إذا كبـروا فإنهم يسعون للهروب. وبالإضافة إلى ذلك فإن حكام دواوين التفتـيش يفتشون عن كل الوسائل للقضـاء نهائيًا على هذه الأمة ومما لا شك فيه، أنه بإمكاننا أن نتـساءل حول اتهام الموريسكيين لحكام دواوين التفتيش باستعمـال القوة والوحشية تجاههم، وأنه من الصعب أن نضع حكمًا ذا قيمة بالنسبة لكل المحاكم، وهذا بسبب فقدان عدد كبير من الوثائق، ومع هذا فإنه بإمكاننا أن نعرض عـددًا من الملاحظات. وقبل كل شيء، يبدو لنا أنه لا توجد قواعد ثابتة لإسناد العـقوبات، فهذه قد تركت بادئ الأمر إلى تقدير المحكمة، ثم إلى «المجلس الأعلى» الذي يلتجأ إليه في آخر المطاف: إن الملابسات والرمـز النموذجي للعقاب وكذلـك شخصية المتـهم، يؤثر كل منها على طبـيعـة القرار. وصـحيح أن يتم إحـراق شخص بسـبب قراءتـه كتـبًا موريسـكية. وآخر صـدر ضده حكم بالسـجن. ولكن هناك مثـال، تمثل في صدور حكم اتسم بالرأفة: فدون فيليب دو اراقون (Don Felipe de Aragon)،

ابن إمبراطور فاس والمغرب الأقصى الذي وصل إسبانيا صغيراً، قد اعتنق الدين المسيحي: والذي كلفه - دون فارنندو دو اراقون، نائب ملك بلنسية - وهو ابن ملك نابولي فريدريك الثالث (Ferderic III) غير أن الإسلام استمر محتفظًا لديه بشيء من الميل، وقد اتهمته محاكم دواوين التفتيش بكونه «صانعًا وشريكًا في البدع وساحرًا» وقد أدانته بثلاث سنين سجنًا في أحد الأديرة، وارتدائه لباس العار طوال كل هذه المدة برسم مختوم بقرنين كبيرين وشيطانين كانا قد صورا عليه. وهذه الإدانة خفيفة جداً إذا قورنت على العموم بغيرها من الحالات المتشابهة لها. وعلى ضوء الملابسات، كانت الأحكام تتراوح بين القسوة واللين. ففي 1560 أدين عدد من الموريسكيين الغرناطيين بجلدهم ووضعهم كجدافين في السفن، وهذا بسبب جريمة انشقاقهم وارتدادهم: وقد حاولوا التحول إلى المغرب العربي: «ليصبحوا عربًا». وقد شرحت محاكم دواوين التفتيش هذا القرار: «في هذه المحاكم استعملنا دومًا هذا التعبير: «بسبب جريمة الانشقاق نجلدهم ثم نضعهم كجدافين في السفن». غير أنه في نفس هذه السنة كانت الهجرات عديدة جدًا: وقد قررت السلطة الرسمية والدينية أن تتخذ إجراءات للعقاب. وقد بوغت 17 موريسكيًا عندما كانوا يستعدون للتحول إلى المغرب العربي، وحيث حكم على اثنين منهم، وهما المسئولان، بالموت من طرف النقيب العام للمحكمة. وطالبت محاكم دواوين التفتيش الحكم ضد الآخرين، وتسليمهم حالا إلى النقيب العام للمملكة «وفقًا لما جاء في تصريح ملكي من جلالته، كان قد وجه إلينا». وعليه فقد تمت محاكمتهم من طرف محكمة دواوين التفتيش و«سلمتهم إلى المحكمة الأولى لتنفيذ حكم الإعدام الذي صدر ضدهم». أما الآخرون فسوف يحاكمون فيما بعد. وفي نفس الوقت سلم أحد المرتدين إلى السلطة المدنية، بسبب رجوعه إلى إسبانيا للغزو على

سواحل المونكار (Almunercar)، وقد ألقي القبض عليه أثناء ذلك. كما أننا نلاحظ أيضًا أن الأحكام الصادرة ضد المرتدين كانت على الخصوص قاسية جدًا. أما الأشخاص الذين سيعدمون حرقًا، فإنهم في الغالب من المرتدين، ولكل ما يتعلق بمحكمة كوانكا: «فقد قدموا تقريبًا كل الشخصيات القليلة (وهم أقل من عشرة) وهم المفرج عليهم إلى السلطة المدنية».

يبدو أن هذه العادة كانت مقبولة من طرف كل محاكم دواوين التفتيش. من ذلك أن محكمة لوقرونو (Logrono) أحرقت موريسكية عام 1576، بعد أن تم تنفيذ عقاب العار فيها وهو الشنق. إن هذه السيدة كانت قد أعفي عنها عام 1571، لأنها تعد إحدى موريسكيات غرناطة التي استفادت من العفو العام الذي أعلن عنه بعد حرب البشرات. وأسقف كالاهورا (Calahorra) من جهته، فرض عليها توبة سرية. أما الآن فقد أصبحت «من المرتدين إلى دين محمد»، وهو السبب الذي من أجله سلمت إلى السلطة المدنية وتم إحراقها. لنوضح هنا أن محاكم دواوين التفتيش لم تكن هي التي تصرح بحكم الإعدام، بل هي تكتفي «بتسليم الأشخاص إلى العدالة والسلطة المدنية التي نتوسل إليها بكل خشوع، في نطاق القانون الذي يسمح لنا بذلك، على أن يتم التصرف معه بكل رأفة وشفقة». وأخيرًا باستطاعتنا ملاحظة أن كل المرتدين لم يسلموا إلى السلطة المدنية. ويبدو أن عدد من أُحرق من الموريسكيين نسبيًا أقل من عدد اليهود والبروتستانت، ولا شك أن مرد ذلك حتمًا إلى وجود قوانين العفو التي منحت للموريسكيين. والأشخاص الذين عوقبوا لأسباب مختلفة: من ذلك من بين 48 «شخصًا أحرق» خلال عملية تنفيذ الحرق في عام 1560، فإن 22 منهم كانوا بسبب يهوديتهم، و12 بسبب إسلامهم و5 بسبب لوثريتهم و7 بسبب تعدد زوجاتهم و2 بسبب الشتم الصادر عنهما، ومن بين 17 شخصًا الذين أحرقوا عام 1563، فإن 16 منهم

كانوا بسبب يهوديتهم وواحداً فقط بسبب الإسلام. أما اتهامات المغاربة فكانت مماثلة: ذلك أن الأسرى الذين رجعوا من الجزائر ذكروا قصصًا مرعبة عن أسرهم. وفراي دياقو دو هيدو انطلاقًا من صقلية، كان قد جمع ما قصه عليه الأسرى الراجعون من المغرب العربي وقد وضع كل ذلك في كتابه: (Topografia e Historia General de Argel) مثلا ما يلي: «كل الجزائر وكل الأماكن والمنازل والشوارع والحقول والميناء وبواخره، ليست سوى المسكن الحقيقي الطبيعي للشيطان وحيث منذ الأزل وإلى الأبد، لا تسمع إلا الضرب والتعذيب والآلام المتكررة والعديدة، وهي التي كانت على مستوى كل الاختراعات القاسية والوسائل الغير الإنسانية لقتل المسيحيين».

ذكر بدقة أيضًا أن أخطر الأشياء بالنسبة للمسيحيين، هم العرب القادمون من إسبانيا في مختلف الأزمنة والذين يقطنون حاليًا الجزائر وهم «المدجنون» أصيلو غرناطة أو الأندلس أو التغارينوس (Tagarinos) أصيلو أراقون، وبلنسية أو كاتالونيا. وجميعهم في الغالب يعد أكبر وأقسى الأعداء من المسيحيين المتواجدين في المغرب العربي، ذلك أنهم لا يشفى غليلهم وليس من السهل تهدئة عطشهم لإراقة الدم المسيحي. كما أنه أثار أيضًا المعاملة التي يتلقاها المسيحيون الذين أجبروا بالقوة على التجديف في السفن الشراعية التي تقوم بحملات على السواحل الإسبانية: «إن المعاملة بالضرب بالعصى وباليد وبالرجل والسياط، ثم الجوع والعطش مع استعمال عدد لا يحصى من وسائل القسوة اللاإنسانية والمستمرة، كانت متداولة مع المسيحيين التعساء الذين يبقونهم يجدفون دون أن يمكنوهم من نصف ساعة راحة، فإنهم يشقون بقسوة ظهورهم وهذا إلى درجة نزف دمائهم، وسمل عيونهم، وقطع أوصالهم، وكسر عظامهم، وقطع آذانهم وجدع أنوفهم، وهذا إلى درجة اغتيالهم بقسوة وقطع رؤوسهم ورميهم في البحر، وكل هذا ليتسنى لنوتيه السفن من أعمال النهب أكثر من عملية الإبحار نفسها».

جشع محاكم دواوين التحقيق:

إن المأخذ الآخر الذي وجه إلى محاكم دواوين التفتيش هو سعيها إلى ابتزاز أموال الموريسكيين. وقد كتب أحد المهاجرين إلى تونس، من نفس المخطوط المذكو سابقًا S2: «بواسطة عدالتهم المتعسفة ودواوين ومحاكم تفتيشهم القاسية، ونظراً للتعسف والعقوبات التي يلحقونها، فإنهم يضعوننا تحت رحمتهم وينهكوننا ويحرقون آباءنا وأصدقاءنا، ويستولون على أملاكنا بكل قسوة واستبداد، ثم يضغطون علينا وعلى أبنائنا لنفقد أرواحنا. ولنشكر العناية الإلهية ألف مرة لأنها أنقذتنا من وسطهم». وقد ذكر جيرمينو دو روجاس: «حتى من أجل سخائف الأمور، فإن هذه المحكمة تنتزع منهم أملاكهم». وإذا لم يتمكن الموريسكيون من الدفع، فإنه يزج بهم في السجن. قد حكم عليها بتسديد مبلغ 10.000 مارافيدس كغرامة 1585. ونظراً لعدم استطاعتنا تسديد هذا المبلغ، فقد بقيت في السجن حتى 1600. وبالفعل فإن حالات الاتهام «بالتبعية للدين المحمدي» التي كانت امتحانًا عسيراً، قد كونت على العموم بالطرد، والذي يمكن أن يرفع في حالة الارتداد واستصدار الأملاك، وهذه الأخيرة تبقى نهائية. إن صيغة الاتهام هي التالية: «للوقوع تحت طائلة الحكم بالطرد الأكبر وبكل العقوبات الأخرى، التي يتعرض لها الملحدون الذين، تحت صفة واسم المسيحيين، يقومون بمثل هذه الجرائم ويتم استصدار أملاكهم، وحيث نطبق عليها نظام المجلس وأداء جلالته، وكذلك على جابي تلك المقادير. ندرك إذن جيداً الآن، أقوال إيزابال دولينان التي دفعت من كان موقوفًا معها إلى إنكار أنهم مسلمون، إذا رغبوا في عدم فقدان كل أملاكهم. إلا أنه عندما يوقف مفتشو دواوين التحقيق أحد المشبوهين بتهمة «الارتداد الفاسد والكفر». فإنهم يصادرون كل أملاكه في الحال. إن الصيغة التي وضعت لذلك وطبعت في أواخر القرن السادس

عشر، قد سلمت إلى المأمور، تنص على ما يلي: «ثم تصادرون كل أملاكه المنقول منها والعقار، أين وجدت، يساعدكم في ذلك جابي محكمة دواوين التفتيش». وبالإضافة إلى ذلك فإن المأمور وجب عليه أن يستولي في نفس الوقت، من السجين نفسه مبلغ 20 دوكا: وإذا لم يتمكن من جمع هذا المبلغ، فإنه يلجأ عندئذ إلى بيع علني لبعض أملاك الموريسكي، «حتى يستكمل ذلك المبلغ». وتسلم قيمة هذا المبلغ إلى محاكم دواوين التفتيش، لتصرف جزءًا منها على السجين، وتحتفظ بالإضافة إلى ذلك، بنسبة قيمة الأملاك المصادرة، ومقابل ذلك تقوم بتسديد مصاريف موظفي المحكمة ورواتب مختلف العمال الذين بعهدتها. لم نتمكن لحد الآن من العثور على النص الذي سيسمح لنا بدقة بمعرفة نسبة الأملاك المصادرة التي استولت عليها محاكم دواوين التفتيش: ويمكن أن تكون عشرة في المائة إذا أخذنا بالاعتبار قيمة الأملاك التي سلمت إلى محاكم التفتيش، بسرقسطة لحظة الطرد النهائي. وعليه فإننا نقرأ في أحد مصنفات حسابات المملكة 1613 ما يلي: «لقد سلم إلى محاكم دواوين التفتيش لمملكة أراقون، وهذا وفقًا لأمر جلالته وكتعويض لما فقدته نتيجة الطرد النهائي للموريسكيين، مبلغ 417.553 جنيهًا.

يبدو، على أية حال، إن الجزء الذي سلم إلى محاكم دواوين التفتيش بغرناطة قد ارتفع، ففي رسالة وجهت إلى المجلس الأعلى 1564 اشتكى كاتب عدل المحكمة من المداخيل الغير الكافية «عندما يستلم ثلث الأملاك المنقولة، وهذا شيء قليل» وقد أضاف: أن الأملاك العقارية، والأحرى عدم إثارة ذلك، باعتبار أن الموقوفين يعدون فقراء. وهذا ما يجعل تغطية «تكاليف ورواتب موظفي محكمة دواوين التفتيش، مستحيلا على الرغم من الزيادة التي تأتي عن الغرامات المفروضة من أجل تغطية المصاريف الضخمة لمحاكم دواوين التفتيش». ومن جهة أخرى نعلم أنه بين 1550 و1570، كانت محاكم

دواوين التفتيش الغرناطية، تستولي سنويًا على أملاك سبعين موريسكيًا. وقد ذكر المؤرخ جراد (Garad) أن حركة محاكم دواوين التفتيش، استمرت متبنية هذه الطريقة، على أساس ارتفاع المبالغ كل سنة، وهذا إلى درجة وصولها إلى قمتها خلال الخمس سنوات التي سبقت ثورة البشرات، وهي الثورة التي كانت في الواقع تعبيرًا أو سببًا مباشرًا لانتفاضة الموريسكيين ضد مصادرة أملاكهم. كما أنه وجب القول أيضًا أن مشاريع محاكم دواوين التفتيش الغرناطية كانت على الخصوص مزدهرة إلى 1570: حين كانت ترسل دوريًا مهمات مراقبة لدى العائلات في أهم المراكز، وتكلفها بالتأكيد من درجة اعتناق الموريسكيين الدين المسيحي. ففي إحدى الرسائل التي وجهها المبعوثون إلى مالاقا، يخبرون محاكم دواوين التفتيش الغرناطية في سنة 1560: أنهم أرسلوا تحت الحراسة المشددة 18 سجينًا وأنه «بسبب العدد الضخم من السجناء الذين تحت مراقبتهم الآن فإنهم لم يرسلوا الآن أكثر من ذلك العدد، وأن لديهم بالإضافة إلى ذلك 200 حالة بسيطة أخرى، وأنهم دفعوا حوالي 200.000 مارافيدس (Maravedis) مقابل توبتهم». وفي 1563 قرر جلالته عدم مصادرة أملاك الموريسكيين الأراقونيين في المستقبل، وسوف يؤكد هذا القرار البابا جول الثالث (Jules III). وحين لا يذهب الموريسكيون إلى التفكير أن الأمر يتعلق بإجراءات تتعلق بالمال تتخذ ضدهم، فإن الحاكم العام قرر أن إلحاق العقوبات المالية بأراقون لا يمكن أن تنطبق على محكمة دواوين التفتيش، وعلى وزرائه ولكن يمكن إلحاقها لفائدة الأعمال الخيرية أو مساعدة المحتاجين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه العقوبات المالية يجب أن تكون «قليلة ومعتدلة»، وقد برر الحاكم العام إذن هذا العفو الخاص بدرجة بقاء منطقة أراقون إسلامية، وهذا بعد اعتناقهم للدين المسيحي: «إن الأمر لصعب جدًا بالنسبة لأولئك الذين ربوا وولدوا على ديانة وأسلوب معين، ثم اعتنقوا

ديانة أخرى، أن يتمكنوا في ظرف قصير جدًا من اعتناق الديانة الجديدة على الوجه الأكمل ودون أن تبقى بعض الرواسب لديهم». إن نظام المحاباة هذا، قد تحصل عليه وعلى الخصوص بفضل مساندة النبلاء الذين كانوا يشغلون الموريسكيين، والذين ليس لهم أي فائدة في إزعاجهم من طرف محاكم دواوين التفتيش. وقد طبقت هذه الإجراءات كذلك في مملكة بلنسية وإمارة كاتالونيا. وقد ذكر الملك فيليب الثاني بهذا الخصوص أنه من خلال تسامح دواوين التفتيش تجاههم هذا بفضل المحاباة والعفو الخاص، فقد تقرر أنه خلال أربعين سنة، لا تحاكم دواوين التفتيش الذين اعتنقوا ديانتنا الكاثولوكية المقدسة، ولا ضد أشخاصهم وأملاكهم. إن الهدف المقصود من ذلك في هذه المناطق «أن لا يبقى عربي واحد ولا كافر ما عدا الأشخاص المسجونين» وقد ألحّ أيضًا على الفائدة الكبيرة المتمثلة دومًا في تعليم الموريسكيين. وعليه فقد قرر الملك أن أملاك المسيحيين الجدد لا يمكن أن تصادر بسبب جريمة البدع أو الكفر وهذا حتى بالنسبة للفقهاء العقائديين أو المرتدين. إن العقوبات المالية لا يمكن أن تتجاوز العشرة دوكا، وهي التي طبقت على الكنيسة من أجل الأعمال الخيرية في هذه المنطقة. وقد كان هذا القرار نافذ المفعول بالنسبة للتغاريين (Tagarins) المقيمين منذ عشر سنوات بمملكة بلنسية. وهذه الغرامات تجلب نسبيًا حوالي 500 جنيه كل سنة لمحاكم دواوين التفتيش ببلنسية.

غير أنه وجب على هاته المحاكم أن تعيش وعليه، فقد أجبر الموريسكيون على أن يدفعوا «50.000 صولة (Sols) بعملة بلنسية» على دفعتين إحداهما بتاريخ 30 سبتمبر والأخرى بتاريخ 30 مارس من كل سنة. وهذا ما يساوي بعملة قشتالة 2.500 جنيه. وحتى يتمتعوا بنفس هذه الامتيازات، فقد وجب على موريسكيي أراقون، أن يسددوا إلى محاكم دواوين التفتيش بسرقسطة ما قيمته: 32.171 صولة وديناران. إن هذه المبالغ القارة سوف

تختفي لحظة الطرد النهائي وعمليًا فإن الوضعية بالنسبة لمفتشي دواوين التحقيق ستصبح على ضوء ذلك، مقلقة. وقد وجه عدد من محاكم الدواوين المذكورة تلو الأخرى إلى الملك فيليب الثالث، للحصول على الإعانات المالية. أما محكمة بلنسية فقد حددت أنها خسرت، بالإضافة إلى المبلغ القار الذي يسدده الموريسكيون «الضرائب التي كان يسددها الأشخاص الذين يؤجرون أراضيهم للملك: وفي مذكرة كانت قد وجهتها إلى الملك في 1614 حول الخسارة الفادحة التي نتجت عن الطرد النهائي للموريسكيين وللمبالغ المستحقة حتى ذلك التاريخ «وقد قدرت تلك الخسارة بما قيمته: 18.509 جنيه و2 صولة» ومنذ عام 1610 طالبت محكمة بلنسية من جلالته أن لا يكون شحيحًا تجاهها، وخاصة وأن المحكمة تستحق تقدير الدولة: وإذا كان الملك قد استطاع أن يطرد بسهولة الموريسكيين، فإن الفضل مرده إلى نشاط محكمتي دواوين التفتيش ببلنسية وبسرقسطة إذ بفضلهما، أمكن تجريد الموريسكيين، ولو لم يكن كذلك، لتسببوا في مشاكل كثيرة» وبالإضافة إلى ذلك، ذكرت محكمة بلنسية خدمات محكمة أراقون «إذ بسبب المجاورة مع فرنسا وبيارن (Bearn) فإن عملها أصبح مضاعفًا»، وإذا لم يقرر الملك تقديم المساعدة إليها، فإنها سوف لن تتمكن من الأجور التي وجب عليها تسديدها للموظفين. وقد وجب الاعتقاد بأن الأمور تحتاج إلى الوقت ليتم تسويتها، ذلك لأن المسئول عن محكمة دواوين التفتيش ببلنسية قد كتب بتاريخ 28 يونية 1616 إلى «مجلس جلالته بمحكمة دواوين التفتيش بمدريد» يحيطه علمًا أن عليها مبلغ 230 جنيه كرواتب متأخرة، تتعلق بأربعة مفتشين وقاضي الأملاك و15 ضابطًا مختلفين. أما محكمة دواوين التفتيش بغرناطة، فقد عرضت نفس هذه المشاكل المالية 1571 لحظة الانتفاضة العامة بتاريخ 2 يونية 1571: «هذه المحكمة لها كثير من الضرائب ورأس مال كل أملاك الموريسكيين

المصادرة في كل القرى التي صارت في مملكة غرناطة، غير أنه نظراً لحالة الانتفاضة، فقد تعذر جمع الضرائب، هذا فضلا عن عدم وجود من يجمعها»، وعليه فقد طلبت من جلالته اتخاذ الإجراءات التي تسمح لها بالتعويض عن هذا النقص الذي قدر بما قيمته: خمس عشرة وحدة حسابية و300.000 مارافيس». وقد تبين لنا بسهولة كيف أن دواوين محاكم التفتيش كانت تعيش في جزء كبير من نفقاتها من الموريسكيين، غير أنه وجب القول على الخصوص أن مصلحة الضرائب الملكية هي المستفيدة من ذلك: ومحاكم الدواوين لم تكن سوى الجهاز الإداري لها، وهي بالإضافة إلى محافظتها على وحدة العقيدة، كانت توفر مداخيل ضخمة إلى التاج، وهذا ما يفسر كيف أن البلاط الملكي قد تردد كثيراً في طرد الموريسكيين. إن الدور الرئيسي لمحاكم دواوين التفتيش هو المحافظة على وحدة العقيدة ضد كل البدع. وعلى ضوء ذلك فقد عمدت إلى تنظيم وحداتها ضد الموريسكيين، وهذا وفقًا لحركة تصاعدية بمطالبتهم باعتناق الدين المسيحي، ليصبحوا مسيحيين صادقين، وقد ظهرت هذه المحاكم في عدد كبير من الولايات أين يقطن الموريسكيون كرد فعل رسمي بعد المعارضة العنيفة في بعض الأحيان، والتي أظهرها الموريسكيون ضد الاعتناق القسري[1]. ففي غرناطة حيث بدأ الشكل في أول وهلة، وكان له اتجاهان متعارضان إحداهما وهو الذي تبناه أسقف غرناطة فرأى هارنندو دو تالافيرا الذي يعد من أنصار النظام القديم والمتمثل في المحافظة على «الوضع كما هو عليه» بين المدجنين والمسيحيين وهو القاضي بالانتصار قبل التعميد. أما الاتجاه الثاني فهو الذي تبناه فراي فرنسسكو جيماناس دو سينيروس (Fray Fransisco) (Jimenez de Cisneros) وهو القاضي بتطبيق سياسة اعتناق منظمة وسريعة لموريسكيين. ومنذ 1499، طبق

(1) لوبي كاديساك، نفس المرجع، ص 111.

الاتجاه الثاني والـذي أنتج التعميد الجـملي. وفي عام 1501 حدثت انتـفاضة الموريسكيين. وهي التي تسـببت في اتخاذ القـرارات التي نعرفـها عن تعمـيد ودمج كل الموريسكيين. وعندما اتخذ المبدأ، يبقى أمر تطبـيقه: فأحيانًا كانت السلطة تستـعجل الأمر وفي بعض الأحـيان الأخرى تمنح آجـالا حول بعض النقـاط المحـددة. من ذلك في 1508، تقـرر أن يتـرك الموريسكيـون أزياءهم التقليدية، غـير أنهم قد منحوا مهلة سنة أو سنتين وأرفـقت بأخرى. وسوف نصـادف هذا النوع من الحـوادث في مـختلـف المناطق التي يوجـد فـيـهـا الموريسكيون: فأولا: قـرار التعميد القـسوي ثم انتفاضـة الموريسكيين وأخيراً ردود الفعل الرسمية: ثم القرارات للحصول على اندماجهم الكامل وفي نفس الوقت منحهم مدداً إضافية.

وعلى أثر اتخاذ قرار التعـميد القسري، فإن دازا المفـتش العام الثاني قد رغب في إقامة محكمة تفـتيش في غرناطة. وقد رفضت ذلك الملكة، إلا أن السلطة القضائية بقرطبة قد امـتدت حتى غرناطة، وقد تم ضبط الأمر التالي: إن الموريسكيين لا يمكن أن يلاحظوا من أجل ارتداد حـقيقي. وفي كثـير من الأحيان وخـلال القرن السادس عشر، كـان دور الملوك يقضي، إذن بالحد من حمية محاكم دواوين التفـتيش. وعليه فإن الملك شارل الخامس قد وصل إلى إسبانيا بفكرة القضاء على محـاكم دواوين التفتيش، غير أن الكاردينال أدريان (Adrien)، وهو المفتش العـام الرابع وأسقف طرطوشـة، سوف يكون المدافع عن هذه المؤسسـة وسوف يقنع الملك بالدور الهـام الذي يمكن أن تقوم به في إسبانيـا. وعليه فإن المحكمة سـوف لا تستقر إذن بغرنـاطة إلا ابتداء من عام 1526، وفي نفس الوقت ببلنسـية وأراقـون، وسوف يمنح الموريسكيـون قراراً بالعفـو خلال ثلاث سنين، وبإمـكانهم الاستفـادة منه إذا تراجعـوا واعتـرفوا بأخطائهم. وفي أراقون لم ينفذ قرار الملوك الـكاثوليك بإجبار كل موريسكيي

إسبانيا باعتناق الدين المسيحي. وقد أجبر الملك على التراجع تحت ضغط الإقطاعيين الذين كانوا أشعروا الملك بالخسارة الفادحة التي تحل بفلاحتهم، وهذا نتيجة هجرة الموريسكيين الذين سيتخلون عن الأماكن الخاضعة للقانون الإفطاعي وقد عثر على حل بمنقطة كورتس دو مونزون 1510 ويقضي بأن عرب أراقون وكذلك عرب بلنسية سوف لن يتم طردهم وسوف لن يجبروا الآن على التعميد: «إن العرب لن يطردوا ولن يغادروا مملكة بلنسية ولا الأماكن أو المدن الملكية التابعة لها، ولن يجبروا على اعتناق الدين المسيحي» وفي عام 1519 بمنطقة مجلس سرقسطة تم تجديد هذا التعهد. غير أنه في 1526، أمر الإمبراطور بوجوب تعميد كل الموريسكيين في نفس هذه السنة، وعليه فقد أخذت محاكم دواوين التفتيش على عاتقها تنفيذ هذا الأمر. إلا أنه في بلاط دو مونزون 1528، طلب الملك من محاكم دواوين التفتيش أن لا تقوم بشيء ضدهم، وحتى بالنسبة للحالات «الإسلامية» البينة ما دام الموريسكيون لم يلقنوا جيداً تعاليم الدين المسيحي. بل إن براءة بابوية قد صدرت بهذا المعنى بتاريخ 2 ديسمبر 1530. أما في بلنسية، فإن تطور الوضع كان مماثلا وقد تحول الأمر تدريجيًا من التسامح إلى الاعتناق القسري. وفي بعض الأحيان، ساهمت الأحداث المحلية إلى توالي إقرارات من ذلك فإن حرب «الجرامانياس» (Germanios) أو المجموعات الشعبية كان لها نتائج على مصير الموريسكيين. وهذه المجموعات كانت عادة تنتمي كلها إلى الشعب الذي كان يعارض طبقة النبلاء. وبالتحديد، فقد رغبوا في إلحاق المضرة المالكي الأراضي الكبيرة، بجعل الموريسكيين التابعين لهم مسيحيين. وبهذه الصفة فإن الموريسكيين سوف لن يدفعوا للنبلاء إلا نصف الأداء المفروض عليهم تسديده، وعليه فإن 160.000 عربي قد اعتنقوا الدين المسيحي. إلا أن الإمبراطور قد نجح في التقليل من الانتفاضة الشعبية: وقد عمّت الفوضى

والرعب في صفوف المجموعة الموريسكيـة، خوفًا على المصير الذي ينتظرهم. ونتيجة لذلك فإن عدد آلاف منهم قد التجأت إلى الجزائر 1523.

وأثناء ذلك، قـرر شارل الخامـس التخلص من سـياسـة التسامـح تجاه المسلمين بإسبانيـا. وقد طلب من البابا المغفرة لنقض العـهد الذي أخذه على نفسه بعدم إزعاج بقايا المسلمين بأراقون وبلنسية، وقد منحه البابا ذلك بتاريخ 12 مارس 1524، إلا أن البـابا طلب من الإمبـراطور مـقابل ذلك أن تعـمل دواوين محاكم التـفتيش على تعمـيدهم. أما إذا رفضوا، فـقد وجب عليهم مغادرة البلاد، وعكس ذلك سوف يعرضون أنفسهم إلى العبودية الأبدية «وأن يتم تحويل الجوامع إلى كنائـس وأن الأملاك المحبسة لها، سـوف يصبح جزء منها ملكًا للإقطاعيين كتعويض لهم. وفي شهر مارس 1525 كان المفتش العام دون ألفـونسو مـانريك (Don Alfonso Manrique) الذي خـول صـلاحيـات السلطة بالنـسبـة لمملكـة بلنسـية لـدون قاسـبـار دو افـالوس (Don Gesoer d,Avalos) وهو أسقف قـاواديكس (Guadix) والذي أمر بأن كل الموريسكيين الذين تم تعميدهم، وجب أن يزوروا كاتدرائية بلنسية ليبرؤوا من تهمة البدعة والكفر، وهذا دون أن يلحقهم أي عقوبة ولا أي مخالفة أخرى. أما في حالة الارتداد، فإنهم يعاقبون بالموت وتصادر أملاكهم، وقد نتج عن ذلك أن فصل الصيف المـوالي لاتخاذ ذلك القـرار، كان شديدًا: إذ التـجأ عـدد كبـير من الموريسكيين إلى سيارا دو برنيا (Sierra de Bernia) غير أن جيوش الإمبراطور قد انتصرت عليهم.

وبتاريخ 13 سبتـمبر من نفس هذه السنة، أمـر الإمبراطور بتعـميد كل الموريسكيين. ففي رسالة كان قد وجهها إلى «عرب بلنسية» قال لهم: لتعلموا أننا محاطون بعناية وهـداية الخالق وأنه في كل ممالكنا وولاياتنا التي هي تحت

رعاياتنـا، نحافظ ونطبق دينه المقـدس من أجل انتصـار وثناء اسمـه المقدس، فمن أجل ذلك نرغب في إنقاذ أرواحكم وانتزاعكم من الضلال الذي تعيشون فيه. وعليـه فإننا نطلب منكم ونعظمكم ونأمركم أن تعتنقوا جـميعكم الدين المسيحي، وأن تتلقوا ماء التعميد المقدس. وقد درس الإمبراطور وسياتين هذه الغاية: أن الذين يقبلون ذلك سوف يتـحصلون على كل الحريات والإعفاءات التي يتمـتع لها المسيحـيون ويتلقون كل الامـتيازات وحسن المعـاملة الممنوحة للرعايا المؤمنين. أما الشق الرافض لذلك، فإنهم يجـبروننا على معالجة الأمر بطريقة أخـرى، وبتاريخ 16 أكتوبر 1525 تقرر أن كل الموريسكيين وجب أن يحـملوا على قبـعـتهم: «نصف هلال من قـمـاش أزرق وبحجم برتقـالة». وبتاريخ 18 نوفمبر أجـبر الجميع أن يبلغوا عن الأشخـاص الذين رجعوا إلى الإسلام. وأخيراً بتاريخ 8 ديسمبر أوضح أن كل الموريسكيين وجب تعميدهم جبراً قبل 31 يناير 1526. وقد نتج عن هذا القرار الأخير انتفـاضة شارك فيها 26.000 عائلة مـوريسكية. وأهم مركز للتـحرك كان لاسيـارا دو اسبادان La Sierra de Espadan وأخيراً، فإن الموريسكيين قد قبلوا التـعميد شريطة منحهم نفس التسهيلات الممنوحة لموريسكيي غـرناطة: على أنهم لم يطالبوا قبل عشر سنوات أخرى بارتداء الزي المسيـحي ولا التخاطب باللغة الإسبـانية. وبتاريخ 12 يناير 1534 أمر الإمبراطور مـحاكم دواوين التفتيش ببلنسيـة بعدم مصادرة أمـلاك الموريسكيين بتـهمـة البدع وهذا خـلال مـدة أربعين سنة. وفي 1535 أضاف المجلس الأعلى عـدم تطبيق جريمة «الحـرق» على الموريسكيين وكذلك على المرتدين. على أن أول من نظم عقوبة دواوين التحقيق ضد الموريسكيين، كان المفتش العام الخامس دون ألفونسو مـانريك، أسقف إشبيلية والذي أصبح فيما بعد كردينال الكنيسة الرومانية، وقد فتح جبهة مكافحة اليهود واللوثريين والموريسكيين. ونظراً لوجود قائمـة بالمواد الخاضعة للوشاية ضـد اليهود، فإن

ألفونسو مانريك قد وضع قائمة بالاتهامات ضد الموريسكيين. كانت هذه قائمة تنشر كل سنة على شكل قانون في أحد أيام صيام الأحد: وحيث نص فيه أنه وجب على كل المسيحيين الأعلام، خلال ستة أيام إذا لم يقوموا بذلك تكون العقوبة الصارمة نتيجة ارتكابهم لخطأ فادح، عندما لا يخبرون عن كل ما سمعوا أو رأوا لدى الموريسكيين مخالفة للعقيدة المسيحية، على أن يرفق هذا القانون بالقائمة التي نقرأ فيها ما يلي:

«ولكل ما يتعلق بالموريسكيين والملحدين المحمديين، فإليكم المظاهر والأشياء التي وجب الإخبار عنها: - «وإذا سمعنا أن الدين المحمدي هو الأحسن. - «وأنه لا يوجد غيره للوصول إلى الجنة. - وأن المسيح كان نبيًا وليس إلاهًا. - وأن والدته لم تكن عذراء.

- وأنه إذا سمعنا أو رأينا أن المسيحيين الذين تم تعميدهم يقومون ببعض طقوس أعياد الدين المحمدي مثل الاحتفال بيوم الجمعة بأكلهم اللحم وقولهم بأنه حلال وكذلك تزييهم بقميص نظيف وألبسة أحسن من بقية الأيام الأخرى. - إذا ذبحوا الدواجن أو الحيوانات، قاطعين العنق بسكين، وتاركين إشارة على الرأس، ومحولين وجهة الرأس نحو المشرق وقائلين «باسم الله» ورابطين أرجل الحيوان المذبوح. - إذا رفضوا أكل لحم الحيوانات الغير المذبوحة أو تم ذبحها من طرف النساء. - إذا ختنوا أبناءهم أو لقبوهم بأسماء عربية أو أظهروا بتلقيبهم بتلك الأسماء ونادوهم بها. - إذا قالوا أنه وجب الإيمان بالله وبمحمد نبيه. - إذا حلفوا بكل الأيمان القرآنية. - إذا قاموا بصيام رمضان، وراعوا ذلك أثناء عيد الفصح وسلموا بعض الصدقات وأنهم لم يأكلوا ولم يشربوا حتى يلاحظوا النجمة الأولى. - أنهم إذا قاموا بالسحور، واستفاقوا ليأكلوا قبل طلوع النهار أو غسلوا أفواههم ورجعوا إلى فراشهم.

- أنهم إذا قاموا بالوضوء، وغسلوا السواعد والأيدي حتى المناكب والوجه والفم والأنف والأذنين والساقين والأعضاء الجنسية. - إذا قاموا بالصلاة وحولوا وجهتهم إلى الشرق وتم ذلك فوق حصير أو قطعة قماش، ثم قاموا ونفضوا رؤوسهم، قائلين بعض الكلمات العربية وقائمين بغيرها من الصلوات المحمدية. - إذا احتفلوا بعيد الأضحى بعد قيامهم بالوضوء. - إذا تزوجوا على المنهج المحمدي. - إذا غنوا الأغاني العربية ونظموا حفلات أو رقصات وغنوا بآلات موسيقية ممنوعة. - إذا وضعوا على أبنائهم أو أشخاص آخرين شكل يد بها خمسة أصابع كذكرى للأوامر الخمسة. - إذا احترموا تعاليم الإسلام الخمسة. - إذا غسَّلوا موتاهم ولفوهم في كفن من قماش أبيض، ودفنوهم في أرض بكر أو في قبر عميق وأضجعوهم فيه، وواضعين حجارة تحت رؤوسهم، وتاريكين على اللحد غصونًا خضراء وشيئًا من العسل والحليب وأكلات أخرى. - إذا تذكروا محمدًا عند الحاجة، وأنه نبي الله ورسوله وأن أول معبد لله هو بيت مكة ويقولون إن محمدًا دفن بها. - إذا قالوا أن العربي ينقذ بالتجائه إلى دينه وأن اليهودي إلى عقيدته. - وأن أحدهما اجتاز إلى بلاد المغرب أو غيرها وارتد عن المسيحية. - إذا قالوا أو فعلوا أي شيء مرتبط بالدين المحمدي.

ندرك إذن كيف أن الباب كان مفتوحًا للوشاية والحقد والانتقام. ومع هذا فإن الأسقف مانريك، حسب رأي لورانت (Llorente) عرف كيف يلطف صرامة دواوين التفتيش: «لقد أشفق على الموريسكيين، وقد جنبهم كل الاضطهادات التي قدر عليها. وهذا وفقًا للوعد الذي قطعه الملوك الكاثوليكيون بعدم تسليمهم إلى محاكم دواوين التحقيق ولا معاقبتهم من أجل أمور بسيطة» وأثناء مروره ببرغش، سعى الموريسكيون لملاقاته بتاريخ 28

إبريل 1524، وشرحوا له كيف أنهم سددوا كفالات للحكام العامين السابقين حتى لا تقع متابعتهم لأسباب بسيطة، كما أنهم اشتكوا من صرامة دواوين محاكم التفتيش تجاههم: «بتنظيمهم القضايا وبسجنهم لأسباب تافهة. وقد تحصلوا من مانريك الوعد بإعطائه الأمر باستعمال العطف تجاه الموريسكيين». إن الاتهامات الموجهة ضد الموريسكيين، كانت تتعلق في نفس الوقت بالظواهر الدينية والاجتماعية. وقد أخذ على الموريسكيين من جهة نقصان إيمانهم بالعقيدة وممارسة دين حقير. ومن جهة أخرى أخذوا لأن لديهم تقاليد وعبادات مخالفة للمسيحيين وأنهم لا يحترمون العادات التي يراد فرضها عليهم.

إنه من الحقيقة القول أن التمييز بين المجال الروحي والدنيوي، لم يكن أمرًا متصورًا في ذلك العصر وقد كان ذلك أمرًا متعسفًا وهذا بكل ما يتعلق بالموريسكيين والمسيحيين يومئذ. والدين بالنسبة إليهم ظاهرة اجتماعية وسياسية، وهو عبارة عن الأسمنت الذي يوحد الأمة. كما أنه يتمثل بشكل طبيعي في الممارسات الدينية التي لم يناقش أحد شرعيتها. وفي هذا السياق وهو اللافت للنظر، كيف أنه في عدد كبير من القضايا تم وضع تحريفات العقيدة وعدم احترام الآداب الكنيسية في نظام القربان المقدس، على نفس المستوى. من ذلك أن إيزابال لوباز لوقوردا (Isabel Lopez la Gorda) سوف تكون مذنبة. وعلى ضوء ذلك هل ستتناول القربان المقدس؟ ومن أجل القيام «بواجبات اجتماعية» لا تعتقد أن القربان المقدس يمثل حقيقة الرب». غير أنه في نفس الوقت، أوخذت على عدم احترامها جيدًا نظام الصيام القرباني: ذلك أنها في وضعية معينة بعد أن أفطرت، فإنما قامت بتناول القربان المقدس ومع ذلك، فإنها تعرف جيدًا كل هذه التعاليم، خصوصًا وقد كانت يومًا جد مريضة، فقد حمل إليها القس سر القربان المقدس غير أنها رفضت تناوله

بحجة أنها تناولت أدوية. وعليه فقد كان الموريسكي، مبدئيًا، متهمًا بالبدع، ولنفس هذا السبب، كان الاتهام مختلفًا كما لو كان الأمر متعلقًا بمسيحي عريق، وبالنتيجة فإن التوبة مثلا، لا يمكن أن تكون مماثلة.

من ذلك سوف يتابع الموريسكي دياقو دو طوريس (Diego de Torres) بتهمة اتباعه الدين المحمدي «وهذا بسبب استعماله بعض الجمل مثل: إذا رأيت امرأة ورغبت في مضاجعتها، فإن ذلك لا يعد إثمًا» أو قوله: «إذا كانت له علاقات جنسية مع إحدى النساء اللاتي يمتهن البغاء، مسددا لها قيمة ذلك، فإن ذلك لا يعد إثمًا». وأنه إذا لم يهرب فإنه سوف يحاكم ولا شك، شأنه في ذلك شأن أغلب الحالات المماثلة، ويصدر الحكم بمصادرة أملاكه وبالسجن. وكان بالإمكان الصفح عنه قبل الارتداد. ومن أجل جمل مماثلة حوكم أيضًا المسيحيون، غير أن الاتهام لا يشمل سوى هذا الطعن، «خطأ حول البند السادس من التعاليم» وهذا ما يؤدي فقط بفرض غرامة مالية معتدلة وبالتكفير عن الذنوب: من ذلك أن ميكال لوباز (Miguel Lopez) أحد حد دي كوانكا، اضطر إلى أن يسدد، لاتهام من هذا القبيل، مبلغ 3.000 مارافيدس فقط، والاعتراف علينا بخطئه كذلك الفرنسي أنطون مورانزال (Anton Moranzal) الذي كان يشتغل بكوانكا، اضطر إلى أن يعترف علنيًا بذنبه: أثناء العملية القادمة لحرق الملحدين، فسوف يخرج «راكبًا حمارًا ومشدودًا إلى حبل، وأسفله عار» وقد حكم عليه بالنفي مدة سنتين. وعليه فإن المأخذين اللذين عبرت عنهما محاكم دواوين التفتيش، كانتا: خيانة لعقيدة المسيحية وخيانة المجتمع الإسباني. غير أن هذين المأخذين كما بينا سابقًا، لا يشكلان إلا مأخذًا واحدًا. وقد ظهر ذلك بوضوح في الصيغة التي استعملها النائب العام في بداية الاتهام، ضد أحد الملحدين المضادين من أجل «إلحاده وارتداده عن ديننا الكاثوليكي المقدس وعلى الرغم من تمتعه بكل

الامتيازات والحريات والاستثناءات الممنوحة للكاثولكيين المسيحيين، فإنه أهان ربنا المقدس وكنيسته المقدسة وأمنا، وكذلك خزيه واحتقاره الشعب المسيحي».

إن كل مشكل دواوين التفتيش، كان بالتحديد أن يجعل من الموريسكيين مسيحيين صادقين ومؤمنين: وليس فقط أنها كانت ترغب في إدخال نظام اجتماعي وديني، ولكن أيضًا، كانت تطمح إلى كسب نظامهم الحقيقي. في أول الأمر أبدى فراي طوماس دو ڤيلنيافا (Fray Tomas de Villanueva) أسقف بلنسية الارتياح والرضى لممارسة الموريسكيين الدين المسيحي «ولو ظاهريًا» مع الأمل، ولا شك، في تأمين اعتناقهم الحقيقي والكامل. وعلى هذا الأساس فإنها ادعت جس الكلى والقلوب: وسوف يحكم على الموريسكي بأنه مسيحي سيء، لأنه لا يمارس الطقوس البتة أو شيئًا قليلا: وإذا تحول إلى القداس، فسببه عدم التفكير أنه يقوم بذلك فقط خوفًا من العقاب وليس من أجل الورع والنسك. من ذلك أن جوان مارشين (Juan Marchin) أحد الموريسكيين (Benaguaeil) من مملكة بلنسية «لم يرد الذهاب إلى القداس يوم الأحد، وأيام الأعياد الضرورية، غير أنه تحول في بعض الأحيان، وذلك بسبب خشيته من العقاب الذي سيفرض عليه. ولو افترضنا أن ذلك لا يحتم العقوبة، فإنه حتمًا ما كان ليحضر القداس. إن محاكم دواوين التفتيش ليس لها أن تؤثر على الموريسكيين وهذا بسبب الظاهرة الوحيدة المتمثلة في مضمون الخطيئة ضد قانون الكنيسة، والتي كانت أجنبية بالنسبة لهم، وعلى العكس، فإن المحاكم لها تأثير أخلاقي قوي على المسيحيين. إن شهادات الأشخاص الذين وشوا لدى محاكم دواوين التفتيش بالسلوك البدعي للموريسكي، يحمل غالبًا هذه الجملة: «للقيام بما يمليه علي ضميري». ومثلا هاته البنت الصغيرة دون الثلاث عشرة سنة، تحدثت، خلال عملها في الحقول، مع بنت صغيرة موريسكية، كانت قد سخرت من

معتقداتها الدينية. وعليه فقد اعترفت للبنت الأولى لأحد الكهنة بذلك، وطلبت منه أن يخبر محاكم دواوين التفتيش «حتى تريح ضميرها». وعليه فقد كتب الكاهن إلى محاكم دواوين التفتيش ذاكرًا هو الآخر أنه قام بذلك وفقًا لما أملاه عليه ضميره». لا أن البنت الموريسكية الصغيرة سوف تبرأ لعدم وجود أدلة على ذلك. إن عدم الخوف من محاكم دواوين التفتيش ولا تهديدات هاته الأخيرة وعدم إخبار المحكمة بالملحدين الذين يتعرف عليهم، سوف يعتبر إثمًا فادحًا. على أن القضايا ضد الموريسكيين كانت عديدة بسبب إخفائهم الموريسكيين. من ذلك أنا دولينان (Ana de Linan) التي بالإضافة إلى اتهامنا «باتباع الدين المحمدي» قد رفضت الادلاء بشهادات ضد بعض معارفها: «أنها أخفت الملحدين وأن الأشخاص الذين تعرفهم، ثم تخبر عنهم محاكم دواوين التفتيش، بالنظر إلى أنها مجبرة، على العكس فعلى الرغم من التزامها بالقيام بذلك أثناء استجوابها فإنما حنثت في وعدها».

الطرد:

إن محاكم دواوين التفتيش، تتمتع إذن بسلطة الموت والحياة الفكرية على المسيحيين، وعدم التعاون معها، معناه الوقوع تحت رحمة الطرد وبالنتيجة فإن ذلك يؤدي إلى الهلاك المؤكد. والطرد يقضي بقطع كل علاقة دينية وبالتالي اجتماعية، للمحكوم عليه مع المجموعة المسيحية. وفي الحالات الخطيرة جدًا يعتبر الحرق العقاب الأمثل، وهو في نفس الوقت رمز للصفاء (ويرمي خلالها بأقبضة موت كرمة الخالق!)، وهذا الحرق يجسم نار جهنم المخصصة لكل الأشخاص الذين انشقوا عن الحياة، التي منحتها الوحدة مع الكنيسة. وفي هذا المضمار فإن الطرد الذي تم بعد موت جوان دو هينسطوزا (Juan de Henestosa) يعد، على الخصوص غنيًا بالمعلومات، ففي هذه الحالة

نلاحظ فقط أن الشخص المعني دخل جهنم وعليه فقد اتخذت إجراءات عقاب تجاه أبنائه وعائلته والتي عزلت هي الأخرى عن هذا المجتمع «لقد أمر بإخراج جثمانه وعظام بعض الأكواخ من الأماكن المقدسة، حيث دفنت ليتم حرقها، وهذا كعلامة على الاحتقار لإثم خطيرْ وجريمة كبيرة أيضًا، خاصة إذا أمكن تمييز ما بين عظام الكاثوليكيين المسيحيين الآخرين. ومن جهة أخرى فإن ذريته وسلالته سوف تكون، محرومة من التمتع بكل الخدمات والامتيازات العمومية والشرفية والكنيسية الدنيوية». وبفضل الارتداد الذي تم على يد محاكم دواوين التفتيش، فإن المتهم، سوف تتم مصالحته مع الكنيسة ويبرأ «من كل علامات الطرد ويستعمل على ضمه إلينا وندمجه ضمن كنيستنا الكاثوليكية المقدسة ونسترجعه للمشاركة في قرباننا المقدس وتعميد المؤمنين والكاثوليكيين المسيحيين». إن مثل هذه المصالحة مع الكنيسة لا تعني بالضرورة تحرير المتهم، وحيث وجب عليه تأدية عقوباته التي حددتها المحكمة، وصادق عليها المفتش العام، وهي العقوبات التي تؤدي إلى السجن الأبدي. ومن ذلك فإن أنا دولينان، بعد ارتدادها، سوف تحاكم «بالسجن وبارتداء ألبسة أبدية غير قابلة للغفران، وأن ترتدي هذا اللباس من فوق بحيث تغطي كل الألبسة الأخرى». إن أول شعور الموريسكيين الذي يعبرون عنه تجاه محاكم دواوين التفتيش هو الشعور بالحقد. ومن هذا المعنى كتب مفتشو محاكم دواوين التفتيش بغرناطة إلى البلاط الملكي بتاريخ 24 إبريل 1568: «أنهم يحملون المحاكم دواوين التفتيش حقدًا وكرهًا أبديين، وبادئ الأمر أخذوا يهاجمون محاكم التفتيش والحق كل الضرر الممكن بها». وبتاريخ 1 مارس 1567 توجهت محاكم دواوين التفتيش بغرناطة إلى المجلس الأعلى لتبلغه حالة عدم الأمن التي يعيش عليها رجال محاكم دواوين التفتيش: «أن الخطر الناتج عن ممارسة هذه الوظيفة يتضاعف كل يوم». وحتى في ضواحي غرناطة، فإننا

لسنا في مأمن من «جماعة قطاع الطرق». وعليه فقد طالبوا منحهم حرسًا إضافيًا: «ذلك أن الحارس الذي يقوم بتوقيف أحد أو جابي الأداءات عندما يقوم ببيع الأملاك المصادرة إلى أعوان الضرائب الذين سيتحصلون على دخل إنتاجهم، فقد وجب علينا منحهم الحماية التي يطلبون بها وأن مداخيل محاكم دواوين التفتيش المحلية لا تكفي لتغطية ذلك».

وفي حالات أخرى، برز هذا الحقد من خلال الانتفاضات المسلحة أو هجوم عائلات محاكم دواوين التفتيش. وقد حدث ذلك بالخصوص في منطقة أراقون حيث يشعر الموريسكيون بأنهم أقوياء. وماريا صولواد كارسكو أوقواتي (Carrasco Urgoiti) (Maria Soledad) قد ذكرت هذه الحادثة التي وقعت عام 1559 في إحدى قرى أرقون وحيث كان نساء إحدى القرى الموريسكية قد هاجمن بضربات بأيديهن وبأسنانهن أحد القرويين، كان قد أوقف أحد أطفال القرية الصغار. وعليه فإن الرجال من جهتهم قد وصلوا متسلحين. ثم إن خادم الملك، على الرغم من أنه مسيحي، فإنه قد نشر بيانًا بضرورة بتسليح الناس جميعهم، ونظرًا أن كل ساكني القرية هم من المعتنقين، فقد ثاروا نتيجة ذلك، وقدموا في حالة غضب وهذا إلى درجة أن كل الأشخاص المألوفين وكاتب محكمة دواوين التفتيش، اضطروا إلى الخروج، تاركين المكان وهم ملاحقون من طرف المعتنقين الذين أساءوا إليهم وأغلظوا لهم الكلام. غير أنه إذا كان الحقد يسكن القلوب، فهو لا يظهر إلا نادرًا. وعلى العموم هناك شعور آخر يجعلها مخفية، ألا وهو الخوف الذي توحيه محاكم دواوين التفتيش. أن محضر جلسة أحد الزيارات التي تمت خلال أربعة أشهر من طرف مفوضي محاكم دواوين التفتيش في منطقة مالاقا عام 1569، كان دالا جداً، وقد هنأ هؤلاء المفوضون أنفسهم نتيجة لخوف المثالي الذي تسببوا فيه لدى وصولهم. وقد جمعوا على أثر دخولهم القرية، الموريسكيين في الكنيسة الخورانية. وهناك أخذوا في التدقيق في معلوماتهم

الدينية، وكلما أعلن عن وصولهم، فإن الناس جميعًا وحتى العجائز منكبون على تعلم العقيدة المسيحية: «بسبب هذا الخوف، فإنهم يتعلمون العقيدة في ظرف وجيز جداً، كما لاحظنا ذلك بالتجربة». كذلك «عن طريق الخوف من محاكم دواوين التفتيش فإن النساء ارتدين اللباس القشتيلي» والأطفال تحولوا جميعهم إلى المدرسة. وقد استفاد هؤلاء المفوضون أيضًا لتلقين الآباء درسًا «ذاكرين لهم أقوال محاكم دواوين التفتيش. وقد أظهروا الخوف وحيث يعتقدون فيه، ومع هذا فهم لا يخشون أي عدالة إلا عدالة محاكم دواوين التفتيش». وبالنسبة للموريسكيين فإن دواوين التفتيش تمثل إذن أداة للسلطة التي وجب مكافحتها. إلا أن السلطة العادية التي يجسمها السلطان العثماني هي القادرة وحدها على مجابهتها. وهذا ما ندركه من خلال قصة أحد الموريسكيين التي شاعت في إسبانيا، لحظة الطرد النهائي، والتي على ضوئها لم يتمكن الموريسكيون من التخلص من مخالب محاكم دواوين التفتيش، إلا بفضل تدخل السلطان العثماني، الذي انزعج من المعاملة التي تمارسها المحاكم، وقد ذكر السلطان: «من هو إذن الذي يشجع ملك إسبانيا على إنشاء محاكم دواوين التفتيش، ليتركوا كل شخص يعيش وفقًا لديانته». وعليه فقد قرر أن يقدم المساعدة إلى موريسكيي إسبانيا. ومن أجل ذلك أقام في الساحة الرئيسية لاستنانبول «منصة كبيرة كما فعلوا في طليطلة وغيرها وحيث توجد محكمة دواوين التفتيش للاحتفال بالإعدام بالحرق». وبحضور كل وزرائه، فقد استجلب كل الأسرى المسيحيين، وحمل كل واحد منهم حزمة من خشب. وقد كان مستعداً لإحراقهم «إذا لم يعط ملك إسبانيا الأمر بإرجاع كل العرب الموجودين في أرضه». وقد كتب الأسرى إذن إلى البابا شارحين لهم الوضعية: وعليه فقد أمر هذا الأخير، حالا ملك إسبانيا بطرد الموريسكيين، وهذا ما تم فعلا[1].

---

(1) لوبي كاديساك، نفس المرجع، ص 120.

يندر أن يتحدث خطيب أو كاتب في الشؤون الإسلامية دون أن يذرف الدمع على ضياع الأندلس، وهناك بعض التيارات والفصائل في الإسلام السياسي والجهادي ترفع شعار استعادة الأندلس، ولا يستطيع أحد أن يجادلهم في ذلك غير ممكن عمليًا ولا يستقيم نظريًا لأسباب عديدة، والحديث عن العودة أو الحق التاريخي للمسلمين في إسبانيا أشبه بالنظرية الصهيونية عن حق العودة إلى فلسطين، فإذا ذكرت لهم ذلك وشيئًا منه ردوا عليك بالتشكيك في صدق إيمانك وصحة إسلامك وأيا كانت الحال فإن الأندلس لا تزال نقطة مضيئة في الحضارة الإسلامية، وطرد العرب لا يزال جرحًا في الضمير الإسلامي، بل في الضمير الإنساني كله. وإذا كانت أحاديثنا عنها تأخذ غالبًا الطابع الوجداني، فإننا نفتقد الحديث العلمي والبحثي الذي يحاول أن يدرس بجدية ما وقع وقصة الهزيمة والطرد وما جرى للمسلمين في محاكم التفتيش، والغريب أن هذا الجهد يأتي من باحثين إسبان ومن هنا جاءت أهمية كتاب «الموريسكيون الأندلسيون» والذي أعدته الباحثة الإسبانية «مرثيدس غارتيا أرينال» وترجمه إلى العربية جمال عبد الرحمن، وصدر قبل شهر من المجلس الأعلى للثقافة ومن يقرأ هذا الكتاب لابد أن يستشعر إدانة واضحة لنا، فهو مجموعة من الوثائق - 29 وثيقة - ترصد معاناة الموريسكيين أي المسلمين الذين أجبروا على التنصر، بعض هذه الوثائق باللغة العربية، لكن أحدًا منا لم يطلع عليها ولم يبحث فيها وهذا يكشف عن كسل وتقاعس علمي وبحثي بين الباحثين العرب، وتكتمل المفاجأة حين نكتشف أن هذا الكتاب الذي ينشر الآن - سنة 2003 - بينما ظهر أول مرة بالإسبانية سنة 1974، فلا نحن نبحث، ولا حتى نريد أن نترجم أبحاث الآخرين، في شأن يتعلق بنا ونسكب عليه الدموع. والمفاجأة الأخرى أن هذا الكتاب حين صدرت ترجمته العربية لم يجد الاستقبال اللائق من الدارسين والباحثين والمثقفين، بل وحتى المتدينين !!

الباحثة الإسبانية «مرثيدس» واضحة مع القارئ منذ البداية وتثبت أن هدفها هو تقديم قاعدة وثائقية وقائمة مراجع لكل من يسعى إلى دراسة القضية ويمكن لهذه القاعدة أن تساعد الباحث على البدء في الدراسة وقد حاولت في اختيارها للوثائق أن تكشف أمرين الأول تفاصيل الحياة الاجتماعية والثقافية والدينية للموريسكيين الثاني موقف من تسميهم الباحثة «المسيحيين القدامى» من الموريسكيين، وتعترف بأن الوثائق بالنسبة للجانب الثاني قليلة.

الوثيقة الأولى، نحتاج لوقوف أمامها بعناية، وهي اتفاقية تسليم غرناطة، وهي أول وثيقة ضمن وثائق القضية الموريسكية، من حيث الترتيب الزمني ومن حيث كونها الأساس الذي قامت عليه المشكلة الموريسكية، وتمثل العهد الذي أعطاه الملكان الكاثوليكيان لمسلمي غرناطة بعد استسلامهم في نهاية سنة 1491، وبعد عشر سنوات من الحروب المتصلة خاضتها آخر معاقل الممالك والسلطة الإسلامية في إسبانيا، وقد وقعها من المسلمين «أبو عبد الله الصغير» وهي من وجهة نظر المترجمة «أفضل معاهدة وقعها طرف مهزوم» وتكشف صلابة وكفاءة أبي عبد الله كمفاوض وتدحض من يقال عنه من أنه كان متخاذلا ومفرطًا، وتصفها الباحثة الإسبانية بأنها «كانت سخية بالنسبة للخاضعين، وتؤكد منح المسلمين حرية ممارسة شعائرهم وشريعتهم ولغتهم وعاداتهم» ولو تم احترام هذه الاتفاقية والالتزام بها فلربما ظل المسلمون في إسبانيا إلى اليوم واختلف وجه التايخ، صحيح أن الدولة الإسلامية سقطت ولكن المسلمين كأفراد وكجماعة ثقافية كانوا سيحتفظون بتواجدهم في الدولة الكاثوليكية وتضم الاتفاقية 48 مادة أو بندًا، بينها بنود رائعة، مثلا تقول إحدى المواد «النزاعات التي تنشأ بين المسلمين يفصل فيها، حسب قوانينهم وشريعتهم التي يسمونها سنة، ويفصل فيها قضاتهم كما جرت العادة، وإذا كان النزاع بين مسيحي ومسلم يفصل فيه قاضيان أحدهما مسيحي والآخر مسلم حتى لا يعترض أحد الطرفين على الحكم.

تقول مادة أخرى «لا يسمح للمسيحيين بدخول مساجد المسلمين التي يصلون فيها، دون إذن الفقهاء ويعاقب من يفعل ذلك، وتذكر أخرى بالحرف «لا يدفع المسلمون إلى صاحبي الجلالة ضرائب تزيد على ما كانوا يدفعونه إلى الملوك المسلمين» ونقرأ أيضًا «أن يأمر صاحب الجلالة بألا يطرد ضيوف المسلمين وألا تؤخذ منهم ثياب أو طيور أو ماشية أو متاع دون إرادتهم» ونجد أيضًا بالحرف: «أوقاف المساجد والصدقات والنفقات الأخرى التي تؤدي إلى الكتاتيب ومدارس تعليم الأطفال تسلم إلى الفقهاء لكي يتولوا توزيعها كما يرون، ولن يتدخل صاحبا الجلالة ولا وزراؤهما في ذلك أو في جزئية من ذلك، ولن يأمر بالاستيلاء عليها في أي وقت إلى الأبد». وينص أحد البنود على أنه «لا يرغم مسلم ولا مسلمة على اعتناق المسيحية، وإذا أرادت آنسة أو زوجة أو أرملة - لأسباب عاطفية - اعتناق المسيحية فلا يقبل منها ذلك إلا بعد استجوابها، وإذا كانت قد حملت معها ملابس أو مجوهرات من منزل والديها تعاد الأشياء إلى أصحابها». ثم تقول المعاهدة: «القضاة والقادة والحكام الذين سيعينهم صاحبا الجلالة في غرناطة وأراضيها سيكونون من الشخصيات التي تحترم المسلمين وتعاملهم بلطف وتراعي بنود هذه المعاهدة، وإذا ارتكب واحد منهم فعلا غير مناسب فسيقوم صاحب الجلالة بتغيير ومعاقبته» وعلى هذا النحو تستمر بنود المعاهدة وقد تم توقيعها في غوطة غرناطة بتاريخ 28 نوفمبر عام 1491، وتم احترام هذه المعاهدة لفترة قصيرة جدًا، وجرى الخروج التام عليها سنة 1499 الأمر الذي أدى إلى قيام ثورة البيازين ولم يتم إخمادها إلا في عام 1501، ولعل هذه المعاهدة أو الاتفاقية درس للعرب المعاصرين الذين يحزنهم ضعف بنود المعاهدات التي وقعها العرب طوال القرن العشرين، ففي العلاقات الدولية أو التي بين دولة وأخرى أو بين خصمين، لا تحكمها النصوص التي تضمها أو التي كان يمكن أن

توقع، بل القوة التي تقف خلف المعاهدة أو الاتفاقية، القوة تفرض اتفاقية غير قائمة وتخلق نصوصها وتلزم الآخرين بها، وغياب القوة قد يسقط نصوصًا قائمة ومعاهدات وقعت وصحيحة قانونيًا ومعتمدة دوليًا، ولعل اتفاقية أوسلو بين الفلسطينيين وإسرائيل سنة 1993 أي بعد أكثر من خمسمائة سنة على معاهدة غرناطة، أقرب شاهد ودليل واقعي على ذلك وبين الوثائق، فتوى صدرت من مفتي وهران ردت على أسئلة وردت إليه من مسلمي الأندلس في 3 مايو 1536، تكشف الفتوى كيف يمارس المسلم دينه في مجتمع ليس بمسلم، وبل كيف يحتفظ المسلم بدينه وعقيدته إذا أجبر على اعتناق دين آخر، الفتوى تكشف جوهر الإسلام ومبادئه وكيفية تطبيقها عمليًا، وتقوم الفتوى على مبدأ التقية، وقد عرف ذلك عن الموريسكيين وأخذتهم محاكم التفتيش بذلك فيما بعد وجاء في الفتوى «وإن أكرهوكم في وقت صلاة على السجود للأصنام أو حضور صلاتهم، فاعملوا بالنية وانووا صلاتكم المشروعة، وأشيروا إلى ما يشيرون إليه من صنم وفي قلوبكم الله وإن أجبروكم على شرب الخمر فاشربوها لا بنية استعمالها، وإن ألقوا عليكم خنزيرًا فكلوه ناكرين إياه بقلوبكم، ومعتقدين تحريمه» وفي الفتوى أيضًا «وإن أكرهوكم على كلمة الكفر، فإن أمكنكم التورية والألغاز فافعلوا، وإلا فكونوا مطمئني القلوب بالإيمان إن نطقتم بها ناكرين لذلك» وهكذا فإن الإسلام يسمح للمسلم إذا كان مكرهًا ومضطرًا بأن يسقط الكثير من التزاماته، الإسلام يريد إخلاص القلب أولا، ولا يجب للمسلم أن يلقي بنفسه إلى التهلكة، وهكذا كان يمكن للموريسكي أن يدخل الكنيسة الكاثوليكية ويمارس كافة الطقوس المسيحية وهو مستريح القلب والضمير، ففي أعماقه أنه مسلم، وقد احتفظ عدد كبير منهم بالإسلام رغم كل الظروف التي كانوا يمرون بها، وظل الإسلام في الأندلس لمدة تجاوزت القرن بعد خروج العرب النهائي.

وهناك وثيقة عربية أخرى، وردت في كتاب «أزهار الرياض في أخبار عياض» للمقري، وهي قصيدة أرسلها مسلمو الأندلس إلى السلطان العثماني بايزيد الثاني، وقد وضعت سنة 1501 وهو نفس العام الذي صدر فيه القرار بتنصير مسلمي غرناطة والقصيدة تتجاوز المائة بيت مع رسالة كلها ثناء على السلطان واستنجاد به وإخلاص حقيقي للإسلام وللمسلمين، تحكي الأبيات ما حدث لهم في المعارك الحربية الأخيرة وما سيتعرضون له من اضطهاد حقيقي في دينهم، ومن بين أبيات القصيدة «واحرق ما كانت لنا من مصاحف/ وخلطها بالزبل أو النجاسة وكل كتاب كان في أمر ديننا/ ففي النار ألقوه بهزء وحقرة»، وتذكر الوثيقة «القصيدة» ما قام به سلطان المماليك في مصر تجاههم.

وثيقة أخرى هي ملف من محكمة التفتيش لأحد الموريسكيين، اتهم بأنه لم يكن مسيحيًا مخلصًا، سنة 1630، المتهم هو «ديبفوديات» وكان قد عاد مرتين إلى إسبانيا بعد أن طرد منها، وقائمة التهم طويلة من بينها أنه كان يطبخ في بيته بالزيت وليس بدهن الخنزير، وكانت الخادمة قد وشت به، وقالت أنها طوال سبعة شهور قضتها في بيته لاحظت أنه لم يستعمل دهن الخنزير ولم يتناول لحم الخنزير قط، وفسر الادعاء ذلك بأنه مسلم سابق، يحن إلى عقيدته القديمة ودافع عن نفسه بأنه طرد الخادمة من بيته ولذا فإنها تريد الإضرار به، وقالت الخادمة أيضًا أن بعض الموريسكيين كانوا يتكلمون بالعربية، التي لا تفهم ولا تعرف منها حرفًا واتضح من وقائع التحقيق أنها لم تكن اللغة العربية، بل لهجة إسبانية لا تفهمها الخادمة، ومن بين التهم الأخرى أنه كان يرتدي جلبابًا نظيفًا يوم الجمعة وكان يبدو سعيدًا في ذلك اليوم، وجاء بعض الشهود يقول أنه كان يرتدي جلبابًا نظيفًا أيضًا يوم الأحد، لكن الادعاء اتهم الشهود بأنهم منحازون إليه ومن بين التهم أنه تناول اللحم

أيام صيام المسيحيين وأيام الجمع دون أن يكون مريضًا، ودليل المحكمة على أنه ليس مريضًا أنه يتناول الجبن والسمك والسردين والتونة وهي أطعمة لا يتناولها المرضى، وفي إحدى القضايا اتهم «كوسمي بن عامر» وهو مسلم تنصر حديثًا - مايو 1567 - وتهمته «أنه عاش حياة المسلمين وأدى شعائرهم، وأنه حاول إقناع مسيحي قديم بأن يتحول إلى الإسلام فشرح له عقيدة محمد التي اتهم بها واطلب منكم إصدار الأمر باعتقاله ومصادرة ممتلكاته تحقيقًا للعدل، وفي واقع سير التحقيق تجد مدى التعسف وأخذ الناس بالأوهام والخيالات حتى أن تهمة البعض كانت أنه ذكر في حضورهم بني المسلمين ولم يسبوه كما ينبغي !! ونجد توصية في ملفات القضية للتعجيل بتنصير الموريسكيين، وهو ضرورة التعجيل بتنصير سادتهم، وطبقًا للوصية فإن القرآن - هكذا قال صاحبها - يأمر أتباعه بأنه يكونوا خلف ملوكهم ويتبعونهم !!

وكان بعض الباحثين والدارسين قد ردد أن الموريسكيين كانوا إذا هارجوا إلى المغرب والجزائر أجبرهم أهلها على اعتناق الإسلام والتخلي عن المسيحية بدعوى أنهم كانوا مسلمين في الأصل، وتثبت ملفات القضايا المنشورة عدم صحة هذا الادعاء، فلم يجبرهم أحد على دخول المساجد ولا ممارسة أي عبادة من العبادات الإسلامية مثل الصيام والزكاة والصلاة، بل أن أحد الموريسكيين ذكر أمام محكمة التفتيش أنه هاجر إلى الجزائر وعاد منها ثانية فلم تعجبه بها أمور كثيرة وتقول أوراق الملف «لم يدخل إلى المسجد الكبير في الجزائر إلا مرة واحدة، وحدث ذلك في ساعة لم تكن وقت صلاة، ودخل المسجد لأنه كان لديه فضول لمعرفة ما بداخله ويقول أنهم - يقصد الأتراك في الجزائر - يفعلون كل شيء بشكل مخالف لما يحدث في إسبانيا، يتبولون وهم يرفعون القميص، وينزلون السروال كالنساء ويمشون في أحذية بسيطة ويبدو أنهم يفعلون كل شيء بشكل مخالف لما يحدث في إسبانيا تسير

النساء وهن يغطين وجوههن، بحيث لا يستطيع أحد أن يراهن ويأكلون وهم جالسون على الأرض لكن أكثر ما أثار اشمئزازه هو أنهم يشترون الغلمان لكي يناموا معهم، «ويقول أيضًا» ولو أن أحد الغرناطيين الموجودين في الجزائر ولد له ولد فإنه لا يتركه يغيب عن عينيه خوفًا من أن يسرقه المسلمون ويستغلونه كما ذكرت» ولنلاحظ أن تلك الأقوال قيلت أمام محكمة يريد المتهم أن يبرئ نفسه أمامها من تهمة الميل للإسلام وللمسلمين، ولذا فإن بعض المبالغة قد تكون وردت في عباراته[1].

العثمانيون ومأساة المسلمين في إسبانيا:

كان فتح القسطنطينية عام 857 هـ/ 1453 م - أي قبل سقوط غرناطة بأربعين سنة - إيذانًا بدخول دولة إسلامية جديدة هي الدولة العثمانية إلى الميدان الدولي في مصاف الدول العالمية الكبرى، حيث انسابت الفتوح الإسلامية الجديدة في شرق وجنوب أوروبا، متزامنة تمامًا مع انحسار المد الإسلامي في غرب القارة إسبانيا الإسلامية. ظهر العثمانيون منذ بدايات القرن الثامن الهجري في مناطق الثغور على الحدود البيزنطية الإسلامية في الأناضول، وبسطوا نفوذهم على أجزاء واسعة من الأناضول بعد أن انفرط عقد دولة السلاجقة على يد المغول في أواخر القرن السابع الهجري. ورغم أن المنطقة كانت تعج بالإمارات التركية الصغيرة إلا أن الإمارة العثمانية بقيادة مؤسسها عثمان بن أرطغرل برزت وتفوقت وتوسعت بالجهاد وأجبرت هذه الإمارات لانضواء سلمًا أو حربًا تحت لوائها، فتفرغت للمهمة الكبرى وهي الجهاد ضد البيزنطيين وجمع القوى للانقضاض على عاصمتهم المنيعة القسطنطينية. وطئت أقدام العثمانيين أرض أوروبا من الشرق لأول مرة في

---

(1) جريدة الخليج، حلمي النمنم، مايو 2008.

عهد السلطان أورخان بن عثمان في عام 754 هـ/ 1353 م. ونجح خليفته السلطان مراد الأول في فتح بلاد البلقان تمهيداً لتطويق القسطنطينية من الجانبين الآسيوي والأوروبي.

وفي عهد السلطان محمد الثاني (الفاتح) اكتملت الاستعدادات العثمانية لفتح القسطنطينية، فحوصرت هذه المدينة المنيعة، وفي اليوم الرابع والخمسين من الحصار بدأ الهجوم العام للجيوش الإسلامية العثمانية من البر والبحر، ودخل السلطان محمد - الذي لقب بالفاتح - القسطنطينيّة في جمادى الأولى 857 هـ/ 1453 م دخلها ساجداً لله شكراً، وأمر بالأذان في كنيسة أياصوفيا - أكبر كنيسة في العالم ومهد الأرثوذكسية - وحولها إلى مسجد. لم يروع العثمانيون سكان المدينة الآمنين، وضمن لهم السلطان حقوقهم وحرياتهم الدينية والمدنية وفق القواعد الإسلامية، ورغم المحاولات الصليبية المتكررة من دول أوروبا وبابا روما لوقف الزحف العثماني، فقد نجح العثمانيون في مواصلة فتوحاتهم في شرق أوروبا، فاستولوا على بلاد الصرب والبوسنة ورومانيا وأجزاء واسعة من البلقان. ثمة مقارنة معبرة تملأ القلب والنفس بالمشاعر والأحاسيس بين شخصية محمد الفاتح (الشاب) وشخصية محمد أبي عبد الله الصغير (الشاب) سلطان غرناطة، بين فتح القسطنطينية وفقد غرناطة، بين تحويل كنيسة أياصوفيا إلى مسجد وتحويل جامع غرناطة إلى كنيسة، بين محو إمبراطورية الروم البيزنطية ومحو الوجود السياسي والحضاري للأندلس الإسلامية، بين تسامح العثمانيين وإنسانيتهم مع النصارى - وفق قواعد الشريعة - وبطش الإسبان ونقض عهودهم مع المسلمين. أصبح الحكم العثماني يسير إذن نحو الدولة العالمية، ويرنو لتصدر زعامة العالم الإسلامي، رغم وجود دولة المماليك - التي بدأت بالضعف - والتي تعتبر مركز العالم الإسلامي بحيازتها للمدن المقدسة ورعايتها للخليفة العباسي في

مصر. ولكن فتح القسطنطينية الباهر جعل من دولة العثمانيين دولة إسلامية كبرى يهابها الأعداء ويتطلع إليها المسلمون.

يمكن تحديد أبعاد المأساة في مرحلتين: الأولى: مأساة ما قبل السقوط السياسي في غرناطة، وفيها معاناة المسلمين من التلسط الإسباني، وفقد الحواضر الإسلامية، وتضييق الخناق على المعقل الأخير في غرناطة. الثانية: مأساة ما بعد سقوط وتسليم غرناطة في عام 897 هـ/ 1492 م وبقاء المسلمين تحت الحكم الإسباني الصليبي، ونقض عهود ضمان الحرية الدينية والمدنية للمسلمين، إلى حين طردهم إجباريًا، بشكل نهائي في عام 1018 هـ/ 1609م.

توجهت صرخات ونداءات الأندلسيين في كلتي المرحلتين إلى حواضر إسلامية ثلاث: فاس، القاهرة، إستانبول. كان انتقال نداء طلب النجدة من خاضرة إلى أخرى له أسبابه ومبرراته تبعًا لظروف دول المغرب والمماليك والعثمانيين. كانت دول المغرب يومئذ يسودها الضعف والتمزق، وانتهى الدور التاريخي لهذه البلاد في مجدة الأندلس منذ ضعف بنو مرين. استقبلت دولة المماليك في مصر أول سفارة لمسلمي إسبانيا في عهد السلطان المملوكي الظاهر جقمق 844 هـ/ 1440 م وعندما وصل سفير غرناطة إلى بلاط المماليك، عرضت القضية وفق النقاش التالي:-

«يا مولانا نصركم الله، هذا كتاب من صاحب إسبانيا الإسلامية يشتكي لك ما أصابه من الإفرنج المجاورين له ويطلب منك نجدة تعينه بها».

وكان رد الظاهر جقمق: «سأبعث إلى ابن عثمان يعينكم إن شاء الله».

فقال السفير: يا مولانا السلطان نصركم الله أنت هو كبير الملوك والسلاطين وخديم الحرمين الشريفين، ولم نجئ إلا إلى حضرتكم وحاشاك أن

تردنا خائبين». فقال السلطان المملوكي: «إن بلادكم بعيدة، ولا يمكننا أن نجهز لكم عسكرًا». فاقترح السفير: إذا لم يمكنكم تجهيز العسكر إلينا فلتعنا بالمال والعدة وما كان لله فهو يحفظه». فقال السلطان: «نعم، أعينكم إن شاء الله بالمال والعدة».

وقبل أن نناقش ونحلل موقف المماليك إزاء قضية مسلمي إسبانيا نشير هنا إلى سفارة غرناطية أخرى، إلى القاهرة وصلت في عام 892 هـ - أي بعد حوالي نصف قرن من الأولى - دونها مؤرخ مصر ابن إياس بقوله: «وفي ذي القعدة 892 هـ قدم قاصد من عند ملك الغرب صاحب إسبانيا الإسلامية وعلى يده مكاتبة من مرسله، تتضمن بأن السلطان يرسل إليه تجريدة (قوة عسكرية) تعينه على قتال الإفرنج فإنهم قد أشرفوا على أخذ غرناطة وهو في المحاصرة معهم». ويشير ابن إياس إلى أن السلطان المملوكي قايتباي قد قرر بأن يبعث إلى القسوس (القساوسة) الذين بالقيامة التي بالقدس، بأن يرسلوا كتابًا على يد قسيس من أعيانهم إلى ملك الإفرنج صاحب نابل (نابولي)، بأن يكاتب صاحب قشتيلية، بأن يحل عن مسلمي إسبانيا ويرحل عنهم، وإلا يشوش السلطان على أهل (كنيسة) القيامة، ويقبض على أعيانهم، ويمنع جميع طوائف الإفرنج من دخول القيامة ويهدمها، فأرسلوا قاصدهم وعلى يده كتاب إلى صاحب نابل كما أشار السلطان، ولم يفد من ذلك شيء وملكوا الإفرنج مدينة غرناطة فيما بعد. إن الفرق بين تاريخ سفارتي غرناطة إلى مصر يقارب نصف قرن، فالأولى في عام (844 هـ) والثانية في عام (892هـ)، ولم تمدنا المصادر المتاحة، وخاصة كتب الحوليات عن سفارات أخرى إلى القاهرة. وهذا يدعو للتساؤل، إذ أن قضية مسلمي إسبانيا كانت تزداد تعقيدًا خلال هذه المدة، ولا سبيل أمام مسلمي إسبانيا سوى طلب النجدة من الخارج. فهل سكون المصادر المعاصرة يقف دليلا على عدم وجود

سفـارات أخرى؟ يبدو أن هناك تعليـلا منطقيًـا يبرز طول المسافـة الزمنية بين السفـارتين، هو نجاح العثـمانيين في فـتح القسطنطينيـة وفتوحـاتهم الأخرى البـاهرة في الشرق الأوروبي، وبالتـالي يطلع مـسلمي إسبـانيا إلى سـلاطين الدولة الإسلامـية الفتـية. وفي أواخر القـرن التاسع الهجـري كانت إسبـانيا الإسلامية تدخل مرحلة جديدة أخطر من سابقاتها، وهي تضييق الحصار على غرناطة العـاصمـة، الأمر الذي حدا بمسلـمي إسبانيـا لتكرار سفـارة جديدة للمماليك متأخـرة نسبيًا. تجلى موقف المماليك إذن من قضيـة مسلمي إسبانيا في الآتي:

- عزم المماليك توجيه أنظار الدولة العثمانية وتشجيعها لمساعدة مسلمي إسبانيـا، عندما قال سلطان المماليك لسـفير غرناطة «سأبعث إلى ابن عـثمان يعينكـم إن شاء الله». والسلطان العثـماني المقـصود هو السلطان مـراد الثاني الذي حكم بين (824 هـ - 855 هـ). وهذا يعني أن العـلاقـات المملوكـيـة العثمانية حسنة وقابلة لتفاهم الجانبين لصالح مسلمي إسبانيا. - إمداد مسلمي إسبانيا بالمال والعدة، والاعتذار عن تجهـيز حملة عسكرية للتدخل المباشر نظرًا لبعد المسافة بين مصر وإسبـانيا الإسلامية من وجهة نظر المماليك، «إن بلادكم بعيدة، ولا يمكننا أن نجهز لكم عسكرًا».

- تهديد ملوك إسبانيا بأن المـماليك قادرين على إيذاء رعاياهم النصارى في الشام ومصر، إذا لم يكف الإسبان عن محاصرة غرناطة.

هذه هي معـالم السياسـة التي تبناها المماليك لقـضيـة مسلمي إسبـانيا ونلاحظ أن مسألة التـلويح بالضغط على نصارى الدولة هي أكثـر فاعلية من الضغوط الأخرى.

فما نتائج هذه الضغوط؟

إن ابن إياس قد أجاب عن هذا السؤال بقوله: ولم يفد من ذلك شيء وملكوا الإفرنج مدينة غرناطة فيما بعد.

وبالبحث عن أسباب إخفاق مسألة التهديد بالضغط على رعايا المماليك النصارى، نجد تعليلا شافيًا لمؤرخ تركي معاصر عبر بقوله: «لم تعر إسبانيا أية أهمية لهذا التهديد، لأنها لم تكن قد سمعت أبدًا بأن دولة إسلامية أضرت برعاياها المسيحيين المطيعين. حيث إن المماليك، لم يمسوا المسيحيين في فلسطين بسوء، ولم يمنعوا، الحجاج المسيحيين. ولذا خلص مؤرخ التاريخ إسبانيا الإسلامية محمد عبد الله عنان إلى أن مصر لم تستطع أن تلبي نداء مسلمي إسبانيا بطريقة فعالة نظرًا لبعد المسافة، وأحداث مصر الداخلية، وتوجس المماليك من تفوق العثمانيين. كيف ومتى وصلت أنباء المأساة لمسلمي إسبانيا إلى العثمانيين؟. أشار المؤرخ العربي المعاصر الدكتور عبد الجليل التميمي إلى أن أهالي غرناطة أرسلوا في 882 هـ - 1477 م سفارة إلى السلطان العثماني محمد الفاتح طالبين تدخله لإنقاذهم. وقد نقل ذلك عنه مجموعة من الباحثين في تاريخ الدولة العثمانية. والمصدر الذي استقى منه المؤرخ التميمي هذه الرواية هو كتاب عزيز سامح التر، وهو (تركي معاصر لأواخر عهد الدولة العثمانية والعهد الجمهوري) بعنوان «الأتراك العثمانيون في المغرب العربي». وبالرجوع إلى المصادر العثمانية التركية (القديمة والمتأخرة) لا نجد أي إشارة إلى تلقي السلطان محمد الفاتح لرسالة أو سفارة غرناطية. بل تجمع هذه المصادر على أن السلطان العثماني بايزيد الثاني ابن السلطان محمد الفاتح (حكم بين 886 هـ - 918 هـ) هو أول سلطان عثماني يتلقى نداء استغاثة ونجدة من مسلمي إسبانيا. وبالبحث أيضًا في أوراق الأرشيف العثماني في استانبول، وخاصة في تصنيف على أميري الذي رتب وفهرس الوثائق العائدة لسلاطين الدولة العثمانية الأوائل، لا نجد بين هذه الأوراق ما يدل على وجود اتصال مسلمي إسبانيا بالسلطان محمد الفاتح. وعلى الرغم

أن المصادر العثمانية تشير إلى أن الاتصال الأول كان في عهد بايزيد الثاني، فإن هناك تساؤلات تفرض نسها. فلماذا تأخر مسلمي إسبانيا في إرسال طلب النجدة إلى ذلك التاريخ؟. وهل يمكن أن يكون لدى الدولة العثمانية معلومات عن المأساة مسلمي إسبانيا قبل سقوط غرناطة وبالتحديد قبل عهد بايزيد الثاني؟. هناك إشارة يمكن أن تكون دليلا على إمكان وصول أنباء المأساة إلى العثمانيين في فترة مبكرة. ومن ذلك ما ذكرناه آنفًا حول وعد سلطان المماليك في مصر عام 844 هـ لسفير المسلمين في إسبانيا بقوله «سأبعث إلى ابن عثمان يعينكم إن شاء الله». وإشارات أخرى تفيد بانشغال العثمانيين بحروب بحرية في البحر المتوسط منذ عهد محمد الفاتح لمواجهة تحالف «أهل الصليب» ضد العثمانيين بتحريض من بابا روما، استطاع العثمانيون خلالها صار جزيرة رودس وفتح مدينة أوترانت في جنوب شرق إيطاليا.

رغم هذه الإشارات، لا يمكن لنا سوى الاعتماد على حقيقة أن الاتصال بالعثمانيين بشكل رسمي تم في عهد بايزيد الثاني - وذلك لتوافر الأدلة. استقبل السلطان بايزيد الثاني سفارتين من مسلمي إسبانيا على النحو التالي[1]:

السفارة الأولى:

أرسل أبو عبد الله محمد الصغير (آخر ملوك بني الأحمر في غرناطة) سفيرًا يحمل رسالة إلى السلطان بايزيد الثاني في عام 891 هـ - 1486 هـ - أي قبل سقوط غرناطة بست سنوات - يعرض عليه الوضع الأليم للمسلمين في الأجزاء المتبقية من إسبانيا الإسلامية ويناشد المساعدة العاجلة. قرر العثمانيون إرسال أسطول بحري إلى غرب البحر المتوسط بقيادة البحار الشهير

---

(1) د. عبد اللطيف محمد الحميد، المرجع السابق، ص 58.

كمال رئيس في عام 892 هـ - 1487 م، فضرب الأسطول العثماني بمدافعه جربه، مالطة، صقلية، ساردينيا، كورسيكا ودخل المياه الإسبانية (أراغون) وقصف سواحلها الشرقية. أحمد كمال بك العروف بـ «كمال رئيس يعد مؤسس المدرسة البحرية العثمانية العالمية، وصفه ابن إياس مؤرخ مصر «بأنه لا يكل ولا يمل من الجهاد في الإفرنج ليلا ونهاراً حتى أعيي الإفرنج أمره، وأنه رأس المجاهدين المرابطين في الإسلام». مات كمال رئيس في إحدى حملاته قرب جزيرة رودس في عام 916 هـ - 1511 م. كما أشارت بعض المصادر العثمانية إلى أن السلطان بازيد الثاني أضاف إلى هذه المحاولة العسكرية، محاولة دبلوماسية، هي إيفاد سفراء إلى بابا روما للضغط على ملكي قشتالة وأراغون «إسبانيا» لوقف الحصار المضروب على غرناطة، وإلا سيضطر السلطان إلى المعاملة بالمثل. بيد أن هناك جملة من الأسباب أعاقت فاعلية الإجراءات العثمانية عسكريًا ودبلوماسيًا ومنها: - خلاف السلطان بايزيد الثاني مع أخيه جم:

بعد وفاة السلطان محمد الفاتح تولى ابنه الأكبر بايزيد الثاني، ولكن أخاه الأصغر الأمير جم رفض الاعتراف له بذلك وادعى أحقيته في العرش، ولما لم يستطع المقاومة فر إلى القاهرة، وحل صيفًا على السلطان قايتباي سلطان المماليك عام 886 هـ/ 1481 م. عاد إلى الأناضول مرة أخرى ثم جزيرة رودس، حيث نقله فرسان رودس (النصارى) إلى قلاعهم في فرنسا، وسلموه أخيرًا إلى بابا روما. كانت إقامة الأمير جم في أوروبا التي استمرت أكثر من اثني عشر عامًا مجالا للمساومة والضغط على العثمانيين وإشغالهم دبلوماسيًا وعسكريًا، كما كانت سببًا لتوتر العلاقات مع المماليك الذين ناصروا وأيدوا الأمير جم. هذه المسألة ألقت بظلالها على قضية مسلمي إسبانيا بسبب انشغال العثمانيين بالمناورات السياسية لاحتواء نزاع الأمير جم على السلطة الذي كان آلة سياسية بيد أوروبا.

- توتر العلاقات بين العثمانيين والمماليك: إلى ذلك الحين كانت الدولتان المملوكية والعثمانية من الدول الكبرى في العالم، والعلاقات بين هاتين الجارتين المسلمتين أخوية ودية، ومنذ أواخر عهد السلطان محمد الفاتح بدأت تتوتر العلاقات بسبب الخلاف حول تأمين المياه والأمن في طريق الحج، والخلاف حول إمارة ذي القدر، التي تقع على الحدود بين الدولتين، وأخيراً بسبب حماية المماليك للأمير جم.

لهذه الأسباب نشبت حرب حدودية بين الطرفين امتدت خمس سنوات بين 890 هـ - 1485 م/ 896 هـ - 1490 م. وبعد هذه الجولة الخطيرة من الصراع نجح سلطان تونس الحفصي في التوسط بين الجارتين، وعقد الصلح، وإعادة العلاقات الودية إلى سابق عهدها. يكفي الإشارة هنا إلى أن هذه السنوات الست من الحرب، أضاعت فرصة التنسيق العثماني المملوكي لصالح إنقاذ مسلمي إسبانيا. بل تكاد تتطابق مدة الحرب بين الطرفين مع المسافة الزمنية بين السفارة الأولى إلى العثمانيين وسقوط إسبانيا الإسلامية، أي بين سنوات (891 هـ - 897 هـ). وقد أضاف بعض المؤرخين إسبانيا أخرى، ساهمت في عدم نجاح نجدة بايزيد الثاني لمسلمي إسبانيا، ومنها بعد المسافة من وإلى مسلمي إسبانيا، وعدم اكتمال خبرة العثمانيين البحرية، وتعدد الجبهات المعادية لهم.

السفارة الثانية:

تنبع شهرة هذه السفارة من قصيدتها الطويلة الشهيرة التي وصفت حال مسلمي إسبانيا ومسلميها في اللحظات التي تلت السقوط مباشرة، بعثها مسلمو إسبانيا عام 907 هـ/ 1501 م إلى السلطان بايزيد الثاني. وقبل الدخول في تفاصيل هذه القصيدة، نستشف منها أن ثقة مسلمي إسبانيا بالعثمانيين لا زالت قوية، وأن سقوط غرناطة - نتيجة العوامل الداخلية

الذاتية - لم يصبهم باليأس من إنقاذهم. وصف راوي هذه القصيدة المؤرخ الأديب شهاب الدين المقري (ت 1041 هـ) القصيدة بأنها «غير بليغة». ووصفها المستشرق جيمس مونرو بأنها «لا تخلو من التدني اللغوي»، ولكن الذي أنقضها «من الانحطاط قدرتها وإخلاصها وصدقها في تصوير العواطف في بساطة ومباشرة، لذا فهي نوعية نادرة من الشعر العربي في العصور الوسطى، وأن العامل الذي سما بهذه القصيدة، عما هو معتاد في القصائد السياسية، في الحقيقة، هو قلة التكلف في اصطناع التحسين الشعري. وذلك خدم في رفع درجة المعاناة والتوتر الشعري، وسمح بقدر أكبر من التعبير الحر المباشر عن العاطفة الجياشة. تربو أبيات هذه القصيدة على مائة بيت، سوف نستعرض منها ما يخص موضوع دراستنا، كما ألحق بالقصيدة ديباجة نثرية تتجاوز عشرة أسطر بقليل، نذكر منها:

«الحضرة العلية، وصل الله سعادتها، وأعلى كلمتها، ومهد أقطارها، وأعز أنصارها، وأذل عداتها، حضرة مولانا، وعمدة ديننا ودنيانا، السلطان الملك الناصر، ناصر الدنيا والدين، سلطان الإسلام والمسلمين قامع أعداء الله الكافرين مولانا أبو يزيد».

ثم يصور قصة سقوط غرناطة:

وشدوا عليها في الحصار بقوة ... شهورًا وأيامًا بجد وعزمة

فلما تفادت خيلنا ورجالنا ... ولم نر من إخواننا من إغاثة

وقلت لنا الأقوات واشتد حالنا ... أطعناهم بالكره خوف الفضيحة

على أن نكون مثل من كان قبلنا من ... الدجن من أهل البلاد القديمة

ونبقى على آذاننا وصلاتنا ... ولا نتركن شيئًا من أمر الشريعة

فقال لنا سلطانهم وكبيرهم ... لكم ما شرطتم كاملا بالزيادة

فلما دخلنا تحت عقد ذمامهم ... بدا غدرهم فينا بنقض العزيمة

وبعد ذلك تتحدث القصيدة في أبيات كثيرة عن التنصير الإجباري، وتعذيب محاكم التحقيق، ومعاناتهم في ممارسة الشعائر الإسلامية في الخفاء، إلى أن يقول:

فآهًا على تبديل دين محمد بدين كلاب الروم شر البرية

وآهًا على تلك المساجد سورت مزابل للكفار بعد الطهارة

ثم تذكر القصيدة ما يريده مسلمي إسبانيا من السلطان العثماني:

عسى تنظروا فينا وفيما أصابنا لعل إله العرش يأتي برحمة

فقولك مسموع وأمر نافذ وما قلت من شيء يكون بسرعة

فسل بابهم أعني المقيم برومة بماذا أجازوا الغدر بعد الأمانة

ولكن القصيدة تذكر العثمانيين بأن يمارسوا ضغوطًا أكبر من محاولاتهم السابقة:

وقد بلغ المكتوب منكم إليهم فلم يعملو منه جميعًا بكلمة

وهذا يؤكد الرواية التي ذكرناها سابقًا حول وفد السلطان إلى بابا روما بشأن مسلمي إسبانيا

وأخيرا تلخص القصيدة المطلوبة لوضع المسلمين:

فها نحن يا مولاي نشكو إليكم فهذا الذي نلناه من شر فرقة

عسى ديننا يبقى لنا وصلاتنا كما عاهدونا قبل نقض العزيمة

وإلا فيجولنا جميعًا من أرضهم بأموالنا للغرب دار الأحبة

فإجلاؤنا خير لنا من مقامنا على الكفر في عز على غير ملة

أصبحت الهجرة والفرار بالدين هي الحل الأخير رغم مرارة ترك الأوطان والديار. وسوف يكون هذا أحد محاور الإغاثة العثمانية لمسلمي

إسبانيا عن طريق تسهيل الهجرة، ولكن ذلك يستدعي تأمين طريقها. بدأت بين العثمانيين والبنادقة حروب أساطيل خلال السنوات القليلة التي أعقبت سقوط غرناطة، وأهمها حرب ليبانتو أو (اينه بختي في المصادر العثمانية)، انتهت بانتصار العثمانيين وفتح ليبانتو، ولكن تمكن البنادقة بعدها من إحراق عشرين سفينة عثمانية. رغم عداء البابوية وباقي الدول الأوروبية لجمهورية البندقية الإيطالية، بسبب احتكارها التجاري وقوة أساطيلها، إلا أن البندقية شاركت في تجهيز أسطول صليبي مشترك مكون من مائتي قطعة بحرية تابعة للبابا وإسبانيا وفرنسا ونابولي والبندقية، وهاجم هذا الأسطول المتحالف بقيادة الأميرال الإسباني (غونزالوه) جزيرة مدللي في بحر إيجه (غرب الأناضول) في عام 907 هـ/ 1501 م، بهدف إشغال الدولة والفتك بأساطيلها البحرية في البحر المتوسط. وفي أواخر سني حكم بايزيد الثاني ظهرت خلافات جديدة على ولاية العهد بين أبنائه الثلاثة أحمد وقورقود وسليم، أحدثت توقفًا في نشاط الدولة البحري، وساهمت في تدخل جيش الإنكشارية في النزاع بين أبناء السلطان لصالح ابنه سليم، الذي تولى بعد أبيه. بالإمكان إذن تبين بعض السمات العامة لعهد بايزيد الثاني الذي استمر (31سنة)، وهي عدم الاستقرار السياسي في بداية عهده أثناء الخلاف مع أخيه الأمير جم، ثم بعد ذلك في نهاية عهده أثناء الخلاف بين أبنائه الثلاثة، ويضاف إلى ذلك الخلاف مع دولة المماليك، وانشغال الدولة بالمواجهة العسكرية البحرية مع الأساطيل الصليبية المتحالفة. كل هذه العوامل ساهمت ولا شك في تقليل فاعلية الإجراءات العثمانية لمساعدة مسلمي إسبانيا. لم يحكم السلطان سليم الأول سوى ثمان سنوات فقط، ولكنها كانت حافلة بالمتغيرات والمفاجآت على الساحتين الإسلامية والدولية. هذه الأحداث ساهمت في إشغال العثمانيين عن الجبهات الأوروبية وميدان البحر المتوسط، وبالتالي تضاؤل - ولو بشكل

مؤقت - فرص مساعدة بقايا مسلمي إسبانيا. ولكن نتائج هذه المتغيرات ستكون لصالح تقويه البناء الداخلي للدولة العثمانية، وزيادة نفوذها سياسيًا وروحيًا في العالم الإسلامي بوضع يدها على ممتلكات المماليك في مصر والشام والحجاز واليمن.

أبرز هذه المتغيرات كانت ما يلي:

- ظهور الشاه إسماعيل الصفوي في بلاد فارس والعراق:

تبنى الشاه إسماعيل الصفوي التركي المذهب الشيعي الاثنا عشري في بلاد فارس في بداية القرن العاشر الهجري، وقام بقتل علماء السنة في بلاده، ووصل نفوذه إلى العراق وشرق الأناضول. ولتنفيذ سياسته التوسعية تحالف مع البندقية لغزو الدولة العثمانية من الجانبين، كما أغرى المماليك بإمكانية التحالف المشترك ضد التوسع العثماني. كان على السلطان سليم الأول - لاعتبارات مذهبية وسياسية - التحرك صوب هذه الجبهة الجديدة التي لم يعتادها العثمانيون. فسار على رأس حملة عسكرية كبيرة، وحقق انتصاراً ساحقًا ضد الشاه إسماعيل في معركة جالديران (920هـ/ 1514م)، وجنب المنطقة خطر التوسع الباطني التركي الصفوي.

- نهاية حكم المماليك وتصدر العثمانيين زعامة العالم الإسلامي:

تضافرت مجموعة من العوامل ساعدت في تعجيل انهيار الحكم المملوكي - الذي استمر قرنين ونصف - ومنها نجاح البرتغاليين في الوصول إلى الشرق عبر رأس الرجاء الصالح، مما يعني انتقال طرق التجارة التقليدية من حوض البحر المتوسط إلى المحيط الأطلسي، وبالتالي فقدان المماليك لأهم مورد اقتصادي وهو مرور بضائع الشرق عبر أراضيهم إلى أوروبا. هذا الضعف الاقتصادي تبعه ضعف عسكري تمثل في عجز المماليك عن إيقاف

وصول البرتغاليين إلى المنطقة العربية. فتحقق للقـوة الإسلامية العثمانية الفتية فرصة تصدر العالم الإسلامي بالقضاء على الصفويين الشيعة، ونجاح السلطان سليم في دخول القاهرة عاصمة المماليك، وانتقال مقاليد الخلافة إلى استانبول سنة 923هـ/ 1517م.

- تسرب الأساطيل البرتغالية الصليبية إلى مياه البحر الأحمر والخليج وتهديد الأماكن المقدسة:

ارتبط بضعف دولة المماليك - المسئولة عن حماية الأماكن المقدسة - وصول الأسطول البرتغالي الصليبي في بداية القرن العاشر الهجري إلى مياه البحر الأحمر عبر الطريق الجديد (رأس الرجاء الصالح)، بهدف تهديد الأماكن المقدسة وإضعاف نشاط السفن الإسلامية في البحار العربية والهندية. طلب أمير مكة من المماليك مساعدته في حماية الحجاز، فتم التنسيق بين المماليك والعثمانيين لدفع لوازم الأسطول الذي سيقوم بمهمة الحماية، ولكن توتر العلاقة بين الدولتين بسبب خشية التحالف الصفوي المملوكي ضد العثمانيين انتهى بضم دولة المماليك إلى حوزة الدولة العثمانية، وجعل تبعة الحماية تقع تلقائيًا على العثمانيين. هذه الجبهة كسابقتها (الجبهة الصفوية) جديدة على نمط وجهة الفتوحات العثمانية التي كان ميدانها الأول شرق أوروبا. كان من الممكن قيام العثمانيين بدور أكبر في البحر المتوسط لصالح دول المغرب العربي العربية ومسلمي إسبانيا، ولكن المستجدات المذكورة آنفًا في الساحة الإسلامية (الصفويون، البرتغاليون، مسألة المماليك) أشغلت الدولة العثمانية خلال هذه المدة الوجيزة. هناك دلائل تشير إلى عزم السلطان سليم الأول منذ بداية عهده على الالتفات إلى جبهة البحر المتوسط، فقد ذكرت بعض المصادر العثمانية أن السلطان أمر ببناء 160 بارجة بحرية بيد أن

ظهور الصفويين، وتوتر العلاقات العثمانية المملوكية، حتم تطبيق قاعدة «تقديم الأهم على المهم»، ولذا توقف النشاط البحري العثماني ريثما يتم حسم المعارك البرية مع الصفويين والمماليك، وهذا ما تم فعلًا. والدليل الآخر على إطلاع السلطان سليم الأول على ما يجري ضد مسلمي إسبانيا والمغرب العربي رسالة أهالي الجزائر إلى السلطان نقتطف منها ما يهم موضوعنا:

«إن طائفة الطاغية «ملك إسبانيا» لما استولت على بلاد مسلمي إسبانيا، انتقلوا منها إلى قلعة وهران للاعتداء على سائر البلاد. وبعد هذه المضايقة والحصار دخل الكفار إلى وهران وبجايه وطرابلس آنذاك قدم ناصر الدين وحامي المسلمين المجاهد في سبيل أوروج باي مع ثلة من الغزاة. فقابلناه بالعز والإكرام واستقبلناه، لأننا كنا في خوف «من عدونا» فخلصنا بفضل الله. غير أنه وقع شهيدًا في حرب تلمسان رحمه الله. وقد حل مكانه أخوه المجاهد في سبيل الله أبو التقى خير الدين وكان له خير خلف، فقد دافع عنا ولم نعرف منه إلا العدل والإنصاف واتباع الشرع النبوي الشريف ومفاد ما يريد عبيدكم إعلامه لمقامكم العالي هو أن خير الدين كان قد عزم صد جنابكم العالي إلا أن عرفاء البلدة المذكورة رفعت أيديها متضرعة إليه حتى لا يرتحل خوفًا من الكفار إذ هدفهم هو «النيل منا» ونحن على غاية الضعف والبلاء». ونتيجة لهذه السفارة، وربما بجهود سابقة لها بقليل، تحققت تبعية الجزائر للعثمانيين اعتبارًا من 925 هـ/ 1519 م، إذ سارع السلطان سليم الأول بإضفاء رتبة حاكم عام «بكلربكي» على خير الدين، واعتبرت الجزائر جزءًا من الدولة العثمانية. نلاحظ هنا أن التأثير العثماني وصل بسرعة لصالح الشعوب الإسلامية في المغرب العربي لمحاصرة من قبل الإسبان حال نجاح السلطان سليم الأول في جبهة الشرق (الصفويون أتراك إيران، المماليك)، مما يعني عزم العثمانيين على مواجهة الإسبان منذ البداية[1].

---

(1) د. عبد اللطيف محمد الحميد، نفس المرجع السابق، ص 71.

إجبار عرب قشتالة على التنصر (1501 - 1502):

لم يبق في منطقة غرناطة - نظريًا - من المسلمين إلا في بعض القرى المتفرقة، ولم يكن للمملكة حجة عليهم لحملهم على التنصر بالقوة، لأنهم لم يثوروا، ولم يخلوا بواجبهم، فرأت تركهم إلى وقت آخر. أما قشتالة وليون فكانت فيهما أعداد كبيرة من المسلمين، ولكنهم كانوا قد أصبحوا في حالة مؤلمة من البؤس والفاقة، ولم يتحرك أحد منهم إبان المعارك السابقة بين غرناطة وقشتالة. كما لم يتحركوا إبان الثورات السابقة في بلنسية وغرناطة والبشرات. ومع ذلك فإن الملكة، رأت بعد أن تفرغت من مشاكلها الرئيسية، وبصورة خاصة مشكلة غرناطة، أن انتهى من مشكلة المسلمين في قشتالة وليوم، إما بإجبارهم على الهجرة، وإما بإجبارهم على تلقي العماد. فأصدرت في 20 يوليو 1501 أمرًا منعت بموجبه جميع الأرقاء المسلمين، وتحت طائلة الإعدام، من التراسل مع المسلمين في مملكة غرناطة، سواء منهم المتنصرون وغير المتنصرين، كما حرمت على مسلمي قشتالة وليون الدخول إلى مملكة غرناطة، تحت طائلة عقوبة الموت، ومصادرة الأموال. وفسر هذا الأمر على أن المراسلة والاتصال بين المسلمين في أطراف المملكة، يشد من أزرهم، ويرفع من معنوياتهم، ويحفزهم على معارضة أوامر التنصير.

أوامر جائرة:

وفي 12 فبراير 1502 أصدر الملكان أمرًا إلى جميع المسلمين البالغين (الذكور 14 سنة والإناث 12 سنة)، بالخروج من مملكتي قشتالة وليون. على أن يحكم هؤلاء البؤساء مهلة شهرين يكونان فيهما تحت حماية الملكين، وحينما يحل الأجل - وهو آخر نيسان - يتوجب عليهم جميعًا التوجه في الطريق المعينة لخط سيرهم، قوافل تحت أشراف مفوضي الحكومة. وقد حرم

عليهم أن يحملوا معهم ذهبًا وفضة أو بضاعة ممنوعًا تصديرها، تحت طائلة عقوبة الموت ومصادرة المال. وكلف المفوضون بأن يسير وهم «عن طريق بيسكاي» حتى أحد الموانئ، أو حتى الحدود الفرنسية، دون أن يمروا بالبرتغال أو أراغون، أو نافارا. ومنع عليهم الإبحار إلى إفريقيا أو إلى تركيا أو إلى بلد إسلامي غير مصر. ونص الأمر على معاقبة كل مسيحي يخفي مسلمًا بمصادرة جميع أمواله. وقضى الأمر بإبقاء فئات من أولاد المسلمين في البلاد، دون أن يعين كيف تؤمن معيشتهم. ويبدو واضحًا أن جميع الصعوبات التي جاء بها الأمر كانت غايتها أن تجعل خروج هؤلاء من البلاد أمرًا شبه مستحيل، وبالتالي إجبارهم على البقاء وقبول العماد. فتحريم حمل الذهب والفضة والأشياء الممنوع تصديرها، يعني أن على الناس الخروج من البلاد دون أن يكون معهم شيء ينفقونه، وترك كل شيء للإسبان؛ وتحديد الخروج من الحدود الشمالية. ومنع النازحين من الهجرة إلى غير مصر، يعني إبعاد الشقة عليهم، وإكثار النفقات، لدرجة تجعل من المستحيل على هؤلاء البؤساء احتمالها. ثم تأتي فوق هذه الصعوبات كلها الصعوبة الأكبر وهي: إجبار النازحين على ترك فئات من أولادهم في البلاد الإسبانية تحت رعاية أعدائهم. إننا لا نملك تفاصيل وافية حول هذا الموضوع، وكيف انتهى، ولكن أحد المؤرخين المعاصرين وهو الخوري اندريه بيزنالدس - خوري بلدة (لوس بالاسيوس) - قرب إشبيلية، ذكر أن العماد فرض على مسلمي قشتالة والأندلس وجيان تحت طائلة عقوبة الاسترقاق. وحينما انتهت مهلة الشهرين المحددة في الأمر، قبلوا جميعًا أن يتعمدوا دون إكراه؟؟

ويقول مؤرخ آخر هو (لورينسو كارفاخال) - وهو الذي كتب حياة الملكة إيزابيلا - (إنه حينما حل الأجل المضروب لإخراج المسلمين لم يسمح لهم بالخروج، وإنما أجبروا على التنصر، وإن الكثيرين عمدوا بدون رضا

منهم. وذلك لأن الملكة رأت أن بعض المناطق قد خلت تماما من سكانها).
وما ذكرته الروايتان المتقدمتان يؤكد بما لا يقبل الشك أن الصعوبات التي تضمنها الأمر الملكي، والتهديد بالموت والمصادرة، كانت الغاية منها إجبار المسلمين على التنصر، وعدم الخروج من البلاد.

حركة الخيرمانيا واجبار المسلمين على التنصر في مملكة بلنسية:

كان النبلاء وأمراء الإقطاع يعارضون دائمًا في طرد المسلمين، لما يلحقه الطرد بمصالحهم من ضرر بالغ. فالمسلمون كعمال شرفاء نشيطين مخلصين في أعمالهم، كانوا يؤلفون أكثرية العمال الزراعيين في البلاد، بل غالبيتهم العظمى. وطرد المسلمين من البلاد معناه إخلاؤها من اليد العاملة، المتخصصة النشيطة، وخصوصًا في مجال الزراعة، ويعني هذا خراب ملاك الأرض، والنبلاء وأمراء الإقطاع، الذين يعيشون على دخول أراضيهم ومزارعهم. وإذا قد كان النبلاء يؤلفون - بما لهم من مصالح مرتبطة ببقاء المسلمين في البلاد - قطبًا معاكسًا وأهوائها، التي تدفعها إلى العمل على إثارة الحكام والعامة ضد المسلمين، وحملهم على إساءة معاملتهم، وإجبارهم على التنصر أو الرحيل. ولعله لولا وجود مصالح النبلاء ومقاومتهم وضغطهم على الملوك من الجانب الآخر، لكانت مساعي الكنيسة قد أتت أكلها منذ وقت بعيد. لذلك فكر الكاردينال خيمنس - معرف الملكة، الذي أصبح وصيًا على عرش قشتالة بعد موت الملك فرناندو - في قوة مسلحة تكون في خدمة الكنيسة لتستعملها ضد النبلاء. فألف حرسًا وطنيًا، مرتبطًا بالكنيسة، وأخذ يستخدمه ضد النبلاء كلما دعت الحاجة إلى ذلك. ثم جاء الملك شارل كنت (شارل الخامس) فوجد المنظمة قائمة فأراد استخدامها هو أيضًا ضد النبلاء، وضد الشعب، ولكنها أفلتت من يده مؤخرًا، تحولت ضده. وفي عام 1520 م، ألف ثلاثة

من الفرسان جميعه من النبلاء في المدن، انضم إليها الكثير من الكبراء والأساقفة، فكانت هذه الجمعية تعبيراً عن شعور الارستقراطية الإسبانية ضد محاولات الكردينال، والملكية لإخضاع النبلاء. وفي نفس الوقت تألفت في بلنسية جمعية أخرى من العامة غايتها الوقوف في وجه النبلاء، وأسميت (جيرمانيا أوهيرنيا) أي (أخوية). وقد ولدت هذه الجمعية، نتيجة إحدى الاندفاعات العاطفية الجماهيرية في بلنسية للاحتجاج على تصرف المحكمة الكنسية؛ إذ ارتكب أحد القسس الشبان جرمًا شائنًا قدم نتيجته إلى المحكمة الكنسية، فقضت المحكمة عليه بالسجن مدى الحياة. وبعد قليل ارتكب أربعة من الشبان جرائم مماثلة لجريمة الراهب. ولما قدموا إلى نفس المحكمة قضت بإعدامهم. فاستاء الناس من هذا الموقف المتفاوت من المحكمة، وتحرك بعض الرهبان الفرنسيسكانيين ينتقدون المحكمة. وبلغ الأمر بأحدهم أن قام في 7 أغسطس 1519 بوعظ الجماهير ولفت أنظارها إلى هذا التفاوت في المعاملة، فثارت الجماهير، وتوجهت إلى الكاتدرائية، فاقتحمتها واقتادت الراهب المحكوم عليه بالسجن المؤبد إلى المحرقة، مع الرجال الأربعة المحكوم عليهم بالإعدام، نفذ فيهم الحكم جميعًا. وحينما بدأ حاكم بلنسية بالتحقيق في القضية خاف المحرضون على أنفسهم من العقاب، ولجأوا إلى بعض الأحياء وأخذوا في تنظيم أنفسهم، على نمط المليشيا (الحرس الوطني القشتالي)، وسموها هيرمانداد (أخوة) - أو الأخوة المقدسة، سانتا هيرمانيا - وانضم إلى الجمعية بعض رجال الدين، محاولين استخدمها ضد المسلمين، وأعلنوا أنهم سيقومون بالتسلح لمواجهة المسلمين، وأنهم يقصدون بحركتهم هذه الثورة على حماة المسلمين (أي النبلاء). فأخذ الناس يتقاطرون منضمين إلى هذه الحركة، وكان على من يريد الانضمام إليها أن يقسم اليمين على التعاون والتعاضد ضد النبلاء، وأن يضحي بدمه وماله وحياته في سبيل ذلك. وفي

شهر سبتمبر من عام 1519 قام أعضاء الجمعية بعرض مسلح في شوارع بلنسية، برغم معارضة مدير الشرطة، ولم تستطع لحكومة اتخاذ تدبير حاسم بحقهم، فشجعهم ذلك على التمادي في غيهم. ثم عقدوا اجتماعًا انتظموا فيه صفوفًا تحت قيادة 13 نقيبًا (سنديكا)، وأقسم الجميع على أنهم لن يتقاضوا لدى محكمة غير محكمة نقبائهم الثلاثة عشر في كل ما يتعلق بشؤونهم. وأرسلوا في نهاية هذا الاجتماع ضبطًا بما يحدث فيه إلى الملك شارل الخامس. وأراد الملك أن يستخدم الجيرمانيا في خدمة أغراضه، فرد عليهم بأنه يوافق على قيام الجمعية، على شرط أن تكون تحت إشراف حاكم بلنسية. وفى 28 ديسمبر 1519 انتخبت الجيرمانيا المفوضين النهائيين من الشعب، وكان أعنفهم وأنشطهم، رجل يدعى (جيين سورولا) فأصبح رئيسًا للجمعية، واتخذ لنفسه حرسًا خاصًا، وأحاط نفسه بمظاهر الأبهة، وأصبح الحاكم الفعلي لبلنسية. ثم أخذت حركة الجيرمانيا بالامتداد إلى المدن والقرى، في جميع أنحاء مملكة بلنسية. واستشعر النبلاء الخوف من تطور الأمور، وتفاقم الداء، فأرسلوا إلى الملك يرجونه الحضور إلى بلنسية لحسم الأمر، وقطع دابر هذا الداء المهدد للجميع. وفي هذه الأثناء وصل، من أراغون إلى بلنسية، الكاردينال (فلورينت)، ليمثل الملك في بعض المراسيم، فاجتمع النبلاء في مجلس النواب (الكورتس)، وأعلنوا رفضهم قبول المفوضين الثلاثة الذين أرسلهم الملك للتحقيق في موضوع الجيرمانيا، وحاول الكاردينال تلطيف الجو فلم يفلح، وحينئذ أوعز إلى (الجيرمانيا) بالتحرك سريعًا، وأجرت عرضًا أمامه في 19 فبراير 1520، اشترك فيه 8000 عضو. وفي أواخر آيار من العام نفسه جاء إلى بلنسية نائب الملك (دون ديغو دو مندوسا) فجاءه مفوضو الجيرمانيا الثلاثة عشر، فأساء استقبالهم، فأبرز له رئيس الجمعية كتابًا من الملك مؤرخًا في 7 مايو يوصي فيه بالجمعية خيرًا،

فاستغرب نائب الملك ذلك، إذ كان لديه كتاب آخر من الملك مؤرخ في 10 أيار يبلغه فيه بعدم اعترافه بالجمعية وبمطالبها، ولذلك صرف (دو مندوسا) أعضاء الجمعية، معلنًا لهم أنه لا يستطيع الاعتراف بهم وبجمعيتهم. وبعد قليل جرت انتخابات للمجلس البلدي ففازت فيها الجمعية بمقعدين. فأعلن نائب الملك أنه لا يعترف بوجود هذا المجلس. ولكن المجلس اجتمع برغم نائب الملك، وباشر أعماله، ولم يتخذ دو مندوسا تدبيراً ما، فشجع ذلك أعضاء الجمعية على المضي في تدابيرهم وخططهم. واندفعوا إلى مدينة (مورفيديرو) واستولوا على القلعة، وقتلوا من فيها من الفرسان. وحدث مثل ذلك في مدينة بلنسية، واستمرت الاضطرابات ثلاثة أيام، هرب على أثرها نائب الملك من المدينة في 6 يونية. ولما هرب دو مندوسا من بلنسية، سيطر أعضاء الجمعية عليها، وأخرجوا من الوظائف من ليس منهم، وقتلوا أعداءهم، ونهبوا أموالهم، وأقاموا حكم الإرهاب، وأرسل الملك إليهم رسولا يحمل إليهم أوامره فرجموه بالحجارة واضطروه إلى الهرب.

الجمعية توجه النقمة إلى المسلمين وتذبحهم:

وأراد أعضاء الجمعية مضاعفة الاندفاعة الثورية باستغلوا كره الناس القديم للعرب لإثارتهم عليهم، وبذلك اشتعلت نار الثورة على الموجودين منهم في بلنسية ومنطقتها. وليزيد القسس والجرمانوس الأخوان (Hermanos) (أعضاء الجمعية) النقمة الشعبية على المسلمين أخذوا يشيعون أن العبيد المسلمين قتلوا أبناء أسيادهم النصارى، فاندفع الناس إلى الحي العربي في بلنسية، وهدموه بعد أن نهبوه وقتلوا من صادفوه منهم كبيراً كان أو صغيراً، حتى فاضت الدماء أنهاراً، وبعد أن انتهى الجرمانوس من بلنسية، استعرضوا 6000 من أتباعهم في شوارع المدينة، وانطلقوا يهاجمون المدن والقرى التي

يوجد فيها مسلمون، وفي 30 يونية 1520، هاجم الثائرون مدينة (شيقرت)، التي يسكنها كثير من المسلمين، وقتلوا جميع من فيها منهم، حتى لم ينج أحد منهم، وخربوا بيوتهم ومنازلهم، بعد أن نهبوا جميع ما فيها. وبعد أن انتهوا من ارتكاب جرائمهم في شيفرت، اتجهوا إلى منطقة (موريلا)، فتصدى لهم الدوق دو سيجورب (دون الونسو داراغون)، لحماية أتباعه من العرب، وانضم إليه 400 من العرب في مدينة المنارة، وخاف الثائرون ازدياد المقاومة ضدهم، فلجأوا إلى الحيلة، وعرضوا على الناس (جثتي اثنين) من النصارى غرست فيهما خناجر عربية، وقالوا لهم، انظروا ما فعله العرب من أنصار الدوق دو سيجورب. ووقف أحد القسس، الذين كانوا منضمين إلى المخربين، يخطب مثيراً حماسة الناس ضد العرب، وانطلق القسيس يتبعه المخربون إلى كاتدرائية المدينة يطلب إعطاءه علم الحرب الصليبية، فرفضوا تسليمه إليه، فانطلق يشتم العرب، وينادي بشعار (الموت لجميع العرب)، فثار المخربون، واستولوا على علم المدينة، وعلّقوه على أحد الأبواب، ولما كان ذلك يعني دعوة جميع المواطنين النصارى للانضواء تحته، فقد تجمع فوراً جمع غفير من الناس انقسموا إلى فئتين:

1 - فئة تضم قرابة خمسة آلاف رجل، تحركت تحت علم المدينة إلى مدينة (مورفيديرو) وهي تهتف (الموت لجميع العرب). 2 - فئة أخرى سارت لتنضم إلى أحد نقباء الجمعية الذي اتجه على رأس قوة لرد نائب الملك.

انطلق الجيش الأول إلى المناطق الإسلامية ينهب ويسلب ويخرب ويقتل كل من يقع بيده من العرب، وانضم إلى هذا الجيش الجنود الموالون للدولة ليفوزوا بنصيب من حصيلة النهب والسلب والاغتصاب، ولما بلغوا مدينة (غانديا) خربوها ونهبوا ما فيها، واضطروا الناس إلى قبول العماد، ويقول

بعض المؤرخين إن أحد القسس الموجودين مع الثائرين قام بتعميد المسلمين وهم جاثون بين أنقاض بيوتهم، وبين جثث نسائهم وأطفالهم واستمرت أعمال المخربين - من أفراد الجمعية ومن انضم إليهم من القسس والعامة والجنود - ضد المسلمين حتى اضطروا من بقي منهم حيًا في غانديا، وأوليفيا ودانية، إلى التنصر، لأنهم لم يتركوها لهم سوى الاختيار بين الموت والعماد. وارتكب المخربون أفظع الجرائم وأبشعها في قرية (بولب) الواقعة في منطقة دانية على ساحل البحر، فقد كان في القلعة 600 من المسلمين متحصنين فيها. ولما هاجمهم المخربون دافعوا عن أنفسهم أبسل دفاع وأشرفه، ولكن المؤن سرعان من نفذت، واضطرهم الجوع إلى الاستسلام، وقبلوا أن يضعوا سلاحهم وأن يتعمدوا بشرط المحافظة على حياتهم وأموالهم. ثم خرجوا من قلعتهم ونزلوا إلى السهل مطمئنين إلى الاتفاق الذي تم بينهم وبين قادة المخربين، فتلقوا العماد، ولما استعدوا للعودة إلى حصنهم، صاح واحد من الأشقياء (إن هؤلاء لا يمكن أن يكونوا مستعدين للموت مثلهم الآن)، فانقض عليهم من حولهم وقتلوهم جميعًا. وقاتل العرب تحت قيادة السادة الإقطاعيين، عصابات الأشقياء وقتل كثير منهم في الدفاع عن أنفسهم، وتميز بعضهم في المعارك بكثير من الجرأة والإقدام، ولكن الجنود الإسبانيين كانوا ينظرون إلى العرب نظرة كره وحقد، ويعاملونهم معاملة الخارجين على القانون، وإذا ما ظفروا بشخص منهم قتلوه. وكان ممن تميز في المعارك ضد المخربين، وساهم في تنظيم إخوانه المسلمين، وتجنيدهم، ودفعهم إلى الدفاع عن أنفسهم .. رجل يعرف بابن الوزير (الاجواسيل) وقد قتله الجنود في عداد من قتلوا.

واستمرت أعمال هذه الحركة التخريبية مدة ثلاث سنين، لاقى فيها المسلمون شرًا مستطيرًا وذاقوا منها صنوف العذاب والقتل والتشريد، وقد كان

للقسس ورجال الدين اليد الطولى في تأليفها وإدارتها وتوجيهها إلى البطش بالمسلمين[1].

أثر التعميد بالإكراه:

أثار تعميد المسلمين بالقوة، مسألة فقهية، وهي هل يعتبرون مسيحيين أم لا؟ وهل يمكن إخضاعهم لديوان التحقيق إذا عادوا إلى الإسلام أم لا؟ لقد سبق للمجامع المقدسة، ومنها مجمع نيقية، أن قررت أن الذين يكرهون على الدخول في المسيحية، لا يمكن أن يعتبروا مسيحيين إلا إذا أعلنوا فيما بعد، وبرضاهم التام عن رغبتهم في البقاء مسيحيين. ومعنى ذلك أنه يجب العودة إلى المسلمين الذين أكرهوا على التنصر، والسيف فوق رقابهم، لسؤالهم عن رغباتهم بعد زوال الإكراه، فإن أعلنوا تمسكهم بالمسيحية اعتبروا مسيحيين، وإلا فلا يمكن اعتبارهم كذلك، وبالتالي فإنهم لا يمكن أن يكونوا خاضعين للملاحقة أمام ديوان التحقيق (محاكم التفتيش). ولكن الملك شارل الخامس كان له رأي آخر، يختلف عن رأي المجمع المقدس، فهو يريد أن يعتبرهم مسيحيين بصورة نهائية، وأن يخضعهم إلى أحكام ديوان التحقيق. ومع ذلك أراد أن يحصل من البابا على تأييد لوجهة نظره هذه. ويقول المؤرخون الغربيون، إن البابا كان واقعًا تحت تأثير الملك شارل الخامس، لا يرفض له طلبًا، فعرض الملك الأمر على البابا، وشرح له وجهة نظره، وطالبه بتأييده في مسعاه وفي نظرته للأمر.

رأي البابا ونصائحه:

وحينما تلقى البابا طلب الملك، بادر إلى إصدار أمر بابوي (بولا) بتاريخ 12 مايو 1524 أحل فيه من اليمين التي أقسمها عام 1519 على أن

(1) د. أسعد حوامد، المرجع السابق، ص 236.

يحافظ على حياة المسلمين، وحريتهم وأموالهم، وامتيازاتهم وقضائهم الخ، وحثه على الاهتمام بموضوع تحويل المسلمين إلى النصرانية في مملكته. ونصح البابا (كليمانت السابع) الملك بأن يكلف أعضاء ديوان التحقيق بإتمام عملية التنصير، كما نصحه بتحديد مدة كافية لإتمام ذلك. أما إذا أصر أحد المسلمين على التمسك بالإسلام، فيحسن إخراجه من المملكة تحت طائلة فرض الرق عليه مدى الحياة إذا رفض الخروج. وطلب البابا من الملك تحويل الجوامع إلى الخدمات الكنسية والدين المسيحي، على أن تعطى أملاكها وأوقافها إلى السادة الإقطاعيين تعويضًا لهم عن حرمانهم من أيدي المسلمين العاملة في أراضيهم. وقد اعتبر أمر البابا هذا مخالفًا لروح الدين المسيحي ولآراء المجامع المسيحية المقدسة، كما اعتبر مخالفًا للضمير الإنساني، وبعيدًا عن العدل والإنصاف والشرف واحترام الكلمة والعهد.

إعادة بحث مسألة التنصير بالإكراه:

كان الضغط المتزايد على المسلمين يدفعهم إلى المخاطرة بأنفسهم وأولادهم في سبيل الهجرة إلى المغرب العربي، نجاة بدينهم وحريتهم وأعراضهم، رغم ما في هذه المخاطرة من عواقب وخيمة إذا ما قبض عليهم. فقد كانت الأوامر الملكية السابقة تقضي باسترقاق من يقبض عليه وهو يحاول الهرب واسترقاق زوجته وأولاده، ومصادرة أموالهم. ولكنهم برغم جميع هذه المخاطر كانوا يتسللون باستمرار حتى بلغ عدد الهاربين من مملكة بلنسية عام 1523 حوالي خمسة آلاف عائلة.

وتجاه هذه الهجرة التي كانت تهدد المملكة بالبوار والخراب، تعالت شكاوى السادة الإقطاعيين من استمرار هجرة أتباعهم، فأمر الإمبراطور شارل كانت، بدعوة لجنة مشتركة من كبار رجال الدين، وكبار رجال الدولة في

فبراير من عام 1525 م، لمناقشة صحة العماد الذي تم بالضغط والإكراه وقيمته.

رأي غريب للجنة:

اجتمعت اللجنة 22 جلسة، وحضر الإمبراطور شارل كانت الجلسة الختامية، وكان لرأيه الشخصي ووجوده تأثير موجه على اللجنة، ولم يشذ عن الخضوع لرأي الإمبراطور إلا عضو واحد من أعضاء اللجنة تذكر الروايات أن اسمه (خايم بنيت)، فقد كان يرى (أن العرب لن يكونوا مسيحيين مخلصين أبدًا، وسيظلون مارقين مرتدين عن الدين، وهذا الأمر لا يشرف الدين) وظل على رأيه هذا الذي يعارض رأي الإمبراطور، ونظريته، ولكن صوته لم يسمعه أحد لأنهم كانوا ينصتون إلى رأي الإمبراطور. وأخيرًا أعلنت اللجنة بأكثرية أعضائها، ونزولا عند رغبة الملك، أن العماد الذي تلقاه العرب يجب أن يعتبر صحيحًا، وإن يكن قد تم في ظروف يظن أنه رافقها بعض العنف. لأن العرب حينما تلقوا العماد كانوا يتمتعون بقواهم العقلية كاملة، فلم يكونوا مجانين أو سكارى، فإذا كانوا يرفضون تلقي العماد فقد كان عليهم أن يقولا «لا»، صراحة وعلنًا، حينما عرض عليهم العماد. ولا يكفي أن يقولوا «لا» في سرهم. وليس هناك من دليل على أنهم قالوا «لا» صراحة وعلنًا. وخلصت اللجنة إلى القول إن المعمدين من العرب هم مسيحيون حقيقيون ويجب إجبارهم على الحياة النصرانية، وتعليمهم الدين، وتعميد أبنائهم.

أما المسلمون غير المعمدين، فيلجأ إلى وعظهم ودعوتهم إلى النصرانية، وعليهم أن يتلقوا العماد خلال مهلة معينة، وإلا أصبحوا عبيدًا مدى الحياة.

أوامر الإمبراطور:

وافق الإمبراطور على رأي اللجنة، وعلى التدابير التي اقترحتها، وأصدر في إبريل أمرًا ملكيًا (سيدولا) يقضي بإرسال ثلاثة مفوضين كنسيين لتثبيت عرب بلنسية في الدين، وتعميد أبنائهم، وأمر بمصادرة المساجد التي تم فيها إجراء قداس في الماضي، وتحويلها لمنفعة الكنيسة.

اللجنة الكنيسة:

وبناء على هذا الأمر الملكي فوض المحقق العام بصلاحية ثلاثة من رجال الدين هم دون كاسبار دافلو، مطران وادي آش، والراهبان فري انطونيو دوجيفارا وفري خوان دوسلمنكا، فذهب الثلاثة إلى بلنسية، ووصلوها في 10(مارس) 1525. وفي 14 منه أذاع عضو اللجنة كاسبار دافلو الأمر الملكي. ومنح المسلمين مهلة مدتها ثلاثون يومًا ليوفقوا أوضاعهم مع الأمر الملكي. وحثهم على الإفادة من العفو الذي تضمنه الأمر، وهدد المخالفين بإنزال عقوبة الموت بهم، وبمصادرة أموالهم. وأرسل هذا المطران معاونيه إلى المناطق الواقعة حول المدينة لإتمام عملية تثبيت من فيها في الدين، ودام عمل اللجنة أربعة أشهر وانتهت من مهمتها في شهر أغسطس

أوامر ملكية جديدة بتنصير المسلمين:

بعد أن أنجزت اللجنة الكنسية المهمة الموكولة إليها، أخبرت الملك بنتائج مساعيها، وحثته على إنجاز القسم الثاني من الأمر البابوي الذي يقضي بتنصير المسلمين الموجودين في مملكة أراغون. فأصدر الملك أمرًا مؤرخًا في 13/ 9/ 1525

تضمن الأمور التالية: 1 - أعلن عزم الملك الذي لا يتزعزع على محور الإسلام من مملكته. 2 - دعا المسلمين إلى ممارسة الإسلام وإلى عدم معاندة

أمر الله. 3 – وعد المسلمين بمعاملتهم كمعاملة النصارى إذا أطاعوا أمر الملك. 4 – وأخيراً أنذرهم باستعمال جميع العنف، إذا ما رفضوا الرضوخ للرغبة الملكية.

إبلاغ الأوامر للمسلمين:

لم يعين الأمر الملكي، العقاب الذي سيتعرض له المخالفون، وترك لأعضاء اللجنة الكنسية أمر شرحه للناس. لذلك، دعا عضو للجنة المطران جيفارا عرب بلنسيه إلى الاجتماع في الكنيسة، بتاريخ 8 أغسطس، ليبلغهم أمر الملك، ويشرحه لهم. ولما اجتمع الناس، وقف جيفارا يعظمهم، ويقص عليهم تاريخ أصلهم، وقال لهم إن الدم النصراني يجري في عروقهم، لأن المسلمين حينما فتحوا بلنسية لم يكن معهم نساؤهم، وإنما تزوجوا مسيحيات، ومن هذا الزواج جاء شعب المنطقة، فالسكان في رأيه مسيحيون بالحق الإلهي، والحق الطبيعي، وهم إذا كانوا اليوم مسلمين فذلك لأنهم مرتدون. ثم أعلن لهم أنه يمنحهم مدة عشرة أيام للتفكير فيما قاله لهم، وفيما عرض الملك عليهم، وأنذرهم بأنه بعد مضي المدة المحددة سيترك سبيل الإقناع، وسيلجأ إلى جميع الوسائل لإرغامهم على التنصر. وليرهب الحاضرين، ويحملهم على الرضوخ لمطالبه، ومطالب الملك، أعلمهم أنه يحرم عليهم الخروج من منازلهم خلال الأيام العشرة التي حددها لهم للتفكير، ومن خرق هذا المنع عرض نفسه للاسترقاق. وليضمن جيفارا النجاح لمهمته أراد أن يحمل النبلاء على التخلي عن مساعدتهم للعرب، فدعاهم إلى الكنيسة، وهناك حملهم على القسم أمام مذبح العذراء على العمل بإخلاص لتحويل المسلمين إلى نصارى وبذلك فقد العرب السند الوحيد الذي كان لهم في محنتهم.

رفض المسلمين:

أمــا المسلمــون فلم يستجيبـوا للدعـوة ولا للإنذار، ولم يردوا على الأسقف، وإنما شـرعوا في بيع أموالهم ومنقولاتهم بأبخـس الأثمان، وقرروا في أنفسهم محاولة الهرب للنجاة بدينهم، أية ما كانت المخاطر التي سيتعرضون إليها. ولما أدركت السلطات الملكية حقيقة مقاصد المسلمين صدر أمر ملكي بتاريخ 21 أكتوبر يحرم على المسلمين بيع أموالهم.

الأمر يمنع ممارسة الإسلام:

وفي 16 نوفمبر 1525 أذيع في بلنسية الأمر الملكي الذي يقضي بمنع ممارسة الدين الإسلامي منعًا تامًا ونهائيًا، وكلف الأمر السادة الإقطاعيين باتخاذ التدابير التالية تحت طائلة مصادرة أموالهم:

أ - نزع سلاح المسلمين.

ب - إحصاء السلاح وتسليمه لأعضاء اللجنة.

جـ - حدد الأمر عقوبة من يهمل القيام بهذه الواجبات بأن جعلها دفع غرامة مقدارها عشرة آلاف فلوران، كما جعل عقوبة العربي، الذي يستفيد من هذا الإهمال، الاسترقاق، ومصادرة جميع أمواله، والضرب مائة جلدة.

د - إغلاق المساجد بعد ثلاثة أيام من صدور هذا الأمر.

هـ - منع جميع الاجتماعات العامة للمسلمين، سواء أكانت للصلاة أو للحج أو للدفن أو للوعظ.

و - منع المسلمين من الاحتفال بالأعياد، ومنعهم من ختن أولادهم.

ز - منعهم من ذبح حيواناتهم حسب الطريقة المتبعة عند المسلمين.

ح - إجبار المسلمين على حضور القداس والصلوات، والركوع عند مرور الصليب، وحين قرع النواقيس. ومن يخالف ذلك منهم كانت عقوبته فرض الرق عليه، وهي عقوبة ثقيلة جداً.

أما الذين يعملون يوم الأحد فيدفعون غرامة مقدارها مائة قطعة نقدية (مرابطي).

محاولة طرد المسلمين غير المعتدين:

في 10 يناير 1525 طلب مفوض الشرطة التابع لديوان التحقيق، من العرب الذين لم يتلقوا العماد، التهيؤ لترك بيوتهم، والاستعداد للنزوح. وطلب إليهم الاجتماع يوم 31 ديسمبر، في أواخر قرية تقع على حدود مملكة بلنسية ليتوجهوا منها إلى مدريد ثم إلى الوليد، وسانتاندر، ولاريدو، وكوروني، ومن هناك يخرجون جميعًا من المملكة في مهلة أقصاها 31 يناير 1526 م، ومن يتخلف عن هذا الموعد تكون عقوبته الاسترقاق. وكان الملك يقدر أن هؤلاء البؤساء سيضطرون إلى طلب تعميدهم، بعد أن يستهلكوا، في هذه الطريق الطويلة التي فرض عليهم سيرها، ما معهم من مال وزاد. وبعد أن علم العرب بالأمر ألفوا منهم وفداً قابل الملكة، نائبه الملك في بلنسية، ورفعوا إليها شكواهم، من هذا الأمر الجائر، ورجوها السماح لوفد منهم بمقابلة الملك لرفع ظلاماتهم إليه. ولم يضيع الملكة مثل هذه الفرصة الذهبية لاستغلال بؤس هؤلاء التعساء واستنزاف ما لديهم من قليل المال، فقاضت منهم خمسين ألف دوكات - على ما قيل - لتعطيهم أمانًا لوفدهم، وتوصية إلى الملك. وفي 12 ديسمبر، وقعت أمانًا لوفد إسلامي مؤلف من 12 شخصًا من الفقهاء ووجهتهم مع كتاب منها إلى الملك.

أحاطهم الملك على المحقق العام (ألفونسو مانريكس) لينظر في شكواهم، وينقشهم. فتقدموا بواسطته، بمذكرة إلى الملك. ولما اطلع الملك على المذكرة، أعطى تعليماته للمحقق العام وهي تتضمن:

أ - وعد للعرب بعدم ملاحقتهم من قبل ديوان التحقيق، إلا في حالة الارتداد الثابت القاطع.

ب - السماح لهم باستعمال اللغة العربية، وبممارسة العادات الإسلامية، مدة عشر سنين أخرى.

جـ - الوعد بإبطال الأمر القاضي بنزع سلاحهم.

د - الوعد بأن تكون الضرائب المترتبة عليهم، مساوية للضرائب المفروضة على المسيحيين القدامى.

ثورة المسلمين في بلنسية 1525 - 1526:

ولكن المسلمين لم يرضوا بالتخلي عن دينهم، مهما كلف الأمر، فاندلعت، في أواخر عام 1525، نيران الثورة في المنطقة واتسعت، فقابلتها الحكومة بأعنف وسائل القمع والإرهاب. ولم تتمكن مملكة أراغون من التغلب على الثائرين، إلا بعد أن استعانت بجيش من الألمان. وأبلى المسلمون أحسن بلاء، في المعارك التي دارت خلال عشرة أشهر. وأدت هذه الثورة إلى قتل عدد كبير من المسلمين، ونسائهم وأطفالهم، واسترقاق عدد كبير منهم، وإلى هجرة عدد كبير آخر إلى المغرب العربي. أما الباقون فقد أجبروا على تلقي العماد.

تنصير مسلمي أراغون وقطالونيا:

بعد أن تمكن الملك من سحق ثورة بلنسية، فكر في الانتهاء من أمر المسلمين، في أراغون وقطالونيا، مقدراً أنهم لن يتمكنوا من الثورة فأمرهم

بعدم بيع أموالهم، ومنعهم من الهجرة إلى المغرب العربي وفرض عليهم الهجرة عن طريق فرنسا، ولكنه حرم عليهم نقل الذهب والفضة، وما لا يجوز تصديره، وتجاه هذه الظروف القاهرة اضطر المسلمون إلى تلقي العماد، منتظرين فرصة أفضل للهرب من المملكة أو للثورة.

سنة فاصلة في تاريخ مسلمي الجزيرة:

يقول المؤرخون الغربيون أن عام 1526، كان عامًا فاصلا في تاريخ الإسلام، في شبه الجزيرة الأيبرية، إذ تلاشى فيه كل مظهر خارجي إسلامي، وأصبح ديوان التحقيق، يطول جميع سكان المملكة، بعد أن أصبحوا كلهم مسيحيين نظريًا. وبعد هذا التاريخ لم يعد العرب يعرفون باسم (مورو - أي مغربي - أو عربي)، وإنما صاروا ينادون باسم (النصارى الجدد) أو باسم (موريسكوس) أي المغربي الصغير. على أن الكنيسة بقيت لا تثق بالمسلمين، وبقي الشعب ينظر إليهم نظرة عداء وكره. وعلق (المؤرخ سيركور) على هذه النتيجة بالعبارة التالية: (كم من دماء سالت، وكم من لطخات العار علقت بجبين الأمراء والوزراء والأساقفة، في سبيل الوصول إلى هذه النتيجة، التي تعتبر استرقاقًا للجسم، دون كسب للروح. لقد ارتفع الصليب فعلا فوق الهلال، ولكن الإنجيل لم ينتصر)(1).

مساندة ودعم الجهاد لمسلمي إسبانيا

بعد سقوط غرناطة في 897 هـ/ 1492 م، ونقض الإسبان بعد ذلك لعهودهم بالمحافظة على الحريات الدينية والمدنية لمسلمي إسبانيا، لم يبق للمسلمين سوى مقاومة التنصير الإجباري والجهاد ضد الإسبان أو الهجرة إلى البلاد الإسلامية وأقربها الجزائر وتونس.

---

(1) د. أسعد حوامد، نفس المرجع، ص 243.

قامت حركة البشرات في 906 هـ/ 1500 م، ثم حركة بلنسية في 932هـ/ 1525 م. وبعد هزيمة شارلمان إمبراطور إسبانيا أمام العثمانيين في الجزائر في 948 هـ/ 1541 م راسل مسلمي إسبانيا السلطان العثماني سليمان القانوني - وفق ما أشرنا إليه آنفًا - مطالبين بالدعم وحماية ولاية الجزائر وما جاورها، حتى لا يصل إليها الغزو الإسباني فهي بمثابة الظهر أو الملجأ الاختياري لمسلمي إسبانيا في حالة ما إذا أرادوا الهجرة إليها. وباكتمال السيطرة العثمانية الإسلامية على ولايات المغرب العربي من مصر إلى الجزائر، وعلى جزر البحر المتوسط الهامة، وإخفاق الإسبان أمام العثمانيين، تجدد الأمل لدى مسلمي إسبانيا. ولكن إسبانيا في المقابل استمرت - بضغوط من بابا روما ورجال الكنيسة - في إساءة معاملة المسلمين وظلمهم والتضييق عليهم خشية اتصالهم بالعثمانيين، بل أصبح هناك توافقًا واضحًا بين عمليات جور الإسبان على المسلمين وبين معارك النصر العثماني. وعندما أعلنت إسبانيا في 975 هـ/ 1567 م قرارات جديدة ضد المسلمين منها استعمال اللغة العربية أو التسمي بأسماء عربية وتحريم لبس الألبسة الإسلامية العربية ومنع حجاب المرأة، بدأت بوادر التحرك بين مسلمي إسبانيا ضد الإسبان، واندلعت شرارة الجهاد التي عرفت بالحركة الكبرى في 976 هـ/ 1568 م، بقيادة مجاهدين من بينهم محمد بن أمية وابن جوهر وابن فرج وابن عبو. كتب مسلمو إسبانيا إلى العثمانيين بما اقترفه الإسبان ضدهم من قرارات جائرة، وحاجة المسلمين هناك للسلاح لاستخدامه في الجهاد. فأجاب العثمانيون في رسالة موجهة إليهم: لقد أرسلتم إلى سدة سعادتنا عرض حالكم وكيف أن الكفار الضالين ذوي الشعارات المضللة يتآمرون على المسلمين ويمنعونهم من التخاطب باللغة العربية ويكلفون زوجاتهم بما يخالف الشرع الحنيف.

ويوجد الآن عشـرون ألفًا من الرجال غير أن عـدد الأشخاص الذين لا سلاح لهم وصل إلى مائة ألف وفي صورة وصول هذا المقدار من السلاح من الجـزائر، فإن ذلك من شـأنه أن يقوي من عـزيمة الناس. وفي ثنايا الرسـالة قدمت الدولة إيضاحًا مؤداه أن الدولة بصدد القـيام بحملة بحرية لفتح جزيرة قبـرص بسبب نقض أهاليهـا المعاهدة مع العثمـانيين واعتدائهم على الحـجاج والتجار العابرين، وبما أن الدولة في حالة استـعداد وتحضير للحملة المذكورة، فقـد وجه السلطان سليم الثـاني أوامره إلى والي الجـزائر ليرسل المسـاعدات اللازمـة من الرجـال والعـتاد: إلا أنـه في هذا الظرف بالذات وبالقـرب من ممالكي تقع جزيرة قـبرص والتي يرجع الفضـل إلى أجدادي العظام منذ زمن بعيد لعقد مـعاهدة أمان معها، غير أن الكفار، أصـحاب الجزيرة نقضوا ذلك العهد باعتدائهم على كل أهالي الإسـلام وسائر طوائف التجار عندما تخلص نيتهم للتحول والطواف ببيت الله الحـرام. وإنه لتحقيق ذلك، هيَّأنا عدداً من السفن الضخمة والعساكر المنصورة ووجهناها إلى الجزيرة المذكورة بدون تأخير وإننا الآن في حالة استـعداد وتحضير. وقـد وجهت أمرًا همايونيًـا مؤكدًا إلى بيلر باي الجزائر ليرسل إليكم كل المساعدات سـواءًا كانت بالجيوش المظفرة أو إرسال سائر الأسلحة والمؤونة. وفي التـاريخ نفسه أرسل السلطان سليم الثاني إلى علي باشـا واليه أمـير الأمـراء في الجزائر بأن الدولة كـانت عازمـة على إرسـال الأسطول السلطاني إلى مسـلمي إسبـانيا لكن كـفرة جـزيرة قبـرص بنقضهم العـهد مع الدولة العثمانـية وتعرضهم لحجـاج وتجار المسلمين ألزموا الدولة بضرورة ضم قبرص إلى الممتلكات العـثمانية، وعليه يجب على الوالي تقديم المساعدة الضرورية من قبله بالجند والعتاد.

والأمر الملفت فـي هذه الرسالة هو الإشارة إلى وقـوع هجمـات طائفة «لوتران» أي اللوثرية البروتستـانتية على السواحل الإسبـانية، وأن ذلك ساهم

في زيادة الهلع لدى الإسبان في ظل وجود حركة إسلامية داخلية. في 11 شعبان 977 هـ/ 1570 م، أرسل ابن عبو - وهو أحد قادة مسلمي إسبانيا وتلقب بعد الحركة على الإسبان (ملك الأندلس) - رسالة إلى مفتي استانبول شيخ الإسلام. من عبد الله المتوكل عليه. أمير المؤمنين المتمسك بشريعة الله مولاي عبد الله بن عبو بارك الله مسعاه، وسدد خطاه ليسترد عزه. أما بعد فسلام الله عامة على دولتنا العلية. أيها الأخ العزيز، لقد بلغتنا أنباء دولتكم العلية، وشخص الملك (السلطان). الكريم .. وأنه سأل عنا مهتمًا لمعرفة ما يجري لدينا ... وأن صاحب الجلالة والعظمة السلطان، قد أرسل إلينا كتابًا مختومًا بخاتمه يعدنا فيه النصرة، بعدد وافر من الرجال المسلحين وبما نحتاج إليه ... وبما أننا نقاسي المتاعب الشديدة في هذه الأزمة المريرة، فإننا نلجأ من جديد إلى الباب العالي، نطلب النجدة، والمعونة والنصر عن يدكم .. وإننا إذا ما اندحرنا في هذه المعركة فإن الله سيحاسبه (السلطان) على ذلك حسابًا عسيرًا يوم القيامة. وهذا يعني أن معركة مسلمي إسبانيا قد وصلت مرحلة حرجة استدعى معها تكرار طلب النجدة العاجلة، وربما وصلت إلى استانبول رسائل أخرى، إذ أرسل السلطان إلى أعيان مسلمي إسبانيا بما يلي:

أمر إلى أعيان مدجر وصل إلى دار السعادة ما يفيد بأنه لا يتيسر لديكم السلاح وأن جماعة جمعت المال وأعطته إلي وأنه لا يوجد أي طعام لديكم، وإن الشخص الذي جمع المال لشراء سفن الصيد اختفى، وأن الكفار قد استولوا على ما تملكون، وقد كتبتم تطلبون العون.

ثم أوضحت الرسالة طبيعة الموقف حيال الموضوع:

قد علمت بكل دعواكم وأنكم محط عنايتي وفي نيتي أن أرسل لكم أسطولي السلطاني، ولكن في هذه السنة المباركة خرجت سفن البنادقة

الملاعين إلى البحر لتوقع الضرر ببلادنا ومن المعروف أن عساكر المسلمين قد حاولوا فتح قبرص ولكن لم يتيسر لهم ذلك، ومن ثم يجب أن ننتهي من أمر الفتح ولو سمح لنا الوقت سوف أرسل أوامري إلى أمير الجزائر على دوام إقباله لكي يرسل السفن إليكم ويساعدكم ويقبض على الشخص المذكور (المذكور في أول الرسالة)، وقد أرسلت أمري إلى علي دام إقباله بحيث إذا تم فتح قبرص يدبر الوسائل اللازمة لتقديم المساعدة، وعندما يصل إليكم يجب أن تكونوا جسدًا واحدًا وقلبًا واحدًا بحيث تستطيعون دفع ضرر الكفار. ويتضح من أوامر السلطان إلى واليه في الجزائر أن العثمانيين كانوا يتوقعون مواجهة بحرية مع أساطيل إسبانيا والبندقية وهجوم على الجزائر حتى تنشغل الدولة عن نجدة مسلمي إسبانيا. ولذا كانت التعليمات لدى الوالي أنه في حالة الهجوم المتوقع يبقى لمساندة الأسطول السلطاني وفي حالة زوال خطر الهجوم، عليه الذهاب بسفنه إلى الأندلس لتقديم المساعدات المطلوبة. بعد استمرار جهاد مسلمي إسبانيا مدة عامين تزعزعت فيها الحكومة الإسبانية، وانتعشت آمال المسلمين في التخلص من مظالم الإسبان بوصول بعض الإمدادات العثمانية، تراجعت الحركة، وخبت جذوة الأمل. كيف ضاعت أول وآخر فرصة - منذ سقوط غرناطة - لإحياء كيان سياسي إسلامي جديد في إسبانيا الإسلامية. من خلال عرضنا السابق تبين أن مسلمي إسبانيا كانوا على صلة مستمرة بالعثمانيين في استانبول والجزائر، والعثمانيون من جهتهم كانوا أيضًا على صلة مستمرة عبر المراسلات والسفارات مع مسلمي إسبانيا. وقد حدد مسلمي إسبانيا مطالبهم في الدعم بالسلاح والرجال والسفن. كانت الوسائل المتاحة لدى العثمانيين لدعم مسلمي إسبانيا هي:

- الأسطول السلطاني الرئيسي.

- القوة البحرية لوالي الجزائر العثماني.
- التحالف مع فرنسا جارة إسبانيا وعدوتها.

عرفنا من خلال مضمون الرسائل المتبادلة أن العثمانيين قرروا فتح جزيرة قبرص بواسطة الأسطول السلطاني (الهمايوني) وقد تزامن هذا القرار مع اشتعال جهاد مسلمي إسبانيا، وهذا يعني ضياع فرصة تدخل الأسطول العثماني الرئيسي في معارك مسلمي إسبانيا. وعندما شعر الإسبان أثناء جهاد المسلمين بقرب تحرك الأسطول العثماني، اتفقوا مع البندقية بالقيام بعمليات بحرية مشتركة في البحر المتوسط تعرقل فتح قبرص وتقضي على فرص تدخل الأسطول السلطاني في إسبانيا. وقد نجحت الخطة الإسبانية في تحييد هذا الأسطول عن إسبانيا لمدة ثلاثة عشر شهراً هي المدة التي نفذ خلالها العثمانيين عملية ضم قبرص، وقد تطور الاتفاق الإسباني البندقي ليصبح تحالفًا إسبانيًا بندقيًا بابابويًا للقيام بحملة صليبية لتحطيم الأسطول العثماني بعد نجاحه في قبرص. في ليبانتو (إينجبختي) وهي ميناء عثماني في اليونان، وقعت أكبر هزيمة بحرية في تاريخ العثمانيين (979 هـ/ 1571 م) أمام هذا التحالف الصليبي، مات فيها قائد البحرية العثمانية علي باشا وتحطمت معظم السفن العثمانية.

إذن الوسيلة الفعالة بيد العثمانيين للتدخل في لمساعدة مسلمي إسبانيا وهي الأسطول العثماني لم يفد منه مسلمي إسبانيا، كما أن معركة ليبانتو بددت مخاوف إسبانيا من غزو إسباني عثماني إسلامي لأراضيها، بل أسدلت الستار على جهاد مسلمي إسبانيا. ولو ناقشنا الوسيلة الثانية التي استخدمها العثمانيون لمساعدة الأندلس عن طريق والي الجزائر العثماني، لمعرفة مدى فاعليتها، لوجدنا أن شخصية الوالي العثماني في الجزائر «قلج علي باشا»

الذي كان قبلها واليًا على طرابلس الغرب ساهمت في تبنيه الحكومة العثمانية إلى وجوب مساعدة مسلمي إسبانيا. كما أن جهوده الذاتية عن طريق نقل المهاجرين، وتزويد مجاهدي إسبانيا بالسلاح هيأت المجال لنجاح حركة مسلمي إسبانيا ضد الإسبان المسيحيين. نقل والي الجزائر بأوامر من حكومته السفن والسلام والبنادق، ثم تحرك بجيش يتألف من أربعة عشر ألف جندي مسلح بالبنادق وستين ألف جندي من الأهالي مزودين بألف وأربعمائة جمل محمل بالبارود بقصد مهاجمة وهران وتشتيت جهود الإسبان، ومنها يتحرك إلى السواحل الإسبانية. كما أمر بتحرك أسطول مكون من أربعين سفينة للرسو أمام الساحل الإسباني لحماية المجاهدين ومساعدتهم، ولكن أحد رؤساء المسلمين في إسبانيا وقع في خطأ أدى إلى كشف مخازن أسلحة المسلمين والقبض على عدد من قياداتهم. يمكن القول إذن، أن مساعدات الجزائر كانت أحد المصادر الرئيسية للتموين بالسلاح والرجال وإن لم يكن بحجم المساندة التي سيقوم بها الأسطول العثماني الرئيسي لو قدر اشتراكه.
سعت فرنسا إلى التحالف مع الدولة العثمانية لدعمها ضد إسبانيا التي فاز ملكها بعرش الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وهو المنصب الذي كان يتطلع إليه فرنسوا الأول ملك فرنسا. هذا العداء المشترك كان في صالح العثمانيين لتحقيق التوازن في البحر المتوسط وأوروبا، إذ نشأ عن هذا الصراع حروب إيطالية إسبانية حول الممتلكات الإيطالية، ساهمت في إشغال إسبانيا وتحييد فرنسا عن الاشتراك في الحملات الصليبية البحرية التي كانت تضم إسبانيا والبندقية والبابا. أثار هذا الموقف الفرنسي الرأي العام الأوروبي، وأطلق على التحالف بين فرنسوا الأول والسلطان سليمان القانوني «الاتحاد المدنس بين فرنسا والهلال. كما كتب المؤرخ الإنجليزي هربرت فيشر: كانت إسبانيا وفرنسا قرب نهاية القرن الخامس عشر في طليعة الدول اللاتينية والكاثوليكية

في الغرب، تربطهما روابط الجنس والدين والتراث المشترك وكان الأتراك يعتبرون الأعداء الألداء لهذه الحضارة اللاتينية المسيحية، ولما كان الأتراك يسيطرون على شرقي البحر المتوسط ويهددون شواطئ إيطاليا وإسبانيا، فقد كان من المحتمل أن يكون تكوين عصبة لاتينية لمجابهتهم الشغل الشاغل للدبلوماسية الغربية، ولكن ذلك لم يحدث، فبدلا من اتحاد الدول اللاتينية ضد الخطر الإسلامي، اشتبكت مع بعضها البعض في معارك عنيفة. كانت وسيلة العثمانيين لإغراء فرنسا باستمرار التحالف هو الامتيازات الاقتصادية التي حظيت بها فرنسا قبل أية دولة أوروبية أخرى. بعد أن ناقشنا الوسائل المتاحة لدى العثمانيين لدعم مسلمي إسبانيا من خلال الأسطول السلطاني، والقوة البحرية لوالي الجزائر العثماني، وممارسة الضغوط على إسبانيا بواسطة جارتها فرنسا، يتبين أن عدم مشاركة الأسطول السلطاني بسبب انشغاله في فتح قبرص وصد الهجمات البحرية للإسبان والبنادقة، قد حرمت جهاد مسلمي إسبانيا من القوة اللازمة لمنازلة الجيش الإسباني بشكل متكافئ، إلى أن استطاع الحلف الصليبي تحطيم الأسطول العثماني في معركة ليبانتو. كما تبين أن القوة البحرية لوالي الجزائر والحماس الشخصي للوالي قلج علي ساهمت في دعم المسلمين وشاركت في جهادهم ضد الإسبان، ولكن لم تحقق التوازن المطلوب لترجيح كفة الجانب الإسلامي.

أما نجاح الدولة العثمانية في كسب جانب فرنسا فقد حقق مكاسب إستراتيجية لتحييد فرنسا في التحالفات المضادة، ولم يظهر له أثر مباشر لصالح مجاهدي مسلمي إسبانيا. ساهمت عوامل أخرى ذاتية (أي في الجانب مسلمي إسبانيا)، في إخفاق حركة مسلمي إسبانيا، ومنها انكشاف أمر الحركة مبكرًا، وغرق بعض سفن أسطول الجزائر، ومقتل كبار قادة المسلمين كابن أمية وابن عبو وتعيين ملك إسبانيا أخاه دون خوان قائدًا عامًا، الذي قضى

بالعنف والقتل على حركة الجهاد، وحقق بعد ذلك الانتصار على العثمانيين في ليبانتو. في آخر رسالة عثمانية - كما يبدو - لمجاهدي مسلمي إسبانيا أوضح السلطان العثماني لمسلمي إسبانيا أنه بينما كان يتأهب لمعاونتهم حدث أن هاجم النبادقة والإسبان الحجاج المتوجهون بواسطة البحر إلى مصر ومنها إلى الحجاز، ثم بدأ المهاجمون يلجأون إلى قبرص ويحرضون أهاليها على الفتنة بينما هم مرتبطون بمعاهدة مع الدولة العثمانية ويدفعون الجزية لهم، وتطور الأمر بقيام تحالفات بين ملوك وحكام الكفار للهجوم على الدولة براً وبحراً. هذه الأسباب هي التي جعلت الدولة تتأخر في معاونة ومظاهرة مسلمي إسبانيا إلى أن انتهى من حل هذه المشكلات. نلاحظ أن صيغة الاعتذار للمسلمين في إسبانيا قد تكررت في عدة رسائل عمثانية، وهي الانشغال بمسألة قبرص والتحالف الصليبي، باعتبارهما قضيتان تهددان أمن وسلامة الدولة، وقد نجح العثمانيون في فتح قبرص، وأخفقوا أمام التحالف الصليبي بهزيمتهم في معركة ليبانتو. ولكن الوثائق العثمانية تكشف جوانب أخرى لأخطار مماثلة وضغوط على ولايات الجزائر وتونس وطرابلس استمرت أثناء وبعد حركة مسلمي إسبانيا. أخبر والي طرابلس الغرب استانبول بأن أسطولا إسبانيًا بقيادة دون خوان (أخو ملك إسبانيا) يتوجه لتدمير قلاع تونس ومهاجمة الأسطول السلطاني، فجاءت التعليمات إلى الولاة بالتهيؤ وتعمير القلاع وترميمها وتزويدها بالمدافع اللازمة. وقد نجح دون خوان في دخول تونس في عام 981 هـ/ 1573 م، ولكن ولاة العثمانيين في الجزائر وتونس وطرابلس اشتركوا في حملة بحرية بمساندة الأسطول العثماني واستخلصوا تونس في أوائل 982 هـ/ 1573 م. في رجب 985 هـ/ 1577 م تحركت مجموعة من القطع البحرية الإسبانية ترافقها مجموعة أخرى بقيادة قبطان مالطة للهجوم على السفن العثمانية في جزيرتي رودس وقبرص، فتصدى

الأسطول السلطاني لهذه القوة وهزمها. وقد اعترف بعض الأسرى أن هناك عشرين ألف جندي يستعدون للإغارة على الجزائر. ولذا صدرت الأوامر من السلطان إلى قائد الأسطول العثماني: وإنني آمركم بأن تراقبوا طريق السفن بين قبرص والإسكندرية والطريق إلى الجزائر، وألا تسمحوا للكفار أن يعتدوا على السفن المصرية أو أية سفن أو أراضي في ممالكي. وعليك أن تبذل مساعيك بحيث تعود أية سفينة تخرج إلى البحر سالمة آمنة. وعليك بالتنبيه على مأمورينا في جزيرتي ساقز ورودوس أن يكونوا على استعداد دائم بسفنهم لدفع ضرر سفن الكفار إذا أغارت. وهكذا يتبين أن العثمانيين قد انشغلوا طوال النصف الثاني من القرن العاشر الهجري في صراع مستمر مع إسبانيا وحلفائها حول السيادة في البحر المتوسط وشمال أفريقيا، وقد رجحت الكفة لصالح الدولة الإسلامية رغم وجود جبهات أخرى لا تقل خطورة عن تلك[1].

كيف بدأ (ديوان التفتيش)؟

اجتمع رجال الكنيسة الكاثوليكية في مدينة «كولوز» الفرنسية عام 1329م/ 729 هـ؛ لأول مرة أيام البابا «غريغوريوس» التاسع اجتماعًا تمهيديًا لتقرير إنشاء محكمة يقدم إليها كل من اتهم في عقيدته الكاثوليكية، وكل من كان على دين أو معتقد غير ما يعتقد جماعة الكاثوليك أمثال اليهود البروتسانت الإنجيليين، وجماعة المفكرين الأحرار، والمسلمين الذي كانوا في أوروبا في إسبانيا والبرتغال، وكل من يتهم بالإلحاد والزندقة في مسيحيته الكاثوليكية. ولكن البابا المذكور لم يقرر إنشاء الديوان بطريقة رسمية والعمل بما رآه المجتمعون، إلا في عام 1333 م/ 734 هـ؛ فصدرت الأوامر إلى كل

(1) د. عبد اللطيف محمد الحميد، المرجع السابق، ص 111.

الكنائس الكاثوليكية بتعيين كاهن خاص، للبحث عمن أشرنا إليهم سابقًا، وتقديمهم لمحكمة بابوية خاصة. وخول لكاهن التفتيش الخاص أن يستعين بمن يراه لازمًا لمعونته من الجواسيس؛ وكان يطلق على تلك المحكمة البابوية الخاصة اسم الديوان المقدس أو التفتيش المقدس. ولم يكن يعرف أولئك الجواسيس، بل أخفيت أسماؤهم عن الناس ووعدوا بغفران خطاياهم، وأحل لهم ارتكاب الجرائم مهما يكن نوعها، ومهما يعقبها من عظائم الأمور. فكان المتهم الذي يحضر أمام المحكمة يسأل ويقرر بما يعتقده صراحة عن الكنيسة وعن الدين المسيحي، فإذا أبى الإذعان دفع به إلى معذبين يسومونه سوء العذاب. وظل ديوان التفتيش يعمل في فرنسا، تارة جهرة وتارة خفية، تبعًا لآراء الملوك الذين عضدوه، حتى كانت الثورة الفرنسية 1789 م، فتقرر إلغاؤه، وانتقم الشعب من رجاله، وهرب بعضهم إلى إسبانيا والبرتغال، لينضموا إلى رصفائهم هناك. ومع أن ذلك الديوان وتلك المحاكم كانت معروفة في فرنسا وإيطاليا وفي بلاد أخرى من أوروبا، إلا أنها لم تعمل بها مثل ما عملت في إسبانيا والبرتغال، ولم تمارس من الفظائع والأعمال البربرية الوحشية مثل ما مارست في شبه جزيرة أيبيريا إسبانيا حتى قدر بعضهم عدد ضحايا التفتيش بما لا يقل عن تسعة ملايين من الناس في المدة الزمنية بين 1333 م إلى 1835 م خمسة قرون حيث ألغي في إسبانيا بعد أن لطخ بعاره كل أرجائها، وبالدم الإنساني البريء المسفوك، لماذا؟؟ في سبيل نصرة (الكثلكة). يذكر بعض عارفي إسبانيا والدارسين لأحوالها والمطلعين على بواطن الأمور فيها، أنه يوجد إلى يومنا هذا في عدة مدن منها أبنية قديمة، غريبة في هندستها وشكلها، تباين ما حولها كل المباينة، كأنها مجموعة من قصور وأديرة وسجون معًا، فجدرانها ضخمة ونوافذها قد اعترضتها حديد ضخم غليظ قد تصدأ. وإذا ولجت إحدى هذه الأبنية من الخلف رأيتها مؤلفة

من عدة غرف صغيرة، يوصل إليها بممر ضيق؛ ويصل النور إليها من كوة صغيرة في سقف كل غرفة، وقد أحكم سد الكوة بثلاثة أدوار من غليظ الحديد عليها. ويرى الزائر في أرض الممر فتحات صغيرة كل فتحة تبعد عن الأخرى نحو متر ونصف المتر، وقد أحكم سدها بالحديد الغليظ، وقد خصصت هذه الفتحات للمسجونين في الغرف السفلى تحت الممر، أي الغرف التي بالدور الأسفل، ومن تحته طبقات أخرى عديدة تحت الأرض وهي سجون سرية لا يهتدي إليها إلا رجال المحكمة، والسجانون فحسب.

ومهما يكن النهار رائعًا والشمس طالعة مشرقة، فإن الزائر لا يبصر شيئًا في تلك الممرات والغرف، لشدة ظلمة المكان، بل يجب أن يصطحب نورًا كشافًا يضيء له الطريق. أما الغرف فقد كانت تطلى بالشحم، ويبدو أن ذلك كان بهدف منع السجين من تسلق الجدران للهرب، أو عمل أي أثر في الحائط للنجاة. ثم يرى بعض آلات التعذيب في كل مكان، كالأسواط التي بها بعض قطع الحديد الشائك، لجلد المسجونين وإهراء لحومهم عن عظامهم وقدور من الحديد لعلها كانت لصهر الرصاص فيها وصبه على المعذبين، أو لغلي الماء أو الزيت لمثل ذلك الغرض، ويوجد إلى جانب ذلك مستودع للفحم لا يزال كثير منه إلى الآن بقربها. ومع أن تلك السجون كانت مملوءة بالرطوبة الدائمة، فقد كان الماء يصب فيها باستمرار كي لا تتشرب الأرض الدماء السائلة من أبدان المعذبين وتبقى مشبعة بها. ذلك مثال على أبنية التعذيب التي كانت تدعى: (دور الديوان المقدس) ويستولي الرعب والخوف على كل من يمر أمامها لمجرد تصوره أنه سيدخلها يومًا ما، فكان يتلفت يمينًا وشمالًا وإلى خلف، وهو لا يصدق أنه سيجوزها ويتخلص من منظرها المخيف المرعب.

سجون التفتيش في البرتغال

كانت محكمة (ديوان التفتيش) العامة في (البرتغال) بمدينة «لشبونة»، في مكان الملعب الوطني اليوم، وقد شغلت أبنيتها كل الحي، حتى إن أبوابها الخلفية كانت تصل إلى الطريق المؤدي لدير القديس «أنطونيو». وقد بنيت هذه الدار بطريقة تؤدي الغرض من إنشائها، فكانت ذات غرف عديدة وممرات مظلمة تحت الأرض، وفي وسطها أربع قاعات كبيرة فسيحة، كل منها أربعون مترًا مربعًا، ويحيط بكل قاعة ثلاثة أروقة مؤلفة من ثلاثة أدوار، وفي جدران تلك الأروقة أبواب صغيرة، الواحد جوار الآخر، كانت أبوابًا للسجون المعدة للمتهمين والمعذبين. وفي الممر الأسفل الذي يحيط بكل قاعة سجون صغيرة وضيقة، حالكة الظلام، وقد أعدت لمن هم أشد كفرًا وضلالا من غيرهم!!! وكانت الأروقة الثلاثة وما بها من سجون تحيط بكل قاعة من قاعات التعذيب، وهي عبارة عن ثلاث درجات للتعذيب، تبعًا لذنب المتهم في نظر رجال الديوان وتقديرهم، وما يحكم به عليه من أنواع العقاب. فمن كانت ذنوبهم خفيفة سجنوا بالسجون العليا، وهؤلاء يصلهم فيها قليل من النور، وكان جلهم ممن قبض عليهم للبحث عن شؤونهم والتثبت من أمورهم، لأن الديوان ما كان ليثق كثيرًا بأي تهمة تصله ما لم تكن عن طريق أفراده وعيونه الذين عينهم، أما من وشى بهم غير الجواسيس فكانوا يزجون في تلك السجون العليا. وكان الديوان يسعى للقبض على أعدائه الذين يرغب في التخلص منهم دفعة واحدة ليقتلهم، وأمثال أولئك المسجونين سجنًا احتياطيًا كانوا قلائل نادرين جدًا، وقل من قبضت عليه محكمة (ديوان التفتيش) وأدخلته سجونها وخرج حيًا منها! لأن أولئك المفتشين كانوا يقضون على كل مخالف لدينهم وكنيستهم بالموت، أما من كان معهم فله أن يفصل ما يشاء دون أي مسئولية، ولا عقاب عليه. وخصصت الطبقة الوسطى من تلك

السجون للنساء اللواتي كان رجال الديوان يترددون عليهن من حين لآخر! وكثيرًا يتم ذلك للعبث بعفافهن في تلك الدار الموحشة. وكان لأبواب تلك السجون الفردية عوارض غليظة من حديد، يظل بها السجين بعيدًا عن الباب بطريقة أعدت لذلك لئلا يحاول الكسر، ومع فرض كل المستحيلات، وتمكن سجين من أن يفتح الباب، فإنه يرى أمامه سورًا عاليًا طوله خمسة وعشرون مترًا يفصله عن السجن خندق عميق عرضه يتراوح بين الأربعة أمتار والخمسة، ويطوف به الحراس ليل نهار. ولا يرى السجين شيئًا مما في الخارج، ولا يدري ما فيه، ويدخل إليه بصيص من نور ضئيل، وقليل من الهواء - لئلا يختنق - من فتحة صغيرة في أعلى الباب؛ وكل غرفة - لا تزيد على مترين طولا ومثلها عرضًا، ولا يمكن أن يتصور الإنسان من ظلام، خصوصًا سجن الطابق الأسفل، ولا سيما إذا لاحظت أن الممرات التي يستمد منها السجين النور مظلمة ظلامًا يحتاج السائر فيها إلى مصباح ولو كانت الشمس في رابعة النهار! وكان ذكر تلك السجون يلقي الرعب في قلوب أشجع الشجعان. وكان يرى المتأمل إلى جانب تلك السجون المتصلة بقاعات (ديوان التفتيش) الغرف الفسيحة، والأبهاء الفخمة، وقد توفر فيها كل ألوان الرفاهية، والنعيم المقيم، فيها الرياش الفاخرة يتقلب عليها رجال (المحكمة المقدسة) في الدمقس والحرير، والمقاعد الوثيرة، والأرائك والطنافس يأكلون ما لذ وطاب، ويحتسون معتق الخمور والأنبذة، يسكرون ويطربون على أنغام ما يصدر من فرائسهم من أنين، وصراخ من عذاب أليم.

أنظمة السجون وقوانينها

لم يكن لدى السجين سوى قطعة خشب، طولها متران وعرضها متر ونصف المتر، وهي سريره على الأرض!!! ويعطي له غطاءان من الخيش،

يفترش واحداً ويغطيه الآخر، وتعطى له قرميدة أو قطعة من البلاط تكون وسادة له، ويترك له إناءان يحوي أحدهما ماء للشرب ويحفظ في الثاني بوله وبرازه، ويترك له إناء آخر للزيت يضع منه في المصباح الذي يلزم بإضاءته ليل نهار.

وهذا الأثاث! للذين هم في الحبس الاحتياطي. وكانت جريمتهم صغيرة، أما من عدادهم فلا. وسبب الإلزام بإضاءة المصباح ليل نهار كي لا يميز الليل من النهار! وكان يستعاض في سجون إسبانيا عن المصابيح الزيتية بالشموع، ليذكر السجين بأنه أصبح في عداد الأموات الذين توقد لهم الشموع في عرفهم عند الاحتضار وبعده، لشدة النكاية بهم وهم أحياء، ولبعث الرهبة في قلوبهم، فيلتزم الهدوء والسكون. ولم يكن يسمح للسجين برفع صوته حتى في الصلاة، بل يجب أن يلتزم الصمت التام، والويل كل الويل لمن خالف تلك الأنظمة أدنى مخالفة. وكان يفرض على كل سجين منهم قرش واحد في اليوم، فإذا ما انتهى الشهر طاف السجان يجمع منهم القروش، ويسأل كل واحد منهم ماذا يرغب أن يفعل بها في شهره التالي؟ وماذا يريد من مأكل مثلاً؟ وإليك إحدى الإجابات النموذجية المحفوظة:

1 - تسعة قروش ليقدم كل يوم صحن مرق لحم ساخن. 2 - ثمانية قروش ثمن خبز. 3 - أربعة قروش ثمن جبن. 4 - قرشان ثمن فاكهة. 5 - أربعة قروش ثمن نبيذ. والباقي وقدره ثلاثة قروش لغسل ثيابه. وكان يصحب السجان كاتب يُدوِّن مطالب السجناء كلا على حدة، فيقدم للسجين كل ما أملاه على الكاتب وما أبداه من رغبات مع تقديمها تماماً في مواعيد مضبوطة.

أما إذا جاء أمر من الديوان بإلغاء شيء منها أو بإلغائها كلها فلا يعطى شيء ما؛ وإذا قرر المجلس شيئًا للسجين من الأطعمة فيجب على الكاتب

والسجان أن ينفذا بكل دقة، وإلا نالهما من العقاب الصارم ما يجعلهما عبرة لغيرهما، لأنهما لم ينفذا أوامر المحكمة المقدسة التي كان رجالها يعتبرون أنفسهم نواب الله في أرضه. أما من كان يستزيد في المقرر من طعام وخمر وكان جلهم من الغرباء فكان يجب عليهم أن يتقدموا لرجال الديوان ويشافهوهم بطلباتهم وحاجاتهم فيستمع لهم رجال الديوان وينصتوا وتجاب الطلبات غالبًا ما لم يكن منها ما يضر بالصحة، وكانوا يقصدون بذلك أن يطيلوا آجالهم لتنفذ فيهم مشيئة المحكمة المقدسة ولا يدعوهم يموتون من مرض تسبب عن طعام أو شراب. وكان محظورًا على السجين أن يكلم أحدًا أو أن يرفع صوته سواء كان من الآلام أو للصلاة أو لاستغفار الله أو للترتيل أو للغناء أو لأي سبب آخر، فكأنما قد انقطعت صلته بالعالم بأسره انقطاعًا تامًا، ومن خالف تلك الأوامر عرض نفسه للعذاب وللقصاص الأليم. وكان حراس السجون ورجال النظام في تلك السجون المظلمة ينقلون لرجال الديوان المقدس كل من يحدث، فلا تخفى عليهم خافية. وكانت الممرات التي بها أبواب السجون ملأى بالسجانين يستمعون لمعاشر البائسين في المطابق ويأمرونهم ألا يرتكبوا ما يحرمه رجال التفتيش عليهم مرة، فإذا عاد أحدهم وارتكب مخالفة (على حد تعبيرهم) صدر الأمر بإرسال السجين إلى حضرة رجال المحكمة، ويخرج المسكين أمام بقية المسجونين، فإذا مثل أمام المحكمة أصدرت حكمها بسرعة بتأديبه وتعذيبه، فيرسل إلى قاعة التعذيب، فيصبح من شدة الآلام التي يقاسيها حينئذ ويصرخ، فإذا ما سمعه رفقاؤه في السجن ملئوا رعبًا واشتد بهم الحزن والغم.

وكان محظورًا على السجين الإتيان بحركة أو الكلام وهو في سجنه منعًا باتًا، حتى إن أحد المسجونين أصيب بالسل بعد أن قضى زمنًا طويلا في عذابه وسجنه الرطب الموحش المظلم، فأخذ يسعل رغم أنفه، فأنذروه بأن لا

يعود إلى السعال بعد، فأجاب وهو خاشع ذليل أن هذا رغم إرادته، وأنه لا يمكنه الانقطاع عن السعال. واشتد عليه المرض فأكثر من السعال، فاقتيد إلى المحاكمة، فقضت بضربه بالعصى، فضرب حتى سقط بين أيدي معذبيه القساة، واستراح من تعاسته ومرضه والعذاب. والذي روى هذا شاهد عيان اتهم بأنه من (الماسون)، وسجن عام (1743 م)[1].

ديوان التفتيش في البرتغال

بدأت محاكم التفتيش تباشر فظائعها في البرتغال حوالي عام (1547م)، أيام الملك «جوان» الثالث أي عندما ابتدأت الأسرة المالكة هناك بالانحطاط، ونرجو أن لا يفهم من هذا أنه لم يكن هناك اضطهادات دينية عديدة وقعت على الناس في بلاد «البرتغال» قبل التاريخ !! فكل من درس التاريخ - أو قرأه -، تاريخ تلك العصور المظلمة، يعلم شدة غلو الملك «فرديناند» في تعصبه لمذهبه (الكاثولوكي)، والذي كان يقول عبارته الشهيرة: يجب أن تكون إسبانيا إما كاثوليكية أو إسلامية. ويعني بذلك أنه يجب أن تدين البلاد بدين واحد وهو المذهب الكاثوليكي طبعًا، ويجب أن لا تدين بدين آخر.

أما في «البرتغال» فقد أدخل الملك «جوان» - الثالث - ذلك (الديوان) الخاص، المعروف بقسوته وعتوه في محاربة من خالفه. وكان ذلك الملك يأتي إلى ساحة المدينة التي كان يحرق بها من حكمت عليهم (محاكم التفتيش) بالحرق والعذاب، وكان يصحب معه الملكة والوزراء ورجال الدولة، وكبار رجال الدين، فيتبوءون مجالسهم في مكان مرتفع مزين بأحسن زينة ليمتعوا النفس بمناظر التعذيب وحرق إخوانهم في البشرية وهم أحياء! ويعيدون تمثيل قصة أصحاب الأخدود الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ﴿٤﴾

---

(1) د. محمد علي قطب، المرجع السابق، ص 85.

النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ ۝٥ إِذْ هُمْ عَلَيْهَا قُعُودٌ ۝٦ وَهُمْ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ بِالْمُؤْمِنِينَ شُهُودٌ ۝٧﴾ [البروج]!

حفلة حريق

كان يتقدم الموكب كاهن يرتدي حلة بيضاء، ويحمل صليبًا أسود في يده، يترنم بترانيم الموت. ويمر أولا أمام عرش الملك ويعود فيقف في الساحة؛ ثم يأتي فريق من الكهنة بثياب بيضاء وصلبان سوداء وكانت رمز (ديوان التفتيش)، ويترنم الكهنة ويمرون أمام العرش ثم يقفون، ثم يمر فريق من الشعب وهم يرتدون ملابس بيضاء حاملين صلبانًا سوداء، فيفعلون مثل من سبق، ثم يمر المحكوم عليهم بالحرق وقد غطتهم القاذورات والطين والأوحال التي قذفهم بها متعصبة الناس ظانين أنهم يمجدون الله والدين بقذفهم أولئك المعذبين. وكان يحيط بهؤلاء السجانين وجنود الديوان والرجال المنوط بهم إجراء التعذيب، فإذا ما وصل السجناء إلى الساحة أصعدوا إلى أكوام من الحطب عالية، وفي وسط كل كوم صليب مثبت لكي يموت المعذبون وهم ينظرون إلى ذلك الصليب. ثم يرتقي رئيس المحكمة مرتفعًا أقيم في وسط الميدان ساحة ريبرا ويأخذ في تلاوة الحكم على معاشر الزنادقة الكفار بصوت جهوري وهو يقول: إن هؤلاء الكفرة قد استحقوا الحرق رجالا ونساء لأنهم يهود، أو من المسلمين، أو من غير أتباع المذهب الكاثوليكي، وأنهم قد استخفوا بالأحكام المقدسة، وأنهم قد اتخذوا الشيطان عدو البشر وليًا وحقروا الكنيسة وهم لا يأتون ثمرًا. لذا وجب قطعهم وحرقهم بالنار عملا بقول السيد المسيح له المجد: (من ليس معنا فهو علينا، وأن كل شجرة لا تثمر وجب قطعها وإلقاؤها في النار. إن الذنب ذنبهم، ودماؤهم على رؤوسهم). وبعد أن ينتهي من تلاوة ذلك الحكم يصرخ أحد الكهنة باللاتينية: «المجد

لسيدتنا والدة الإله، ومبارك كل مؤمن طائع». وعندها يمد الناس أيديهم لأخذ البركة. ثم يتقدم الكاهن لآخر مرة من المجرمين وبيده صليب من العاج، ويعرض عليهم التوبة وتقبيل الصليب، فمن أبى لعن لعنة أبدية، وإذا ما ساوره الخوف وقبل الصليب ووعدهم بأن يبوح لهم بأسماء غيره ممن يبحث عنهم (الديوان)، وأن يصرح بما يفكر به ويعلن لهم توبته واستغفاره، فعندئذ يعاد إلى السجن مرة أخرى ليثبتوا من توبته. (ويقال إنه ندر من خضع من أولئك المساقين للموت) وعندما يصدر الأمر إلى جلاديهم بإضرام النار يعلو صراخهم وعويلهم، وتتصاعد روائح شي أجسادهم في الجو، وكثيراً ما كانت جسومهم تظهر وهي تحترق سوداء؛ وتظل النيران مشتعلة ثلاث ساعات بلا انقطاع والشعب يرقص حولها والكهنة يسبحون !!! حتى تستحيل بقايا الحطب والجثث رماداً، فينصرف الملك وحاشيته تشيعهم دعوات الشعب وبركات القساوسة.

كان جواسيس (التفتيش) ينتشرون في كل مكان وفي كل بيئة وعددهم ألوف مؤلفة، وكان منهم كهنة وأطباء ومعلمون، وكلهم جاد في البحث عن أعداء الكنيسة الكاثوليكية وأعداء رجالها؛ فإذا ما وقع مسكين في قبضتهم زج في أعماق السجون ويترك فيها، وربما تنوسى أمره، فيلبث فيه إلى ما شاء الله، والويل لمن يسأل عنه وهو لا يعلم لماذا سجن، إلا إذا مثل أمام (محاكم التفتيش) وبدئ في تقريره وسؤاله. وكان رجال الكنيسة ينظرون إلى الاعتراف نظرة ذات مغزى وغرض بعيد؛ لأنهم كانوا بواسطته يقبضون على أعدائهم ومناوئيهم، وقد أمكنهم أن يجعلوا من الابن جاسوساً على أبيه في حكاته وسكناته، والأب على ابنه، والزوج على زوجته، والعكس، فمن عرف شيئاً ولم يبلغ عنه عد شريكاً في الزندقة والمروق عن الكثلكة واستحق العقاب الصارم، تبعاً لإحدى مواد قانون (الديوان المقدس). وكان الصمت في غرفهم

يعدل العمل ضد الديوان جرمًا، وبذلك أوجدوا في كل دار وبين كل أسرة جواسيس لهم ينقلون إليهم أسرار المنازل والبيوت وما يدور بين أفراد الأسرة من أحاديث وأسرار تلك الأسرة. وقد ذكر أن أحد النبلاء أولم لبعض أصدقائه الأخصاء مأدبة، وكان يعد كل واحد منهم الآخر عدل نفسه وفيًا مخلصًا، ولما أديرت بنت الحان وغابوا عن وعيهم من شدة السكر والعربدة ولم يع كل ما يقول، عندئذ تفوه أحدهم بعبارات كانت تعتبر جريمة عند رجال الديوان . . ، فلما كان اليوم الثاني تغيب ذلك المسكين عن أنظار عارفيه وأصحابه الذين علموا بعدئذ أنه أخذ إلى سجن (التفتيش) وكان بعض المدعوين قد نقل ما قاله إلى رجاله. وحدث أن امرأة نامت وطفلها في سرير وإلى جوارهما كان ينام الزوج، فتلفظ هذا المسكين بألفاظ مبهمة وهو غارق في نومه، فما كان من زوجه إلا أن أسرعت لأحد قساوسة (التفتيش) في الكنيسة المجاورة لهم (وكانت الكنائس لا تغلق أبوابها ليل نهار وتلبث مضاءة) وأخبرت البلهاء ذلك الكاهن بما حدث، وأن زوجها يتكلم وهو نائم بكلام مبهم لا يفهم، وبعد أن فرغت من اعترافها أخذت تصلي بالكنيسة برهة، ورجعت إلى دارها ولم تر زوجها المسكين في سريره، وإذا به قد حمل إلى سجون (التفتيش) لمحاكمته وتبيان ما يقول، وما كان يحدث به نفسه وهو في سريره! ومن قبض عليه، وكان ذنبه صغيرًا، لاطفه رجال (التفتيش) وحولوه إلى جاسوس لهم ينقل إليهم أخبار الآخرين، ومن عرفوا أنه من هذا القبيل أطلقوا سراحه في الحال خشية أن يوضع في المطبق (المحبس) فيختل توازن عقله من هول ما يرى! ويقال إن كثيرين ممن نزلوا في (ضيافة) تلك السجون المظلمة كانوا يفقدون عقولهم فيها ويقضون نحبهم داخل تلك المطابق لما يشاهدونه من آلات التعذيب ومن مناظر رهيبة تقزز النفوس. وإذا سيق المذنب للمحاكمة جاءه نفر قد ارتدوا أردية سوداء، وتقنعوا بقناع أسود تظهر

من خلفه عيونهم . . . وكأنما أحاط بالمتهم طائفة من الشياطين والأبالسة؛ وإذا ما وقف أمام رجال المحكمة بدئ في استجوابه، فيسألونه أسئلة وهم يلزمون السكون ويتأملون أوراق الاتهام طويلا ويضعون أمامهم على المائدة صليبًا من العاج يأمرون المتهم أن يديم النظر فيه أثناء المحاكمة ولا يحول بصره عنه، ويدعون عددًا من الجنود والجلادين، وطبيبًا فحص المتهم وجس نبضه إذا أمروا بعذابه، ولكي يقرر رأيه عن حالته الصحية وما ينتظر أن يحتمله من العذاب والآلام، وليكلا لا يموت بين أيديهم، وليعترف عمن يعرف عنهم شيئًا، من معارفه ورفاقه.

مذبحة «لشبونة»

ولقد وصف المؤرخ «دون جومس واسيلفا» مذبحة (1506 م) التي حدثت في «لشبونة» عاصمة بلاد «البرتغال» أيام الملك «مانويل» - الأول -، وكانت السبب في إدخال (ديوان التفتيش) إلى «البرتغال» -، في كتابه: (أسرار ديوان التفتيش). حدثت تلك المذبحة يوم الأحد !! العاشر من شهر إبريل (نسيان) (1506 م)، الموافق السادس عشر (16) من (ذي القعدة) (911هـ)؛ وكان يوم عيد «الراعي الصالح»! قال المؤرخ: (لما أصبح الصباح على مدينة «لشبونة» العاصمة أخذت أجراس الكنائس تصلصل صليلا متواصلا بطيئًا يدخل على النفس الحزن ويبعث الانقباض في الصدر، رغم جمال ذلك اليوم وشمسه الساطعة، وصفاء سمائه وزرقتها الجميلة، وكان يومًا من أيام الربيع البديع. وإذا ما نظر إنسان إلى العاصمة في التلال المحيطة بها، رأى بحرًا متحركًا من الرؤوس البشرية، وهم جموع غفيرة من الأهلين جاءوا ليحضروا ذلك الاحتفال الديني، وقد اعتم كل بعمامة تباين عمامة الآخر، وتعصبوا بعصابات مختلفة متنوعة، فمن اعتنق المسيحية وهو مرغم

كانت عصابته حمراء، وهؤلاء أجبرهم (ديوان التفتيش) على الكثلكة، وكانوا من اليهود والمسلمين من بقايا الفتح الإسلامي، وأما من كان من أصل مسيحي كانت عصابته أو قبعته من غير ألوان. وأجبر (ديوان التفتيش) بعضاً من المسلمين واليهود على حضور تلك الاحتفالات، وكانوا في حالة يرثى لها، وتتفتت لها الأكباد أسى وحسرة، لما بهم من الذل والهوان.

أما جماعة المفكرين الأحرار الذين كانوا يعدون في نظر الكنيسة زنادقة فجرة، لأنهم كانوا لا يؤمنون بالكنيسة ولا يوافقونها على إتيان تلك الأعمال الوحشية، أولئك الأحرار قد هربوا واختبأوا خشية جواسيس (التفتيش) أن يقبض عليهم بوشايتهم، ويكون موتهم وهلاكهم محققاً محتماً في مثل ذلك الاحتفال. وكان ذلك البحر الزاخر من الناس يموج ويعلو كالأمواج ويرتطم عند باب الكنيسة الكبير، وهناك أقيم حوض كبير من الرخام فيه الماء المقدس، فكان الناس يغمسون فيه أيديهم ويرسمون إشارة الصليب على جباههم، ثم يتراجع فوج ليحل محله فوج آخر للغرض نفسه. وكان يشاهد وسط ساحة الكنيسة الكبيرة أعيان الشعب ورجال الدين وقد اصطف الحرس عن يمين وشمال، وكانوا من طبقات الأشراف بشعورهم المذهبة، وملابسهم الزرقاء المخملية. وأقيم مذبح كبير وسط تلك الساحة العظيمة، وقد غطى بالمخمل المذهب، أما الآنية التي كانت عليه فكانت كلها من الذهب والفضة والبللور، كل ذلك لكي تبهر عيون الناس إذا ما وقعت عليها أشعة الشمس. وأقيم وراء ذلك المذبح وسط الساحة، صليب كبير جداً عليه صورة المسيح مصلوباً، وكأنما هو يستعد بقبول توبة الخاطئين والكفرة، ومن لم يكن مسيحياً ولا يؤمن بأعمال الكنيسة. وإلى جوار ذلك الصليب أقيمت منصة عليها آثار القديسين من عظام وصور قديمة وقد زينت بالأحجار الكريمة، ولها أطر من الذهب والفضة المصقولة الخالصة، لها لمعان شديد في ضوء الشمس فتضيف إلى المنظر هيئة ووقاراً وأبهة.

واجتمعت جماعات من الشعب داخل الكنيسة وخارجها، وأخذ يحدث بعضهم بعضًا عما كان (ديوان التفتيش) قد أزمع إجراءه في ذلك اليوم المنكود. وكان في وسط المذبح نجمة كبيرة أسموها: «نجمة المؤمنين» أحدثت بها أشعة الشمس لمعانًا يبهر الأنظار ويحدث ألمًا شديدًا في عيون الناس، المكرهين دائمًا على التحديق فيها. وصاح جاهل متعصب من العامة عندما نظر إلى تلك النجمة اللامعة صارخًا: عجبًا عجبًا وأخذ الناس يرددون وراءه نداءه، وكان صوتهم كالرعد العاصف المزمجر: عجبًا عجبًا، الويل للزنادقة. وقال الكهنة: عجبًا عجبًا أظهر مجدك يارب، وبارك المؤمنين وأخذ الناس يقرعون صدورهم، فصاح الكهنة قائلين: اركعوا يا أهل «لشبونة» اركعوا فقد أشرق نور السيدة العذراء. وجاءوا بالصلبان من داخل الكنيسة وصاح أحد الكهنة مخاطبًا تلك الجموع: إن النور الذي ترون ليس بنور السيدة العذراء ولا هو من نور الله بل هو نور الشمس وانعكاس أشعتها، وقد قالت السيدة إنها لا تشرق من نورها علينا لوجود كفرة بيننا يستحقون مشاهدة النور الإلهي، فأرجو الله أن يزيل أولئك الكفار عنا ومن بيننا، هيا ارجوه. فصاح الشعب المتعصب، كأنه رجل واحد، وبصوت هادر قائلا:

الويل للزنادقة الويل للكفرة ثم نهضت تلك الألوف المؤلفة وسارت في موكب كبير وأخذوا يصيحون بالويل والثبور وعظائم الأمور، وبالقتل لكل اليهود والزنادقة والكفرة والملاحدة، واجتمع الشعب على يهودي فقتلوه شر قتلة، واعترض معترض عليهم، فأسكتوه بخناجرهم، واشتد العجب والصراخ . . ، وسار الكهنة في مقدمة الجماهير تصبحهم صلبانهم وراية الخلاص لكي يؤججوا من حماسة الجماهير المتعصبة الجاهلة؛ وأخذت المذبحة

تمتد رويداً رويداً إلى أنحاء المدينة، وأخذ في الهرب من الموت كل من يتوقع شرّاً، فكانوا إذا وصلوا إلى البيعة الكبيرة ليحتموا بها طاردتهم القساوسة حاملي الصلبان، فكان لابد من وقوعهم فريسة للموت بيد الشعب الهائج. ولما انتصف النهار كانت الطرقات والميادين ملأى بالجثث هنا وهناك، وقد جمعت في أكوام مكدسة، وسار المنادون من قبل (ديوان التفتيش) وهم يستنهضون الشعب لقتل اليهود وكل مقاوم للكنيسة، وهم يباركونهم إن فعلوا ذلك، ويقولون: الويل لهم انهبوا ومن لا ينهب معكم فاحرقوه بالنار. وقتل الشعب الهائج النساء وهن يحملن أطفالهن وقتلوا معهن أطفالهن؛ وكانوا يدخلون إلى البيوت ليقضوا على فرائسهم، ثم يحرقون عليهم دورهم. وحاول بعض النسوة تخليص أطفالهم برفعهم فوق رؤوسهن، ولكن أين أين الخلاص، والموت الزؤام لهم بالمرصاد، فالشعب ثائر وكهنته تستحثه لارتكاب الفظائع التي تقشعر من ذكرها الأبدان.

ولما حل الليل وأرخى سدوله، امتدت المذابح، والكهنة كالضباط يقودون الناس لارتكاب المنكرات، وهم يحملون معهم تمثال العذراء، وينشدون الأناشيد الدينية باللاتينية، ويرد عليهم الشعب وهو يرتل لازمتها بلغة ولهجة مستنكرة، أضف إلى ذلك صليل الأجراس المتوالي، ورائحة الأجساد المشوية يحملها دخان الحرائق. واستمرت المذبحة، ومضى اليوم التالي بليله ثم اليوم الثالث، والحالة تزداد سوءاً حتى اضطرت الحكومة للتدخل، فبعثت جنداً لرد السفاكين، وأعدمت بعض المذنبين شنقًا ذراً للرماد في العيون، وإن يكن قد بقي غيرهم استمروا في مذابحهم. ثم رأى الكهنة أنه لا يجوز للشعب أن يقتل الكفرة بيده من غير محاكمة - ولو صورية - فسعوا لتأسيس محكمة (ديوان التفتيش) في «البرتغال»، وبعد بحث

في المسألة رضي الملك «جوان» - الثالث - بتأسيس ذلك الديوان في «البرتغال»[1].

الموريسكيين والبروتستانت، توافق حول العقيدة:

إن فرنسسكو دو كوفيدو (Francisco de Queved) في كتابه: Sueno del Juicio Final (1608) قد وضع «محمداً» صحبة الشرير لوثر، وكليهما مع أنصاره ونسائه «وعليه فقد استحقا نفس مآخذ المؤلف. إن هذه المقارنة من طرف كوفيدو لم تكن عفوية، ذلك أننا نقرأ في مكان آخر. «أنه الحقيقة بعينها: لقد شاهدت موسى وهو مستعد للمحاكمة وكذلك محمداً ولوثر». وعلى ضوء ذلك فإن كوفيدو كان يترجم عن مشاهدات عصره: أن إسبانيا القرن السادس عشر ولسنوات الأولى من القرن السابع عشر كانت ترى في الموريسكيين والبروتستانت خطراً مضاعفًا على الوحدة الإسبانية. وقد واجه الإسبانيون هذين الخطرين سعيًا منهم للمحافظة على صفاء العقيدة الدينية والدولة. وعليه فإنه لا يمكننا أن ندرس المشكل الموريسكي، دون أن نتساءل عن نوعية العلاقات القائمة بين الموريسكيين والبروتستانت: ويمكننا هذا البحث على الخصوص بالسماح لنا بتحديد ما إذا كانت مجادلة الموريسكين كانت بالفعل ضد المسيحيين أو هي فقط ضد الكاثوليكيين. ولابد أن نلاحظ بادئ الأمر أن انشقاق المسيحيين بعضهم عن بعض يشكل بالنسبة للموريسكيين حجة على المجادلة، عندما تساءلوا: كيف يمكن لدين يأوي في طياته التناقض أن يكون دينًا حقيقيًا؟ إن محمداً الكازر الذي تناول هذا المشكل في كتاباته قد أوضح أنه يعرف جيداً المذهب البروتستانتي، ذلك أن عدة مسائل من العقيدة والتي حولها أظهر هو الآخر معارضة تلفت اهتمامه على الخصوص: «أن

---

(1) د. محمد علي قطب، المرجع السابق، ص 97.

المخالفين لآرائه هم الكلفانيون واللوثوريون والقائلون بإعادة التعميد (Anabaptiste) وكل الذين يعارضون البابا وإقامة الصلاة والقربان المقدس والتماثيل والاعترافات وكل الأشياء التي تعتقد فيها الكنيسة الرومانية، وهذا حسب تقليد الحبر الأعظم وقداسات البابا وحيث أدانها المعارضون». ولا شك أن مثل هذا الاتهام ضد الكاثوليكيين من طرف البروتستانت من شأنه أن يرضي الموريسكيين! وحتى اهتمام الموريسكيين البروتستانت فكان هو الآخر جدليًا، هذا ما يعكس عزل الكنيسة الكاثوليكية في رأيهم. إن المؤلف الموريسكي للمخطوط رقم 9655 يبين أن المسلمين يعدون قريبين جدًا للبروتستانت عندما سعوا للبحث عن الحقيقة من خلال النص الكامل للتوراة و«التأليف البابوية». وقد لاحظ أيضًا، أنه للعمل على عزل الكنيسة الرومانية أكثر، فإن اللوثريين هم أكثر قربًا لليهود من الكاثوليكيين، خاصة وأن الذي يجمع بينهما هو قراءة العهد: «إن اللوثريين هم أقرب إلى رجال الكنيسة منهم إلى اليهود» وحول هذه النقطة فقد وجبت المقارنة أيضًا مع مؤلف بروتستانتي سنتكلم عنه بعد حين ألا وهو سيبريانو دوفاليرا (Cipriano de velera) الذي كتب: «نحن والمؤمنون بالعهد القديم تتمتع بنفس العقيدة».

التقارب كان جدليًا:

على أن الأهم من ذلك هو ملاحظة ودراسة التقارب العجيب الذي تم بين الموريسكيين والبروتستانت من خلال أحداث القرن السادس عشر والثلث الأول من القرن السابع عشر. وللعمل على فهمه يمكننا أن نتقدم بتغييرات مختلفة: وأولها أن الوضع الاجتماعي والسياسي كان يترجم عن كثير من التشابه: إذ هما يعدان فرنسا وإسبانيا، بلدي إقامتهما الجديدة، مجموعتي الأقلية. وحيث وجب عليهما مواجهة السلط، وكلاهما يطمح إلى المويد من

الحرية ويسعى إلى محاربة الأنظمة القائمة. ويبدو أيضًا أنه كانت توجد بعض الاختلافات حول المستوى العقائدي. على أن نفس الحساسية الدينية تجعلهما يرجهان إلى الكتاب السماوي، وهذا خارج عن أي كنيسة منتظمة ومقننة. كما أنهما ترجعان يومًا إلى سلطة الكتاب المقدس المتميز ضد الكنيسة، حتى ولو كانت نفس الكنيسة. ومن جهة أخرى وبالنسبة للنجاة فكلاهما يؤكد على ضعف الإنسان أما سمو وعظمة الله: وعلى ضوء ذلك فإن فكرة محمد الكازر الذي يشرح فيه قوة الله على البشر، سوف لن ينكرها اللوثريون: «إنه على ضوء الأمر والهدف المقدس وحسب حكمه الذي هيأ البعض واختار البعض الآخر لنفسه، موفرًا الأسباب لنجاتهم ومقدمًا بنفسه العفو، وكل ذلك بفضل رحمته وحكمه اللامتناهي، وهو في نفس لوقت قد أبعد عنه عددًا آخر. بعد أن برز ذلك مظهرًا الاستقامة والعدل، فإنه لم يقم بذلك في كلتا الحالتين إلا بفضل هذه العزيمة الحرة والحازمة كمولي ومهندس مشرف على كل أجزاء الآلة.

ونظرًا إلى أن هاتين المجموعتين لهما نفس العدو ويتمتعان بنفس الحساسية الدينية المتشابهة حول كثير من النقاط، فإنهما سوف يتخذان مواقف مشتركة. إن البحث عن المهم في الدين قد أداهما مثلا إلى إدانة استعمال التماثيل في الكنائس على أن أحد الموريسكيين مثلا مستندًا إلى الكتاب المقدس كتب: «في أي كتاب مقدس، اكتفوا أنه يمكن أن نقدم للتماثيل الأدعية والاحترام بهذه الطريقة التي يؤدونها ثم ركوعهم لها ورفعهم أمامها طاقية الرأس ويفعلون ذلك لمجرد رؤية التماثيل». إن نفس المؤلف بالإضافة إلى ذلك، وبشكل دقيق يقابل: «المسيحيين البابويين الذين يقيمون التماثيل لقدسيهم ويغالون في عبادتهم، في مواجهة مع المسيحيين اللوثيريين الذين

يعلمون أن طريقة عبادة التماثيل محرمة بأي شكل من الأشكال، فإنهم لم يقيموا تلك التماثيل ولم يقبلوها بل إنهم يحطمونها إربا إربا أين يجدونها، شأنهم في ذلك شأن ما يفعله الفرنسيون اليوم حيث شاهدنا بأم أعيننا عددًا من التماثيل الحجرية قد حطمت قطعًا أثناء فتن الحروب». ومما لا شك فيه أن الأمر هنا يتعلق بموقف عادي مشترك دون أن يكون له تأثير متبادل. على أننا نلاحظ مع ذلك أنه منذ 1504، حرر مفتي وهران رسالة الموريسكيين الباقين بإسبانيا من ضمن المبادئ القرآنية الكبرى التي ذكرهم بها، يوجد المبدأ التالي: «تذكروا أن التماثيل ليست إلا خشبًا متقن الصنع وهي أيضًا من «تذكروا أن التماثيل ليست إلا خشبًا متقن الصنع وهي أيضًا من الحجر» لقد وجد الموريسكيون والبرتستانت بعضهم البعض أيضًا في نقد الكنيسة الرومانية التي ترتزق من وعود السماء وتسمح بشراء المغفرة. وكانا يريان بنفس الطريقة في البابا شخصية ضد المسيحية وعليه فقد أدانا تجاوزات رجال الدين. لقد تم كل ذلك بذهنية مختلفة والحق يقال. وإذا كان البعض يفتش العثور على الكتاب المقدس في أصوله الكاملة، فإن البعض الآخر يستهزئ بدين، حكم عليه بالفساد والضلال، وإذا أراد البعض الإصلاح فإن البعض الآخر يريد التخريب.

ثانيا - نقاط الالتقاء بين المجموعتين الأقليتين:

تأثير الكتابات البروتستانتية على النصوص الجدلية:

إن هذا التشابه وصل إلى حد أن بعض النصوص الجدلية الموريسكية قد استعارتها من عدد من المؤلفين المصلحين الإسبانيين في ذلك العصر، من ذلك أن المخطوطتين رقم 9067 و9655 والتابعتين للمكتبة الوطنية بمدريد قد استوحتا من عدد كبير من فقرات معاهدة الباب وكذلك من معاهدة القداس

لسبيريانو دوفالارا، وهي الفقرات التي ذهبوا حتى إلى إعادة نسخها مباشرة. إن هاتين المعاهدتين قد عرفتا ذيوعًا كبيراً بإسبانيا، وهذا سبب وجودهما في كل فهارس الكتب التي حرمت والتي حررتها مختلف محاكم دواوين التحقيق الإسبانية منذ أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر. يمكننا أن نرى هذا الموضوع في الرزمة رقم 4226 بالأرشيف التاريخي الوطني لمدريد، والذي هو عبارة عن قائمة الكتب الصادرة من طرف محاكم دواوين التفتيش بطليطلة ومرسية وبرشلونة وإشبيلية وكوانكا ولوقرونو وسان جاك من عام 1583 إلى 1609. إن قائمة الكتب المحرمة والتي استولى عليها، قد قدمت لنا، بالإضافة إلى ذلك عدة إيضاحات إضافية عندما قدمت هذا العمل: «يحمل هذا الكتاب العنوان التالي: المعاهدتان: أولاهما عن البابا وسلطته، وهذا انطلاقًا من طبيعة الحياة والعقيدة. وكلاهما قد كتب على ضوء شروح المجامع الدينية ولأساتذة المختصين والكتابات المقدسة. وبالإضافة إلى ذلك هناك مجموعة من الخوارق الكاذبة والتي عن طريقها كانت مريم العذراء وصلة أنوسيادا (Anuncioda) لشبونة قد خدعت كثيراً من الأشخاص وكيف أنها اكتشفت وتمت محاكمتها. وقد طبع هذا الكتاب لدى ريكاردو دال كمبو (Ricardo del Campo) عام 1599م. ومن خلال هذه الأسطر، نكتشف إذن أن هذا التأليف قد طبع ووزع دون ذكر لاسم مؤلفه، وقد منع بإسبانيا خلال السنوات الأولى للقرن السابع عشر وليس كما أشيع عام 1640 كما يؤكده المؤلف أدولفو دو كاسترو (Adolfi de Castro) إن طبعة عام 1599 قد ظهرت بلندن لدى الناشر ريتشارد فيلد (Richard Field) وريكاردو دال كمبو ليس سوى الشكل الإسباني لهذا الاسم. وهذه هي الطبعة الأولى التي أدخلت وعرفت بإسبانيا، لكن الواقع يؤكد وجود الطبعة الأولى بلندن عام 1588. وهناك تأثير محتمل أيضًا، كما ظهر لنا، من كتاب (Breve Tratadi de Doctrina) والمنسوب إلى خوان بيريز (Joan Perez) المطبوع سنة 1560. ويبدو

أن مؤلف المخطوط رقم 9067 قد اعتمد عليه عندما ذكر: «عقيدة لوثر». إن تعليم الدين المسيحي الذي كان أحد الأعمدة الهامة للمذاهب العقائدية الإصلاحية الإسبانية، كان له تأثير كبير جداً: وقد تمكن نتيجة لذلك من الذيوع بسهولة خلال مدة زمنية وهذا بفضل اذن مدلس بالطبع من طرف محاكم دواوين التفتيش. وفي قائمة فهارس الكتب المصادرة من طرف محاكم دواوين التفتيش من 1583 إلى 1609، توجد أيضاً كتب أخرى بروتستانتية: «قد منعت وأعطي الأمر بمصادرتها» وهي الكتب التي تمكن الموريسكيون من الاطلاع عليها مثل كتاب: «المؤسسات» لكالفن (Calvin) والذي طبع فأنقلترا باللغة القشتالية. كذلك الإنجيل البروتستانتي لعدد من «الملحدين في هولندا وأيرلندا»، وقد صودر من طرف محاكم دواوين التفتيش بإشبيلية منذ 1598. أما 1599 فقد صودر كتاب إسبانيا Avisos a los aficionados a la yglesta romana «رأى إلى ماسكي الكنيسة الكاثوليكية» التي تشرح أن هذه العقيدة ضد الكاثوليكيين وعليه فإن الموريسكيين كانوا على علم بالمذاهب البروتستانية بفضل عدد كبير من الكتب التي دخلت إسبانيا بطريقة سرية. وإنه لمن المفيد ملاحظة، حتى ولو كان الأمر متعلقاً بصدفة بسيطة بأن مراكز دخول أعمال لوثر إلى إسبانيا (عن طريق بلنسية وأراقون وغرناطة وقشتالة) وهي الولايات التي يعيش فيها الموريسكيين بكثرة. ومع هذا فلابد من ملاحظة أن الموريسكيين كانوا يستعملون الحجج البروتستانية بشكل خاص وهذا بعد أن أعطوها معنى مخالفاً جداً. وكمثل على ذلك، فإذا كان البروتستانت، بتأثير لوثر، قد أنكروا على الكنيسة حق ممارسة شرح الإنجيل وحدها وقد ذكروا جملة كان قد نطق بها القديس بول: «إن الرجل الروحي هو ذلك الذي يحكم كل شيء ولا أحد يمكنه أن يصدر حكمه عليه». وهذا ما يعني المطالبة

بحق كل مؤمن بإدراك الكتابات المقدسة. وقد استند المريسكيون على تأكيدات البروتستانت وذكروها بعد أن شوهوها وهذا وفقًا لنظرياتهم. ومن حرية قراءة الأناجيل يمرون إلى نسبية النصوص ليختموا بنفي صحتها. وفي هذا الإطار، كتب مؤلف مخطوط رقم 9067: «إن المسيحيين واللوثريين يؤكدون أنهم لا يمكنهم التأكيد ولا التسليم بصحة الكتابات وبالتالي فإنها لا تستحق القبول». وعليه فإن لخطوة تالية سرعان ما تم اجتيازها: وفي هذا الإطار، نحن أبعد ما نكون عليه من حمية لوثر المسيحية ورغبته الشديدة للعثور من جديد على صفاء الإنجيل.

أهمية ومحدودية هذا التقارب:

وللتدليل على ماذهبنا إليه ولنلمس أهمية وحدود استعمال الموريسكيين للكتب البروتستانية وعلى الخصوص لمعاهدتي فاليرا، يبدو لنا من الأهمية أن نقوم بتقريب صفحة واحدة لمخطوطة موريسكية، للنص الذي استوجب منه، وسوف نكتشف على أثر ذلك أولا: أنه من خلال النصين يوجد نفس التركيب، ويظهر لنا ذلك جليًا من خلال التصور الذي سوف نقدمه أسفل هذا: فالفقرة الأولى تدرس تطور بعض الكلمات (تيرانو Tirano وسوفستا Sophista وهوستيس (Hostis)، أما الفقرة الثانية فقد تطور الفكر الجدلي الذي أشرنا إليه، في حين أن الفقرة الثالثة تشتمل على الحجج المتعلقة بالفكرة التي ذكرت في الفقرة الثانية (Pfoffen, Suidas, Papaous). إن نقاط التضارب والاختلاف يمكن بسهولة ملاحظتها: أما الفقرات الأولى والثالثة فهي تمثل نقاط التقارب، والقرة الثانية التي هي محور العرض، فإنها تختلف تمامًا. ويرجه هذا إلى ظاهرة أن المؤلف الموريسكي كان ينشر أساسًا، في الكتاب الذي استعمله على المعلومات. وهذا ما يفسر ذكر نفس المراجع. كما يوجد

أيضًا لدى المؤلفين نفس الهدف: هو الرغبة للتدليل على بطلان وجهة نظر العدو، وهذا ما أدى إلى تجانس التركيب لنفس هذه الفكرة الجدلية.

النصان الإجماليان

لقد حصل لهذا الاسم البابا، ما حصل لغيره من الأسماء، وقبل ذلك كان استعماله جيدًا، واستعماله مثل الألقاب الشرفية، غير أنه مع الزمن، أسيء استعماله. ومثلا فكلمة المستبد كانت تعني ذلك، وعليه فإن الملك اللاتيني التي نص عليه الشاعر فرجيل (Virgile) (Aeneid) السابع، قد سمي (Enee) ويعني بها الصداقة والمستبد. أما السفسطاني فكان يعني به العالم، أما الآن فهي تعني المضلل أو الغير الأمين. أما لفظة (Hostis) فكانت تعني: الأجنبي، والآن فإنها تعني العدو. منذ القديم، كانت لفظة المستبد حسب فرجيل السابع تعني نفس معنى الملك، وبذلك يطلق على (Enee) المستبد. والآن فإن المعنى الذي أعطي لهذه اللفظة كان مسيئًا ومحقرًا. والسفسطاني هو ذلك الذي يطلق عليه في السابق العاقل. أما الآن فيعني المضلل. ولفظة (Hortis) التي تعني الأجنبي، فهي الآن مرادف للعدو، ويوجد عدة أمثلة على ذلك.

وبالنسبة لكلمة البابا، فقديمًا كان استعمالها طيبًا، وقد منح هذا اللقب للأساقفة أو الوزراء. ذلك أنه في بداية الكنيسة، كان الأساقفة والوزراء والرعاة يمثلون شيئًا واحدًا. إلا أن الأغنياء هم الذين حددوا الفرق الذي نلاحظه اليوم: راجعوا لهذا الغرض رسالة سان جيروم (Saint Jerome) إلى إيفاقريو (Ivagrio) الجزء الثاني. إذا كانت لفظة البابا تعني ما كنت قد استعملته، فإنه يمكن التدليل به من خلال فصول العلماء الأقدمين أمثال: سان سيريان (Saint Cyprien) ودونيس (Denis) والكسندر (Alexandre) وجيروم

(Jerome) وامبواز (Amboise) واغسطان (Augustin) وسيدوان (Sidoine) وأبولينار (Apollinaire) وكذلك عن طريق بقية المجامع الكنسية. إن اليونانيين حتى يومنا هذا يطلقون على أساقفهم بابورس (papaous) والألمان (Pfaffen) والفلامان (Ffamand) يطلق عليهم بابو (Papou). وكل هذه التسميات متفرعة من كلمة بابا (Papa) والتي حسب سويداس (Suidas تعني الأب في اللغة الصقلية. وعليه، فإن نقطة باتر (Pater) شأنها في ذلك شأن بقية الألفاظ، قد حقرت. وقد تخصصت الآن لتعني أب السلالات، مجتنبين الواقع، وكذلك المعنى الحقيقي الذي كان مستعملا قديمًا، وبالفعل فقد كان يطرق ذلك على الولاة وعلى أمناء بعض الوزراء الآخرين. إن هذا الأمر يمكن التدليل عليه، ذلك أنه حسب سيوسداس (Suidas) الجزء الثاني، تعني نفس معنى كلمة الأب، ولا يطلق ذلك المعنى حسب الأجيال، ولكن بالاعتبار لحالة وزير الكنيسة أو أمناء الأرواح والولاة، وكذلك فإنه حتى يومنا هذا منح لقب الأب إلى الآباء وليس بسبب التزايد. واليونانيين حتى يومنا هذا يطلقون على أساقفهم (Papas) وله نفس معنى الأب وليس ذلك بسبب التوالد. أما الألمان فيطلقون على أساقفهم (Phaf) وليس ذلك أيضًا بسبب التوالد. إن التحليل الدقيق بما توحيه هذه الصفحة الموريسكية، سوف يمكننا بالإضافة إلى ذلك من عدة معلومات. وأولها كما بين ذلك سابقًا هو أن الفكرة الرئيسية الجدلية تختلف في كلا المخطوطين. فأدى سبريانو دو فاليرا، كان الأمر يتعلق بنقد المؤسسة البابوية وهذا من خلال دراسته كلمة «البابا». وعليه فان المتهم هنا هو المؤسسة البابوية. وفي مرحلة أولى أخذ دو فاليرا على اصطلاح «البابا» ألفاظًا أخرى استعملت في الأصل بطريقة جيدة. غير أنها تطورت نحو مدلول منحط وحقير. وفي مرحلة ثانية يشرح لنا أن كل أسقف أو كل كاهن يطلق عليه «البابا»، وهذا ما يسمح له بالوصول إلى أن المؤسسة البابوية الرومانية

هي نتيجة لتطور مساير لصورة التطور اللفظي للكلمة. وعليه فان الإسم أصبح مرادفًا للدناءة حيث استأثر به أسقف رومة وأن هذا اللقب «البابا» قد رفض منحه للآخرين. وقد ختم فاليرا في خاتمة كلامه: أن انفراد رومة بهذا اللقب، جعل هذه الكلمة تصبح «شنيعة ومضرة لكل المسيحيين» وفي المخطوطة الموريسكية، كان الهدف الجدلي يختلف تمامًا. وبالفعل استعمل المؤلف صفحة سبريانو دو فاليرا. هذا في حين كان ينتقد، خلافا لهذا الأخير، ألوهية المسيح وبالتحديد بنوة المسيح التي، حسب وجهة نظر المسيحية، توجد بين الله الأب والمسيح. وقد أعطى الموريسكي بادئ الأمر أمثلة عديدة تشرح أن كلمة «الأب» المنسوبة لله، قد استعملت في الإنجيل أيضًا بنفس هذا المعنى العام. لله هو أبو كل المخلوقات. وقد وضع الموريسكي إذن إلى استعمال صفحة سيبريانو دو لافيرا في اتجاه مخالف تمامًا: فالألفاظ، كما قال في فقرة أولى، تتطور ويجب أن نأخذ بالاعتبار معانيها المتفرعة عن ذلك. وقد ذكر أمثلة ثلاثة تشرح وتقدم الفكرة الرئيسية لذلك: تطورت لفظة «الوالد» في الاتجاه الأول ثم يثير فكرة «التناسل». غير أنه في المعنى الثاني لا يحمل إلا معنى «الحامي والمدافع والوالي». وفي الفقرة الثالثة استعمل المؤلف الموريسكي معلومات ثلاثًا كان قد استقاها من فاليرا، وهي الإشارات إلى سيوداس (suydas) واليونانيين والألمان، وهذه الأمثلة الثلاثة قد جعلت هذا الموضوع، موضوع الساعة. وإذا كانت المعلومات الأولى ذات دلالة لفظية، فإن هاته الأخيرة تخضع إلى علم الاجتماع اللغوي. ولا بد أن نلاحظ أن المؤلف الموريسكي قد ترك عمدًا، كل الشواهد المستمدة من النصوص الدينية: الأناجيل والرسائل التقوية وأعمال كهنة الكنيسة ونصوص المجامع الدينية. وهذا في حين أن سيبريانو دو فاليرا في مجادلته ضد الكاثوليكيين، قد توجه إلى المسيحيين، أما الموريسكي فقد كتب هو الآخر إلى

إخوانه المسلمين. وفي هذه الصفحة استعمل المؤلف عدداً من المفاهيم التي يمكن أن يتقبلها الجميع. ولدى معالجته المشكل الديني ذا التأثير العام، استمد حججه من الميادين التي بإمكان قرائه أن يدركوها. وقد اكتفى بعرض الحقائق المجردة. وعليه هل اضطر إلى أن يأخذ حرية وتصرفًا كبيرين للنص الذي اتخذه كنقطة للانطلاق؟ إن هذه الحرية هي على أية حال هامة جداً. وبالفعل نفس السطرين الذين سبقا الصفحة التي تهمنا، أثار سيبريانو دوفاليرا الثالوث المقدس: «أن ذلك سيتم بمساعدة عظمة الله، الأب والابن وروح القدس وحيث تدافع عن قضيتهم هنا. وعليه فإننا أبعد ما نكون عن استعمال الذي مارسه المؤلف الموريسكي للأسطر الموالية، وبالفعل لقد استعمل صفحة للمجادلة لغرض هو في الحقيقة ضد أفكار المؤلف المذكور على أن الذي يثير انتباهنا أكثر هو أن البروتستانت والموريسكيين يتفقون في نقد البابوية».

ويحق لنا أن نتساءل لماذا إذن قدم هذه الحجج؟ ويبدو لنا شرح ذلك بفضل المميزات نفسها لهذا النوع من المجادلة. إن المجادلة كمظهر أدبي لها جذورها في الواقع الحاضر، وليس فقط في مظاهرة لا يمكن أن تبرز إلا في الحاضر، خاصة إذا ما بقي ساخنًا، ولكن أيضًا من وجهة نظر المؤلف، الذي كان في اللحظة المحددة، قد اختار لإطلاق سهمه، وقد طالب واثار كل الحجج الممكنة لمواجهتها ضد العدو. وعليه فإن المجادلة تبدو كأنها نوع حر من الممارسة فالحجج كما بدت لنا في هذه الحالة بالذات قد سخرت وفقًا لتجميع الأفكار التي في نفس اللحظة يمكن أن تبرز في ذهن المؤلف. وفي هذا النوع، كما لاحظنا هنا، فإن تكيف الأسهم من كل خشب، وكل خشب (الحجة إنما مأتاها) يمكن أن يصبح سهمًا. إنه من خلال هذا المثال، نلاحظ أيضًا أننا نجد في المجادلة، بالإضافة إلى ذلك مجالا واسعًا للبرهنة والتدليل. وليس هذا متناقضًا مع ظاهرة هذا النوع الحر تمامًا، ولكنه مكمل له. إن

الحجج كما بدأ لنا في هذين النصين، الذي وضع وجهًا لوجه، قد انطلق من المؤشرات العامة جدًا ليشرح فكرة الجدلي ومدعمًا ذلك بالأمثلة. ويبدو أن غنى الأمثلة المصحوبة بالتدعيم والبرهنة القوية، كانت تعد إحدى مميزات هذا النوع من المجادلة. وعليه فإن الموريسكي المجادل قد استعمل، ليس فقط الأمثلة التي استمدها من فاليرا، ولكن من المؤكد، ويبدو أن ذلك من شدة حرصه على الطابع العلمي، إنه استعمل ذلك ليقنع اقتناعًا جيدًا، وقد استجاب من أجل ذلك حججًا شخصية أخرى. وعلى ضوء هذا وللدلالة على أن لفظة تتمتع في الأصل بمعنى واسع جدًا. وقد درس مختلف المعاني التي يمكن أن تتفرع عن أصل هذا لفظ اللاتيني: «أن لفظة Pater باللاتينية معناها المحامي والمدافع والوالي: من ذلك يطل برومة على الشيوخ الرومانيين «آباء الوطن» وهذه التسمية «أب» لا تفترض أي فكرة للتناسل، بل هي للدفاع والإعجاب. أما لكل ما يتعلق بوطننا الأم، كلغتها فهي متفرعة عن اللغة اللاتينية بعد أن حرف معناها الأصلي الأول والعادي عن كلمة (Pater)، وقد أعطى معنى ثان متفرع عن المعنى الأصلي لكلمة «أب» للنسل.

استعمل الموريسكيون خاصة عمل فاليرا لهجومه ضد البابوية التي يأخذونها بشكل أساسي على ثلاثة أشياء: أنها أفسدت الكتابة المقدسة وأنها كانت وراء العقيدة، أي أنها خولت لنفسها اختيار قوانين العقيدة وأنها أنشأت من لا شيء كل صيغ العبادة وعلى الأخص القداس. ويمكننا أن نتساءل هل هذا التقارب الذي تم بين الموريسكيين البروتستانت عرضي وهو التالي سطحي أم هو يستجيب لدى البروتستانت أو الموريسكيين لأسباب عميقة جدًا. نلاحظ بادئ الأمر أن الأمر يتعلق بشكل عام يهم في الحقيقة العلاقات بين البروتستانت والمسلمين. وبعض أصحاب اللاهوت الكاثوليكيين قد أخذوا على البروتستانت، ليس فقط في البلد والفترة الزمنية التي تهمنا هنا، ولكن

في أماكن وأزمنة أخرى، علاقاتهم العقائدية مع أنصار محمد فلودوفيك ماراجي (Ludovic Marricci) المتوفي عام 1700 وهو صاحب أهم التآليف الجدلية العربية ضد القرآن، ومن بينها: Prodomi od refutotiomen Alcoroni وكذلك Retuento Alcrani وقد أطلق عليهم: "Cenuini mahometanorum fill ac discipuli" ومعنى هذا إهمال أهم القضايا الجدلية لعلماء اللاهوت البروتستانت ضد القرآن، ومنهم تيودورا بيلياندر Theodore Bibiiander خليفة زويقل، (Zwingle) على كرسي علم اللاهوت بزوريخ والذي نشره ببال عام 1543، كما نشر عدة تآليف أخرى. ولابد أن نذكر أيضًا أن الموريسكيين بإسبانيا قد استعملوا بمجادلتهم الحجج المستمدة من أعمال غير موجهة لهم، وهذا ما أدى إلى الإساءة للمسلمين إساءة كبيرة. وكمثال على ذلك معاهدتا سيبريانو دوفاليرا. وحيث ذهب حتى إلى إبداء تأسفه أن عددًا من عادات الكنيسة الرومانية قد منعت العرب والكافرين الآخرين من اعتناق الدين المسيحي: «إن عددًا كبيرًا من العرب واليهود والأتراك يمكن أن يعتنقوا الدين المسيحي لولا الفضيحة التي ستلحق بهم والمتمثلة في عبادة الأصنام الموجودة في الكنائس، وبالإضافة إلى ذلك فإن إشارته للرسول لا ترضي المسلمين البتة. وعليه فإنه عندما أثار بابوية بونيفانس الثالث (Boniface III) في أوائل القرن السابع، كتب يقول: «لقد حدثت ثلاثة أشياء في ذلك الوقت: إن إمبراطورية الشرف الأكبر بدأت في الخفوت، وبدأت البابوية في الصعود وقيام الدين المحمدي. وعلى أنقاض الإمبراطورية، سوف ترتفع هاتان الدابتان اللتان سوف تلحقان كبير الضرر بكنيسة السيد المسيح». على أن ملاحظة هامشية قد حددت بشكل جيد هاتين «الدابتين» وهما بابا ذلك العصر ومحمد. ومن جهة أخرى فقد حيا الواقعة التاريخية المتمثلة في أخذ غرناطة واعتبرها انتصار المسيحية ضد الإسلام: «إن أخذ غرناطة قد أفاد كثيرًا إسبانيا

عندما خلصها من الحروب المستمرة ومن الحروب التي كانت تقع بين المسيحيين والعرب، وهذا عندما أطردت ملة محمد الكاذبة من إسبانيا». إن وضعية فاليرا تجاه الإسلام هي إذن واضحة جدًا. فالموريسكيون لم يحتفظوا إلا بالانتقادات ضد الكنيسة الرومانية وهذا دون أن يهتموا بمشكل الاعتناق آثارها المؤلف تجاههم أو حول أحكامهم التاريخية[1].

أما مواقف بروتستانت فرنسا فهي أكثر وضوحًا، ذلك أنه بعد عدة سنوات من مرور الموريسكيين حددوا أثناء مجمعهم الكنسي بشارنتون (Charenton) عام 1645، المسائل الستة التي وجب إلقاؤها على «المحمديين» الذين يرغبون في التعميد. ومن يرغب في التنصر وجب أن يرد بنعم على الأسئلة التي تشرح من جهة رفضهم لدينهم الأول، ومن جهة أخرى، انضمامهم للعقيدة المسيحية: ولم يمنح أتباع محمد أي تنازل عقائدي، وهذا وفقًا لعقلية العصر، وهذا ما يعكس، بصراحة اللهجة الجدلية المستعملة. والسؤال الأول يعرض إذن انضمام المعتنق الأول: «ألا تعتقد أن الكتابات المقدسة القديمة والجديدة هي مستوحاة من عند الله وأنها تتضمن إرادته التي ترتبط بإنقاذ البشر وما هي القاعدة التامة والوحيدة لعقيدتنا وحياتنا؟. أما السؤال الخامس فقد رفض المعتقدات القديمة: «ألا تعتقد أن محمدًا كان كاذبًا وأن قرآنه عبارة عن جملة مدنسة لعدد كبير من الأفكار السفيهة والحمقى، وقد اخترعت لغرض إقامة دين كاذب وبغيض؟». ومن الواضح أنه لا يمكننا أن نؤاخذ البروتستانت بمنح أي تنازل عقائدي للموريسكيين.

على أن هناك مأخذًا آخر قد وجه هذه المرة للموريسكيين: إلا وهو الرغبة في تحقيق عمل توفيقي بين الدين الإسلامي والبروتستانتية. وبانواي

(1) لوبي كاديساك، الموريسكيون الأندلسيون والمسيحيون، ص 141.

رواتا (Pano y Ruota) في مدخل طبعته لكتاب: المقاطع الشعرية للحاج بياي مونسون (Paro y Ruata) المرسل إلى مكة في القرن السادس عشر Coplas del Peregrini de Puey Moncon, Viaje a la Meva en S. Xvi كان يرى في هذا أحد أسباب طرد الموريسكيين: ذلك أن المسيحيين كانوا يخشون بهذه الوسيلة دخول البرتستانتية إلى إسبانيا. وبالفعل فقد كتب: «إلا أن هذا الاتجاه الوحدوي ينطوي في طياته على خطر يمكن أن يجلب لإسبانيا تعقيدًا خطيرًا جدًا: إن نتيجة هذه القوى العاملة والتي أثرت على هذا الموضوع الهام قد ولدت اتجاهًا بروتستانتيًا أكثر منه أرثوذكسيًا. ومن يعرف ما إذا كان مجمع لوي فيليب الثالث قد أحس بمثل هذا الخطر وكان وراء السبب الذي جعله يؤيد طرد الموريسكيين!

أما سافيدرا (Savedri) في كتابه (Discorsa) فله رأي أكثر دقة عندما نبه إلى عدة نقاط للاتصال بين الديانتين وقد فرض وجود تأثير بروتستانتي. وعلى ضوء ذلك ذكر هذه الأبيات لخوان أراقوناس (Juan Aragones) والتي تعتبر دعوة للنقد الحر: سوف لن يكون مرتاحًا من يأكل بيد غيره لنقم بتجاربنا الشخصية

دو ورس وأحاطوه علمًا بأن لديهم كثيرًا من الأسلحة المخيفة، كي أرسلوا في نفس الوقت إلى الأتراك سفارة لطلب المعونة المالية. بتحرياتنا في النصوص المقدسة وسوف نكتشف أنه ليس كريهًا عند الله أن الإنسان يسعى للعثور على نفسه ومن المؤكد أننا سنجد في المخطوطات الموريسكية هذه المشاكل المتعلقة بحرية التثبيت والتبرئة بواسطة العقيدة والرعاية والأعمال الخيرة والتسامح، وهي المواضيع التي تعود عليها البروتستانتنت. ومع هذا وعلى الرغم من التأثيرات المؤكدة التي أشرنا إليها، فإننا لا نعثر البتة على

محاولة واعية للوصول إلى حركة توفيقية دينية. وتأكيد عكس هذا الأمر، معناه الإيمان بأن العدد الأكبر من الموريسكيين الذين لاحقتهم دواوين محاكم التفتيش لأسباب مثل الانتقادات الموجهة ضد القساوسة أو مؤسسات الكنيسة كانت خاضعة للتأثير البروتستانتي!

إن الشيء الوحيد الذي بقي صحيحًا هو أن الموريسكيين والبروتستانت يجد بعضهم البعض على نفس المواضيع وأن الموريسكيين كانوا يتلقون بسرور الحجج الجدلية التي يمنحها إياهم البروتستانت. أما العمل التوفيقي الديني، فإننا نعثر عليه في بعض الأحيان قد تحقق لدى الأشخاص المعزولين، ولكن ذلك خاصة على المستوى العام بين المسيحية والإسلام من بعض النصوص، إلا أن ذلك لا يعني البتة البروتستانتية: وقد أشرنا إلى (Libros plumbeos) الذين خصوا بدراسة كانت نتائجها النهائية هي تلك التي نادى بها الأب كابانولاس (Pere Cabenelas).

الموريسكيين والبروتستانت: لقاء تاريخي:

إسبانيا: موريسكيو أراقون وبروتستانت بيارن، بعد أن رأينا نقاط الالتقاء بين الموريسكيين والبروتستانت لكل ما يتعلق بالعقيدة، وذلك لاستعمالاتها الجدلية، وجب علينا أن ندرس الآن العلاقات التاريخية الموجودة بين المجموعتين والتساؤل عن سبب القوة الجاذبة الحقيقية التي يجسمها البروتستانتية بالنسبة للموريسكيين. وفي الحقيقة فإن دواوين محاكم التفتيش كانت تخشى وجود علاقات بين الموريسكيين والبروتستانت. ودواوين سرقسطة مثلا كانت منشغلة منذ بداية عهد فيليب الثاني بمصير الموريسكيين والذين كانوا طوال القرن السادس عشر، يغادرون إسبانيا ويلتجئون إلى بيازين. وقد لاحظ مفتشو دواوين التحقيق: «أنه بالنسبة إليهم، كان ذلك

بمثابة إغراء كبير، لأن لديهم مرجعًا قريبًا منهم على الحدود نفسها لهذه المملكة، وإنه في ظرف وجيز جداً يستطيعون أن يجتازوها». أثناء محاكمة أحد القضايا. طلبوا من أحد الشهود ما إذا كان على علم بمصير بعض العرب الذين اجتازوا أراقون متوجهين إلى فرنسا: «وأنه إذا كان يعلم أنه يعيش في هذه المنطقة اللوثريون أو من يعطف عليهم، فإنه قد سمع بذلك،». وفي إجابته الغامضة اكتفى الشاهد بالتأكيد أنه في بيازن «التي هي ملك للسيد دوفوندوم (Da Vendime) يوجد عدد كبير من اللوثريين». إلا أنه، مع ذلك، لا يعلم شيئًا مؤكدًا حول اعتناق الموريسكيين المحتمل والذين يعيشون في هذه المناطق. يبدو أن هذه العلاقات بين الموريسكيين وبروتستانت بيارن قد استمرت طوال حكم فيليب الثاني، ووجود ملف تابع لمحاكم دواوين التفتيش بالأرشيف التاريخي الوطني بمدريد، يقدم لنا بخصوص هذه النقطة معلومات ثمينة جدًا حول المؤتمرات التي حكيت خلال عام 1575. وفي هذا التاريخ كان والي بيارن هو السيد دو روس (De Bos) وكانت أطماعه التوسعية معروفة جداً. وقد ذكر لمن يرغب في الاستماع إليه. إننا بعد ذلك سنلتحق بإسبانيا وسنهاجم هذه الأرض وسنستولي على بلد النافار (Navarre). وقد أظهر الموريسكيين رغبتهم في مساعدته. ومن أجل ذلك قام موريسكيان بالتحول إلى بيارن، غير أنهما أثناء الرجوع أسر أحدهما وتم شنقه بجاكا (Jaca). وتلك لا تمثل إلا سفارة من عدد آخر من السفارات: وبالتحديد أرسل موريسكيو أراقون إلى بيارن مبعوثين عنهم لإقامة عقد محالفة. أما المبعوثون فإنهم يسلكون في بعض الأحيان الطريق المعاكس: وفي نفس هذه السنة 1574 كان أحد البيازنيين والمتزوج بأراقون قد نقل رسالة إلى السيد دو روس من الموريسكيين: وقد طلب عشر آلاف أو إثنى عشر ألفًا من الـلاكوا (Ecus) مقابل تقديم مساعدته العسكرية. وقد اجتمع الموريسكيون في مجلس لهم -

(Almonacid de la Slerra) وهو المركز الموريسكي حيث اكتفوا بعد طرد الموريسكيين بمدة كبيرة، عدداً من المخطوطات الموريسكية الخاميادية. غير أن الموريسكيون كانوا يساومون حول الثمن، فهم لا يقدرون على إعطاء هذا القدر من المال، ولكنهم يلتزمون بتسديد «ما يقدرون عليه». وقد أرسلوا إذن رسولا محملا بهذا المعنى إلى السيد دو روس وأحاطوه علماً بأن لديهم كثيراً من الأسلحة المخفية، كما أرسلوا في نفس الوقت إلى الأتراك سفارة لطلب المعونة المالية. وعليه فإننا أمام هذا الوضع أبعد ما نكون عليه من العطف العقائدي المتبادل والذي أشرنا إليه سابقاً: إن هذا التحالف فرضته نتيجة الملابسات السياسية الظرفية، ونلاحظ من جهة رغبة الموريسكيين في التحرر من الكابوس الإسباني ومساعدة الأتراك، ومن جهة أخرى نلاحظ وجود الأطماع التوسعية لبيارن والتي، من المحتمل، أن تخدم الموريسكيين.

عرف حكم فيليب الثاني أيضاً هذا النوع من المؤامرات. ويبدو أن محاولات دونافار، قد أصغى بادئ الأمر انطلاقاً من أنه بروتستانتي، بعطف لقضايا الموريسكيين منذ عام 1587، فقد أصبح الآن هنري الرابع، ملك فرنسا. وعليه فإن الموريسكيين قد توجهوا بابتهاج عظيم إلى الملك هنري. وقد تجب ملاحظة أن ذلك قد تم على الرغم من اعتناقه الدين الكاثوليكي. وقد أصبحت هذه القضية قضية سياسية بحتة. وعليه فليس الأقليات الموريسكية بإسبانيا الذين يتعاملون مع ملك فرنسا: من ذلك أرسل موريسكيو مذكرة إلى باريس عام 1602 طلبوا فيها من ملك فرنسا الموريسكيون إنقاذهم من المصاعب التي أثارها ضدهم الإسبانيون وحيث أخذوهم لكثرة إرهاقهم بالضرائب وعدم ممارسة الحرية الدينية. وقد ذكروا عن أنفسهم أنهم أخوة الشقاء: تفاريين أراقون وماداقالاس قشتلية (Madegales de Castlle). وعليه وضعوا مصيرهم بيد الملك هنري الرابع، وقد صرحوا له: «إننا أصحاب

بلنسية، نعد ستة وسبعين ألف بيت، وأكثر من هذا، فإنا أصحاب السيادة ولا نريد أن نسمع شيئًا غير عزيمة ملك فرنسا». وقد أعطت تلك المذكرة بعض النتائج، من ذلك أن السيد دوباتيصو (Sieur de Pantssault) الذي تنكر في لباس بائع قد تحول إلى بلنسية بأمر من هنري الرابع. وقد تمكن أن يحضر اجتماع توقا (Toga) الذي يضم مندوبين عن القرى البلنسية التي يسكنها الموريسكيون. وقد سجل دوك دولافورص (Duc de la Force) والي بيارن، في مذكراته عدداً من هذه السفارات. أما الإسبانيون فقد بقوا محترسين وقد نجحوا في كشف عدد من المؤتمرات. وقد علم فيليب الثالث في الأخير الأسباب الحقيقية لسفر دوبانيصو إلى بلنسية. من جهة أخرى مسك باسكال دوسانت استان (Pascale de Saint Esteve)) وكيل دوك دولافوص، ببلنسية بتاريخ 23 إبريل 1605، وقد أقر تحت التعذيب بكثير من البيانات التي حثت الإسبانيين ودعتهم إلى مضاعفة الحيطة والحذر. كما يمكن أن نرى مؤشراً آخر في نوعية العلاقات السياسية القائمة بين الموريسكيين والبروتستانت من خلال علامة برزت في كل ثلاث صفحات ضمن رحلة موريسكية الخامسادية: وبالفعل فقد ذكر لهؤلاء الموريسكيين المتجئين على الدول الغربية خط تحولهم مرورا بمنطقتي لينكودوك (Languedoc) وبروفنس (Provence): «أمير كوندي (de Condc - Prince) ورأس اللوثريين». إن هذه الكلمات القليلة تبدو وكأنها نوع من الإنذار للهاربين وحيث نصحوا للعثور على مساعدة وبالأحرى سند لدى البروتستانت بدل الكاثوليكيين.

حالات الاعتناق الفردية:

إن تخوفات محاكم دواوين التفتيش تبدو حقيقية، قد بينا ذلك في قضايا محاكم دواوين التفتيش بطليطلة حيث تعرضنا إلى عدة حالات من

اعتناق المـوريسكيين للمذهب البـروتستانـتي. من ذلك حالة قونـزلو القردي (Gonzalo el Gerdo) وهو حداد بـالماقرو (Almagro) وحـيث اتهم سنة 1578 بأنه كان «لوثريا ملحداً». وعندمـا كان يعتقد أن مراقبة الكـنيسة الكاثوليكية: «لا تقر أو لا تفرض مراقبتهم» فقد تجرأ ليطلب تسليمه للسلطة المدنية. ما عي المآخذ التي أوخذ بها؟ أولا: انـتقاداته ضد الكنيسة الكاثوليكيـة وإظهار نزعته للانضمـام «إلى طائفة لوثر». ويبدو أنـه تنبأ بقرب اعـتناق إسبانيـا للمذهب البروتستانتي: «إنه قبل سنة 1578، سوف نصبح جميعًا من أتباع لوثر». وقد وجهت انتـقاداته إلى العقـيدة المنتمـية إلى رجل تعد خـاطئة، لأنه يكفي أن نعتـرف لله الذي باستطاعته أن يسـتمع إلى الواعظ حتى ولو كان فـي أعماق كهف. وقد انتـقد أيضًا جشع كهنة الـكنيسة: «كان يرى أن قانون المسـيحيين سيء والغفران الـبابوي يمكن أن يقتني بالمال والذي يسلمهـا هو مخلوق يمشي على الأرض» إن قيمة تسديد الاعتراف بالمال هو أمر مرتفع جداً.

كـما نلاحظ أيضًـا أن هناك بعض الاضطرابات في اسـتعـمال قـونزلو القردو عندما يتحـدث عن «قانون المسيحيين» وكأن المذهب البـروتستانتي ليس هو الآخر من الدين المسـيحي. إن هذا الاضطراب هو أكثر وضـوحًا من هذه الجملة من المأخذ الذي عـبرت عنه المحكمة ضد المتهم بقـولها: «مذهب لوثر أفضل من الدين المسيـحي، على أن الذي يقابل فقدان ثقـافة «المتهم، تعكس جملة المشاهد التي سلمـها إلى محاكم دواوين التفـتيش، وتسلم تلك الجملة من مخاطبه وفقًـا لتركيبة فكرة» وبالنسبة إليه لا يوجد دين مسـيحي آخر غير مذهب الكاثوليكيين والبقية عبارة عن مذاهب وعقائد أجنبية عن الإنجيل. ومما لا شك فيـه أن الموريسكيين يرون هم الآخرون في البروتسـتانتيـة عدو الدين الرسمي، وهذا دون أن يتعمقـوا في المسائل المطروحة. وهناك حالة أخرى هو جوليـان «العربي واللوثري» وهو عبـد لدياقو دويالا (Diego de Ayala) وهو

نائب مجلس بلدية طليطلة. وتعتبر هذه الحالة غريبة جداً لعدة أسباب: لقد تمكن من القيام برحلة إلى فرنسا أربع مرات. وفي إحدى إقاماته بالخارج اشتغل ككاتب «لجلالة الملك» وكل الدلائل تشير إلى أن المعني بذلك هو ملك نافار. وخلال كل زمن خدماته، لم يذهب إلى القداس الكنسي لأن ألهه أحاطه علماً أن كل هذه الأشياء ليست سوى مزاح، وإنه يجب العثور على مبادئ السلوك في كتاب العهد القديم وأن التماثيل ليست سوى الرعب والخوف وأنه وجب عدم احترامها. وذكر أيضاً أن هذا الكاتب كان يصوب ضدها طلقات مسدسه وأن التماثيل هي عبارة عن أشياء اصطناعية وأن ذلك لا يجدي شيئاً إذا تمت عبادتها واحترامها، غير أن المهم من كل ذلك هو تسليم النفس إلى الله». وقد اعترف أنه اعتنق المذهب البروتستانتي نتيجة تعليم أستاذه واستماعه إلى وعظ صحبته، وقد وجد أن هذا الدين طيب وأنه في إطاره سوف يقوم بأداء واجبه وأن مبادئ هذا الدين تعتبر أفضل من تلك التي يؤديها: مسيحيو إسبانيا. وقد تم اكتشافه نتيجة تدخله في محادثة انتقد فيها البروتستانت وقد صاح بحدة: إن اللوثريين هم رجال طيبون جداً وأنه وجب عدم ذكرهم بسوء وأن لديكم دوماً سيئاتكم بعد العرب واللوثريين، في حين أنهم أفضل المسيحيين منكم وأن اللوثريين هم رجال خيار. ومن الغريب أن يحتفظ جوليان بكل هذه الممارسات العربية: «الوضوء والصيام والصلاة». وفي نفس اللحظة التي تم فيها إيقافه، كان يستعد للإقلاع في اتجاه الجزائر. ليخدم السلطان التركي والعمل على محاربة هؤلاء المسيحيين الكلاب». نحن إذن أمام حالة فريدة من نوعها: إن جوليان يعد شخصاً عادياً، بدون ثقافة دينية، وهو محمول على أن يتحسس النقاط التي يتقارب فيها المذهب البروتستانتي مع الإسلام، أكثر من اختلافهما، وأنه من هذه الناحية ينسجم بسهولة مع إحدى المجموعتين، دون أن يرفض الثانية: غير أنه لا يوجد شيء

يمنعه أن يغني في بيئة «الأغاني اللوثرية» وهذا بعد قيامه بصلاة إسلامية. إن هذا التأليف التوفيقي الديني يبقى على أية حال سطحيًا جدًا.

على أنه يوجد عدة موريسكيين مشهورين ويستحقون الذكر، كانوا قد اعتنقوا المذهب البروتستانتي، فجون قونزلاز (Juan Gonzalez) الإشبيلي قد وقع منذ طفولته في نزاع مع محاكم دواوين التفتيش. وقد مثل أمام محاكمها بالفعل وهو في سن الثانية عشرة سنة بتهمة ذكر أقوال طيبة عن الدين الإسلامي. ولم يمنعه ذلك أن يصبح قسًا ومن أشهر الدعاة. وقد تحول إثر ذلك إلى البروتستانتية وقد نجح في الدعوة إلى الإصلاح بإشبيلية. وقد أحرق من طرف محاكم دواوين التفتيش مع أختيه، خلال تنفيذ حم الإعدام بالحرق بإشبيلية بتاريخ 14 ديسمبر 1559. على أن أشهر موريسكي كان قد اعتنق البروتستانتية، هو ولا شك كازادورو دولارينا (Casiodoro de la Reina) وهو موريسكي غرناطي كان قد درس بالجامعة وأصبح بعد ذلك راهبًا لينتهي لوثريا. وقد أرسل بتاريخ 4 أغسطس 1569 إلى ستراسبورخ (Strasbourg) من مدينة بال، حيث كان يقيم، أربعة براميل مشحونة بالإنجيل إلى الواعظ كونرادو هوبار (Conraado Hubert): «للغرض الذي يعلمه، وقد أوضح ميندار بالايو (Menendez Pelayo) ذلك بقوله: أن الغرض لإدخالها إلى فلندرا (Flandres) ومن هناك إلى إسبانيا». وحول ذلك درس هنري كمان (Henry Kamen) بشكل متوازن موقف بعض «المعتنقين» وبعض الموريسكيين في مواجهة مع البروتستانتية: «إنه مهم أن نرى البعض قد اعتنق البروتستانتية وأن أبرزهم كانوا من المسيحيين الجدد، وهذا ما يسمح بإقامة علاقة بين بدع المعتنقين وبين البروتستانسيين». أن عائلة كازالا (Cazalla) شأنها في ذلك شأن قسطنطينو (Constantino) كانت من أصل (المعتنقين) بينما كازا أودورو قد برزت من الأقلية العرقية الأخرى، ألا وهي الموريسكيون.

إغراء البروتستانتية للمجموعة الموريسكية:

إن هذه العلاقات القائمة بين الموريسكيين والبروتستانت قد تجاوزت مستوى العلاقات البسيطة بين شخص ومجموعة مختلفة عنه: فالمجموعة الموريسكية، كما رأينا ذلك، قد توجهت مرورًا إلى الملك هنري الرابع بواسطة مبعوثين رسميين، وذلك لطلب مساعدته للعمل على القيام بتفاضة عامة بإسبانيا. وقد كتب سولي (Suily) حول هذا الموضوع في مذكراته: «إن موريسكيي إسبانيا يرغبون بحرارة العمل على التحرّر من العبودية التي لا تطاق وهذا بواسطة انتفاضة عامة. كلما لاحظوا وجود أمير قوي وجار لهم مستعد أن يحتضنهم خاصة وأنهم قد أمنوا على حريتهم لدينهم وأملاكهم وأشخاصهم. وأنهم مستعدون أن يعتنقوا ثقة المسيحيين المصلحين (والتي يؤمنون أن هناك إلهًا واحدًا يعبد ويصلى له ويبتهل إليه، وأنه لا توجد صور له بينهم، ولا تعبدوا أوثانًا وهم يكرهونها جدًا) وهذا أكثر من تحملهم محاكم دواوين التفتيش الإسبانية القاسية. إن اعتناق البروتستانتية المحتمل، يبدو إذن بالنسبة إليهم وكأنه حركة تحريرية وعمليًا كوسيلة للتخلص من اضطهاد محاكم دواوين التفتيش. وهذه الظاهرة لا يمكن أن تخفى عنا أيضًا مارانس انقار (Marranes D, Anvers) الذين أجبروا على التنصر، والذين كانوا هم الآخرون يرون في البروتستانتية وعلى الخصوص في لوثر ضمان الحرية. إن احتمال الاعتناق العام للبروتستانتية وجب تقريبه للتصريح الذي أدى به في مرقان (Morgan) سلالة الموريسكيين الملتجئين إلى تونس، وقد ادعوا أن آباءهم قد اعتنقوا البروتستانتية وهذا أفضل لهم من إجبارهم أن يبقوا كاثوليكيين. وهذا التناقض يخضع إلى التكتيك السياسي أو بشكل بسيط الهروب من النكاية أكثر منه الرغبة في الاعتناق المتبصر.

في فرنسا اعتناق الموريسكيين للبروتستانتية:

إن مشكل اعتناق المسلمين للدين الصالح قد بدأ من الجانب الفرنسي في عدة نصوص ترجع إلى أواخر القرن السادس عشر أو النصف الأول من القرن السابع عشر: والعدد الكبير من تلك النصوص قد تناول هؤلاء الموريسكيين الذين كنا قد تحدثنا عنهم سابقًا والذين فروا من إسبانيا في اتجاه بيارن أو بعض المناطق الفرنسية مثل لنكدوك (Lanqueduc) وهذا ما جعل المجمع الكنسي الوطني بمنطبون (Mantaubon) عام 1594 يذكر أنه باستطاعته تعميد «الأطفال المتشردين (البوهيين) والعرب والمصريين»، وهذا ممكن «شريطة أن لا يقع أي ادعاء بأنهم عمدوا سابقًا» وعليه ألا يتهم هذا التحديد بشكل خاص أبناء الموريسكيين الذين عمدوا من قبل بإسبانيا؟ ومن جهة أخرى وبتاريخ 1 مارس 1599 فإن قسًا شابًا قد وصل مؤخرًا إلى باريس ليصبح من أكبر وعاظ الكنيسة البروتستانتية في ظل الملك هنري الرابع، وكان قد زوج «عربيًا وعربية» تحت رعاية السيدة أخت الملك، التي لم تقتنف بأثر أخيها في اعتناقه المذهب الكاثوليكي. وبالفعل فقد كتب قس مولان (Moulln) في سبرته الشخصية: «أنه من الغد، كنت أعظ في اللوفر (Louvre) أمام سيدتي وحيث زوجت عربيًا بعربية: وقد كان هناك خلق كثير». أن حضور هذا العدد الكبير من الناس المشدودين لرؤية هذا المشهد الشاذ، ليدلنا بالفعل أن الأمر يتعلق بحدث فريد من نوعه. ومع هذا فلابد أن نلاحظ أن جاك بانبي (Jacques Pannier) يذكر في كتابه: L,Egllse refomee de Paris sous Henrt iv عددًا آخر من هذه الحالات، التي هي على أية حال قليلة، والمتمثلة في تعميد العرب والأتراك واليهود بمعبد أبلون (Ablon) وهو مكان العبادة المرخص قرب باريس. وأثناء الطرد الموريسكي من إسبانيا، سمح هنري الرابع بادئ الأمر للموريسكيين بالإقامة في فرنسا شريطة أن ينضموا إلى «الديانة الكاثوليكية

البـابوية الرومـانيـة ويبـدو أن أي احتـمـال لاعـتناق الموريسكيين للكنيـسـة البروتستـانتية كان بعيدًا. غيـر أنه في وقت لاحق، ونظرًا لقدوم الموريسكيين إلى مملكته، فقد قرر طرد كل الموريسكـيين من مملكته وهم الذين عقدوا العزم على الإقـامة بهـا. وعلى الرغم من هذا الأمر، فـقد نجـحت عدة عـائلات مـوريسكيـة في الإقـامـة في عـدة ولايـات وعلى الخـصـوص في لانكدوك (Lanquedoc) وفي بروفـنس وأكـيـتـــان (Aquitaine) وبالأخص بيـــوردو (Bordeaux) حيث بشر فيهم الكاردينال دو صوردي (De Sourdis) كما أقاموا أيضًا بباريس. إن هؤلاء الموريسكيين الذين تمكنوا من البقاء بفرنسا رغم أوامر المنع الرسمـية، كـان أغلبهم من الفقـراء. وعلى الرغم من فقـدان مواردهم الاقتصادية فقد حاولوا الإقامة حيـثما حل بهم السفر، وأكبر مشكل عانوا منه هو سعـيهم لضمـان معاشـهم. وبتاريخ 4 إبريل 1612 طلب مجلس الأربع والعشرين بمونبلـيي إلى «السادة الكاثوليكيين» و«اجتمـاع الكرادلة» أن يقوموا ببعض التحـريات عن «الغرناطيين الذين أفسدوا المدينة والأسقـفية». وإذا كان الانضـمـام إلى المذهب الكاثوليكي قـد لوحظ في بوردو ومـوبليـيي ولونال (Lunel) فإنه يبدو أن العدد الأكبر قد اعتنق البروتستانتية. وحسب السيد بونوا (Monsieur Benoit) وهو مؤرخ البـروتستانتـية في القـرن السابع عشـر، فإن اعتناقهم كان ولا شك عن قصد وسوف يتـحول بعد قليل «إلى اتجاه عمومي للمكر». «ذلك أن المساكين لم تقع مساعدتهم في الكنيسة الرومانية، وعوض أن يعلن عن مـساعـدتهم بكثـير من النظـام والإحســان، فإن كل المتـوسلين أصـبحـوا من الموريسكيين وهم المعـتنقون لـدين آخر. وقـد أخذوا يجـوبون الكنيسة تلو الأخرى لجمع الصدقات، وقـد دفعوا مجالس الكرادلة والمجاميع الكنسية لاتخاذ الإجراءات للاتقاء من هذا النوع من النهب».

إن مجمع الكنيسة بمنطقة فيترى (Vitre) عام 1677 قد قرر اتخاذ إجراءات لإصلاح هذا الوضع. إن المراسلة الأخيرة التي بقيت لنا تعد بمثابة إنذار: «لقد أخطرت كل الكنائس أن تحتاط بكل عناية من العرب المطرودين من إسبانيا والذين يجوبون الكنيسة تلو الأخرى». وقد أمر مجمع الكنيسة نتيجة لذلك بعدم احتضان الموريسكيين بكثير من السهولة والبساطة. وقد اتخذت عدة إجراءات وقائية حتى لا يستغل الموريسكيون إحسان وبر مختلف المجموعات. وهكذا منحوا شهادات، كانوا قد استغلوها للحصول على الأموال، هذا بعد «دراسة جيدة لنمط حياتهم ومعتقداتهم». وصيغة الشهود التي سلمت لهم كانت دقيقة. بحيث وجب ذكر عدد أطفالهم مع التتصيص هل عمدوا وفي أي سن كان ذلك وبأي الصفات يمكن أن نتعرف على نفس هؤلاء الأشخاص، مع وجوب ذكر ذلك في نفس هذه الشهادات. وهذا ما يترجم على أن الريبة والحذر تجاههم كانت كبيرة جداً. ومن جهة أخرى ولكل ما يتعلق بهم ظهر مشكل عقائدي كان قد أثير من طرف نواب ولاية ساتنجة (Saintonge): إن هؤلاء الأشخاص الذين عمدوا سابقا على يد رجال البابا، دون أن يلقنوا أي تعليم عن عقائدنا والنقاط الأساسية للدين المسيحي، هل وجب إعادة تعميدهم بعدما لقنوا تعليم الدين، وقد رد المجمع الكنسي بالنفي على هذا السؤال منتقداً في نفس الوقت نظام التعميد، وقد وجب على الكنائس التي وجه إليها هؤلاء الأشخاص، أن يستعملوا كل نفوذهم «ليعوضوا هذا النقص باستعمالهم التعاليم الطيبة والجيدة». ويبدو إذن إن مشكل اعتناق الموريسكيين البروتستانتية قد خدم، في مرحلة لاحقة، طرد عدد كبير من الأشخاص، ذلك أن عددهم الكبير كان قد استلفت المجمع الكنيسي الوطني، وهذا على ضوء طلب عدد من المجامع الكنيسية للولايات. وعلى أية حال يبدو أن ذلك الأمر حل عمليًا ابتداء من عام 1617، وعليه

فإننا لم نعثر بعد على إشارة للموريسكيين في محاضر جلسات المجامع الكنيسية الوطنية بعد ذلك التاريخ. وعندما اهتم المجمع الكنيسي لشارونتون (Charenton) عام 1645 باعتناق محتمل للكفار، فإنه لم يقع استعمال الكلمة العامة للمحمدين إلى جانب اليهود والفرنسيين. كذلك عندما أثيرت من جديد مسألة الشهادات الممنوحة للأشخاص البؤساء، من طرف مجامع الكنيسة لولايات بلنكوك الجنوبية (Bas - Lanquedic)، فإن الحديث لم يعد يثار إلا «للمتشردين والفقراء» دون أي إشارة للموريسكيين. ويمكننا إذن أن نفترض أن الشكل الذي وضعه الموريسكيون، كان مشكلا عابراً، وأنه قد سوى باندماجهم في المجموعات التي استقبلتهم أو في المجموعات الفقيرة المجهولة السرية، أو بالنسبة للآخرين، ولأغلبهم ولا شك، في التحول التدريجي نحو أراضي - الإسلام، وعليه فإن اعتناقهم البروتستانتية لم يكن سوى ظاهرة عارضة أثناء هجرتهم الجماعية.

إثارة الموريسكيين والبروتستانت قضية التسامح بفرنسا:

ولابد أن نشير إلى أن قدوم الموريسكيين إلى فرنسا لحظة الطرد النهائي قد أثار لدى عدد من الشخصيات مشكل التسامح نحو البروتستانت. وعليه فقد اتحد في ذهن عامة الناس الموريسكيون والبروتستانتيون. من ذلك أن أحد سكان مونبليي قد صرح «بكثير من الجمل الوقحة ضد أتباع هذا الدين، ذاكراً على الخصوص أنه وجب على الملك شأنه في ذلك شأن ملك إسبانيا طرد أتباع دين فرنسا، وهذا أسوة لما تم بالغرناطيين. وبالإضافة إلى ذلك وجب القيام بيوم آخر كيوم سانت بارتليمي (Saint - Barthelemy).

وبنفس هذه الطريقة اتفق المورسكيون والبروتستانتيون دومًا حول موضوع التسامح، ولكن بطريقة ورؤية مختلفتين كما كان ذلك في ذهن

الكاريـنال دوسات (Cardinal d,Ossat) أحد المكلفين بشؤون السفـارة الفرنسية بروما. وقد رد هذا الأخير قبل عدة سنوات، أي سنة 1597، على البابا الذي استفسره هل قامت فرنسـا «بشيء ما لصالح الملحدين» رد أنه للمحافظة على المسلم بين الفرنسيين، نشـر مرسوم في إطار برلمان رووان (Rouan) عام 1577 لفائدة البـروتستانت. وأن ذلك المرسـوم قد صودق عليـه بعد ذلك من طرف برلمان باريس السنة الموالية. وعندما علم البابا بذلـك «تغيرت سحنته وارتبك» وقد رد السفير على ذلك بأن ملك فرنسا له نفس أهداف بابويته القاضية: «أن يرى كل رعاياه متحدين تحت الكنيسة الكاثوليـكية معه». وقد ذكر أن مرسوم إعادة السـلام لم يتم قبوله من المـلك المرحوم إلا مضطرًا»، وقـد أضاف إلى ذلك: «وحتى ملك إسـبانيـا اليوم وهو المعروف بنزعـته الكاثوليكيـة المفرطة والذ ي يساند الدين الكـاثوليكي، شأنه في ذلك شأن مـساندة أطلس (Atlas) للسماء»، أظهر اليوم التسـامح، في ولايتي بلنسية وغرناطة، تجاه الموريسكيين وإسلامهـم. وقد نسي دوسات أن يذكر أنه إذا تسـومح مع الموريسكيين، فإن ذلك في حالة اعـتناقهم الرسمي للديانة المسـيحيـة وليس لأنهم من أتباع دين مـحمـد: إن منطق دواوين الـسفـارات، لا يعكس حـتـمًا الدقـة والضـبط التاريخي. لقد رأينا إذن خلال هذه الدراسة ولكل ما يتعلق بالعلاقات القائمة بين الموريسكيين والبروتستانت أن التحرك كان على الخصوص من الموريسكيين نحو البـروتستانت، إلا أن الاتصـال بقي سطحيًا. فـالموريسكيون، في أغلب الحـالات، قد اسـتفـادوا من البروتسـتـانت: من خلال حـججـهم الجدليـة ومسـاعداتهم ومساندتهم السـياسية. وعـلى الرغم من بعض الحالات الطارئة التي كنا قد درسناها (اعتنـاق شخي أو جماعي) فإن هذا التقـارب لم يتجاوز مستوى الحد الظرفي لمحاولة الاعتناق. إلا أنه بالإضافة إلى ذلك قد مكننا من أحد مفاتيح مجادلتهم، وفي ذلك أكبر الفائدة والغنم[1].

(1) لوي كاديساك، نفس المرجع، ص 143.

تهجير مسلمي إسبانيا:

إن هجرة مسلمي إسبانيا مرت بمراحل متعددة، أولاها الهجرة الاختيارية لبعض المجموعات منذ بداية سقوط الحواضر الإسلامية مثل قرطبة وإشبيلية في القرن السابع الهجري، والموجة الثانية للهجرة بعد سقوط غرناطة (897هـ/ 1492 م)، وأخيراً موجة الهجرة الإجبارية بعد مرسوم طرد المسلمين نهائيًا من إسبانيا بعد قرون ونيف من سقوط غرناطة. في وثيقة إسبانية مصدرها الأرشيف الإسباني، رسالة موجهة من رئيس مجالس اتحاد مدينة بلنسية إلى نائب الملك تشرح الأسباب الحقيقية وراء هجرة مسلمي الأندلس إلى الشواطئ المغربية، وضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لإيقافها، وإجراء التحقيقات الضرورية الكامنة وراء عمليات الفرار الجماعي والهجرة، ووضع الحلول المناسبة للوضع، وإخبار السلطات في روما بالموقف. هذه السياسة الإسبانية تبدو للوهلة الأولى متناقضة مع السياسة العامة التي اتبعتها السلطات الإسبانية قبل وبعد سقوط غرناطة، التي تتمثل في تهجير المسلمين وإخلائهم والتضييق عليهم، ومحاولة تنصيرهم، وتسليط محاكم ودواوين التفتيش عليهم. بالبحث - إذن - عن مبررات هذه السياسة، نجد أن توقيت الإجراء الإسباني وقع في العام الذي انتصر فيه العثمانيون في الجزائر على شارلكان ملك إسبانيا وكاد الملك أن يقع أسيراً بعد القضاء على أسطوله في 948 هـ/ 1541 م، وبالتالي نفترض تغيراً لصالح مسلمي الأندلس يشجعهم على الهجرة إلى الجزائر وبقية المغرب العربي طالما تحقق وجود سند إسلامي يكفل الأمان لهم في البيئة الجديدة، وهذا ما عبرت عنه الوثيقة «بالفرار الجماعي». دلائل أخرى تؤيد هذا الافتراض، هي أنه كان للمهاجرين دور فعال في تثبيت الحكم العثماني في الجزائر والمغرب العربي سواء عن طريق المساعدات التي قدموها للعثمانيين للتصدي للحملات الإسبانية أو عن طريق القضاء على

الإمارات المحلية غير الموالية من جهة أخرى. هذه السياسة الجديدة المتمثلة في توجه الإسبان لدراسة ظاهرة الهجرة لمسلمي إسبانيا والحد منها وخاصة إلى الجزائر وولايات المغرب العربي، تمثل عبئًا جديدًا على المسلمين في إكراههم على البقاء، ولكنها على المدى البعيد لصالح الوجود الإسلامي في عدم إخلاء وتفريغ إسبانيا. يهمنا هنا دراسة الموقف العثماني تجاه الهجرة لمسلمي إسبانيا إلى الجزائر والمغرب وتونس وطرابلس ومصر والأناضول والحجاز واستانبول والبلقان، سواءً في مرحلة ما بعد سقوط غرناطة وتأسيس الولايات العثمانية في المغرب العربي، أو بعد صدور مرسوم طرد المسلمين نهائيًا من إسبانيا. هيأت السلطات العثمانية في الجزائر بتوجيهات من استانبول أعمالا مناسبة لأولئك القادمين من إسبانيا تتناسب مع أوضاعهم السابقة في ديارهم، ومن هؤلاء طائفة العلماء. فقد صدر أمر إلى إيالة الجزائر بتوظيف من قدم من مسلمي إسبانيا من «العلماء والصلحاء» حسب علومهم ومعارفهم دون التفريق بينهم وبين أهالي الجزائر، ودون النظر إلى اعتراض أحد من الأهالي المقيمين. وصدر مرسوم آخر يتعلق بمنح ريع الأوقاف لمن يستحقها من الفقراء دونما تفريق بين فقراء الجزائر ومسلمي إسبانيا. وتلاه مرسوم آخر ينص على إعفاء فقراء مسلمي إسبانيا والمدجنين من جميع التكاليف لغاية ثلاثة أعوام من قدومهم.

نلاحظ هنا أن القرارات العثمانية ذات الصبغة المتعاطفة مع المهاجرين مسلمي إسبانيا إلى الجزائر والمغرب العربي، قد وقعت في أعقاب إخفاق الحركة (978 هـ/ 1570 م)، مما يعني حدوث موجة هجرة بسبب الإجراءات الإسبانية الانتقامية منهم. تعود الوثائق العثمانية للحديث بشكل أكبر من المهاجرين مسلمي إسبانيا بعد القرارات الإسبانية بتصفية الوجود الإسلامي وطرد بقايا المسلمين نهائيًا من الأندلس في 1018 هـ/ 1609 م، بسبب

محافظتهم على هويتهم الإسلامية وعدم اندماجهم وذوبانهم، وتخوف إسبانيا من اتصالاتهم بالدول الإسلامية وحركاتهم الجهادية المستمرة. تلك الحادثة التي عاصرها المؤرخ الأديب أحمد المقري ودون عنها بقوله إلى أن كان إخراج النصارى إياهم (أي المسلمين) بهذا العصر القريب أعوام سبعة وألف، فخرجت ألوف بفاس، وألوف أخرى بتلمسان من وهران، وجمهورهم خرج بتونس ووصل جماعة إلى القسطنطينية العظمى وإلى مصر والشام وغيرها من بلاد الإسلام. بعد صدور قرارات الطرد اتسعت الدائرة التي يهاجر إليها مسلمي إسبانيا فبدأوا بالهجرة إلى أماكن جديدة لم يصلها أسلافهم، حيث فاتحوا السلطان العثماني وطلبوا منه السماح لهم بالسكنى في المناطق الواقعة بين بلاد الشام والأناضول (شرق البحر المتوسط)، وقد استجاب السلطان أحمد الأول، وأصدر أوامره إلى والي تونس (بيلربي) وقاضيها: أمر إلى أمير أمراء تونس وإلى قاضيها «تقضي الغيرة الدينية والحمية أن نعتني بطائفة المدجر (مدجنو مسلمي إسبانيا) التي خرجت من بلاد إسبانيا وجاءت إلى ممالكنا المحروسة، ولأن أكثرهم جاء منفرداً بلا أهل ولا عيال، ولأنهم يعيشون بلا زراعة أو أي سبب من أسباب المعيشة، فهم يحتاجون للمساعدة، ومن ثم فقد أمرنا بتوطينهم في سناجق أظنه وعزيز وسيس وطرسوس وقارص. وقد أمرنا بألا يلحقهم أي ضرر من أمير الأمراء أو من السناجق أو رجالهم أو عمالهم أو أمنائهم. كما أمرنا بإعفائهم تمامًا من كل التكاليف لمدة خمس سنوات، وألا يطالبوا بالإعشار ورسوم التركة والوفاة، وبعد خمس سنوات إن شاء الله تعالى، تحصل منهم الأعشار وتلحق إلى أوقاف الجامع السلطاني الجاري بناؤه الآن في استانبول. وقد أمرنا أيضًا بتعيين علي آغا وهو من جنود المتفرقة وقدوة الأماجد والأقران - زاد الله محبته - سنجقًا على الطائفة المذكورة لأحكام الضبط والربط عليها وهذا من قبيل المزيد من العناية بها،

كذلك منحناه وسامًا سلطانيًا. ولكن بعض أفراد الطائفة المذكورة عرجوا على تونس بعد خروجهم من أرض إسبانيا ولهم شيوخهم، ولكن الوعاظ والناصحون الذين جاءوا من تلك الديار لم يهتموا بهم. ولذا صدر الأمر السلطاني عالي الشأن بأن يهتم شيوخهم برعايتهم ووعظهم، وهذا موجه إلى الأمراء «البكوات» الذين في نواحيهم، وعليكم عند وصول هذا الأمر الإلتزام بتنفيذه والتقيد به. توضح هذه الوثيقة بجلاء أن العثمانيين مستمرون على موقفهم الإيجابي تجاه القضية مسلمي إسبانيا وأن رابطة الدين ونصرة المسلمين هي الدوافع المحركة للقرار العثماني، كما أن توين المهاجرين في مناطق جديدة داخل العمق العثماني - سواء بطلب مسلمي إسبانيا أو بمبادرة عثمانية - يدل على الرغبة في تأمين أماكن منتقاة تتلاءم مع ما اعتاد عليه مسلمي إسبانيا، وربما كانت بدافع تخفيف الضغط السكاني على ولايات المغرب العربي التي ظلت طوال قرنين من الزمان تستوعب الهجرات لمسلمي إسبانيا. ولو ألقينا نظرة على الخارطة الجغرافية للبحر المتوسط لوجدنا أن مدن أظنة وعزيز وسيس وطرسوس وقارص تقع تقريبًا خلف السواحل الشرقية الشمالية للبحر المتوسط وتقابل تمامًا - رغم طول المسافة - الجهة مسلمي إسبانيا على السواحل الغربية الشمالية للبحر المتوسط، وتكاد هذه المناطق جميعًا تتشابه في الظروف المناخية والطبيعية إلى حد كبير.

كما أن إعفاء الجالية الجديدة المرهقة بعناء الترحل والهجرة وفقد مصادر العيش من التكاليف والرسوم والعشور، وتحقيق رغبة الجالية في مطالبها والتماساتها، دليل على تفاعل وتعاطف العثمانيين مع محنة مسلمي إسبانيا. خلص الدكتور عبد الجليل التميمي في دراسة لهذه الوثيقة، أن اختيار هذه المناطق كمقر لاستيطان مسلمي إسبانيا «كان اختيارًا موفقًا وحكيمًا. وعلى الرغم أن الدولة العثمانية في الربع الأول من القرن الحادي عشر الهجري

(17م) لم تكن في مستوى تفوقها العسكري خلال القرن العاشر، إلا أن بعض الوثائق الإسبانية تشير إلى تحركات عسكرية عثمانية في مواجهة الإسبان بسبب قرار الطرد. ففي 1018 هـ/ 1609 م وقع صدام بحري بين البحرية العثمانية المكونة من 14 قطعة، والسفن الإسبانية بميناء مستغانم على الشواطئ الجزائرية الغربية، حيث لحقت خسائر كبيرة بالقطع الإسبانية، وتمكن 350 مهاجر مسلم من الوصول إلى بر المغرب العربي كما قبض الإسبان على 26 رجلا من بينهم 5 من مسلمي إسبانيا بدعوى قيامهم «بالقرصنة». يعني هذا أن ثمة مواجهة عسكرية قد وقعت بين الجانبين العثماني والإسباني، كما يظهر وجود بوادر انبعاث حركة جهاد بحري جديد ضد الإسبان - ربما استوحى أمجاد جهاد الأخوين بربروس. وهذا ما عناه المؤرخ المقري بقوله: «ولما استخدم سلطان المغرب الأقصى منهم (أي مسلمي إسبانيا) عسكرًا جرارًا وسكنوا سلا كان منهم من الجهاد في البحر ما هو مشهور الآن. استمرت الدولة العثمانية في علاقاتها الودية مع فرنسا ومع بعض الدول الأوروبية الأخرى، لحث تلك الدول على تقديم المساعدة لمسلمي إسبانيا سواء بتسهيل مرور هؤلاء بأراضيها، أو بالتدخل لدى الحكومة الإسبانية للتخفيف من صرامة قوانين الطرد المسلطة على المسلمين. ولما شعر مسلمو إسبانيا أن طريق البحر غير آمن لسير قوافل السفن التي تحمل المهاجرين، فاتحوا الحكومة العثمانية للتدخل لدى دوق البندقية للسماح لهم بعبور الأراضي التابعة للبندقية دون التعرض لهم. فكتب السلطان العثماني أحمد الأول إلى دوق البندقية، في 1023 هـ/ 1614 م ما ترجمته: «افتخار الأمراء العظام .. نحيطكم علمًا بهذا التوقيع الرفيع الهمايوني بأن سلميان وعلي وهما من طائفة المدجلين (المدجنين) القاطنين بإسبانيا الإسلامية، وقد رفعا إلى أبوابنا العالية عرضًا أعلما فيه أنه قد ورد سابقًا إلى الممالك المحروسة طائفة من المدجلين المسلمين كانوا قد

غادروا بلادهم، وأنه ما يزال منهم هناك أناس يريدون القدوم علينا عن طريق البر ليدخلوا الممالك المحروسة وهم يرجون أن لا يتعرض لهم ولا يتدخل في شأنهم أحد. إذا ورد هؤلاء المسلمون عن طريق البندقية إلى الممالك المحروسة فلتسمح بمرورهم وعبورهم بالأمن والسلامة وأرسلنا إليكم هذا الكتاب الميمون الهمايوني لتجيزوا من هو الآن ببلادكم من طائفة المسلمين أن يعبروا عن طريق البر إلى ممالكنا آمنين سالمين فلا تسمحوا لأحد أن يتدخل في أمورهم أو يتعرض لهم ولأرزاقهم وأموالهم ودوابهم خلافًا للعهد والأمان (بيننا) وهذا أثناء مرورهم بالمنازل والمراحل والمعابر ليصلوها آمنين سالمين. وقد سبق واتضح لنا حتى الآن حسن اهتمامكم وتيقنوا أن مساعدتكم لهؤلاء المساكين بدخولهم بلادنا التي هي دار الأمان وسيلة لتحصيل رضانا الميمون وسبب لتحكيم بنيان المصالحة وتمديد المعاهدة. تؤكد هذه الوثيقة مع ما سبقها من مراسلات واتصالات بين الجانبين العثماني مسلمي إسبانيا حقيقة أن مسلمي إسبانيا منذ بداية مأساتهم بسقوط غرناطة حتى قرار إجلائهم بعدها بقرن ونيف، لم تنقطع صلاتهم واتصالاتهم بالدولة العثمانية، وهذا يعني أن طرف مسلمي إسبانيا استفاد من الموقف العثماني واعتمد على إيجابيته، بدليل تكرار المراسلات في فترات متفاوتة، وخاصة أثناء الأزمات التي يتعرض لها جانب مسلمي إسبانيا.

ومن خلال رسالة السلطان هذه إلى البندقية، نستنتج أن العلاقات العثمانية البندقية جيدة بعد أن كانت علاقات عدائية في الماضي، كما أن التلويح بالمصالح المشتركة وتجديد المعاهدة من قبل الدولة العثمانية إذا نفذ البندقيون رغبات العثمانيين، يعتبر أحد أوجه المساعدة العثمانية لمسلمي إسبانيا. علم السلطان العثماني أحمد الأول أنه بعد وصول أعداد كبيرة من مسلمي إسبانيا إلى تونس تعرضوا لبعض المضايقات والابتزاز فأصدر أمرًا في

1024 هـ/ 1615 م بمعاقبة كل من يتعرض لهم سواءً من المسئولين أو الأهالي، وأمر بإعفاء مسلمي إسبانيا من جميع الرسوم أو التكاليف المالية: أمر إلى أمير أمراء تونس إن طائفة المدجنين الذين سقطوا في يد الكفار من قبل هم من أهل الإسلام وعلى هدي من الدين المبين والصراط المستقيم، ومن ثم فإنه بأمر من الله تعالى يجب أن نخلصهم من يد المشركين، وعلى أمل أن يعودوا إلى ديارهم آمنين سالمين جاءوا إلى تونس - وهي من بلادي المحروسة - ودخلوا ضمن أهل الإسلام وشاركوهم أرزاقهم، وقد علمت أنه مع أنهم قبلوا دفع ما عليهم مثل باقي الرعايا، وتصرفوا تصرف الرعايا، فإن البعض لم يقنع بذلك، وأصبحوا يكلفون بتكاليف زيادة عن غيرهم من الرعايا والبرايا، وارتكبوا في حقهم كل أنواع الظلم والتعدي، إن ما تقتضيه قواعد العدالة أن من يتعدى أو يظلم أحدًا من رعيتي سوف يكون محرومًا من رضاي السلطاني، وأن المذكورين «مسلمي إسبانيا» سوف يكونون في حمايتي ويستظلون بعدلي إلى أن يتخلصوا من يد الكفار، وقد جاءوا بهذا الأمل ومع ذلك نلاقيهم بالتعدي والظلم، بما يخالف الشرع الشريف، ومن يفعل ذلك سوف يناله عقابي. كما أنني أصدرت أمري السلطاني فإعفائهم من الرسوم والتكاليف.

تحتوي هذه الوثيقة على مجموعة من العبادات والجمل التي يمكن أن نستشف منها أبعادًا أخرى للموقف العثماني من قرار الطرد الإسباني ومعاملة المهاجرين المسلمين الإسبان. فورد مثلا: «هم من أهل الإسلام»، يجب أن نخلصهم من يد المشركين، «على أمل أن يعودوا إلى ديارهم آمنين سالمين»، «سوف يكونون في حمايتي ويستظلون بعدلي إلى أن يتخلصوا من يد الكفار».

كل هذه المقاطع تؤكد عامل الإخاء والواجب الديني في التعامل مع قضية مسلمي إسبانيا لأسباب كثيرة، منها توزعهم في مناطق واسعة، وذوبانهم في البيئات الإسلامية الجديدة، وفقدان الدولة العثمانية لبريقها وحضورها العالمي. على الرغم من كل هذا، فإن المنطقة الوحيدة التي شهدت نشاطًا ملحوظًا لمسلمي إسبانيا في المنفى ضد الإسبان هي مدينة سلا الساحلية في المغرب الأقصى «على المحيط الأطلسي» إذ اتسع فيها نفوذ لمسلمي إسبانيا ونشاطهم البحري، وأقاموا علاقات جيدة مع العثمانيين في الجزائر وتونس. وقد ساعد ذلك على بعث الجهاد البحري ضد السفن الإسبانية والإنجليزية والفرنسية في البحر المتوسط. واستمر هذا النشاط إلى نهاية القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي.

ويشير بعض المؤرخين إلى أن الإسبان فشلوا في اجتثاث جذور الإسلام نهائيًا في إسبانيا، وإنما بقي متواريًا في نفوس أولئك الذين لم يستطيعوا الخروج من إسبانيا بسبب عجزهم أو ادعاءهم التنصر[1].

بوصول السلطان سليمان القانوني إلى سدة الحكم العثماني تغير الوضع لصالح القوى الإسلامية في البحر المتوسط والأقلية المسلمة المضطهدة في الأندلس لاعتبارات عديدة منها:

طول فترة حكم السلطان سليمان القانون: التي استمرت قرابة نصف قرن (926 هـ - 974 هـ/ 1520 م - 1566 م)، وهي بإجماع المؤرخين أقوى مراحل الحكم العثماني وذروة العصر الذهبي للعثمانيين.

(1) د. عبد اللطيف محمد الحميد، المرجع السابق، ص 123.

تفوق الجهاد البحري بقيادة آل بربروس:

فقد تعرضت طرابلس وتونس والجزائر لغزو إسبان تركز على المدن الساحلية، وكاد أن يعيد به الإسبان كارثة الأندلس مرة أخرى. فقيض الله مجاهدين أبطال فرض الواقع الأليم، والظروف الحالكة قيامهم بالجهاد البحري رغم عدم تبعيتهم لأي دولة أو كيان سياسي - في البداية. من هؤلاء المجاهدين أخوان شقيقان هما عروج وخير الدين بربروس (أي حمر اللحى)، أصلهما من الأتراك الذين نشأوا في جزيرة مدللي (في بحر إيجه قبالة الأناضول)، مارسا التجارة البحرية وتشغيل السفن بين موانئ البحر المتوسط. وفي إحدى هذه الأسفار اعترضت طريقهما سفن فرسان جزيرة رودس (الصليبين) فقتل أحد أشقائهما ووقع عروج في الأسر. وبعد تخلصه من الأسر تعرف على الأمير العثماني قورقود بن السلطان بايزيد الثاني الذي كان يرعى نشاط البحارة الأتراك، ويميل إلى إنشاء الأساطيل البحرية القوية، فزودوه بالسفن التي كانت بداية نشاط عروج الجهادي في البحر بشكل فعلي. انطلق عروج بسفنه إلى جزيرة جربه (بجوار تونس) وأسس مع أخيه خير الدين قاعدة بحرية ينطلقان منها في الجهاد ضد سفن الأعداء التي تمارس القرصنة والاعتداء على السفن الإسلامية، كما منحهما سلطان تونس الحفصي قلعة حلق الواد (مقابل خمس الغنائم). حينما بدأت العمليات الجهادية بالاستيلاء على سفينتين عملاقتين للبابا، ومناوشة سفن الإسبان، والمخاطرة بإنقاذ الآلاف من إسبانيا بنقلهم بحراً من موانئ إسبانيا إلى المغرب العربي، ومنذ ذلك الحين أخذ اسم «بربروس» يثير الذعر والرعب في قلوب القوى الصليبية في البحر المتوسط وعلى رأسها الإسبان. دخل عروج مدينة الجزائر في (922 هـ/ 1566 م) بدعوة من علمائها وأهاليها لإنقاذها من الإسبان الذين يحتلون قلعة بنون (في مدخل المدينة) فطرد الإسبان منها، وتوجه إلى

تلمسان، فحاصره الإسبان بداخلها، واستشهد بعد دفاع مجيد في (924 هـ/ 1518 م). كان لاستشهاد عروج آثاراً إيجابية، إذ ولدت الشعور لدى الأهالي ومجاهدي البحر الأتراك وعلى رأسهم خير الدين بربروس بضرورة الانتقال من حالة التعاون الحربي مع العثمانيين وتبادل الهدايا من الغنائم، إلى إعلان التبعية للدولة العثمانية. وهذا ما حدث بالفعل، حينما أرسل أهالي مدينة الجزائر طلبًا إلى السلطان سليم الأول بإلحاق الجزائر وإقرار خير الدين واليًا عليهم، فوافق العثمانيون. تحققت بعد ذلك خطوة إيجابية أخرى، حينما صدرت الأوامر من السلطان سليمان القانوني إلى خير الدين بربروس بدعوته إلى استانبول وتعيينه للقيادة العامة للقوات البحرية العثمانية «قبودان دريا، مشير البحر» وناظراً للبحرية في 941 هـ/ 1534 م بالإضافة إلى تكليفه بإدارة ولاية الجزائر. أصبحت القوة الإسلامية في المنطقة مؤهلة للتفوق بسبب: وجود الدولة العثمانية انطلاقًا من ولايتها في الجزائر. - خبرة خير الدين بربروس وتقلده قيادة القوات البحرية العثمانية. - ولاء مسلمي إسبانيا المهاجرين إلى المغرب العربي وتعاونهم ضد الإسبان. - تأييد أكثرية علماء وأهالي المنطقة.

سار خير الدين بربروس بالأسطول العثماني متوجهًا إلى تونس لتخليصها من نفوذ الإسبان وسلطانها الحفصي الموالي للإسبان، فدخل بربروس تونس وضمها إلى التاج العثماني في 941 هـ/ 1534 م. ولما علم الإمبراطور شارلكان ملك إسبانيا بمصير تونس، سار بنفسه على رأس الأسطول الإسباني - مستغلا انشغال السلطان القانوني بالقتال ضد الصفويين الشيعة أتراك إيران - وحاصر تونس، وتمكن من دخولها والانتقام من أهاليها الذين تعاونوا مع العثمانيين، ولكنه لم يظفر بأسر أو إيذاء خير الدين بربروس. ووقعت تونس مجدداً تحت الحكم الإسباني، ولم يستطع العثمانيون

دخولها وجعلها ولاية عثمانية إلا بعد مرور أربعين سنة تقريبًا أي في 981هـ/ 1573 م. أما طرابلس فقد دخلها العثمانيـون بدعوة من أهاليها لتخليصها من الصليبيين في 958 هـ/ 1551 م. عاد خير الدين بربـاروسـا إلى الجزائر للدفاع عنها من هجوم وشيك من قبل شارلكان، وقبل أن يصل أسطول خير الدين، كان شارلكان قد بدأ الهجوم على الجزائر في حملة صليبية كبيرة، فتصدى له حسن رئيس (نائب خيـر الدين في الجزائر) ولحقت هزيمة شنيعـة بالإمبراطور كاد أن يقع فيـها أسيرًا في 948 هـ/ 1541 م. استطاع خيـر الدين بعد هزيمة الأسطول الإسباني أمام الجزائر الانطلاق بأساطيله في البحر المتوسط، وضرب الموانئ الإسبانيـة، والسواحل الإيطالية التي تحتلها إسبـانيا، وإنقاذ الآلاف من مهـاجري المسلمين في إسبـانيا. إثر الانتصار العـثماني في الجـزائر أمام ملك الإسبان شاركان بعث مسلمو إسبانيا برسالة إلى السلطان سليمان القانوني في 948 هـ/ 1541 م، نستشهد ببعض محتوياتها:

وبعد فـإن عبيـدك الفقـراء المساكين المنقطعين بجزيـرة الأندلس وجملة عدتهم ثلمـثائة ألف وأربعة وستـون ألف منهم من رسايهم بغرناطة وغـيرها خمسون والباقي من عامة المسلمين، رافعين شكواهم، وما يلاقون من بلواهم باكين متضـرعين مستنصرين بعناية مولانا السلطان دام عـزه ونصره لما أصابهم من أعداء الدين وطغـاة المشركين قد تكالب العدو علينا وأحـاطت بنا الأعداء من كل جانـب، ورمونا عن قوس واحـد بسهم صـايب، وطالت بنا الأيام، وعاثت فينا يد النكاية والإيلام، وخذلنا جيراننا وإخواننا ببلاد المغرب من أهل الإيمان، وقد كـان بجوارنا الوزير المكرم، المجاهـد في سبيل الله خـير الدين وناصر الدين وسـيف الله على الكافرين، علم بأحوالنا، ومـا نجده من عظيم أهوالنا لما كان بالجزائر، واجتمعت أهل الإسلام على إطاعة مولانا فاستغثنا به فأغاثنا وكان سـببًا في خلاص كثير من المسلمين مـن أيدي الكفرة المتمردين،

ونقلهم إلى أرض الإسلام وتحت إيالة طاعة مولانــا السلطان فلما سمع الكافر اللعين بذلك ولم يقدر على منعنا بالسيـاسة والإهانة والحرق بالنيران، علم أنا اختــرنا المصيـبة في الأمــوال والأبدان، وآثرنا ديننا على ساير الأديان، فــلما صدقت الضمــاير خاف من عصبيــتنا واجتماع كلمــتنا وتركنا أموالنا وأوطاننا وهجرتنا وفرارنا إلى بلاد الإســلام لسلامة ديننا، تحاير في أمــره، وجمع إليه أهل تدبيره وحــزبه، واتفق رأيهم المعكوس، وتدبيرهـم المنكوس، على قــتال الجزائر، لئلا يبقى ببلاد المغرب الإسلام ناصر، فـعاقبهم الله بعقاب أصحاب الفيل، وجعل كيدهم في تضليـل، وأرسل عليهم ريح عاصف وموج قاصف والآن اشتد غــضبهم على أهل الإسلام. قبل أن نتــابع مطالب الأندلسيين من السلطان سلميان القانوني الواردة في نهاية هذه الرسالة نلخص ونحلل ما جاء في أولها: - تقدم الوثيقة إحصائية بعــدد مسلمي الأندلس (بعد خمسين عامًا من سقــوط غرناطة) تقدر بثــلاثمائة وأربعــة وستين ألفًا، والمعــروف أن عدد مسلمي دولة غرناطة قبيل سقوطها كان يصل إلى مليوني نسمة، خلا المدجنين الذين كانوا يـعيشــون تحت حكم النصارى في عــدد المسلمين بسبب الهــجرة والفرار بالدين أو بسبب الإدماج الإجباري والتنصير القسري. - ترسم الوثيقة حالة الأقلية المسلمة البائسة، وتكالب الأعــداء عليها من كل جانب. - تنتقد الوثيقة مــوقف الجيران والإخوان في بلاد المغــرب المجاورة للأندلس بدون أن تشيــر إلى أسباب ذلك. والمعــروف أن المغرب الأقــصى قد تعرض لضــغوط إسبانية وبرتغالية. - تسجل الوثيقة ثناء وتقدير أهالي الأندلس لموقف المجاهد خير الدين بربروس، الذي استجاب لاســتغاثتهم، وأنقذهم من «أيدي الكفرة المتــمردين»، بنقلهــم إلى أرض الإسلام التــابعة للــسلطان. - تدون الوثيقــة موقف حكام إســبانيــا الصليبــيين ونكايتهم بالمسلمين عندمــا آثروا الدين على الدنيا، وأقبلوا على الهجرة بدافع سلامة الدين. - تفسر الوثيقة دوافع هجوم

الإسبان على الجزائر والسواحل العربية في شمال أفريقيا، بسبب خوف الإسبان من تجمع الأندلسيين من جديد في مكان آمن مجاور للأندلس و«لئلا يبقى ببلاد المغرب لأهل الإسلام ناصر». وقد ناشد الأندلسيون - في نهاية رسالتهم - السلطان سليمان القانوني الدفاع والمحافظة على الجزائر «لأنها سياج لأهل الإسلام»، وتثبيت المجاهد خير الدين بربروس في الجزائر لأن وجوده يرهب الأعداء، ويساعد في إنقاذ الأندلسيين الأبرياء. يا مولانا سلطان البرين والبحرين نصركم الله، المدد المدد لنصرة الجائر لأنها سياج لأهل الإسلام، وعذاب وشغل لأهل الكفر والطغيان، وهي موسوعة باسمكم الشريف، وتحت إيالة مقامكم المنيف وقد اتفق جمعنا من المسلمين المذكورين على رفع الشكوا (كذا) إلى مولانا السلطان الأعظم سلطان الإسلام بأن يغيثنا بإرسال المجاهد خير الدين باشه إلى الجزائر، فإنه لهذا الوطن نعم ناصر وجميع أهل الشرك منه خايف وحاير. وهكذا فإن الدولة العثمانية سعت إلى تجديد السيادة الإسلامية في البحر المتوسط ودول المغرب العربي، بعد أن تعرضت المنطقة لغزو إسباني صليبي منذ سقوط غرناطة. وقد نجح العثمانيون في إنقاذ الجزائر وطرابلس وتونس من الاحتلال المباشر وجعلها ولايات عثمانية قريبة من الأندلس، تنطلق منها المساعدات إلى الأندلس، وحملات الإغارة على السواحل الإسبانية التي تعود بالمهاجرين الأندلسيين بقيادة خير الدين ورجاله. واستكمالا لهذه السيادة فقد سيطرت الدولة في فترات متفاوتة على الجزر الهامة في البحر المتوسط مثل رودوس وقبرص ومالطة[1]. قام البروفسيور ل. ب. هارفي أستاذ علم التاريخ في جامعة شيكاغو وأحد كبار المختصين بالحضارة الإسلامية في إسبانيا. بتأليف كتاب تحت عنوان المسلمون في إسبانيا بين عامي 1500 - 1614 وكان قد نشر سابقًا كتابًا مهمًا بعنوان:

---

(1) د. عبد اللطيف محمد الحميد، المرجع السابق، ص 82.

إسبانيا الإسلامية بين عامي 1250 - 1550. وها هو يكمل بكتاب جديد يتحدث عما آلت إليه الأمور بعد انهيار الحضارة العربية الإسلامية هناك. وكان قد درس قبل ذلك الفترة الخاصة بازدهار الحضارة الأندلسية بين عامي 800 - 1250. والكتاب مؤلف من مقدمة عامة وأحد عشر فصلا. الفصل الأول يتحدث عن بدايات الإسلام السري في إسبانيا بعد سقوط الأندلس وانهيار الحكم العربي هناك. وأما الفصل الثاني فيتحدث بالتفصيل عن أوضاع المسلمين الإسبان في ظل النظام الجديد. أي في ظل النظام المسيحي بعد استرجاع إسبانيا والأندلس على أيدي الملوك الكاثوليكيين، ومعلوم أن المسلمين اضطروا عندئذ إلى إعلان اعتناقهم للمسيحية ظاهريًا وممارسة طقوسهم الإسلامية سريًا. ثم تتحدث الفصول التالية بالتفصيل عن أوضاع المسلمين في مختلف الأقاليم من غرناطة إلى فالنسيا، إلى مملكة أراغون، الخ. ومنذ البداية يقول المؤلف ما معناه في 18 ديسمبر من عام 1499 تمرد المسلمون في غرناطة ضد قوانين الحكومة المسيحية التي تقمعهم وتحرمهم من حقوقهم الدينية وتمنعهم من ممارسة طقوسهم وشعائرهم. وعلى الرغم من أن هذه الانتفاضة كانت عبارة عن ظاهرة محلية سرعان ما تمت السيطرة عليها إلا أن الحكومة الإسبانية اتخذتها حجة أو ذريعة لتصفية الوجود الإسلامي ليس فقط في غرناطة وإنما أيضًا في كل أنحاء إسبانيا. ولكن لكي نفهم الأمور على وجهها الصحيح ينبغي أن ندخل في التفاصيل. ينبغي العلم بأن سقوط غرناطة عام 1492 كان يعني استرجاع إسبانيا من قبل الإسبان، أي السكان الأصليين للبلاد. وكان يعني أيضًا إسقاط آخر معقل للحكم العربي الإسلامي في تلك البلاد. ولكن هذا لا يعني أن الوجود الإسلامي انتهى في إسبانيا دفعة واحدة بين عشية وضحاها. فالواقع أنه بقي مئات الآلاف من المسلمين على الأرض الإسبانية حتى بعد سقوط الأندلس. وقد اعتنق هؤلاء ظاهريًا

الديانة المسيحية في مذهبها الكاثوليكي لكي يرضوا الحكام الجدد وينجوا بجلودهم. في الواقع أن المسلمين انقسموا إلى قسمين بعد سقوط الأندلس. فالبعض منهم اعتبر أن التعايش مع المسيحيين في ظل الحكم الجديد أصبح مستحيلا. ولذلك فضلوا حياة المنفى والهجرة من البلاد، وعادوا بالتالي إلى بلاد المغرب. ولكن البعض الآخر فضل البقاء مقابل تقديم الطاعة والخضوع للحكام الجدد. وقد قبلوا خضوعهم ولم يتعرضوا لأذى يذكر ما دام المطران المتسامح هرناندو دوتالافيرا هو الذي يحكم غرناطة. فقد كان متفهمًا لأوضاع المسلمين ويشعر بالتعاطف مع آلامهم. ولكن بعد موته حل محله كاهن متعصب لا يثق بالمسلمين حتى بعد أن أعلنوا التخلي عن إسلامهم واعتناق الديانة المسيحية فقد اعتبر أن ذلك عملية ظاهرية هدفها خداع الإسبان لكيلا يبطشوا بهم. وقال لجماعته: هؤلاء لم يغيروا دينهم حقيقة، ولا يزالون يمارسون طقوسهم الإسلامية سرًا وبالتالي فلا يمكن أن نثق بهم. وعندئذ اتخذت الحكومة إجراءات قمعية ضدهم، وهي التي أدت إلى انتفاضة غرناطة المذكورة آنفًا. وفي مملكة أراغون كانوا يشكلون ثمن السكان، أي واحد على ثمانية. أما في مملكة فالنسيا فكانوا يشكلون ربع السكان. نلاحظ هنا أن إسبانيا كانت منقسمة آنذاك إلى عدة ممالك وذلك قبل أن يتم توحيدها. والواقع أن التعايش أصبح صعبًا بعد سقوط الأندلس. فالسكان ما كانوا يتكلمون نفس اللغة لأن المسلمين ظلوا يتحدثون العربية كما كان عليه الحال سابقًا. هذا في حين أن الإسبان يتحدثون الإسبانية ويريدون فرضها على كل البلاد بعد أن استرجعوها وأسقطوا الحكم العربي. يضاف إلى ذلك الاختلاف في العادات والتقاليد بين الطرفين ولذلك فإن سياسة دمج المسلمين في الشعب الإسباني فشلت ما عدا بعض الاستثناءات. يضاف إلى ذلك أن إسبانيا كانت منخرطة في معارك خارجية ضد أكبر قوة إسلامية في ذلك الزمان. أي

الإمبراطورية العثمانية. وكانت عواطف المسلمين الإسبان مع أبناء دينهم في الخارج لا مع حكام إسبانيا. وهذا ما أدى إلى خلق حساسيات وحزازات. وبالتالي فالثقة كانت معدومة بين الطرفين: ضمن هذه الظروف تمت مصادرة أراضي المسلمين أو قسم كبير منهم. وقد أعطتها السلطات للمسيحيين، وبلغت مساحة الأراضي المصادرة مائة ألف هكتار. ومعلوم أنه كانت توجد عندئذ أقلية إسلامية غنية جداً. وكانت تدين الفلوس للأمراء والأرستقراطيين الإسبان. وكانوا يسكتون عنها مقابل ذلك. ولكن أغلبية المسلمين كانوا فلاحين وفقراء. وهؤلاء هم الذين تعرضوا لمصادرة أراضيهم بالدرجة الأولى.

يضاف إلى ذلك أن البابا بولس الثالث أصدر فتوى تقول بما معناه: كل شخص يريد أن يصل إلى منصب مسئول في إسبانيا ينبغي أن يثبت أنه لا يوجد في أسلافه شخص مسلم أو يهودي منذ أربعة أجيال على الأقل. وهذا يعني أن الاضطهاد شمل اليهود أيضًا وليس فقط المسلمين. ولذلك هاجر قسم كبير من اليهود إلى بلدان المغرب أو إلى تركيا أو إلى بعض دول أوروبا المتسامحة كهولندا مثلا. وقد تحولت فتوى البابا إلى قانون رسمي في إسبانيا وظلت سارية المفعول أكثر من ثلاثة قرون: أي حتى عام 1865 بالضبط. ثم يردف المؤلف قائلا: وعندما وصل الملك الشهير فيليب الثاني إلى عرش إسبانيا كانت هناك مدرستان أو أطروحتان تتصارعان حول وضع المسلمين. المدرسة الأولى كانت تقول بأن دمج المسلمين في الأمة الإسبانية أو استيعابهم وصهرهم شيء ممكن ولكنه سوف يستغرق وقتًا طويلا. وأما المدرسة الثانية فكانت تقول بأن ذلك مستحيل لأن المسلم سوف يظل مسلمًا حتى ولو تظاهر باعتناق المسيحية. وقد انتصرت الأطروحة الثانية للأسف الشديد. ولذلك وضعت الحكومة خطة سرية منظمة من أجل مصادرة أراضي المسلمين تمهيداً لطردهم بشكل جماعي من إسبانيا. وحصل عندئذ ما ندعوه اليوم بظاهرة

التطهير العرقي أو الطائفي. ومعلوم أن ذلك تم بشكل مبرمج في البوسنة وبقية مناطق يوغسلافيا السابقة. كما أنه حصل في جزيرة قبرص من قبل وكذلك في لبنان أثناء الحرب الأهلية المدمرة. وبالتالي فالظاهرة قديمة العهد وربما كانت قد بدأت في إسبانيا. وعلى هذا النحو يربط المؤلف بين الماضي والحاضر بشكل ذكي ومضيء جدًا للأمور. ولكن إذ كان التطهير الديني أو الطائفي مفهومًا في العصور السابقة بسبب سيطرة الجهل والتعصب على عقلية الناس آنذاك، فإنه غير مفهوم في العصر الحالي بعد أن تقدمت البشرية وتعلمت وتطورت. ولكن هل حقًا أنها تقدمت وتحررت من العصبيات العمياء في كل مكان؟ هذا هو السؤال الذي يطرحه الكتاب بشكل مباشر أو غير مباشر[1].

مشاهير مجرمي الديوان

اشتهر من رؤساء «الديوان» الذين كانوا يصدرون الأحكام في سبع مقاطعات في «إسبانيا»: 1 - (توركويمادا). 2 - (ديزا). 3 - (سيزنيووس). 4 - (فلويرنسيو). 5 - (مانريكي). 6 - (تاليو). 7 - (لوابيزا). وهؤلاء السبعة كانوا قد أمروا بإحراق عدة آلاف من الناس وهم أحياء، وأشدهم قسوة وفظاعة هو أولهم: (توركويمادا).

مراسم الإحراق!

وإذا حكم بالموت أو بالحرق على فرد - أو أكثر - طيف بهم قبل يوم التنفيذ بيومين في أسواق المدينة وهم مكبلون بالأغلال والأصفاد مطوقين بالسلاسل الغليظة، تحيط بهم فرقة، من الجند تسلحوا بالسيوف والقضبان الحديدية (على هيئة النبابيت)؛ وفي خاتمة المطاف يحشر المحكوم عليهم في

---

(1) البيان، 8 مايو 2006 العدد 418.

السجن واحد استعداداً ليوم التنفيذ. وتأتي فرقة من جنود الديوان في منتصف ليلة التنفيذ وعلى رأس الفرقة عرفاؤهم وقوادهم وجماعة القساوسة فيفتح السجانون الأبواب ويخرجون أولئك البائسين، وعندما يبلغهم (نذير الشؤم) المكلف بأن ساعة العقاب قريبة لا مناص منها. وكان المساكين يتلقون الخبر ورباطة الجأش تدهش رجال الديوان الذين يكررون النصح لهم بالإقرار والاعتراف وهم يحمدون الله على قربهم من الراحة الأبدية التي هي خير من عذاب السجون. ويعد الانتهاء من طلب الاعتراف وطلب الغفران، تكمم أفواه أولئك المساكين ويلبسون لباس الإعدام الخاص، وهم لمن حكم عليهم بالموت حرقًا، قميص أصفر غمس في شحم أو زيت وقطران ورسم عليه صور شياطين وأفاعي وتنين ويوضع على رؤوسهم قبعات من ورق عليها مثل تلك الرسوم. وكان السجناء الآخرون يصحبون المحكوم عليهم وقد ارتدوا لباسًا آخر. وسبب تلك المصاحبة هو إرهابهم وتهديدهم بمثل تلك المواقف الرهيبة المناظر المرعبة المخيفة، إذا هم لم يطلبوا «الديوان» فيعترفوا للمحكمة. ومع انبثاق الفجر يحضر إلى السجن كل رجال الديوان ليأخذ كل واحد منهم مكانه ويقوم بما عهد إليه من عمل عند تنفيذ الحكم. وعند الساعة السادسة صباحًا يخرج السجناء من السجن إلى الميدان الذي أمامه، فيرون سماطًا قد مد، ومائدة كبيرة فوقها ما لذ وطاب من شتى الطعام والخمور المعتقة فيؤمرون بالجلوس إليها وتناول آخر فطورهم لهم في هذه الحياة الدنيا!؟

وسبب تقديم ذلك الطعام والشراب هو أن يخدع رجال (الديوان) الشعب الجاهل المحتشد، بأنهم يعاملون سجناؤهم وغرماءهم معاملة طيبة، وأن هذا مثال، مما كانوا يعطون في سجونهم. وأي إنسان مقدم على الموت - مثل أولئك التعساء - تكون لديه شهية طعام أو شراب إن تلك الموائد - ولا شك - هي لون من ألوان التعذيب النفسي وكان إلى جانب مائدة الطعام

مائدة أخرى عليها أطواق حديدية، توضع في الرقاب، وأخشاب توضع في الفم، على شاكلة لجام الجياد. فإذا ما رفعت راية (الديوان) إشارة للبدء في التنفيذ تقدم الجلاد من الضحايا وقال لهم: - (يا ضحايا ديواننا المقدس إن هذه الأطواق الحديدية لرقابكم، وهذه الكمامات لأفواهكم، ويلزم كلا منكم أن يتقدم فيضع طوقه في عنقه وكمامته في فمه). أما أردية الرهبان: فملابس حمراء وقلائد ذهبية، تسير بهم المواكب والمراكب الفخمة. ويتقدم الملك ورجال البلاط والسلطة ورجال القضاء والعواد، ويقف ألوف الناس لمشاهدة حرق (الكفار)، وقد هيئ الحطب، وأعد كل شيء لإصعاد المحكومين إلى المحارق. ويتقدم رئيس (الديوان) من منصة الملك الذي يقف له إجلالا واحترامًا، هو ومن في حضرته من أساقفة؛ ثم يقول للملك والذي يحمل في يده صليبًا: - يا صاحب الجلالة

بينا تحمل في يدك هذا الصليب المقدس، ترانا ننتظر من جلالتكم أن تقسموا على أن تعضدوا (الديوان المقدس) وأن تثبتوا سلطتنا في هذه البلاد. فيقسم الملك يمينًا يمليها عليه الأساقفة أمامه. ويستمر الرئيس في القول: وأن تقسم يا صاحب الجلالة على أن كل ما يعمله ديوان التفتيش وكل ما يجزيه من الأحكام إنما هو مطابق لتعاليم الكنيسة الرسولية الرومانية، وأنه أيضًا مطابق لشرائع بلادكم التي ترمي إلى تطهير هذه البلاد من الكفرة والزنادقة وأصحاب التعاليم الشيطانية. فيقسم الملك أيضًا بما يمليه عليه القساوسة من الأيمان المغلظة ويستمر الرئيس فيقول: - ليبارك الله جلالتكم وليمكنكم من الحكم طويلا في الأرض ما دمت سندًا لشرائع (الديوان المقدس)؛ وشرائع الكنيسة الرسولية الرومانية. ثم يجلس الملك، ويتقدم كاتب (الديوان) إلى وسط الميدان - وكانوا يتخيرونه رجلا كبير الهامة، ضخم الجثة، جهوري الصوت - فيقف على منصة مرتفعة ويأخذ في تلاوة صورة

الحكم في ورقة في يده، والناس في صمت، كأن على رؤوسهم الطير. وبعد الانتهاء من تلاوة الحكم، يتقدم (رئيس الديوان) ويمنح الغفران لأولئك المساكين، ويأمر بترتيل مزمور مطلعه: (ارحمني يارب كما شاءت رحمتك). فيرتل الناس والكهنة ذلك المزمور.

مكان الحرق أو الشنق!

ومكان الحرق - أو الشنق - عبارة عن أربعة أعمدة، وأحيانًا عمود واحد، أو جذع شجرة مرتفع، وحوله أكوام الحطب على هيئة مصطبة مربعة في أعلاه، والعمود بارز منها. فكانوا يوقفون المحكوم عليه إلى هذا العمود ويربطون حبلا في وقبته، ويربط الحبل إلى العمود، ويلف الجلاد الحبل على الرقبة عدة مرات، وفي كل مرة يشتد في الضغط حتى يختنق المحكوم، وأحيانًا كانت الحبال تشد إلى وسطه فقط إذا ما توسل المسكين إليهم أن لا يخنقوه بل تترك النيران تأكله وهو حي.

وهم على ما يفعلون بالمؤمنين شهود!!

ثم يصعد كاهن وفي يده صليب من العاج يعرضه على المسكين ليقبله قبل حرقه، وذلك قبيل إضرام النار بقليل. وكل من مات في سجون (الديوان) تحرق جثته - أيضًا - كي لا يعرف له قبر. وإذا ما انتهى الكاهن من مراسمه أضرمت النيران دفعة واحدة في الحطب، بينما يترنم الكهنة ويصلون، ويبحث جواسيسهم في وجوه الشعب يتفحصونها، ويستمعون لما يقال همسًا، فمن تأفف أو أظهر عطفًا أو أبدى إشارة اشمئزاز، ألقي القبض عليه في الحال، وكثيرًا ما كان يضم إلى السجناء في الحال. كل هذا يحدث والحكومة ملزمة بإطاعة رجال (الديوان)، وإذا أبى حاكم إطاعة أوامر (الديوان) صدر أمر بحرمانه من الكنيسة، فيسقط كل ما له من حرمة، مهما

كان شأنه، وإذا تم لهم ذلك، قبضوا عليه مع أسرته وزجوا بهم في أعماق السجون، وعذبوهم العذاب الأليم، وقد يقضى عليهم بالموت شنقًا أو حرقًا. وإذا ما تشفع إنسان بالبابا من أجل إنسان، بعث البابا باسمه إلى (ديوان)، ليكون ذلك عند رجال (الديوان) جرمًا جديدًا، وجريمة لا تغتفر لأنه تشفع فيه: «الأب الأقدس». إذا كانت كل تلك الأحكام الظالمة القاسية، المغرقة في الوحشية والبربرية، إنما تصدر باسم «الأب الأقدس» - أي البابا نفسه.

بؤرة جواسيس يسوعية

يقول (يوجين بيليتان) في كتابه: «ديوان التفتيش»: (لقد مر على إسبانيا حين من الدهر تحولت فيه إلى بؤرة جواسيس ووشياء (جزويتية) - يسوعية - هائلة). مثال على ذلك: أبلغت مسيحية (الديوان) بأن المتنصرين المسمى: «خوان مدنيا» قد عاد إلى إسلامه، وكان ذلك في شهر ديسمبر (كانون الأول) سنة (1528 م) - (ربيع الثاني 936 هـ) وقالت إنها كانت تسكن مع أسرته عام (1510 م) في منزل، وكان هو يقيم مع ابنيه وابنتيه وصهره، فلاحظت أنهم لا يأكلون لحم الخنزير ولا يشربون الخمور أبدًا، وأنهم يغسلون أقدامهم وأرجلهم حتى الوسط كل يوم سبت وأحد. وكان «خوان» هذا رجلا هرمًا جاوز السبعين من عمره، وكان يسكن «شقوبية» وصناعته عمل الأواني النحاسية. فاستدعته (محكمة التفتيش) ببلد «الوليد» لاستجوابه فقال إنه اعتنق الكثلكة عام (1502 م)، وفي نفس العام الذي نفي فيه المسلمون من تلك الجهات، ولا يذكر أنه مارس شيئًا من تقاليد المسلمين وعاداتهم، أما عن امتناعه عن أكل لحم الخنزير وشرب الخمر فذلك لأنه لم يعتد ذلك، وقد نصر وهو في سن متأخرة، لما كان في الخامسة والأربعين، وفي مثل هذا العمر لا يسهل تعود شيء جديد، وهم يستحم مساء السبت

وصباح الأحد لأن حرفته تضطره لذلك. وبين السبب الذي دعا المرأة إلى الوشاية في حقه بأنه حزازات في نفسها وسوء أخلاقها، وقر بأنها كثيرًا ما تكذب، وأراد الاستشهاد بعدة متنصرين أمثاله لإثبات ما يقول، فأبت المحكمة أن تستمع منه شيئًا، ولم يفد الرجل تأكيده بأنه شديد الإخلاص للكثلكة، ولا في التجائه إلى المجلس الأعلى، وقررت المحكمة إحالته إلى التعذيب، فإذا أقر بكفره كان ذلك سبيلا لإعادة النظر في أمره، أما إذا أصر فجزاؤه الغرامة، وهددته المحكمة بالتعذيب وأخذ إلى قاعة التعذيب - فعلا- وجرد من ثيابه، ورغم ذلك كله فإنه أصر على أقواله وقال بأنه مضطر لنقض ما يقول لخوفه، فجلد وسير به في موكب حريق، إرهابًا له، وقضى عليه بغرامات وأموال يدفعها. وقبض على شيخ متنصر وهو في سن السبعين عام (1560 م)، لأنه كان يطالع كتبًا عربيةً في التوحيد الإسلامي، ولم ينكر الرجل التهمة ولكنه عارض في اعتباره (كافرًا)، ولم يفد كلامه وتبريره لأعماله، وحكم على الرجل بحرقه وزج به في السجن حتى يوم التنفيذ. ولما كان الشيخ مريضًا فقد توفي في السجن، فرؤى أولاً حرق تمثال يرمز له ولكنهم عادوا وقضوا بإخراج جثته من القبر وإحراقها علنًا في حفلة حريق؛ وأن يلحق كفره وإثمه ذكراه فتبقى ملوثة، وتلحق أسرته فلا يباح لأحد أبنائه أن يتقلد مناصب أو أعمالاً. ثم صودرت أموال الشيخ، وهو الشيء المهم - جدًا - عند رجال (التفتيش)، وشياطين محكمة «مرسية».

وبعد ذلك بثلاث سنوات قضت نفس المحكمة بجلد متنصر مائة جلده وبتسييره في مركب حريق إرهابًا له لأنه طعن في قانونٍ أصدره (الديوان)، وذلك باللغة العربية. وفي السنة الثالثة اتهم شاب متنصر من «أربولة) بأنه ساحر، وبأنه قد عاد إلى الإسلام. (وقلما كانت حفلة حريق تخلو من منهم بالسحر في ذلك العصر، سيما في الجهات الشمالية). وذكر من أبلغوا

(الديوان) بأن ذلك الشباب قد أبرأ عدة مرضى بوسائل غريبة لأنه محالف للشيطان، فزج به في السجن، واعترف أمام محكمة «مرسية» بأنه عالج بعض المرضى ولكن بغير سحر أو شعوذة وإنما بواسطة عقاقير، أما الحجب والتعاويذ فكان يقصد بها التأثير في نفس القوم الذين كانوا يعتقدون فيها وما كانوا يعرفون طبًا ولا دواء سواها، وقال بأن الشفاء راجع إلى تلك العقاقير ذاتها؛ ولم يكن مسببًا عن أدعية وحجب، وعلى العموم فإنه كان أخذ كتابًا عربيًا من متنصر آخر فيه وصف لتعاطى الأدوية كما أن به ذكر بعض الأدعية والتعاويذ. وقصد رجال المحكمة إلى اعترافه بأنه محالف للشيطان وأنه ساحر (طبعًا) إذا اعترف بذلك واستعمل معه كل الوسائل لحمله على ذلك حتى طمح في العفو باعترافه بأنه حليف الشيطان، ولذا فهو يأسف على عمله وأنه يرجو من القضاة عفوًا وصفحًا. ولما نال قضاته ما كانوا يبغون من اعترافه أمروا بجلده مائتي جلدة وبإرهابه بواسطة تسييره في موكب حريق، وحكموا عليه بخمس سنين في الأشغال الشاقة من أعماله السفن. وحرقت منتصرة عام (1575 م) لاتهامها بالكفر والإلحاد، وقد أجبرت على الاعتراف بذلك تحت تأثير التعذيب في سجن (الديوان)، ثم عادت فأنكرت اعترافها، ولم يفد كل ذلك أمام قسوة قلوب رجال (الديوان)[1]. وكل من تقدم للديوان بالدس في حق غيره لإهلاكه وتعذيبه، أمكنه ذلك.

تهم غريبة توجه لبقايا المسلمين!!

من التهم الغريبة!! أن فلانًا أنشد أغاني عربية أو أنه يكثر من الاستحمام كما هو عند المسلمين!! أو لدفاعه - ولو بكلمة واحدة - عن «محمد بن عبد الله» ﷺ - أو لتكفين ميت بأثواب جديدة، أو الامتناع عن

(1) د. محمد علي قطب، المرجع السابق، ص 109.

أكل لحم الخنزير وشرب النبيذ وصبغ اليد بالخضا أو لإحراز كتب عربية أو لقيامه إلى الصلاة!! أو صومه أوْ لوضوئه أو لوجود أوراق باللغة العربية أو قرآن عند المتهم. فكان العقاب شديدًا من إرهابٍ وحرقٍ وجلدٍ ومصادرة وتعذيب وتشهير بإركاب المتهم حماراً وقد علق بظهره لوحة فيها اسمه وتهمته ثم يطاف به في أرجاء المدينة.

شهود عيان

وكتب (الكولونيل «ليمونسكي«) أحد ضباط الحملة الفرنسية في إسبانيا قال: (كنت في عام (1809 م) ملحقًا بالجيش الفرنسي الذي كان يقاتل في إسبانيا، وكنت مع فرقتي - من الجيش - الذي احتل «مدريد» - العاصمة -، وكان الإمبراطور نابليون أصدر مرسومًا عام (1808 م) بإلغاء (دواوين التفتيش) في المملكة الإسبانية، ولكن هذا الأمر أهمل ولم يعمل به بسبب الحالة الحربية والاضطرابات السياسية التي كانت سائدة ذلك الوقت.

وعلى ذلك صمم رهبان «الجزويت» - اليسوعيين - أصحاب ذلك (الديوان» أن يقتلوا - أو يعذبوا - كل فرنسي يقع في أيديهم انتقامًا من ذلك القرار، وذلك لإلقاء الرعب في قلوب الفرنسيين بطريقةٍ تضطرهم إلى إخلاء البلاد، ليخلوا لهم الجو. وبينما أسير في إحدى الليالي بين الساعة العاشرة والحادية عشرة في شارع من شوارع «مدريد»، لا يمر فيه الناس كثيراً، إذا باثنين مسلحين قد هجما علي يريدان قتلي، فدافعت عن نفسي دفاع المستميت، ولم ينجني منهم إلا سرية فرنسية قادمة كانت تقوم بدورياتها في المدينة، وكانت السرية من الخيالة تطوف البلد طول الليل بالمصابيح لحفظ النظام. ولما شاهد القاتلان ذلك لاذا بالفرار وتبين لنا أن هذين الرجلين من جنود (ديوان التفتيش) عرفنا هذا من ملابسهما المميزة. فأسرعت إلى

الماريشال «سولت» - حاكم «مدريد» العسكري حينذاك - وأطلعته على ما حدث . . ، فغضب الماريشال وقال: (أنا لا أشك بأن من قتل ويقتل من الجنود كل ليلةٍ إنما يكون بأيدي أولئك الأشرار، ولا بد لنا من معاقبتهم وتنفيذ قرار الإمبراطور، والآن لك أن تأخذ معك ألف جندي وأربعة مدافع وتهاجم دير (ديوان التفتيش) وتقبض على أولئك الرهبان الأبالسة، هذا إذا رأيت أن ما ينسب إليهم من الفظائع حقيقي ولنقتص منهم بمحاكمتهم أمام مجلس عسكري). وكان مجهودنا يذهب سدًى في محاولة العثور على قاعات التعذيب، بعد أن فحصنا كل غرف الدير وممراته وأقبيته، ولم نجد شيئًا يدل عليها، فعزمنا على الخروج من الدير، وكدنا نقنع بتقديم أولئك اليسوعيين أمام المجلس العسكري فقط، بتهمة المقاولة، وكانوا يقسمون ويؤكدون أن وجود ما يشاع عنهم من أمورٍ في ديرهم ليس إلا تهمة كاذبة باطلة، وأنها حديث خرافة، ولكنهم يتحملون ذلك في سبيل الله.

صار زعيمهم يؤكد لنا ما يقول بصوتٍ خافت وهو خاشع الرأس، وعيناه مغرورقتان بالدمع الهتون، وهي - ولا شك - دموع التماسيح وكادوا يخدعوننا، فأعطيت الجنود الأوامر بالاستعداد لمغادرة الدير، فاستمهلني «الليفتنانت - دي ليل» وقال: - أتسمح لي يا حضرة «الكولونيل» أن أقول لك إن مهمتنا لم تنته حتى الآن. فقلت له: ألم نفتش كل الدير ولم نعثر على شيء؟ ففيم ترغب؟ قال: أجل وقد فتشنا، ولكنني أرغب في فحص هذه الغرف، وأدقق في فحصها وامتحانها، فإن قلبي يحدثني بأن السر هو في الأرض وأن هذه الغرف الفخمة تستر تحتها ما جئنا نبحث عنه. وعندها نظر الرهبان بعضهم إلى بعض نظرات ذات معنى. وأذنت للضباط بالبحث. فأمر الجنود - عندئذٍ - برفع الأبسطة والسجاجيد عن الأرض، فرفعت، ثم أمرهم بأن يصبوا ماء بكثرة في أرض كل غرفة على حدة ففعلوا، وكنا نرقب

الماء فإذا بالأرض تبتلعه في إحدى الغرف، وإذا به يتسرب إلى أسفل، فصفق الضابط «دي ليل» من شدة الفرح. وقال: هاهو ذا الباب، انظروا, فنظرنا، وإذا الباب قد ظهر، وهو قطع من أرض الغرفة يفتح بطريقة شيطانية، بواسطة حلقةٍ صغيرةٍ وضعت إلى جوارها رجل مكتب الرئيس. وأخذ الجند في تكسير ذلك الباب العجيب بأعقاب بنادقهم، وأحاطت فرقة من الجند بعصابة اليسوعيين الذين اصفرت وجوههم وعلتها غبرة، وخارت قواهم من الفزع والهلع. وفتح الباب.

فظهر لنا سلم يؤدي إلى باطن الأرض، فأسرعت وأخذت شمعة كبيرة، أطول من متر ارتفاعًا، أنيرت أمام صورة أحد أولئك الرؤساء لمحاكم (التفتيش) ورؤساء (الديوان المقدس). ولما هممت بالنزول وضع أحد اليسوعيين يده على كتفي متلطفًا، وقال لي: - أرجوك يا بني أن لا تحمل هذه الشمعة بيدك الملوثة بدم القتال، لأنها شمعة، مقدسة. فأجبته: هذا حق - يا هذا - فإنه لا يليق بيدي أن تتنجس بلمس شمعتكم الملوثة بدماء الأبرياء، وسنرى الآن من هو النجس منا، ومن القاتل السفاك.

قاعة المحكمة وعرش الدينونة

وهبطت على السلم يتبعني بقية الضباط والجنود شاهري سيوفهم حتى وصلنا إلى الدرج، فإذا بنا غرفة كبيرة مربعة، كانت تسمى عندهم بقاعة الحكمة، في وسطها عمود من الرخام، به حلقة حديدية ضخمة ربطت بها سلاسل كانوا يقيدون فيها فرائسهم التي تكون رهن المحاكمة. وأمام ذلك العمود «عرش الدينونة» كما كانوا يسمونه هم، وكان عبارة عن مصطبة (منصة) عالية يجلس عليها رئيس (ديوان التفتيش)، وإلى جانبي ذلك المقعد المرتفع أماكن لجلوس جماعة القضاة، وكانت أوطأ قليلاً من المقعد.

ثم توجهنا لغرف آلات التعذيب وتمزيق الأجساد البشرية، وقد امتدت كل تلك الغرف إلى مسافات كبيرة، وكانت كلها تحت الأرض، وقد رأينا بها مايستثير النفس ويدعوها أن تتقزز ما عاشت، وامتدت بها العمر.

رأينا غرفًا صغيرة بحجم الإنسان، بعضها عمودي، وبعضها أفقي، فيبقى سجين العمودية فيها واقفًا على رجليه مدة سجنه حتى يقضي عليه، ويبقى سجين الأفقية ممددًا حتى يموت، وتبقى الجثة في السجن الضيق حتى تبلى ويسقط اللحم عن العظم. ولتصريف الروائح الكريهة المنبعثة من الأجساد البالية فتحت كوة صغيرة إلى الخارج. وقد عثرنا على عدة هياكل بشرية لا تزال في أغلالها سجينة مقيدة؛ أما السجناء فرجال ونساء، تتفاوت أعمارهم بين الرابعة عشرة والسبعين. وقد تيسر لنا فكاك بعض السجناء الأحياء من أغلالهم وهم على آخر رمق من الحياة، وقد جن بعضهم خوفًا وهلعًا لكثرة ما لاقوا من عذاب. وكان السجناء عرايا زيادة في النكاية بهم، وقد اضطر الجنود أن يخلعوا أرديتهم ويستروا بها النساء السجينات. وأخذ السجناء إلى النور تدريجيًا لئلا تؤثر مفاجأة النور على أبصارهم. وقد أخذ السجناء يبكون فرحًا وأخذوا يقبلون أيدي الجنود وأرجلهم لأنهم أنقذوهم وأعادوهم إلى الحياة بعد الموت المحقق والعذاب الأليم.

آلات التعذيب:

ولما انتهينا من ذلك، توجهنا إلى غرف آلات التعذيب، فرأينا هناك ما تقشعر لهوله الأبدان: فقد عثرنا على آلات لتكسير العظام وسحق الجسم؛ وكان يبدأ بسحق عظام الأرجل ثم عظام الصدر والرأس واليدين، كل ذلك على سبيل التدريج حتى تأتي الآلة على كل الجسد فيخرج من الجانب الآخر

لها كتلة واحـدة. وعثرنا على صندوق في حجم رأس الإنسـان تمامًا، توضع فيــه الرأس بعد أن تربط أيدي وأرجل صــاحبهـا بالسلاسل، فـلا يقوى على الحراك، وتقطر على رأسه من ثقب في أعلى الصندوق تنقط الماء البارد، فتقع على رأسه بانتظام، في كل دقيقة نقـطة، وقد جن الكثيرون بسبب ذلك اللون من العذاب قبل الاعتراف؛ ويبقى المعذب على حاله هذه حتى يموت. وعثرنا على آله ثالثة للتعـذيب تسمى: «السيدة الجمـيلة» وهي عبارة عن تابوت تنام فيه صورة امرأة جـميلة، مرسومة على هيئة الاستعـداد لعناق من ينام معها، وقد برزت من جوانبــها عدة سكاكين حادة. وكانوا يطرحــون المعذب الشاب فوق هذه الصورة ويطبــقون عليه باب التابوت بسكاكينه - بعنف -، فـتمزق السكاكين جـسم الشاب وتقطعــه إربًا إربًا. كمــا عثرنا على عــدة آلات لسل اللسان، ولتمـزيق أثداء النساء وسحبها من الصــدور بواسطة كلاليب حديدية حادة، ومجالد من الحديد الشــائك لجلد المعذبين وهم عرايا حتى يتناثر اللحم من العظم. وصل خبر هذا الهجوم عــلى دير (ديوان التفتيش) إلى «مدريد»، فهب ألوف من الناس ليروا ما حدث، وخــيل إلينا أنه يوم الحشر. ولما شاهد الناس صنوف التـعذيــب وآلاته الجهنمــيــة ورأوها رأي العين، جن جنونهم، واشتـعلوا بنيران الـغيظ. وكانوا كــالذي مســه الجن فأمــسكوا برئيس أولئك اليسوعيين ووضعوه في آلة تكسير العظام، فلم تشفق عليه ودقت عظامه دقًا، وسحقتها سحقًا، وأمسكوا كــاتم سره وزفوه إلى السيدة الجميلة وأطبقوا عليه الأبواب فمــزقته السكــاكين تمزيقًا. ثم أخرجــوا الجثتين وفـعلوا بباقي طغــمة اليسوعــيين وبقية الرهبان مــا فعلوه أولا. ولم تمض نصف ساعــة حتى قضى الشعب على ثلاثة عشر راهبًا من تلك العصابة الآثمة؛ ثم أخذ الشعب ينهب ما في الدير، وقد عثرنا على أسماء ألوف من الأغنياء في سجلات (الديوان) السرية، وهم السراة الـذين قضوا عليهم لابتزاز أمــوالهم؛ وكانوا يضطرونهم

إلى كتابة إقرارات تحول بموجبها أموالهم إلى اليسوعيين، فإذا ما تم لهم ذلك عذبوهم وقتلوهم بآلاتهم.

أعظم يوم تاريخي شهده العالم بعد يوم الباستيل:

ويمكنني أن أقول بأن ذلك اليوم كان أعظم يوم تاريخي شهده العالم بعد يوم (الباستيل)، وقد عانق الآباء أبناءهم، والأبناء آباءهم، بعد ما مر بهم من أيام العذاب، وقبلت النساء بناتهن اللواتي قضى على عفافهن في تلك المطابق اغتصابًا، وانهال التقبيل على أيدي وأقدام الجند، خصوصًا من النساء اللواتي انتهكت طغمة (الديوان) - المنجس - عفافهن واغتصبوهن في تلك المطابق اغتصابًا. والحق أقول إن القلم واللسان ليعجزان عن وصف ما رأيناه في ذلك الدير من الفظاعة والبربرية التي لا تخطر على عقل بشر سوى الشياطين الذين قد يعجزون هم أيضًا عن الإتيان بمثل هذه الأعمال.

صورة عن التصفية النهائية

قبض على مسلم وسيق إلى المحاكمة، وكان ثياب ذلك الرجل أمام هيئة المحكمة مدعاة إلى زيادة حفيظتهم عليه والمبالغة في تعذيبه. أوقف أمام هيئة المحكمة فقال الرئيس لجنود (التفتيش): - ضعوا الحديد في أصابعه وقدموه إلينا. ففعلوا. ولم يستطع ذلك المسكين الوقوف لشدة الألم فسقط مغشيًا عليه، فقال الرئيس: - أوقفوه

فأجاب أحد الحارس: - إنه لا يقوى على الوقوف. فقال الرئيس: إذًا ضعوه في التابوت فإنه يقف فيه. فوضعوه في التابوت، وهو صندوق مربع فيه مسامير من الداخل، فاضطر المعذب أن يقف رغم ما به من إعياء وضعف، ثم رفعوا الكمامة التي كانت على فمه ليتمكن من الإجابة على الأسئلة، وعندها تنفس المسكين الصعداء طويلا؛ فأمر الرئيس بأن يسقوه قليلا

من الخمر، فلما شرب قليلا منها تفتحت عيناه، وحدث لديه شيء من الانتعاش، وفحصه الطبيب حتى علم أنه قادر على الوقوف والاستجواب فأبلغ ذلك هيئة المحكمة. فوجه إليه الرئيس الأسئلة التالية: - ما اسمك؟ - أنا مسلم مغربي - كلا بل اذكر اسمك المسيحي الجديد - (صموئيل فرناندس) - إن صموئيل هذا اسم يهودي - لقد كان المسيح يهوديًا أيضًا - قل صدقًا: كم عمرك؟ - ثلاث وثلاثون سنة مثل عمر السيد المسيح. - إذًا أنت مستعد للتضحية؟ - بإذن الله

- أتقبل ذلك وأنت راضٍ؟ - نعم - إذًا قل: من هو إلهك؟ - هو إلهكم نفسه. - وما اسمه؟ - الله في سماء ملكوته - بل قل معي: يسوع المسيح فأجاب الرجل وهو يرتعد: - يسوع المسيح - يظهر عليك أنك قد تأثرت من ذكر هذا الاسم أليس كذلك؟ - أجل - وما نوع ذلك التأثير؟ - تأثير داخلي - وماذا قال لك هذا الصوت الداخلي؟ - لا أدري فإني لا أدري ماذا أقول - قل ما فكرت فيه بصوت مسموع - لا أقدر على الكلام لأني متألم جدًا من الضغط على صدري، والكلام لا يكون حسب الأمر بل حسب الاستطاعة. - ستنظر ذلك جيدًا جدًا. فنظر الكاتب إلى الرئيس مستفهمًا عما يقصد.

فقال الرئيس: - أظن أن ضرب وجهه بالسوط يمكنه من الكلام. وسرعان ما جذبه أحد رجال التعذيب، وجعل يجلده على وجهه بجلدة سميكة مبللة بالماء، فاحمر جلد وجهه، وكاد يخرج منه الدم، وجعل يتلوى من الألم، فقال له أحد الكهنة: - تعال يا «صموئيل»، تقدم واعترف أمامي بكل خطاياك، وقل لي: بماذا تفكر الآن؟ قل الحق قبل أن يحل بك القصاص تقدم. يا بني لقد كان اسمك «محمد» قبل اعتناقك المسيحية فلماذا سميت

نفسك «صموئيل» ولم تختر اسم قديسٍ مسيحي كبطرس وبولس؟ ثم نظر إلى الكاتب وقال: أكتب: - أين ولدت؟ - في «طنجة».. - أإسباني أنت؟ - كنت إسبانيًا - ولماذا تقول كنت؟ - أقول هذا لأني لست بإسباني لكي أظل إسبانيًا إلى الأبد - وأبوك؟ - ليس لي أب فإنه قد مات - وأمك؟ - ماتت أيضًا - وأين ماتا؟ - في سجون (ديوان التفتيش) - أحرقا؟ - كلا بل تعذيبًا حتى تهرأت أجسادهم فماتا من شدة العذاب - وبماذا اتهما؟ - لقد كانا بريئين - هل لك إخوة؟ - أظن ذلك!! - كيف تظن!؟ أين إخوتك وأين يقيمون؟ - بل قل لي أنت أولاً: أين ماتوا وأين قبورهم؟ - يظهر أنك تريد أن ينفد صبرنًا معك فسنبدأ بتعذيبك - يسوؤني هذا. - إذًا أنت لا تريد أن تدلنا على البقية الباقية من إخوتك ولا عن مكان إقامتهم، إن (الديوان المقدس) لا يخفى عليه أن لك إخوة هم على قيد الحياة، وهم يصلون في مساجد خفية، ألا تعلم أين هم؟

- لا أعلم

- لما صدر الأمر بسجنهم هربوا أفلا تعلم إلى أين؟

- كلا

- تذكر جيدًا لعلك تعلم!!

- كيف يمكنني أن أتذكر وأنا مضطرب الفكر ضائع العقل

- يجب أن تساعدنا على معرفة مقرهم حتى نخلص نفوسهم.

- على غرار ما ستفعلون معي الآن.

- أنت تسكن مع امرأة فمن تكون هذه؟

- زوجتي

- كيف يمكنك ادعاء هذا؟

- هي تريد أن يكون الأمر كذلك

- علمنا أنها مسيحية وأنت بهذا العمل تخالف آداب ديننا المسيحي وتنبذ العفاف، فيجب عليك أن تسلم زوجتك للديوان المقدس.

- هل هذا هو العفاف والدين عندكم؟

- نحن لا نجادلك بل نأمرك . . .

- إذا كنتم تأمرونني فأولى بكم أن تقتلوني وهذا كل ما يمكن أن تفعلوه، وعندئذ سوف تصلي زوجتي من أجلي.

- ويلك يا شقي . . ألا تزال مصراً على إنكارك؟ أصلح هفواتك وخطأك يا هذا وإلا فإنك سوف تدفع لعنادك ثمنًا باهظًا

والآن فلنتم أعمالنا، قل لنا أين إخوتك وأين زوجتك؟

- هم في مكان أمين.

- ألا تريد أن تعترف بأكثر من هذا؟

- إني أعترف إلى الله خالقي فحسب أنتم تعذبونني والله يعلم أني بريء.

- سوف تساق إلى التعذيب الآن فالأولى لك الإقرار.

- ولا يعنيني العذاب فإني جسمي مخدر لا يشعر.

- إذاً لم تجب على ما سألناك الآن فسوف تسقى الماء رغم أنفك، يدفع إليك من خلفك حتى يقضى عليك.

- لقد احترقت رجلاي بناركم فلم أمت حتى الآن.

فقال أحد القساوسة - وهو يتصنع الرقة والعطف عليه، بصوت متكلف:

- اعلم يا بني أننا لا نرمي من وراء تعذيبك إلا إلى الإقرار عن بقية أهلك الذين تحبهم وبذا تنجي نفسك ونفوسهم، ونصعد بكم إلى السماء!!!

فأجاب الرجل:

- إذا صعدنا نحن إلى السماء فمن يهوى بكم أنتم إلى الجحيم وبئس القرار؟؟

عندئذ أشار أحد رؤساء المحكمة بيده إشارة سريعة إلى المعذبين المرتدين الثياب السود، الواقفين أمام آلات التعذيب . . ، فهجموا عليه وأخذ البعض منهم يضع الحبال في يديه وصدره معًا، ويلفها لفا، وآخرون ربطوا رجليه بحبل دقيق ثم وضعوه على مائدة خاصة وأعادوا ربطه عليها ربطًا وثيقًا؛ وتقدم أحد هؤلاء المعذبين وهو يحمل جرة ملأى بالماء، وتقدم آخر وفي يده قمع، فقال الكاهن الموكل بوعظ الخاطئين، والصلاة لأجلهم.

- والآن يا «صموئيل» لماذا تضطرنا يا بني إلى تعذيبك وإحداث هذه الآلام لك ما دمت قادرًا على الخلاص من هذا كله إذا ما قلت لنا أين إخوتك وأين زوجتك؟؟

- لا يمكنني أن أقول لكم شيئًا عنهم لأني قد وعدتهم وأقسمت لهم بأن لا أخونهم وأسلمهم لديوان التفتيش.

فقال الكاهن:

- ولكننا لا نعتقد أنهم يرضون لك هذا الحال وهذا العذاب الأليم، إن هذا السكوت لا يعد أمانة الآن بل يعد جنونًا قل قبل أن يبدأ الرجل بتعذيبك.

- إنني أشكر لكم إذا ما قتلتموني مرة واحدة.

- دع عنك هذا العناد يا رجل، واعلم جيداً أنك سوف تموت دون أن يعلموا بأنك مت فداء لهم، والمحكمة سوف تقبض عليهم إن عاجلا أو آجلا فتكون قد مت من غير فائدة، ومع هذا فإن زوجتك هذه سوف تنساك لا محالة وتتزوج سواك وربما تكون قد خانتك الآن!!

فصاح الرجل:

صه أيها النذل الحقير، واعلم جيداً أن عذابكم لجسدي لا يعنيني قدر تعذيبكم بكلامكم هذا الذي تلفظه ألسنتكم القذرة السامة.

وبكى الرجل وبدأوا بتعذيبه فكان صراخه يملأ القاعة، ولكن. ليس من مفيد، بيد أن القسس كانوا وقوفًا يصلون وبيدهم كتبهم يرتلون منها.

وبينما هم يعذبون المسكين على هذه الصورة سقيت سيدة أما المحكمة وكانت رابطة الجأش، ذات شجاعة مدهشة، ونظر إليها رئيس المحكمة نظرات حادة، كلها الحقد والغضب والانتقام، وسألها:

- ما اسمك يا هذه

- وسمع زوجها المعذب فأن أنينًا طويلا، وعرف أنهم قبضوا على زوجته، وأنها وقعت بين مخالب وأنياب أولئك الوحوش العتاة، أما هي فلم تتمكن من معرفة الذي يعذب، بسبب الظلام الدامس الذي كان يلف المكان . . ، ولكنها عندما سمعت الأنين التفتت لترى من يئن، عندها بدأ رئيس المحكمة باستجوابها وعيناه تقدحان شرراً:

- بنت من أنت؟

- لا أعلم

- الا تعلمين من ابواك؟

- كـلا إنما رأيت ذات مـرة رجلا مـارا بحي «تريانا» فـقـالوا لي: هذا أبوك.

- أهذا كل شيء؟؟

- نعم

- وما اسم ذلك الرجل؟

- قيل لي إن له اسمين: الأول: «الراهب» والثاني» «الرجل المهيج»!!

- وأمك من تكون؟

- هي أمي

- وأين هي؟

- ماتت

- وأين ماتت؟ هل سقطت في الوادي الكبير؟

- كلا بل قتلت قتل العمد.

- وكيف كان هذا؟

- إنها ماتت جوعًا في سجون (ديوان التفتيش)

- وأين كانت تسكن قبل أن تسجن؟

- مع رجل من بقايا الـعرب، كان يمر ببـابنا كل يوم، وقد عزم أخـيرًا على أن يسكن معها إلى الأبد، فسكن وسأنضم أنا إليهما أيضًا.

بعد أن تم إخماد الثورة عام 1526 حدث الأمران التاليان:

أ - أصدر البابا كليمنت السابع في 7 يوليو 1527 أمرًا بابويًا (بولا) يجيز فيه للمحقق العام، البت في أمر المتنصرين، في مملكة غرناطة وغيرها في إسبانيا، الذين يصرون على تمسكهم بالإسلام.

ب - قرر مجلسا مدريد وبلنسية، السماح بزيارة بيوت المتنصرين، للتأكد من أنهم ما زالوا مقيمين على الكثلكة.

ولكن المسلمين لم ييأسوا، برغم ما جرى، إذ أنهم كانوا يعرفون الوسيلة التي يتغلبون بها على صلف الإسبان وعجرفتهم، إلا وهي بذل المال، وتقديم الرشاوى، إذ كان كل شيء في إسبانيا في ذلك الحين، يباع ويشترى بالمال: الشرف والقانون، والأخلاق، حتى أصبح يمكن الاعتراف بشرعية أبناء الأكليروس فتابع الفقهاء الإثنا عشر - الذين يمثلون جمعيات المسلمين في بلنسية - جهودهم، لإيجاد تسوية للمواضيع المعلقة؛ فاتصلوا بكردينال طليطلة، وبديوان التحقيق الأعلى، وبالإمبراطور نفسه، وتوصلوا في 21 مايو 1528 إلى اتفاق معهم مع رئيس ديوان التحقيق، ومع كردينال طليطلة، قبل به الملك، ووافق عليه، وهذا الاتفاق الذي وصفه المؤرخون بأنه مهم، لا يعرف الشيء الكثير عنه اليوم. ومما عرف منه النقاط التالية:

1 - أشار الاتفاق إلى أنه لا يمكن أن يستمر العرب (الموريسكيون) في الإقامة في مكان يعاملون فيه معاملة سيئة كالتي يلقونها اليوم (ولعل هذه الإشارة تبرير للملك والمحقق العام، للموافقة على هذا الاتفاق).

2 - لا يلاحق الموريسكيون من قبل ديوان التحقيق خلال أربعين عامًا.

3 - لا يجبرون على ارتداء ثياب المسيحيين خلال عشر سنوات.

4 - لا يجبرون على استعمال اللغة الإسبانية والبلنسية خلال عشر سنوات.

5 - يسمح لهم بأن تكون لهم مقابر خاصة بهم بانب المساجد.

6 - في قضايا الزواج بين الأقارب، يعفى عما سبق من زواج يمنعه الدين المسيحي، وفي غير ذلك يستشار البابا.

7 - تنفق أموال المساجد على خدمات الدين المسيحي ما عدا ما هو ضروري لنفقات الفقهاء، ما دام هؤلاء أحياء.

8 - يسمح للعرب (الموريسكيين) بحمل السلاح.

9 - يتساوون مع النصارى القدامى في الواجبات، ويسمح لهم بالانتقال من مساكنهم بحرية.

10 - تبقى الجامعات الإسلامية القائمة في شاطبة وبلنسية وألسيرا إلخ مستمرة في عملها كجامعات مستقلة.

ويقول (كويادو) إن هذا الاتفاق الذي تم التوصل إليه يعتبر اعترافًا بالاستقلال الذاتي للمسلمين، وهذا يعني أن الملك غير سياسته.

المسلمون ما زالوا مقيمين على الإسلام:

ولكن برغم جميع المحاولات التي بذلت لصرف العنصر العربي عن الإسلام، فإن أبناءه ظلوا مقيمين على دين آبائهم، يمارسونه ويتابعون حياة المسلمين، وعاداتهم وتقاليدهم في طعامهم، وشرابهم، وذبيحتهم، صومهم، وحينما كان يقال لهم إنهم مسيحيون، بعد أن تلقوا العماد، كانوا يقولون إنهم غير مسيحيين، وإنهم عمدوا بالإكراه والسيف فوق رقابهم. وكانت الحكومة والكنيسة، تعرفان ذلك منهم، وقد جربتا جميع الوسائل لصرفهم عن ممارسة دينهم، فلم تفلح. لذلك كلفت السلطات الإسبانية والكنيسة، بعد توقيع هذا الاتفاق، رجل دين يجيد العربية يدعى (فري بارتولمه دولوس

أنجيلوس)، بمحاولة إقناع المسلمين بالدين المسيحي عن طريق الوعظ والإرشاد، ولكنه لم يفلح في مهمته.

نقض الملك الاتفاق واستمر في الضغط على المسلمين:

ولكن ديوان التحقيق الأعلى لم يرض بما تم الاتفاق عليه، وأراد تفسير الاتفاق على أنه لا يسمح للمسلمين بممارسة الطقوس الإسلامية، وأنذر المسلمين، بأن كل من يعود إلى الإسلام، أو يقوم بفروضه وواجباته، يعتبر مرتدًا عن النصرانية، ويلاحقه ديوان التحقيق. ولما رأى الإمبراطور موقف ديوان التحقيق، عمد إلى نقض الاتفاق المشار إليه، وكأنه كان ينتظر هذا الموقف لينفض يده مما وقع عليه، وطلب الملك من المسلمين أن يتعمدوا بدون إبطاء. ويحاول المؤرخون الإسبانيون تبرير تصرف الملك المخزي، فمنهم من يبرره بأن الملك اكتشف مؤامرة في أواخر عام 1528، ومنهم من يجعل سببه استمرار غزوات القرصان الأفريقيين لشواطئ إسبانيا وجزر الباليار. ولو كان هذا النقض للعهد، والحنث باليمين، والرجوع بكلمة الشرف، هي الأولى من نوعها من قبل ملوك إسبانيا، لبحث الإنسان في السبب، ولكننا ونحن نتابع الحوادث في الممالك الإسبانية، لم نقع على موقف ملكي واحد فيه وفاء بالعهد، وتقيد بالكلمة. ولذلك لابد للإنسان من أن يعتبر موقف الملك هذا، موقف مرتش طماع أصدر أمرًا بعد أن قبض عليه مالا، ثم ما لبث أن أراد التخلص منه، فوجد الوسيلة لذلك.

أوامر بابوية بملاحقة المسلمين:

(1) في 13/ 12/ 1532، صدر عن البابا كليمنت السابع، أمر بابوي يقضي بوجوب تعليم المسلمين المقيمين في أراغون وبلنسية وقطالونيا، أمور الدين المسيحي وتعاليمه.

(2) وفي مطلع عام 1534 كتب البابا المذكور إلى المحقق العام (مانريكس) يبدي أسفه، لما بلغه من عودة مسلمي بلنسية إلى دينهم القديم.

(3) وفي 11 يونيو 1534، أصدر البابا أمرًا بابويًا (بولا) يأمر فيه الإمبراطور شارل الخامس، بإخراج المسلمين الذين يرفضون التحول إلى النصرانية من ممالكه.

تتالي الأوامر الملكية بحق المسلمين:

وبعد ذلك تتالت الأوامر الملكية، وكانت الغاية منها كلها، إجبار المسلمين على التنصر، والتخلي نهائيًا عن الإسلام. ومن هذه الأوامر:

(1) صدر أمر ملكي، حرم على المسلمين الذهاب إلى مكان آخر، أو الانتقال إلى إقطاعات شخص آخر، تحت طائلة عقوبة الموت، ومصادرة جميع الأموال.

ويحرم الأمر على أصحاب الأراضي أن يقبلوا المسلمين في أراضيهم دون موافقة ملكية سابقة، تحت طائلة دفع غرامة مالية قدرها 500 فلوران من الذهب، أو الجلد إذا لم يمكن تحصيلها.

- وحرم الأمر على المسلمين، حمل السلاح - سواء أكان هجوميًا أو دفاعيًا - خلافًا لما كان تم الاتفاق عليه عام 1528 تحت طائلة الجلد مائة جلدة والحبس عشرين يومًا، ودفع غرامة مالية مقدارها (مائة سويلدوس).

(2) وقضى أمر آخر، بأن المسلمين، الذين يسيرون خارج الطريق الرئيسية الممتدة من برشلونة إلى بلنسية، وفي الجهة الشرقية منها (جهة البحر)، دون أن يكونوا مزودين ببطاقة خاصة من أسيادهم، أو من الرسميين، يعرضون أنفسهم لعقوبة الموت، ولمصادرة أموالهم، وفقًا لما سبق

أن تقرر عام 1530. وتطبق نفس العقوبة على الذين يسيرون في الجهة الشرقية من الطرق الممتدة من بلنسية إلى دانية، ومن دانية إلى اليقنت، ومن اليقنت إلى أوريولا. كما تطبق نفس العقوبة على الأشخاص الذين يقبض عليهم وهم يتجولون في المناطق القريبة من شاطئ البحر.

وقضى الأمر بأن السادة الإقطاعيين الذين يعطون الإجازات، عليهم أن يوضحوا فيها الساعة والوقت الذي يستطيع فيه تابعوهم الاقتراب من البحر.

تمزيق ما تبقى من معاهدة غرناطة:

ذهب شارل الخامس إلى غرناطة في 5 يونيو 1526، اطلع بنفسه على عظمة ما خلفه العرب من تراث حضاري، واستمع إلى ما قصه عليه أصحابه من تاريخ العرب في الأندلس، فأدرك معنى الثورة التي تكمن في نفوس المسلمين، فقال عبارته المشهورة: (إنه لشقي من أضاع كل هذا). وفكر في أمر يمكنه من المساعدة على اجتثاث روح الثورة من نفوس العرب، وهداه تفكيره في آخر الأمر إلى حملهم على نسيان ماضيهم، وقدر بأن عظمة الدولة يكفي لذلك. وبينما كان مقيمًا في غرناطة، تقدم إليه العرب والنصارى كل منهم يشكو الجانب الآخر: النصارى يشكون من عصابات المنفيين (المونفس)، وتزايد نشاطها لدرجة خطيرة، كما يشكون من تزايد هجمات القراصنة المسلمين من أفارقة وأتراك، على السواحل الإسبانية، مما أدى إلى تخريب أكثرها. ويشكون أيضًا من إساءة العرب لإجازات حمل السلاح، حتى أصبحت بيوتهم مستودعات للأسلحة يتزود منها المنفيون. أما العرب فقد وضعوا مذكرة بينوا فيها شكواهم من رجال القضاء المدني والكنسي، وما يأخذونه عليهم. ووقع المذكرة وجهاء المسلمين، ومنهم ثلاثة من أعضاء المجلس البلدي، وتولي الأعضاء الثلاثة في المجلس البلدي

(ومنهم عضو اسمه الإسباني ديجو لوبس - واسمه العربي ابن الشرح) تقديم المذكرة إلى - الإمبراطور، فأحالهم الإمبراطور إلى مجلس الدولة. ولما تسلم المجلس الشكوى الإسلامية، قرر تأليف لجنة تحقيق، يزور أعضاؤها المناطق الإسلامية في جميع أنحاء مملكة غرناطة لاستقصاء الحقائق. ودافع أحد القسس من أعضاء المجلس عن تصرفات رجال الدين المسلمين، قائلا إن أسباب الاضطهاد الذي يحل بالمسلمين هو أنهم ملحدون مارقون من المسيحية، وهذا ما يحمل رجال القضاء الكنسي والمدني على اضطهادهم. تألفت لجنة التحقيق من خمسة أعضاء من رجال الكنيسة، أربعة منهم من أكليروس غرناطة، الذين يشكو المسلمون من تصرفاتهم، والخامس من خارج المنطقة، يدعى أنطونيو جيفارا، وهو الذي أصبح فيما بعد أسقف وادي آش. وأظهر كثيراً من التعصب والحقد على العرب والمسلمين، حتى أنه أمر بجلد النساء المسلمات اللواتي يخضبن أصابعهن بالحناء. ومن الغريب أن يكلف مجلس الدولة أربعة ممن تقدم الشكوى العربية بحقهم، ليكونوا أعضاء في لجنة التحقيق في الموضوعات التي تضمنتها هذه الشكوى من تصرفات المحققين أنفسهم، ولكن ما رأيناه من تعصب الملوك ورجال الكنيسة، وسوء نيتهم، لا يترك مجالا لأي استغراب ما دام الأمر يتعلق بالمسلمين. قام الأعضاء بالتجول في نواحي المملكة لاستقصاء الحقائق، والبحث في شكوى النصارى من الموريسكيين، وما نسبوه إليهم من عدم تمسكهم بالمسيحية، ثم اجتمعت اللجنة لتضع تقريرها بنتائج تحقيقاتها ومشاهداتها. ومع أنها كانت مكلفة بالتحقيق عن مسلك القسس، ورجال القضاء، تجاه المسلمين، إلا أنها صرفت النظر عن هذه الناحية. اكتفى (جيفارا) بالقول، تعليقًا على هذه الشكوى، إنه يلوم القسس ورجال القضاء على تسامحهم مع المسلمين. وجاء في تقرير اللجنة اعتراف منها باستقامة المتنصرين وبتمتعهم بأخلاق وعادات

حسنة، وبأنهم يوحون الثقة الكاملة لجميع من يتعاملون معهم، بالنظر لأمانتهم واستقامتهم. واعترفت اللجنة بأن المسلمين يعطفون على الفقراء، ويحبون الخير، ويخلصون في عملهم. ولكن اللجنة لم ترد ذلك إلى متانة الخلق، وصفاء النفس، وعمق الإيمان، وإنما عزته إلى حب التظاهر والنفاق.

وتطرق التقرير إلى ما نسب إلى المسلمين، من عدم التمسك بالدين الجديد، فجاء فيه (إنه لا يبدو لدى الموريسكيين أية غيرة على الدين المسيحي، ولا تقيد بالآحاد، ولا احترام للأعياد. ومع أنهم انتسبوا إلى الكنيسة منذ 27 عامًا، إلا أنهم، في الحقيقة، لا يوجد بينهم سبعة أشخاص مسيحيون فعلا، فإذا لم يكونوا مسلمين حقًا فهم هراطقة متسترون). واتهم التقرير المسلمين بأنهم يصومون رمضان، ويعلمون أولادهم القرآن، وتعاليم الإسلام، ويبقون يوم الجمعة في بيوتهم ليؤدوا الصلاة، ويعملون يوم الأحد. ويكرهون شرب الخمر، وأكل لحم الخنزير ويختنون أولادهم ويغتسلون، ويغسلون ثيابهم بعناية تامة لتطهيرها مما أصابها من زيت العماد المقدس، ويتمون زواجهم على طريقتهم بعد أن يتلقوا بركات القسيس، ولا يستدعون القسيس في حالات الموت إلا بعد أن يكون المريض قد مات أو فقد القدرة على النطق). وأشار التقرير إلى ما كان فرضه الكاردينال خيمنس على المسلمين من حضور القداس يوم الأحد، وحضور دروس الوعظ تحت طائلة دفع غرامة مادية، كما فرض على القسس إجراء تفقد لأبناء منطقتهم قبل البدء بالوعظ، وتسجيل أسماء من يتغيب لفرض العقوبة بحقه. وذكر التقرير أيضًا أن خيمنس، كان قد فرض على من يأتي من المسلمين، لعقد زواجه، أن يرتدي الملابس الإسبانية، وأن يبرهن على أنه يعرف ترديد الصلاة الكاثوليكية. ثم ذكر التقرير أنه بالرغم من تلك الأوامر فإن المسلمين كانوا يتهربون من إتمام هذه الواجبات، بأساليب مختلفة أهمها وأبرزها شراء القسس، ورشوتهم بالمال. ومما لا شك

فيه هو أن القسس كانوا يساهمون في خلق هذا الجو من الفوضى والاضطرابات لأن ذلك كان يعود عليهم بالربح المادي، إما من الرشاوي، وإما من الغرامات، وإما من بيع صكوك الغفران.

وعلى أثر ذلك عهد الإمبراطور إلى المحقق (الونسومانريكس)، وإلى 13 شخصًا أكليركيا ومدنيًا - ليس فيهم عربي - بوضع توصياتهم في إدخال إصلاح على أحوال العرب (الموريسك)، مع أنه حينما دخل غرناطة قبل أيام كان قد أقسم على احترام الامتيازات الممنوحة للمسلمين كاملة غير منقوصة وعلى عدم المساس بها.

قرار اللجنة:

عقدت اللجنة عشر جلسات، استمعت فيها إلى روايات المفوضين الزائرين للمناطق، ودرست معاهدة التسليم، والشكاوى. ثم وضعت تقريراً جاء فيه: (إنها ترى أن مصلحة النصارى الجدد تقتضي بأن يحجب عنهم كل ما يذكرهم بالدين الذي كانوا يدينون به، وبالأمة التي كانوا ينتسبون إليها). ولم تعرض اللجنة إلى بحث ملاحظات المسلمين.

وحملت اللجنة إلى الإمبراطور قرارها، وما كان الإمبراطور ينتظر غير هذا القرار ليحوله إلى قانون مؤذ للمسلمين، فوافق على الاقتراح، وأصدر في 7 ديسمبر 1526 قانونًا يحرم فيه على العرب التسمي بأسماء عربية. والتحدث باللغة العربية، ولبس الألبسة العربية. ولقاء ذلك منحهم القانون عفواً عامًا من المخالفات السابقة. وهكذا تلاشت معاهدة التسليم تمامًا. وتمزق آخر ما بقي من موادها دون تمزيق، حتى ذلك الحين.

الأوامر التالية:

1 - أصدر الإمبراطور في عام 1528، أمرًا ملكيًا يفرض على مختاري القرى، في مملكة غرناطة، بأن يتحملوا من أموالهم الخاصة. التعويض عن الإضرار التي يسببها المنفيون والقرصان في منطقتهم.

2 - وفي 12 يناير 1529، أصدر (شارل كنت) أمره بنقل العرب خارج حي البيازين، وإسكانهم وسط المدينة.

3 - وفي عام 1532 م وضعت الإمبراطورة موضع التنفيذ، الأوامر الصادرة في 7 ديسمبر 1526 م التي تقضي بمنع العرب من استعمال اللغة العربية، ومن التسمي بأسماء عربية، ومن لبس الألبسة العربية. وعلق الكونت سيركور على الأوامر التي أصدرها شارل الخامس وزوجته المتعلقة بالمسلمين بقوله: «إن الإمبراطور وزوجته كانا يبحثان عن وسيلة يتمكنان بها من ابتزاز أموال الموريسكيين، فلم يجدا وسيلة أفضل من إصدار القوانين الجائرة، والأوامر السخيفة بحقهم، ليضرهم إلى المراجعة، ودفع مبالغ كبيرة من المال في سبيل إبطالها». وبالفعل فإن العرب توجهوا، في جميع هذه الحالات، إلى الإمبراطورين، ودفعوا لأعوانهما ولهما مبالغ كبيرة، لوقف تنفيذ الأوامر أو إبطالها. ومن أسخف وأقسى ما سن من تشريعات بحق العرب، هو النظام الذي وضعه المحقق العام، الكادينال (فرناندو فالدس)، الذي يمنع العرب من التزاوج فيما بينهم، كما يحرم عليهم أن يكون عندهم خدم من عنصرهم، وأن يسكنوا متجاورين. ولكن هذا الأمر السخيف الجائر لم ينفذ ولم يعمل به. فقد تحداه العرب بقوة وعناد.

الأوامر التي أصدرها فيليب الثاني:

1 - أصدر الملك فيليب الثاني أمرًا في عام 1560، حرم فيه على العرب اقتناء العبيد السود، تحت طائلة دفع غرامة قدرها عشرة آلاف مرابطي، ومصادرة العبد. وحرم عليهم أيضًا الاتجار بالذهب والفضة. ولكن بما أن تحريم اقتناء العبيد السود يشل الفعالية الزراعية التي تقوم في أكثرها عليهم، فقد تقدم العرب بطلبات تظلم إلى الملك، وبقيت المسألة بين أخذ ورد حتى حسمها الملك في مطلع عام 1563، برفضه شكوى العرب.

2 - وفي 14/ 5/ 1563 أصدر الملك أمرًا:

1 - يجدد فيه الأمرين الصادرين عام 1526 وفي 11/ 5/ 1552 المتعلقين بتحريم اقتناء الأسلحة بدون خصة.

2 - ويأمر العرب بتقديم جميع أسلحتهم لختمها، بعد التثبت من صحة الإجازة، ومصدرها ونظاميتها. وأنذر العرب بأن من يملك إجازة نظامية يعرض نفسه لعقوبة فقدها في الأحوال التالية:

1 - إذا أعار السلاح لشخص آخر.

2 - إذا لم يقدم سلاحه لمراقبته وختمه.

3 - إذا لم يجدد ختم إجازته إذا ما اشترى سلاحًا جديدًا.

ونص الأمر على فتح سجل تدون فيه أسماء الأشخاص الذين يحوزون سلاحًا، وأوصاف السلاح وأنواعه.

وفوض الملك إلى القائد العام لمنطقة غرناطة، الكونت دوتانديلا، أمر تحديد العقوبة المترتبة على مخالفات حمل السلاح. وبناء على هذا التفويض، جعل الكونت الإعدام عقوبة للمخالفين. ووافق الملك على هذا التحديد.

وقد أدى تنفيذ هذا الأمر إلى مآس كثيرة. وإلى ملاحقات مشروعة وغير مشروعة، وإلى ابتزاز أموال العرب من قبل كل من يستطيع أن يدعي لنفسه صلاحية تطبيقه. فقد كانت هناك إجازات مزورة يمنحها الموظفون، وكان العرب، الذين تجهل غالبيتهم العظمى اللغة الإسبانية، لا يستطيعون التفريق بين المزور وغير المزور، فيقعون في مشاكل لا تنتهي، ولما كانت العقوبة بالغة القسوة، فقد كانوا مضطرين، إلى تلافي الأمر، وشراء حريتهم ورقابهم بالدفع. وكان من نتيجة هذا الأمر، أن هرب ألوف من العرب من بيوتهم، ولم يكن أمامهم أمكنة يلجؤون إليها غير الكنائس، وأراضي السادة الإقطاعيين. ولكن الملك سد الطريق أمامهم إذ أصدر أمرًا حدد فيه حق اللجوء إلى الكنائس بثلاثة أيام، وحرم على السادة الإقطاعيين إيواء الهاربين. لذلك لم يبق أمامهم غير اللجوء إلى الجبال والانضمام إلى عصابات المنفيين، وامتهان قطع الطريق، والقيام بأعمال السلب والنهب. وصبت هذه العصابات جام غضبها على الإسبان تقطع عليهم السبل، وتتخطفهم، وتخرب أراضيهم. وتعاظم أمر هؤلاء الثائرين حتى سيطروا على المنطقة الممتدة من البشرات إلى جبال روندة. وبلغ من جرأتهم أنهم كانوا يصلون إلى أبواب غرناطة متحدين السلطات، ومنذ ذلك الحين بدأت تختمر فكرة القيام بثورة، وبدأ الإعداد لها.

الأمر الصادر عام 1566 بضغط من الفاتيكان:

كان بين الحاضرين في مجمع (تارنت) قسيس اسمه (بيدروجيرايرا)، وقد بذل هذا القسيس نشاطًا ملحوظًا، وأبدى حماسة ظاهرة، فلمع اسمه. ولما عاد إلى إسبانيا، جعل من نفسه مراسلا للفاتيكان، وأخذ يوافيه بتقارير عن الحالة في إسبانيا، وبصورة خاصة عن حالة المسلمين فيها، فسر البابا

(بيوسع الرابع) من هذا النشاط، وعهد إلى جيرير بأن يقوم بإبلاغ ملك إسبانيا (فيليب الثاني) رغبة البابا باتخاذ تدابير صارمة بحق المسلمين، وبأنه يعتبر الملك مخطئًا في التسامح الذي يبديه في ترك المسلمين مقيمين على عاداتهم التي ترتدي في رأيه ونظره طابع الهرطقة. فاغتنم القسيس هذا التكليف وأسرع إلى الملك يبلغه رغبة البابا، ويمارس الضغط عليه، ويطالبه باتخاذ تدبير حاسم ينهي مشكلة العرب. ولكن الملك كان يتردد في اتخاذ تدبير أخرق قد يزيد الأمر تعقيدًا. إلا أن جيريرا، الذي كان يريد أن يدخل التاريخ من أي باب كان، عاد يلاحق الملك، ويراسل الفاتيكان ليزيد في ضغطه على الملك ليخضع للرغبة البابوية، وينفذ أوامرها.

وفي 1565 دعا جيريرا الأساقفة إلى اجتماع، وحملهم على توقيع طلب إلى الملك، يرجونه فيه تطبيق الأمر الصادر عام 1526. وفي ذلك الوقت أقيل المحقق العام (فيرناندو فالدس)، وحل مكانه (ديجو دايسبينوزا) وهو عدو لدود للعرب، فأصبح سندًا لأسقف غرناطة، واتفقا على تفتيش المنطقة، والقيام بتعيين مندوبين يزورونها ويقدمون تقاريرهم عن حالة العرب مثلما حدث عام 1526. وأخيرًا تألفت لجنة لوضع الاقتراحات اللازم إدخالها على الأنظمة المطبقة على العرب (الموريسك)، ولم يشترك فيها أحد من العرب. وبعد أن تناقشت اللجنة، اقترح رجال الدين الأعضاء فيها، أن تزاد شدة التدابير الواردة في الأمر الملكي الصادر عام 1526. ولم يجرؤ أحد من الأعضاء المدنيين على معارضة القس. وأخيرًا تقدمت اللجنة بتوصيات أقرتها بالأكثرية، ومن هذه التوصيات:

1 - منع استعمال اللغة العربية والعادات والتقاليد العربي منعًا باتًا.

2 - منع التسمي بأسماء عربية.

3 - هدم الحمامات العامة وكل ما له مظهر جامع أو حمام.

4 - منع استعمال الألبسة العربية.

5 - منع العرب من امتلاك العبيد.

6 - إجبارهم على ترك أبواب بيوتهم مفتوحة، في أيام الأعياد لمراقبة ما يجري فيها.

7 - إجبار النساء العربيات على كشف وجوههن حينما يسرن في الشارع.

وافق الملك على هذه التوصيات، وأصدر أمرًا ملكيًا بتاريخ 17 نوفمبر 1566 يتضمن المقترحات الواردة فيها.

وكان في غرناطة رجلان يتنافسان في الزعامة هما القائد العام للجيش المركيز نديخار، والكاردينال بيدرو ديسا، ولما علم القائد العام بصدور هذا الأمر - وكان إذ ذاك في البلاط - عارضه وأبدى مخاوفه من عواقبه. ولكن الكاردينال، دايسبينوزا بقي مصرًا على رأيه، ولم يقبل أن يدخل أي تعديل. وقرر بيدروديسا أن يعلن هذا الأمر للشعب يوم 1/ 1/ 1567، يوم الذكرى السنوية لسقوط غرناطة، إلا أنه أراد أن يمهد الطريق أمام إعلانه ليخفف من رد الفعل. فاستدعى زعماء العرب في غرناطة، وحدثهم بالأمر، ونصحهم بالتعاون معه، وإعداد أفكار الناس لكيلا يفاجؤوا. ولكن الزعماء المسلمين اعتذروا عن عدم تمكنهم من التحدث في هذا الأمر لأن الشعب سيرجمهم بالحجارة إن هم فاتحوه بشيء منه. وفي 1/ 1/ 1567، اجتمع المسلمون، في ساحة باب البنود - التي كانت تجري فيها في السابق احتفالات عرض البنود والرايات حينما يعتلي العرش ملك جديد - وقرأ المنادون الأمر الملكي، فعلا الوجوم والاشمئزاز وجوه المسلمين، وبدت على وجوههم علائم الثورة.

وقابل زعيم عربي اسمه (فرنسيسكو مؤنس) الكاردينال بيدروديسا، وناقشه في مضمون الأمر الملكي، وفنده، وبين سخافته، وعدم جدواه. وحاول ديسا إقناعه بأنه من العبث مناقشة الأمر الملكي بعد أن صدر. ولجأ مؤنس إلى الملك فلم يحصل منه على شيء يذكر، غير السماح للخياطين العرب بأن يصنعوا ثيابًا على النمط الإسباني، دون حاجة إلى دفع شيء من المال لقاء منح الإجازة الجديدة. وتوصل العرب إلى اكتساب عطف أمير إقطاع، اسمه خوان أنريكس، كان على صلة بأميرال قشتالة، وبالملك نفسه. وبواسطة هذا الإقطاعي، الذي تأثر للظلم الواقع على العرب، تمكن اثنان من العرب هما (خوان فرناندس مفضل)، من غرناطة، و(فرناندو الحبقي) من وادي آش، من مقابلة الملك، وقدما إليه مذكرة تتضمن مطالب العرب. فرد الملك عليهما بأنه استشار أهل العلم والمعرفة، فنصحوه بإتمام ما تم. ثم قال لهما إنه سيبلغ أوامره إلى ديسا، فعليهما بمراجعته. ولكنهما لما راجعا ديسا، قال لهما إن الملك يقول: إن ما أمر به سينفذ بحذافيره. فكانت الثورة الكبرى عام 1569 [1].

أول ثورة قام بها العرب في بلنسية 1254:

استسلم المسلمون في بلنسية إلى خايم الأول عام 1238، بعد أن عقدوا معه معاهدة أقسم عليها، وتعهد بأن يصون حياة المسلمين وأموالهم، وأن يحترم حريتهم في ممارسة دينهم، وعاداتهم، ولغتهم، وقضائهم، بحسب شريعتهم. وأن يمنح المسلمين في الجزء المتبقي بيدهم من مملكة بلنسية هدنة مدتها ثماني سنين، ولكن خايم لم يحترم عهده بمهادنة زيان أمير بلنسية، وقرر بعد أن استتبت له الأمور أن يستولي على ما تبقى من المملكة فكان له

---

(1) د. أسعد حوامد، المرجع السابق، ص 255.

ما أراد ثم نفض خايم العهد مرة أخرى إذ حول بعض المساجد إلى كنائس أو إلى ملكيات تابعة للكنائس. واستدعى خايم أعدادًا من المسيحيين ليستقروا في بلنسية وما حولها من المدن، في محاولة منه لترسيخ أقدام الفتح، فبدأ النصارى بإزعاج المسلمين وإساءة معاملتهم. وساهم خايم في التضييق على العنصر الإسلامي، وأطلق الحرية للنصارى وحدهم، ثم رأى عزل العناصر الموجودة في بلنسية بعضها عن بعض وهم المسلمون والنصارى واليهود، بأن جعل لكل عنصر حيًا خاصًا به. وانتقلت الملكيات العربية إلى أيدي الإسبان، عن طريق الإقطاع، والمصادرة، وتحول العرب من ملاك إلى أجراء لدى الملاك الجدد، وأصبحوا أدنى من غيرهم من أفراد الشعب مرتبة إذ أصبحوا نوعًا من الأرقاء.

بدأ النصارى يسيئون معاملة المسلمين، ويزعجونهم، ويعتدون عليهم، ولجأ المسلمون إلى السلطة، فلم تظهر أي اهتمام بشكاواهم، فأدركوا أنه لا غنى لهم عن الاعتماد على أنفسهم، والدفاع عن حقوقهم. ولما تزايد الضغط عليهم، من قبل الملك، والحكومة، والكنيسة، والشعب، اندلعت نيران ثورتهم الأولى في منطقة بلنسية عام 1254 م، وتولى زعامة الثورة أمير إحدى المناطق التابعة لبلنسية، وتسميه الروايات الإسبانية الأزرق (أواليزرقي). واستولى الثوار فورًا على عدد من القلاع والحصون بين (شاطبة) و(دانية) و(اليقنت)، وسيطروا على المنطقة الجبلية جنوبي نهر (شقر)، وبقيت محصورة في هذه المنطقة بعض الوقت. ولكنها سرعان ما امتدت إلى جميع نواحي المملكة بسبب خطأ ارتكبه الملك. إذ إن الملك أسرع إلى بلنسية لمعالجة الموقف بعد أن بلغه خبر اندلاع الثورة، ودعا مجلس التاج أو النواب (الكورتس) للاجتماع به، وأعلن فيه خطته في معالجة الثورة. وقال للأعضاء

إنه ينوي القيام بتحصين بعض المواقع الرئيسية، وخصوصًا شاطبة، لتكون نقاط ارتكاز له ولجيشه، في العمليات المقبلة. ثم بعد ذلك يعمد إلى طرد المسلمين جميعهم من مملكة بلنسية، وإحلال النصارى محلهم، وهلل الخوارنة والبورجوازيون لهذا المخطط، بينما وقف أمراء الإقطاع يعارضونه لأنه سيلحق الخراب بهم، وبالمملكة كلها. ولكن رأى الملك، ورجال الدين، وممثلي العامة، تغلب على رأي الإقطاعيين، فأمر الملك العرب بالنزوح من المملكة، وسمح لهم بأن يحملوا معهم ما يستطيعون حمله من أموالهم متاعهم. ولما علم العرب بهذا القرار تحرك منهم قرابة ستين ألفًا، ممن شملهم قرار الطرد، واستولوا على 12 حصنًا، وبذلك اتسع نطاق الثورة اتساعًا كبيرًا شمل المملكة كلها. ويبدو أن بعض المقيمين في أطراف بلنسية، تخاذلوا وداخلهم الوهن والشك في إمكان نجاح الثورة، ففضلوا مفاوضة الملك على النزوح، وتم الاتفاق على السماح لهم بذلك. وقد قدر الملك نفسه عدد النازحين بقوله: «إنهم كانوا يغطون الطريق لمسافة خمس مراحل».

أما الأزرق، فإنه تابع نضاله في المنطقة الجبلية، ولقي عونًا كبيرًا من أمير غرناطة، واستمرت ثورته ثلاث سنوات، أتعب فيها ملك أراغون، وأقلق راحته. ولما عجز الملك خايم عن إخضاع الثوار عمد إلى الحيلة، فاتصل بالثائرين، واتفق معهم على هدنة لمدة معلومة، ثم أغرى أحد قادة الأزرق لبيع كميات من المؤن المدخرة في القلاع الثائرة، على اعتبار أن الهدنة تمتد إلى ما بعد موسم المحاصيل، ومن الممكن تعويض هذه المؤن، حينما تنزل المحاصيل الجديدة. وانطلت الحيلة على القائد المسلم، فباع كميات كبيرة من مؤن حصونه، ولما تأكد الملك من ذلك قام بمهاجمة الحصون التي قلت مؤونتها، ولم تستطع احتمال حصار طويل الأمد. فأخضعها، واضطر الأزرق بعد استسلام كثير من الحصون الخاضعة له، إلى مفاوضة الملك في أواخر عام

1257، وتم الاتفاق على أن يسمح الملك له ولمن يريد من الثائرين، بالانسحاب إلى مملكة غرناطة، وأن يعفو الملك عن الآخرين الذين يريدون البقاء في أرضهم.

ثورة العرب في مملكة قشتالة 1261 - 1266:

بدأ العرب يشعرون بثقل الحكم الإسباني عليهم، وأدركوا أن الإسبان لن يتقيدوا بعهد ولا ميثاق، وأنهم لن يسمحوا لهم طويلا بممارسة حرياتهم الدينية والشخصية، فأخذ المقيمون منم في منطقة الغرب، وجنوبي الأندلس، بالعمل سرًا على تهيئة ثورة تقوم في وقت واحد، في جميع المناطق، وتنادي بشعار ابن الأحمر أمير غرناطة، وتعلن الانضمام إلى مملكته. وبذلك يصعب على ملك قشتالة ضربها في مهدها، وإخضاعها كلها دفعة واحدة. وعلم سكان مملكة مرسية بالتأهب للثورة، وكان قد نزح إليهم عدد كبير من مملكة بلنسية إثر الثورة التي قامت فيها، فاستشعروا القوة والقدرة على الانضمام إلى حركة الثورة في منطقة الغرب، إذا ما نشبت، واضطروا ملكهم محمد بن هود على أن يشترك فيها برغم كرهه الشديد لابن الأحمر. تمت جميع الاتصالات بين مدبري الثورة في طول المنطقة وعرضها، بسرية تامة، فلم يشعر الإسبان بشيء مما يدبر ولذلك لم يتخذوا أهبتهم واستعداداتهم لمواجهة الموقف. ولم يشعروا إلا والثورة تندلع في صيف عام 1261، والثوار ينقضون على جميع الحصون في المنطقة الممتدة بين مرسية وشريش، ويقضون على مقاومة الحاميات الإسبانية فيها؛ ويتسلمون زمام الأمور. ورفعوا علم غرناطة، وأعلنوا انضمامهم إلى سلطة ابن الأحمر، فأسرع ابن الأحمر في إرسال عدد من قادته وكبار ثقاته إلى هذه الحصون، لتنسيق أعمال الدفاع عنها. كان ألفونسو ملك قشتالة في (شقوبية)، حين بلغه خبر الثورة، فأرسل

إلى ابن الأحمر يطلب إليه الاستعداد للاشتراك إلى جانبه في إخضاع المناطق الثائرة. وكان ابن الأحمر يتوقع مثل هذا الطلب وفقًا للمعاهدة المعقودة بينه وبين قشتالة، وهيأ رده عليه. وقد تضمن رده أن شعبه لا يمكن أن يسمح له بالقيام بدور في هذه المعركة، وقد يضطره الضغط الشعبي إلى اتخاذ موقف إلى جانب الثائرين. وإنه إذا ما أقدم على شيء من ذلك فإنه قد يقدم عليه مكرهًا بالرغم من إرادته. ولم يرق هذا الجواب لألفونسو، واعتبره إعلان حرب من جانب ابن الأحمر، فقرر الاعتماد على نفسه، وشرع في جمع الجيوش. وبانتظار اجتماع الجيوش إليه، وإتمام الاستعدادات، أمر الملك قادة الفرسان في مقاطعة الأندلس بالإغارة على أراضي مملكة غرناطة وإزعاجها، وانتهى ما تبقى من عام 1261، بالاستعداد من الجانبين، وبالمناوشات الصغيرة. وأفاد الثائرون من هذه الفترة فقووا حصونهم، واستعدوا للمقاومة. وأدرك ألفونسو أنه سيتعذر عليه إخضاع الحصون جميعها دفعة واحدة، فقرر تأجيل الهجوم على منطقة مرسية، والالفتات إلى منطقة الغرب. ولكنه رأى أن يستنجد بحميه دون خايم ملك أراغون طالبًا عونه في مهاجمة مرسية، وإشغال ثوارها، لئلا يضموا قواهم إلى قوى ثوار الغرب. وقبل خايم المهمة بسرور لكيلا يسمح بامتداد نيران الثورة إلى مملكة بلنسية الخاضعة له. وشرع كل منهما يعمل من ناحيته.

وجه ألفونسو قواته كلها إلى وادي النهر الكبير، وضرب الحصار حول مدينة شريش في مايو 1264، واستمر الحصار ستة أشهر، أبليت فيه حاميتها أشرف البلاء. ولكنها اضطرت أخيراً أمام الضغط المتزايد عليها، وأمام نقص المؤن والأقوات والذخائر، إلى المفاوضة لتقرير شروط الاستسلام، وتم الاتفاق بين الجانبين في 9 أكتوبر 1264. وكان مما تم الاتفاق عليه أن يسمح الملك للحامية وللثائرين بالانسحاب بأنفسهم، على أن يتركوا أموالهم

وأملاكهم، دون أن يأخذوا منها شيئًا، فانسحب جميع السكان ولم يبق أحد منهم في شريش. أما ابن الأحمر فإنه لم يتكمن من تقديم العون للحركة، ولم يستطع أن ينجد أهل مرسية، ولا أهل شريش، لأنه واجه في ذلك الحين عصيانًا من حكام وادي آش، ومالقة، وقمارش، بحجة أنه لم يعرف أقدارهم، ولم يوفهم حقهم من الاحترام. وأخذ الحكام الثلاثة المنشقون يتصلون بالملك ألفونسو، عدو أمتهم وعدوهم، في هذا الوقت الخطير من تاريخ أمتهم في الأندلس، ودفعهم قصر النظر، وسوء الطوية، إلى الاستمرار في الضغط على ابن الأحمر، حتى جمده الخوف تمامًا، ومنعه من القيام بأي عمل يمكن أن يخفف الضغط على الثائرين، فتركهم لمصيرهم. وبعد سقوط (شريش)، اتجه ألفونسو إلى حصار المدن الأخرى فأخذت تسقط بيده تباعًا. وكان دفع حاميات مدن (أركوش) و(ليبريخا) و(شذونة) و(شلوقة) و(قادس)، هذه المدن هي اليوم: أركوش (Arcos)، ليبريخا (Lebrija). شلوقة (Sanlucar)، شريش (Medina Sedonia) اليقنت (Alicante). بطوليًا عنيدًا، ولكنها لم تستطع الصمود طويلا وحدها، في مواجهة قوى إسبانية ضخمة، فاستسلمت الواحدة تلو الأخرى. وكانت قادس آخر مدينة تستسلم في الغرب، إذ سقطت عام 1266. وكان الشيء الوحيد الذي استطاع الثوار الحصول عليه من الإسبان هو السماح لهم بالانسحاب بأنفسهم، والتخلي عن جميع ما يملكون من مال وعقار وماشية، إذ كان أخوف ما يخافه سكان المدن الثائرة هو أن يفرض عليهم الرق، فانسحبوا إلى المغرب العربي وإلى غرناطة.

سقوط مرسية:

قبل خايم بالمهمة التي أوكلها إليه صهره ألفونسو، وتحرك بسرعة عام 1263 نحو اليقنت فاحتلها، ثم احتل قرطاجة، وقد لاقت اليقنت معاملة

أفضل من المعاملة التي لقيتها قرطاجة. وعلل المؤرخون سبب هذا التفاوت في المعاملة التي لقيتها البلدتان الثائرتان بأن الجيش الذي اتجه إلى (قرطاجنة) كان مؤلفًا من قوات مشتركة من القشتاليين والأراغونيين، وكان القشتاليون أكثر عددًا ففرضوا قانونهم، وطردوا المسلمين من المدينة، ولم يسمحوا لهم بأن يأخذوا غير منقولاتهم. أما الجيش الذي هاجم اليقنت فكان الجيش الأراغوني وحده، بقيادة دون خايم. وأراد خايم أن يجازي صهره على دسائسه حينما احتل الأراغنيون مدينة بلنسية. لذلك أراد إغراء المسلمين في مدينة (اليقنت) بحسن المعاملة، فتقدم لهم شروطًا للاستسلام، أفضل مما يتوقعون، وأفضل مما لاقاه إخوانهم في (قرطاجنة) و(الغرب). ومقاطعة الغرب في جنوبي البرتغال اليوم (Aigave)، مرسية (Murica). وبعد احتلال (اليقنت)، أرسل الملك ابنه بيدور، إلى مرسية على رأس جيش، فقاومتهم المدينة مقاومة عنيفة باسلة، وردت جميع الهجمات التي قام بها المهاجمون. واستمرت مرسية في مقاومتها حتى عام 1265.

وحينما كانت القوات الأراغونية تحاصر مرسية، كانت قوات أراغونية وقشتالية أخرى، يخضع باقي المدن في منطقة مرسية بعد أن حاولت إغراءها بالعفو. ولما تم استسلام أكثر مدن المنطقة، شرع الملك خايم في إخراج الحاميات القشتالية من هذه المدن، ليضع مكانها حاميات أراغونية، فبدأ صهره يقلق، ويشك في أن خايم يعمل لحسابه الخاص، وقدر بأ،ه سيضع كل شيء إذا لم ينه الموضوع في أقرب وقت. لذلك شرع في الاتصال بابن الأحمر، وحثه على التوسط لدى ثوار مرسية ليعودوا إلى الطاعة. ومقابل ذلك تعهد ألفونسو بأن يحمل حكام الحصون المنشقين على ابن الأحمر على التفاهم معه والعودة إلى طاعته. وجرى لقاء بين ابن الأحمر وألفونسو في قلعة ابن الوزير قرر مصير مرسية وسكانها بشكل نهائي إذ تنازل ابن الأحمر عن كل مطلب

له ولأولاده في هذه المدينة، وتعهد بأن يبذل جهده لإقناع الثوار بفتح أبواب المدينة للقشتاليين، على أن يكتفي بنفي زعماء الثورة فقط، وأن يعزل محمد بن هود ملك مرسية مع ضمان حياته، وينصب مكانه في الملك أخوه محمد أبو عبد الله (أبو جعفر)، ويعاد إلى تطبيق معاهدة الاستسلام السابقة، دون انتقاص شيء منها. وتضمن للمسلمين حريتهم الدينية، ويبقى على نظام الضرائب المتعارف عليه سابقًا بين المسلمين. ويترك ثلث إيراد الضرائب للملك العربي، ولكن الذي حدث هو أن مرسية كان يحاصرها الجيش الأراغوني، وقد بذل دون خايم جهده لإغراء السكان بالاستسلام إليه، وحرص على عدم تخريب البساتين والمزارع حول المدينة، لكيلا ينفر السكان منه. وأخيراً استسلمت المدينة إليه في 13 فبراير 1266.

تتضارب الأقوال حول ما حدث حين دخول الجيش الأراغوني إلى مرسية، والذي يبدو هو أن ملك أراغون فرض في أول الأمر ضريبة حرب على المدينة، وسمح للحامية بالخروج، وأعطاها أمانًا لمدة يوم واحد، ثم نقض الاتفاق، وزرع نصف المنازل بين فرسان جيشه، وحصر العرب في حي (الرشاقة) (Arrejaca)، كما يبدو أنه شك في إمكانه الاحتفاظ بالمدينة فسلمها إلى صهره بعد أيام، واكتفى بالاحتفاظ بخمسة من أقضيتها. وتقول الروايات الإسبانية إن ألفونسو ترك الفرسان الأراغونيين والقطالونيين في البيوت التي سلمها إليهم ملكهم، وعوض أصحاب البيوت العرب من حسابه الخاص. وفي 5 يونيو 1266، صدر عن الملك الجديد محمد بن هود، أمر ملكي يقضي بأن يخلي المسلمون البيوت التي لهم في الحي المسيحي، وأن يخلي المسيحيون البيوت التي يسكنها في الحي الإسلامي (حي الرشاقة)، وأقيم جدار فاصل بين الحيين، لمنع السرقات والتعديات والاصطدامات التي كان المسلمون يشكون منها. وبعد هذه الثورة أخذ ذكر بني هود يتلاشى شيئًا فشيئًا، ولم يعد

يتحدث عنهم المؤرخون، وبقيت إدارة الحي العربي (الرشاقة) في مدينة مرسية بيد بني هود حتى عام 1308 م، إذ انتقلت بعد هذا التاريخ إلى أيدي القشتاليين. وهكذا انتهت هذه الثورة بالإخفاق، بعد أن دامت قرابة ثماني سنوات، وكان مقدراً لها النجاح لو أنها لقيت من بني الأحمر، ومن الممالك الإسلامية في المغرب العربي، عونًا كافيًا. ولكن خيانة حكام وادي آش ومالقة وقمارش، وإعلانهم العصيان على ابن الأحمر، بسبب أعذار واهية، وعقدهم معاهدة مع ألفونسو، شلت حركة ابن الأحمر، وجمدته مكانه، فتمكن الإسبان من إخضاع المنطقة مدينة إثر مدينة. ولم ينته عصيان القادة على ابن الأحمر إلا بعد أن استنفد العصيان أغراضه، فأمرهم ألفونسو بأن يعودوا إلى الطاعة فعادوا.

وكان من نتيجة هذه الثورة الفاشلة أن انسحبت أكثر سكان منطقة الغرب المسلمين إلى غرناطة، تاركين كل شيء في الأرض التي خرجوا منها، فانقرض العنصر العربي في هذه المنطقة أو كاد.

الثورة الثانية في مملكة بلنسية (1276 - 1277):

لبث العرب هادئين في مملكة بلنسية ثماني عشرة سنة، بعد ثورتهم فظن دون خايم أن الأمور استتبت له، وتقول الروايات الإسبانية إن الملك كان شخصًا مستنيراً، يدرك فائدة الاحتفاظ بوجود السكان العرب كيدٍ عاملة، مادة للإنتاج، فسن قانونًا ضمن حياة المسلمين، وكفل لهم حرية محددة، ومنحهم حق الانتفاع بجزء صغير من نتاج عملهم، ولكنه استمر في معاملتهم كالبهائم. وبعد أن هدأت الأمور بدأ الملك يشعر بثقل الوعد الذي قطعه للبابا، وأقسم عليه أمام مذبح العذراء بأن يمحو العنصر العربي من مملكته. إلا أن البابا (كليمانت الرابع)، أخذ في ملاحقة الملك لإبادة المسلمين، وأعلمه

بواسطة أسقف بلنسية بأنه ملتزم أمام الله، بأن يشن على العرب حربًا لا هوادة فيها، وأن عليه أن يوجه اضطهاده وملاحقته إلى المسلمين الموجودين في مملكته، وأن يطهر أرضه منهم. وكان النبلاء تقوم استثمارتهم الزراعية على أكتاف العرب، لذلك كانوا يعارضون في اضطهاد العرب لكيلا يحملهم الاضطهاد على الهرب، فتتعطل مصالحهم الخاصة. وتجاه الضغط المتناوب الواقع على الملك قرر أن يبقى العرب حيث هم، لكنه رفع عنهم حماية الدولة، وتركهم تحت رحمة الأشقياء الذين بدأوا يتخطفونهم، ويبيعونهم عبيدًا في سوق النخاسة، تحت سمع الدولة وبصرها، وهي لا تعارض تلك التصرفات ولا تستنكرها، وذهبت شكاوى المسلمين واحتجاجاتهم على هذا الظلم الرهيب أدراج الرياح. ولما يئس المسلمون من كل إنصاف قرروا الثورة، فلم يشعر الأراغونيون إلا والثورة تندلع فجأة في جنوبي نهر (شقر) في شهر مارس 1276، واحتل الثائرون دفعة واحدة 40 حصنًا ومعقلا، وأرسلوا إلى ابن الأحمر يستمدونه ويسألونه العون والنجدة.

كان الملك خايم في ذاك الحين في مملكة بلنسية، ولكن لم تكن لديه قوات كافية يستطيع أن يخضع بها المنطقة الثائرة، وقوات مملكة بلنسية تكاد لا تكفي لأكثر من مراقبة المناطق الثائرة، ومنع المناطق الأخرى من الانضمام إلى الثوار، وقوات أراغون وقطالونيا، التي أرسل الملك بطلبها، لا يمكن أن تصل قبل مضي شهر، فقرر كسب الوقت، وأخذ الأمر بالحكمة والمفاوضة إلى أن يصبح في حالة أفضل: فأعلن للثائرين بأنه يمنح هدنة لجميع الحصون التي لا ترفع علم غرناطة. أما الحصون التي ترفعه فإنه سيهاجمها فورًا. وبالفعل فإنه شرع بما لديه من قوات بمهاجمة الحصون التي رفعت علم غرناطة، وأخذ في إزعاجها ليمنع عنها المؤن، وليمنعها من ترميم ما تخرب من حصونها. ولما

تجمع لديه بعض القوات تحرك خايم في شهر حزيران إلى شاطبة - مركز المنطقة الثائرة - وشرع في حصارها، وهو يقصد بذلك قطع الاتصال بين القوات العربية المتمركزة في وادي شقر، وبين القوات المتمركزة في جبال (اليقنت). وفي أثناء ذلك وصلت قوات عربية من غرناطة، ومتطوعة من المغرب العربي بقيادة الأزرق - قائد ثوة بلنسية السابقة عام 1254 - وبذلك أصبح المسلمون في مركز قوي يمكنهم من تهديد الجيوش النصرانية تهديداً خطيراً، ولكن الأزرق قتل غيلة وغدراً في كمين أمام حصن الكوي (Alcoy) فتسلم ابنه القيادة، ولكن هذا قتل أيضًا في كمين وبذلك حرمت الثورة من خبرة الأزرق وكفاءته وقدرته على جمع الكلمة، ولم يفت مقتل الأزرق وابنه في عضد الثورة، فقد باغت الثائرون حامية قلعة الكوي، في كمين نصبوه لها، وقضوا عليها تقريبًا، فبقي الحصن بلا قوة تدافع عنه. واندفع المسلمون إثر ذلك يقتحمون المسالك والممرات الممتدة جنوبي نهر شقر، وسيطروا عليها، وزحفت جموعهم شمالا حتى بلغوا أسوار بلنسية، وتصدت لهم قوة من فرسان (منظمة مونتريال) في وادي البيضاء فهزموها هزيمة منكرة، وقضوا على أكثر رجالها، وساءت حالة جيوش أراغون، ولم يبق لديها عدد كاف للدفاع عن شاطبة.

حينما كانت الثورة في أوجها مات ملك أراغون خايم الأول في 27 يوليو 1276، وأوصى ابنه أن يتابع الحرب ضد المسلمين إلى أن يقضي عليهم ويبيدهم، وطلب أن يترك جثمانه مسجى في كنيسة بلنسية إلى أن تنتهي الحرب. وتسلم بيدرو زمام الأمور، ولكنه لم يعمل بما أوصاه به أبوه، وإنما شرع في مفاوضة رؤساء الثورة، وكانوا أربعة، واتفق معهم على هدنة مدتها ثلاثة أشهر، إلا أنه استثنى من الهدنة ستة حصون قدر أنه يستطيع إخضاعها في فصل الخريف، إذا ما أتلف ما حولها مما تتمون به. غادر بيدرو شاطبة في

شهر آب إلى سرقسطة، حيث توج فيها بتاريخ 16/ 11/ 1276، وبقي في أراغون يدبر أمور المملكة حتى إبريل 1277، ولما عاد إلى بلنسية في شهر إبريل، أعد عدته لمهاجمة الحصون الستة، التي استثناها من شروط الهدنة، فهاجمها، وأتلف ما حولها من مزروعات، ومصادر القوت والمؤن. ولم يكن في هذه الحصون كميات من المؤن تكفيها لمدة طويلة، لذلك لم تجد حاميتها بدًا من الانسحاب. وقد قدر مجموع ما فيها من الرجال بثلاثين ألفًا، انسحبوا مع عائلاتهم إلى حصن (مونتيسا). وكانت (مونتيسا) موقعًا حصينًا لكن اتصاله مع من حوله صعب، كما كان يصعب تأمين المؤن له. وكان الملك بيدرو ينتظر اجتماع الثوار في هذا الحصن ليحيط بهم ويقضي على الثورة دفعة واحدة، إلا أنه خاف من وصول قوات مغربية لنجدة الثوار. وأراد الملك أن يقضي على الثورة قبل أن تصل النجدات، فهاجم الحصن بعنف، لكن حاميته التي كان يذكي حماستها ما تنتظره من وصول النجدات المغربية إليها، وخوفها من الانتقام منها، كانت تدافع ببسالة فائقة، وحماسة كبيرة، فلم يستطع الملك أن يحقق أي نصر عليها، لذلك قسم قواته بشكل يستطيع معه محاصرة الحصن ورد القوات المغربية إذا وصلت لنجدة الثوار. وبقي الحال كذلك إلى آخر شهر سبتمبر 1277، وحينئذ تأكد الملك أن ملك مراكش مشغول عن الثوار بأموره الداخلية، وأنه تركهم لمصيرهم، فعاد الملك وجمع قواته وشن بنفسه هجومًا على هضبة (موديلا) ((Muela التي تشرف على الحصن، والتي تعتبر مفتاحًا (لمونتيسا) (Mon - tesa)، فقابله المدافعون بجرأة وبسالة وإصرار على المقاومة، ولكن الملك أصر على التقدم، تتبعه صفوة مختارة من جنده، واستمر في زحفه إلى أن تمكن من احتلال الهضبة بعد أن تقطع درعه وسيفه، وكان ذلك في يوم 29 سبتمبر 1277. وتقول الرواية الإسبانية إن هذا الهجوم الصاعق، أرهب الثائرين فلم يفكروا في الانسحاب

إلى مونتيسا، والدفاع عنها وطلبوا الاستسلام دون إملاء شروط، فوافق الملك على نزع سلاحهم ولم يعاقبهم، ووزعهم على المملكة لإعمارها، خلافًا لما أوصاه به أبوه من إبادة جميع المسلمين والقضاء عليهم في مملكة بلنسية. وبعد استسلام مونتيسا، اضطربَ أمر الثورة وأخذت في الاضمحلال والتلاشي.

ثورة غرناطة عام 1499:

عينت الملكة إيزابيلا عام 1495 قسيسًا يدعى (فرانسيسكو خيمنس دو سيسنيروس)، كردينالا في طليطلة. ثم توسط خيمنس هذا لدى الملكة، فعينت صديقه القسيس (دي ديسا) (De Dassa) عام 1498م، محققًا عامًا، ومعروفًا للملكة. وعن طريق هذا الصديق أصبح خيمنس مسيطرًا على ديوان التحقيق. وفي عام 1499، استدعت الملكة خيمنس إلى غرناطة ليتولى أمر المسلمين فيها، فباشر هذا بإجبار المسلمين على التنصر. وإحراق مليون كتاب عربي (على ما تقوله الروايات). وأخذ في محو اللغة العربية، واضطهد رجال الدين المسلمين. إلا أنه بالرغم من جميع الجهود التي بذلها خيمنس، فإنه لم يتوصل إلى النتيجة التي كان يحلم بها، إذ بقي إقبال الناس على التنصر محدودًا.

ولكن خيمنس كان يريد مجدًا رخيصًا، فآلمه فشله، وزاد حنقه على المسلمين، وخصوصًا على العائلات التي كانت مسيحية منذ وقت قريب قبل سقوط غرناطة ثم تحولت إلى الإسلام. وكانت ترفض العودة إلى النصرانية مما كان يثبت أنها إنما تحولت إلى الإسلام عن عقيدة وقناعة بمبادئه وسمو تعاليمه، دون إكراه من أحد. ولهذا فقد قرر خيمنس أن يلجأ إلى العنف ليستر فشله في إقناع المسلمين بترك دينهم واعتناق النصرانية.

اجتهاد غريب لمحاكم التفتيش:

كانت دواوين التحقيق (محاكم التفتيش) تأخذ باجتهاد غريب، سبق أن توصلت إليه، وأصبح جزءًا من القانون الذي تحكم بموجبه في الدعاوى المعروضة عليها. وهذا الاجتهاد يعتبر أبناء المرتدين عن النصرانية، وأحفادهم، وأنسالهم جميعًا، مرتدين مثل الآباء، ومرتكبين لجريمة الارتداد، التي تطولها ملاحقات ديوان التحقيق، ويخضعهم لنفس العقوبة التي ارتكبهاجدهم المرتد الأول. فتذرع خيمنس بهذا الاجتهاد غير المنطقي، وأراد أن يطبقه على المسلمين في غرناطة، على اعتبار أن آباءهم وأجدادهم كانوا مسيحيين تابعين للكنيسة، وبما أن الأحفاد يرفضون العودة إلى المسيحية، بعد أن نصحهم، ووعظهم، وذكرهم بأصلهم المسيحي، فقد اعتبرهم هم أيضًا مرتدين. ووجد الكاردينال من هذا الباب منفذًا يتوصل منه إلى خرق بنود معاهدة غرناطة، وإلى إرواء حقده. وإطفاء نار ثورته على أولئك المسلمين العنيدين، الذين رفضوا دعوته وأحبطوا مسعاه.

رد المسلمين:

ولكن المسلمين ذوي الأصول المسيحية الثابتة، ردوا بأن آباءهم دخلوا منذ سنين طويلة في الإسلام، طوعًا ودون ضغط أو إكراه لما رأوه فيه من تسامح؛ وأن الأبناء نشأوا على الإسلام، ولا يعرفون لهم دينًا غيره. وإذا جاز العودة إلى الأصول والأجداد، لبلغ الأمر بالإنسان الوصول إلى ما قبل المسيحية، يوم كان الناس كلهم وثنيين. وإذًا فالدين المسيحي طارئ على الإسبان مثل الدين الإسلامي، لا فرق بينهما إلا في عدد السنين. وإذا سمح الإنسان لنفسه بالرجوع إلى سجلات التاريخ، للبحث فيها عما كان عليه كل واحد، لتوصل إلى أشياء سخيفة وغير منطقية. وعلى كل حال فإن معاهدة

غرناطة كانت صريحة في هذا الصدد، وهي تحمي الأشخاص الذين كانوا هم أنفسهم نصارى ثم أسلموا، وما زالوا يوم توقيع المعاهدة أحياء. وهذا يدل على أنه كان هناك كثير من المسيحيين قد أصبحوا مسلمين بمحض اختيارهم وإرادتهم، وهم يصرون على البقاء على الإسلام، لذلك جاء في المادة 31 من معاهدة غرناطة: «تقرر واتفق على أنه إذا أصبح أحد من النصارى - رجلا كان أم امرأة - مسلمًا قبل توقيع الاتفاق، فلا يستطيع أحد من الناس شتمه أو إهانته بأي شكل كان. وذا فعل أحد ذلك فإنه يصار إلى معاقبته من قبل سموهما (أي من الملكين). ولكن هذه الردود لم تقنع الكاردينال المتعنت، وأصر على الملاحقة.

انتهاك الحرم في حي البيازين والثورة:

بدأ أعوان خيمنس بملاحقة العائلات الكثيرة، ذات الأصول المسيحية المعروفة في غرناطة، وقبضوا على كثير من الرجال والنساء، وزجوا بهم في السجون. وكان هناك مفوض للشرطة يدعى (باريو نويفو) فظ غليظ القلب، قاسي التصرف، أساء معاملة المسلمين فكرهوه. وقد دخل في يوم من أيام عام 1499 حي البيازين للقبض على إحدى النساء المسلمات، وكانت هذه السيدة ابنة رجل سبق له أن اعتنق الإسلام، ثم تزوجت رجلا مسلمًا، وأصبح لها بنون وبنات منه. فطرق المفوض المذكور الباب، هو وتابع للكاردينال، وقبضوا عليها وعلى أولادها واستاقوهم جميعًا بالقوة والإكراه أمامهم إلى السجن. فتجمع الناس في الحي، حول هذا المشهد المؤلم، الذي لم يعرف العرب مثله، وانطلقت استغاثات المرأة طالبة من إخوانها حمايتها من هذا الاعتداء الصارخ المهين من المفوض، ومن القسيس تابع الكاردينال، وتدخل المسلمون محاولين حمل المفوض وصاحبه على ترك المرأة وأولادها،

لأنها لم ترتكب جرمًا، ولم تقترف إثمًا. ولكن المفوض وصاحبه ردا عليهم ردًا عنيفًا وهدداهم بالويل والثبور، فحدثت مشادة، رمى فيها أحد المسلمين المفوض بحجر فقتله، وهرب القسس لجأ إلى أحد بيوت المسلمين، فأخفته السيدة المسلمة صاحبة البيت تحت سريرها، وأنقذته من الموت. وأثر ذلك سرت الثورة في نفوس المسلمين، وانطلق الناس يتنادون إلى السلاح من أجل الحفاظ على امتيازاتهم، ودينهم، وحريتهم. وأسرع المسلمون فاحتلوا أبراج حي البيازين والقصبة، وأقاموا المتاريس بسرعة. وقبل أن يعرف القائد العام (دو تابديلا) بما حدث في البيازين، كان المسلمون قد سيطروا على الموقف في منطقتهم.

ولما أقبل الليل، قدر القائد العام أن المسلمين سيهاجمون الكاردينال، مشعل الفتنة، ومسببها، وكان يقيم في قصر محصن، من حي (هنارس)، فأرسل إليه مفرزة من الجند لتصحبه إلى الحمراء حيث يكون في مأمن من الاعتداء عليه فرفض الكاردينال التحرك من بيته، وتظاهر بالبطولة، قائلا إنه يريد الفوز بالشهادة. وفي الليل هاجمه المسلمون، وحاصروا بيته، ولكن البيت كان جيد التحصين، وفيه عدد واف من الجند المدافعين عنه، واستمر القتال طوال الليل حول البيت. وفي الصباح أدرك الكاردينال أن الموضوع جد، فهرب إلى الحمراء، ولم يعد يفكر في أجر الشهداء بعد أن رأى أشباح الموت تطوف فوق رأسه. كان القائد العام للجيش يدرك أن قوة المسلمين أكبر من قوته ففضل أخذ الأمر بالحكمة، كسبًا للوقت، وشرع في مفاوضة الثائرين، ريثما تصله القوات التي أرسل بطلبها على جناح السرعة. وأرسل إلى حي البيازين ترسه كتعبير عن رغبته في السلم. وأسرع المسلمون بتنظيم أنفسهم. وانتخبوا أربعين شخصًا من بينهم لتولي الإدارة، والقيادة، وبدأوا بترميم ثغرات حصونهم. وسرعان ما انضمت إلى الثائرين قوات كبيرة

تجمعت من كل مكان حول غرناطة، وأصبحوا على أهبة الاستعداد، ولكنهم لم يتخذوا المبادهة، ولم يباشروا الهجوم على الإسبان. وقابل عدد من الزعماء المسلمين والفقهاء القائد العام، فشرح لهم الأخطار التي تتهددهم، وتتهدد عائلاتهم، إذا ما استمروا في ثورتهم، ورفضوا الخضوع قبل أن يصل الجيش الذي سيرسله الملك. ورد عليه الفقهاء، شارحين التعديات التي وقعت عليهم، والتجاوزات التي قام بها خيمنس وأعوانه، على حرياتهم الدينية وعلى نصوص المعاهدة التي وقعها الملكان، وأقسما على احترامها هما وأنسالهما، وقالوا له إنهم لا يخشون شيئًا من جانب الملك، لأنهم غير ثائرين عليه، وإنما يدافعون عن شرف كلمته وتوقيعه[1]. نحاول تقيم شامل للموقف العثماني تجاه قضية إسبانيا الإسلامية. ذلك الموضوع الذي تعددت حوله آراء الكتاب والمؤرخين بين منصف وغير منصف، وبين متعاطف ومتحامل. من خلال استعراض حصيلة الأبحاث المتعلقة بهذا الموضوع، يمكن حصر الآراء حوله في تيارات وآراء ثلاثة:

الأول: يتبنى تأكيد سلبية الموقف العثماني. الثاني: يتوقف في تحديد الحكم ريثما تظهر وثائق ودراسات تعتمد على المصادر العثمانية. الثالث: يدلل على لفاعلية الدور العثماني وإيجابيته. وقبل أن نقدم وجهة نظرنا من واقع ما عرضناه في ثنايا هذا البحث، سوف نتتبع هنا آراء الأطراف الثلاثة من خلال طروحاتها. يمثل التيار الأول الذي يتبنى تأكيد سلبية الموقف العثماني المؤرخ محمد عبد الله عنان. «أن موقف قسطنطينية إزاء مسلمي إسبانيا أولا، قبل سقوط غرناطة، ثم بعد سقوطها، إزاء أمة إسبانيا الإسلامية الموريسكية، لم يكن متسمًا بأية بادرة مشكورة أو موقف مشرف، يستحق

---

(1) د. أسعد حوامد، نفس المرجع، ص 271.

تسجيل التاريخ وتقديره»، ويعلل عنان لذلك بقوله: «ولكن سلاطين آل عثمان شغلوا عن بذل أية حركة نبيلة في هذا السبيل بأمجادهم العسكرية الجديدة المتواصلة، وبفتوحاتهم المخربة لمصر وبلاد المشرق العربي، كما شغلوا بفتوحاتهم العقيمة في أوروبا، وهي الفتوح التي أثارت أوروبا النصرانية كلها على الإسلام، ودفعتها إلى التكتل لمناوأته وكفاحه في حملات صليبية جديدة. والحق أن الدراسات الأندلسية للأستاذ عنان تعد من الجهود العلمية المرموقة في المكتبة العربية الإسلامية المعاصرة، وربما كان عدم توفر الوثائق والمصادر العثمانية لديه هي التي ساقته إلى هذه النتيجة التي توصل إليها. غير أننا نشك في أن غياب الوثائق والمصادر العثمانية هي السبب الوحيد، لأننا نجد في ثنايا أبحاثه نزعة غير محايدة وغير منصفة تجاه العثمانيين الأتراك جعلته يطلق على فتوحاتهم بأنها «عقيمة» وعلى ضمهم لمصر والمشرق العربي بأنها فتوحات «مخربة».

ثم إن المؤرخ عنان وقع في خطأ الظن بأن الدور المطلوب من الدولة العثمانية تجاه مسلمي إسبانيا هو تخليص وترحيل المسلمين من إسبانيا، حين قال: «ولو أبدت «الدولة العثمانية» يومئذٍ ضد إسبانيا أية حركة جادة، لتحقق للموريسكيين ما كانوا يرومونه من الخلاص والخروج من إسبانيا بأولادهم وأموالهم قبل مأساة النفي بزمن طويل. فالمعروف أن مسلمي إسبانيا كانوا يسعون لتجديد كيانهم السياسي في إسبانيا سواءً عن طريق الحركات الجهادية أو بالاتصال بالدول الإسلامية، وأما الهجرة فكانت الحل الأخير الذي يلجأون إليه مكرهين. يمثل الرأي الثاني الذي يتوقف في تحديد الحكم على الموقف العثماني ريثما تظهر وثائق ودراسات تعتمد على المصادر العثمانية، الدكتورة ليلى الصباغ: «من الصعب جداً رسم خط واضح وجلي لسياسة الدولة العثمانية من ثورة مسلمي غرناطة، بل ومن مجموع قضية المسلمين المنصرين

في إسبانيا من بدايتها إلى نهايتها، فالدراسات حولها قليلة، ولابد من نبش الأرشيفات للتعرف على جميع المراسلات الدبلوماسية لجميع الدول في المنطقة، والرجوع الدقيق والممحص للأرشيف التركي، والاطلاع بخاصة على خفايا مفاوضتها مع الدول الأوروبية، وموقع القضية الإسلامية الإسبانية منها، إذا كان هناك لها موقع. وأما التيار الثالث الذي يدلل على فاعلية الدور العثماني وإيجابيته فقد بدأ يشق طريقه أخيراً في المكتبة العربية ومراكز الأبحاث والملتقيات العلمية، ويقف الدكتور عبد الجليل التميمي في مقدمة الباحثين والمؤرخين المؤدين لهذا التيار. بلور التميمي خلاصة دراسته لموضوع الدولة العثمانية والقضية الموريسكية، بتأكيد حقيقة الخلفية الدينية للصراع العثماني الإسباني في البحر المتوسط والمغرب العربي وإسبانيا الإسلامية وأن المحرك الأساسي للعثمانيين في المنطقة أن مواجهة الزحف الإسباني الصليبي الذي دفعته نشوة الانتصار على المسلمين في الأندلس إلى تصفية الوجود الإسلامي في المغرب العربي والبحر المتوسط بروح صليبية موغلة في التعصب. «إن موقف العثمانيين تجاه المسيحيين الذين يعيشون بين ظهرانيهم أو الدين تحالفوا معهم، كان موقف التسامح والتحالف. أما موقفهم من المسيحيين الذين أعلنوا «الحرب المقدسة عليهم» وحاربوا المسلمين وألحقوا بالموريسكيين بإسبانيا الإسلامية أشد ألوان التنكيل، وعملوا على احتلال مدن الساحل الإسلامي المغربي، فإن موقفهم منهم كان شديداً وعنيفاً، شدة وعنف خصومهم». واعتماداً على الوثائق العثمانية التي نشرها، بين التميمي محاور السياسة العثمانية التي تشكل الموقف العثماني من قضية مسلمي إسبانيا وتخليص شعوب بلاد المغرب العربي. وأوضح أنها إعلان الجهاد على الكفار، ودفعهم عن البلاد، وإعلاء كلمة الله، وإجراء الشرع الشريف، والحرص على أمن الرعايا والبرايا وراحتهم، وحفظ البلاد وحراستها. أشار

الباحث شكيب بنحفري أن هناك تحولا في معرفة حقيقة الموقف العثماني. «لا شك أن موقف الدولة العثمانية من الملف الموريسكي قبل وبعد سقوط غرناطة، أصبح اليوم يتعدل ويأخذ مكانه الحقيقي واللائق به، وهذا موازاةً مع ظهور الوثائق العثمانية حول الموضوع». أوضح هذا الباحث في رسالته للماجستير التي قدمها باللغة التركية في إحدى الجامعات التركية حول موضوع المساعدات العثمانية لمسلمي إسبانيا أثناء هجرتهم إلى الجزائر، بأن الحوض الغربي لمنطقة البحر المتوسط كان مسرحًا لأحداث هامة جدًا خلال الفترة الممتدة بين نهاية القرن الخامس عشر الميلادي وبداية القرن السابع عشر الميلادي، حيث شهدت المنطقة نهاية الحكم الإسلامي في إسبانيا، وبروز كل من إسبانيا والبرتغال كقوتين هامتين استفادتا من الوضعية المتداعية التي عاشتها منطقة المغرب العربي وأخلتا بميزان القوي الذي أصبح في صالح العالم الصليبي. لكن ظهور الدولة العثمانية على مسرح الأحداث باعتبارها القوة الإسلامية الوحيدة آنذاك اقتصاديًا وسياسيًا أهلها إلى إعادة موازين القوى إلى كفة التوازن الذي كان سائدًا من قبل. مما ساهم في حماية الجاليات الإسلامية المتبقية ببلاد مسلمي إسبانيا من الاعتداءات النصرانية بقيادة الكنيسة الكاثوليكية المتحالفة مع ملوك إسبانيا. كما ساهم الوجود العثماني في إيقاف الهمم وحماية سكان المغرب العربي من الحملات الصليبية. لقد وقفت الدولة العثمانية موقفًا إيجابيًا مؤثرًا وفاعلا من مسلمي إسبانيا حيث وفرت لهم كل أسباب النجاة وأنقذت هويتهم من الانصهار في المجتمع الإسباني الجديد. وكان تأسيس الإيالات الغربية للدولة العثمانية في منطقة المغرب العربي قاعدة الانطلاق لنجدة مسلمي إسبانيا. ويضيف هذا الباحث إلى أنه على الرغم من أن الدولة العثمانية بعد عهد السلطان سليم الثاني دخلت مرحلة التوقف وبداية التقهقر من المكتسبات، فإنها أولت غاية فائقة لمسألة مسلمي إسبانيا

حيث فتحت لهم أبواب النزوح والهجرة إلى الأراضي العثمانية، كما عملت على تأمين سبل الوصول والهجرة إلى بقية البلدان الإسلامية، ويتجلى الدور العثماني في الاستقبال الحار الذي حظي به مسلمو الأندلس على سواحل المغرب العربي مما أحيا الآمال بين الجاليات مسلمي إسبانيا في حياة كريمة بعد رحلة عذاب وقهر. أما المؤرخ الوزير الجزائري أحمد توفيق المدني فيرى أن الدولة العثمانية كانت بعيدة جغرافيًا عن إسبانيا الإسلامية، وكانت آنذاك «تحارب من الشرق إلى الغرب شاه إيران الشيعي، وروسيا، ودول البلقان، والمجر والنمسا، ولو أنها غفلت طرفة عين من ثغرة واحدة من تلك الثغرات الممتدة على مسافة تزيد عن العشرين ألف كيلومتر لنفذ الأعداء من قبلها، ولحطموها على أن الدولة العثمانية، وهي في حالتها تلك، قد بلغها صراخ واستنجاد أهل الأندلس واستعدت تجهز جيشًا وأسطولا لإمداد المسلمين. وخلص المدني إلى القول بأن الدولة العثمانية بذلت جهودًا متواصلة في سبيل إنقاذ مسلمي إسبانيا. أما الباحث الدكتور نبيل رضوان فقد أفرد مؤلفًا في «جهود العثمانيين لإنقاذ مسلمي إسبانيا واسترداده»، ورغم أن الكاتب استطرد كثيرًا خارج الموضوع وجعله تاريخًا لإسبانيا والدولة العثمانية في القرن العاشر الهجري دون التركيز على صلب الموضوع، فقد انتهى إلى القول بأن الدولة العثمانية سعت سعيًا صادقًا وراء تحقيق استرداد إسبانيا الإسلامية. وكما طال عمر الدولة وطال عصرها الأول، عصر المجد والعظمة والفتح والجهاد فقد طال مسعى الدولة سعيًا صادقًا دؤوبًا وراء تحقيق استرداد إسبانيا، بيد أن اتساع الدولة وامتداد أطرافها وانشغالها في أكثر من ميدان، وظهور العوائق ونموها، وخاصة خروج الأوروبيين إلى المحيط الهندي والعالم الجديد وانتقال التوازن الدولي من البر إلى البحر، وما أعقب ذلك من تطورات خطيرة في الميدان الشرقي، كل ذلك أعاق استرداد الأندلس على أيدي العثمانيين. نختتم هذه

الآراء التي تدلل على فاعلية الدور العثماني وإيجابيته باستطلاع وجهة نظر تركية للمؤرخ التركي المعاصر يلماز أوز تونا. فقد لخص رأيه في الموقف العثماني بقوله: «ساندت استانبول سياسة تخليص مسلمي إسبانيا قدر استطاعتها، ثم يوضح أثر الدولة العثمانية في إنقاذ المغرب العربي بتصوير الحالة الخطيرة التي سبقت التدخل العثماني: كان المدفعيون الإسبان يتسلون بتوجيه مدافعهم أثناء آذان المؤذن في مدينة الجزائر ويصوبونها نحو المؤذنين في المنارة ويدمرونها وكان الوضع يوحي بأنه لا توجد قوة تحول دون أن يلقى المغرب العربي نفس عاقبة مسلمي إسبانيا. وهكذا يتبين اتفاق مجموعة من الباحثين والمؤرخين على إيجابية الموقف العثماني تجاه قضية مسلمي إسبانيا مع الأخذ في الاعتبار الظروف الدولية والمحلية التي ساهمت في التأثير سلبًا وإيجابًا في تحديد هذا الموقف.

من خلال عرضنا للموضوع في هذا البحث، تبين أن اتصالات مسلمي إسبانيا بالعثمانيين لم تنقطع طوال مائة وعشرين عامًا، منذ اتصالهم الأول في 891 هـ/ 1486 م، إلى اتصالهم الأخير في 1023 هـ/ 1614 م. وفي ذلك دليل قاطع على قناعة الأندلسيين أنفسهم بجدوى اتصالاتهم، وأن الدولة العثمانية بثقلها الديني والسياسي والدولي بمثابة الدرع الواقي، والسند القوي، سيما وأن مؤشرات الأوضاع في بداية القرن العاشر الهجري كانت لصالح العالم الصليبي. لو افترضنا عدم بروز الدولة العثمانية الإسلامية إلى الساحة في بداية القرن العاشر الهجري، حينما سقطت غرناطة، وضعفت دولة المماليك وظهر إسماعيل الصفوي في بلاد فارس والعراق ليفرض التشيع على أتراك إيران، وطوق البرتغاليون الأراضي المقدسة، لو افترضنا ذلك كله فماذا سيكون مصير العالم الإسلامي؟. من الظروف الإيجابية التي خدمت الموقف العثماني إزاء مأساة المسلمين في إسبانيا، ثقة مسلمي إسبانيا بالدعم العثماني،

والتفات العثمانيين لجبهة البحر المتوسط، ونجاحهم في التصدي للإسبان، وتخليص الجزائر وتونس وطرابلس من السيطرة الإسبانية، وترحيب علماء وأهالي المنطقة بالعثمانيين، وبروز نجم مجاهدين أفذاذ أحيوا الجهاد البحري وأرعبوا الإسبان، ثم نجاح العثمانيين في بعض المراحل في إيجاد حكومات موالية لهم من بين حكام فاس ومراكش، ونجاح تحالف الدولة العثمانية مع فرنسا ضد إسبانيا، وأخيراً فإن تركيز العثمانيين على البعد الديني للقضية من خلال مبدأ الأخوة في الدين، ونصرة المؤمنين، وجهاد الكافرين، وانتهاج سياسة متعاطفة تكفل الحياة الكريمة للمهاجرين المسلمين من إسبانيا في الأراضي العثمانية، قد ساهم في ضمان استمرار الموقف الإيجابي للعثمانيين.
من الظروف السلبية التي عرقلت المساعي العثمانية تجاه القضية الأندلسية، بعد المسافة الجغرافية بين إسبانيا الإسلامية واستانبول، وضعف القوة البحرية للعثمانيين في البداية مقارنة بقواتهم البرية الضاربة، وتوتر العلاقات بين العثمانيين والمماليك، وتعدد الجبهات المعادية، ونشوء الأحلاف الصليبية بزعامة إسبانيا والبابا، ثم ظهور الشاه إسماعيل الصفوي في بلاد فارس والعراق، وتسرب الأساطيل البرتغالية الصليبية إلى مياه البحر الأحمر والخليج وتهديد الأماكن المقدسة، وأخيراً إخفاق حركة مسلمي إسبانيا في 978 هـ/ 1570 م، وعدم قدرة الأسطول العثماني على التحرك لصالح مجاهدي إسبانيا بسبب عملية فتح قبرص وبسبب هجوم إسبانيا والبندقية والبابا ضد الأسطول العثماني وتحطيمه في ليبانتو[1].

قضية الموريسكيين بأمريكا

كان الموريسكيين يعيشون على هامش المجتمع الإسباني لعصرهم، وهذه حقيقة جد معروفة، وكان المأخذ الرئيسي الموجه ضدهم يتمثل في عدم

(1) د. عبد اللطيف محمد الحميد، المرجع السابق، ص 135.

مشاركتهم في الاتجاهات السياسية والدينية الكبيرة للأمة الإسبانية، وكانوا يمارسون في الخفاء دينًا آخر، محولين بذلك وجهة نظرهم إلى إخوانهم بالمغرب العربي، أما التركي فكان يمثل بالنسبة إليهم الأمل الكبير، ومن جهة أخرى اختلفت عاداتهم وطريقة عيشتهم، وقد كان الحكام خلال القرن السادس عشر، يحاولون ممارسة سياسية اندماجية، ولكن بدون جدوى.

ففي 1584 انتقدهم جوان روفو (juan rufo) في هذه الأبيات من قصيدة الأغنية الأولى من الاستربيادا (Austiada) لا يستطيع أحد منهم أن يحتضن ابنًا آخر ولا أن يجاهر بعفته لا ولا يستطيع أن ينقطع إلى الحياة الأدبية أو العسكرية. إن تنقلاته وعدم استقراره لا يؤديانه حتمًا أن يجرب عالم المغامرات البحرية» وبذلك كان المؤلف يرى أن رفض الموريسكيين حياة التبتل الكنائسي وعدم مشاركتهم المغامرة الحربية الكبيرة وكذلك المغامرات الاستعمارية لعصرهم، يعتبر موقفًا سياسيًا محضًا. على أن فران اغستان صالوسيو (Fray Agustin Salucio) أستاذ في علم الإلاهيات ودومينيكي أيضًا: «إن الحروب والهدن والتحصينات بفلذره (Flandres) أو إيطاليا لا تحول دون القضاء عليهم، كما لا يتحول أحد منهم إلى رجل ديني، راهب أو قس، هذا فضلا على أنه لا يوجد أيضًا من بينهم أخوات راهبات». وحتى سرفانتس (Cervantes) نفسه أعاد هذه الفكرة مرتين إحداهما في كولولكيو (Coloquio) ثم في بيرسيل (Persiles): «إن الدين والحروب وأمريكا لا تقلل من عددهم! إذ كلهم يتزوج وكلهم ينجب وبالتالي ومنطقيًا فإن عددهم في ارتفاع مستمر» وإذا تبنينا وجهة نظر الكتاب المعاصرين، نذهب إلى الاعتقاد أن الموريسكيين لم يشاركوا البتة في الحملات بالهند، غير أن قراءة دعاوى ديوان التحقيق بليمًا (Lima) ومكسيكو (Mexico) وكارطاجنا (Cartagena) بانديا س (Indias) تؤدي بنا إلى إلقاء أضواء جديدة على هذا الحكم، ولا

يستغرب هذا الأمر خاصة إذا تذكرنا إن المؤلفين السابقي الذكر، كانوا يترجمون عن صدى الرأي العام لعصرهم. أما الحقيقة التاريخية فهي أكثر تشعبًا وسنحاول أن نحللها ونشرحها.

سندرس في مرحلة أولى وجهة نظر المشرع: أي ماذا تقول مجموعة القوانين بانديا‌س (Indias) وكذلك الوثائق حول مرور الموريسكيين بالهند؟ وبعد ذلك نتساءل حول تطبيق مختلف القوانين وسنحلل انطلاقًا من اعترافات ديوان التحقيق عددًا من الحالات المعينة، ويبقى آخر الأمر، أن نوضح مختلف الأشكال التي طبعت هذا الشكل في أمريكا (العالم الجديد). «يطرق هذا الموضوع لأول مرة، إذ يوجد عدد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، ذلك إن عددًا من مقالات روبار ريكار (Robert Ricand) قد كان لها الفضل أن تكون السابقة إلى هذا الميدان وأن تفتح هذا الطريق المجهول، على أن آخر ما ظهر من أعمال كان لرولف ريشار (Rolf Recher) والذي نشر بمدريد في مجلة المنارة (Almenara) 1971 بعنوان: المسلمون بالبرازيل». إن الموريسكيين اضطروا إلى الالتجاء إلى برازيل. وقد تناولت دراسته فترات أخرى من الوجود الإسلامي بالبرازيل. نذكر بمقابل حديث كتبه أحد المؤرخين الجزائريين والذي يذهب فيه أن اكتشاف أمريكا له سوابق عربية، وحسب رأيه أن اسم البرازيل مأتاه من كلمة بني برزل من مسيلة (الأطلس الأوسط) وأن بقايا عربية قد عثر عليها بأمريكا، ومن جهة أخرى نكتفي بذكر دور الموريسكيين في نقل المزروعات الجديدة والتي أدخلت في الهند المغربية حتى إسبانيا خلال القرن السادس عشر والتي تطورت في بلدان المغرب خاصة بعد طرد الموريسكيين سنة 1609 خلال القرن السابع عشر والثامن عشر، نذكر من ذلك الذرة الصفراء والطماطم وبعض أنواع اللوبيا الخضراء والفلفل الأحمر والهندي ويمكن أن نضيف إلى هذه المنتوجات عددًا مختلفًا من العقاقير الهندية

والتي أدخلها (Mechoacan) (Mecoquan). الموريسكيين إلى تركيا ودول المغرب العربي، كذلك وهو النبات للإسهال مأتاه ولاية المكسيك ثم (Chalapo) وهو نبات قد وصلنا من ولاية أمريكية قد استعمل بنفس التأصير الذي أحدثه (Mechoacan). إن الموريسكيين قد ساهموا في نشر فن المدجنين بأمريكا حيث نعثر على عدد من الآثار لهذا الفن وخاصة بالمكسيك وبيرو وكولمبيا وبوليفي. وفي القرن السادس عشر كان أصحاب حرف البناء والنجارة بإسبانيا يعرفون أنظمة الموريسكيين مع المحافظة على دينهم المسيحي وعليه لم يحتج إلى الموريسكيين بناءات على نمط المدجن،

الصورة القانونية للمشكل

منذ بداية الهيمنة الاستعمارية، فرض على الأشخاص الذين يتوجهون إلى الهند أن يقوموا ضمانات تحدد تلقائيًا ومع الزمن، وفي نفس الوقت الذي كان فيه الملوك الكاثوليكيون يبعثون بمبشرين، عبروا عن عزمهم منح السفر لأي فرد يشتبه في عقيدته، وفي 1501 أعطيت تعليمات لأوفندو (Ovando) عندما عهدت إليه مهمة الحاكم بولاية تيار افيرما (Tierra Fime أن يمنع دخول أراضيه الخاصة قانونيًا له، كل الأفراد الذين يعوقون نشر المسيحية لدى الهنود: «أن واجبكم هو منع العرب واليهود هراطقة كانوا أم أشخاصًا تم إصلاحهم عن طريق ديوان التحقيق وكذلك كل الأشخاص الذين اعتنقوا مؤخرًا عقيدتنا، من اجتياز الممالك التي فتحناها مؤخرًا»، غير أن هناك استثناء محتملاً لنوعين من العبيد: العبيد السمر وكذلك العبيد الذين ولدوا في عائلة مسيحية. وبعد سنوات من ذلك أي 1513 جدد الملك فرديناند (Ferdinand) هذا المنع وطبقه هذه المرة على الجزيرة الإسبانية. أن أبناء وأحفاد اليهود والعرب والمحكوم عليهم من طرف ديوان التحقيق وذرياتهم لا يمكنهم

أن يقيموا بالجزيرة، وقد برر الملك هذا القرار بحرصه على المحافظة على صفاء عقيدة الهنود الذين اعتنقوا حديثًا الديانة المسيحية، وبذلك لا يمكن للجزيرة الإسبانية أن تستقبل «إلا المسيحيين الذين ثبتت عقيدتهم أبًا عن جد وكذلك الأشخاص الذين أظهروا خمية وغيرة دفاعًا عن ديننا». أما العرب واليهود والمحكوم عليهم من طرف ديوان التحقيق والموجودون بالجزيرة، فيحرم عليهم استقبال الهنود. ارتبطت هذه الإجراءات باهتمام ديني وسياسي في نفس الوقت، أن الإسبانيين لا يرغبون في نقل المشاكل التي يعيشونها بالجزيرة إلى أمريكا: وقد احتاطوا في عدم إعادة نفس المشاكل والصراع الذي حدث بإسبانيا وبأمريكا، تلك المشاكل التي حرصوا على حلها عندما اتخذوا قرارًا بطرد اليهود وتطوير ديوان التحقيق، أن إسبانيا التي تبنت الدفاع عن وجهة نظر اتحادية، سوف تطبق سياسة انتقائية لمجموعات المهاجرين. وكان شارل الخامس، الأول، الذي أمر منذ (Valladolid) بتاريخ 15 سبتمبر 1522 منع دخول منطقة الهنود على الأشخاص الذين اعتنقوا مؤخرًا الدين المسيحي وهم الذين سيطلق عليهم فيما بعد اسم الموريسكيين، على أنهم عرفوا في ذلك الظرف «بالعرب الذين اعتنقوا حديثًا الدين المسيحي». كان ذلك حوالي 1560 عندما ظهر المفهوم الحالي لكلمة «الموريسك» (Morisco) ولتسهيل عرضنا، تبنينا التحليل الذي يعطى لمفهوم الموريسكيين وهم كل المسلمين بإسبانيا الذين بقوا في الجزيرة بعد سنة 1429 واعتنقوا الدين المسيحي الكاثوليكي. ولم يسمح لهم ولا لذريتهم أن يستقروا بالعالم الجديد، دون أن يتحصلوا على إذن مستعجل من الملك: «لا حق لأي عربي أو يهودي ولا أبنائهم ممن اعتنقوا حديثًا ديننا الكاثوليكي المقدس أن يلتحق بالهند دون أن يتحصلوا على إذن مستعجل منا». على أنه منذ 1518وبعبارات أكثر تعميمًا، منع الملك دخول أمريكا الهندية على كل الأشخاص الذين اتهموا «بجريمة البدع» وحيث حكم عليه ديوان التحقيق بذلك.

يجب الاعتقاد بأن هذه الأوامر لم تطبق بحذافيرها، ذلك أنه في سنة 1530 استعملت الإمبراطورة التي كانت تحكم بمدريد نفس المصطلحات وأنه بتاريخ في أكتوبر 1539 كان الإمبراطور نفسه هو الذي جدد المنع على العرب واليهود الذين اعتنقوا الدين المسيحي حديثًا. وقد اشتكى من هؤلاء الأشخاص الذين يجتازون بأعداد كبيرة، ومحدثين بذلك «أكبر الضرر والإساءة». وبالإضافة إلى ذلك حدد الإمبراطور أن هذه القرارات تطبق على جميع الممالك: و«الجزر والأراضي ما وراء البحر الأطلنطيقي» لقد أذيع هذا القرار علانية في شوارع إشبيلية، على أن ينفذ خصوصًا ضباط المخالفات بأمريكا على أن تصادر أملاك الأشخاص الذين امتنعوا عن تنفيذه ويتم إرسالهم إلى إسبانيا. وخلال سنة إقالته اهتم شارل الخامس أيضًا بهذا الشكل: وبطلب من الرئيس وأعضاء المحكمة لمملكة غرناطة الجديدة، أرسل بتاريخ 12 فبراير 1556 إلى حاكم بوبايان (Popayan) رسالة يذكره بمشكل «من يحرم عليهم السفر». وفي عهد فيليب الثاني (Phillppe II) شددت الرقابة أكثر على هذه الأوامر، الوثيقة الأولى «للحكم» والمخصصة لهذه القضية وسلمت إلى دار الوليد بتاريخ 13 يوليو 1559، أشير إلى العرب واليهود ولكن أيضًا، هذا شيء جديد، إلى «البروتستانيين» وكان الهدف، هذه المرة أيضًا، هو إيصاد الباب على أصحاب البدع وحيث تجمعت ضد هذا الأمر، بالدرجة الأولى إسبانيا العقد الخامس (وهي الفترة التي اشتهرت بمحاربتها للإصلاح) وهي فترة لوثر (Luther) وعلى هذا الأساس طلب الملك إلى السلطات الممثلة في نواب الملك والرؤساء وأعضاء المجالس والحكام ورؤساء الأساقفة والأساقفة الحذر الشديد: «وذلك أنه يمكن بفضل الدهاء الكبير وخبث الشياطين أن يزرع البروتستانيون الذين وصلوا إلى الهند البدع في الدين المسيحي، وكذلك العرب واليهود الذين يرغبون في الاستمرار على ممارسة

عقيدتهم وتقاليدهم: وأنه وجب في الأمـاكن التي ننشر فيها ديننا الكاثوليكي أن نظهر أكثـر يقظة حتى لا تنفذ أي بدعة في هذه الأمـاكن ثم نزرع فتنبت، وفي حالة عثورنا على شيء من هذا فإنه وجب القضاء عليه ومعاقبة المجرمين بأكثـر صرامة. وقد أرسـل الملك، في نفس هذا العام 1559، وثيقة إلى كل رؤساء الأحـبار بأمريكا، طالبًـا منهم إرسال تقرير إلى القـصر حول احتـمال وجود معتنقين جدد من العـرب واليهود واللوثريين موجودين بأديرتهم. على أن يعـاقب الأحبار كـل من يجدونهم منهم ويتم إرسـالهم إلى إسبـانيا لتـتم محاكمتـهم على طريق ديوان التحقيق. نجد لحركة فـيليب الثاني خاصتين في هذا الميدان: أولا: خلق اهتـمام دقيق للتـثبيت في تنفيذ الـقرارات ومتابعـتها تفصـيليًا بعد ذلك. وثانيًا: شـمول مجـال المنع على اللوثوريين بادئ الأمر، كما رأينا سابقًا ثم أيضًا عـلى أنواع أخرى من الأشخاص كالجيطان (Gitans) مثلا حيث يمكن أن تكون طريقة حياتهم مثالا سيئًا للهنود. وحتى أواخر عهد فيليب الثاني، كان هذا الأخير منشغلا بهذا المشكل، وبتاريخ 20 مارس 1596 وقد أرسل بتعليـمات إلى نائب الملك بإسبانيا الجديدة، دون قـسبار دوزوقنكا (Don Gaspar Zunida) وكـونت دومـتـاري (Comte de Monterrey) بهـذا الخصوص. ويتـعلق الأمر بالوصايا التي تحث على نشر الـدين المسيحي لدى الهنود. وقد ذكـر الملك أنه بين مرات عديدة في «وثائقه للولايات» أنـه لبقاء الهنود على اعـتناقهم الـسليم للدين المسيـحي وجب إبعـاد الموريسكيين عنهم وعدم الاتصـال بهم مطلقًا: وذلك شددت الرقـابة للتفتـيش عن الموريسكيين الذين مروا إلى الهند وهم موجـودين بإسبانيا الجديدة: أمـا الأشخاص الذين يعثر عليهم، فوجب إرسالهم في الحـال «دون السماح لأي واحد منهم بالبقاء مهما كانت الأسباب أو الموانع لذلك».

إن صورة الموريسكي تبدو لنا وكأنها دودة وسط فاكهة سليمة، وهذه النظرة تتماشى في الواقع مع فترة زمنية معينة، وباقترابنا من عهد الطرد الجماعي، كان التنافر بين المجموعة المسيحية والموريسكيين قد استنفد وتم خلال الثلث الأخير من القرن السادس عشر، وكانت التدخلات ضد الموريسكيي أمريكا قد تعددت، ذلك لأن هذا المشكل أصبح بإسبانيا أكثر حدة كل سنة. وفيليب الثالث، من ناحيته، لم يضف شيئًا إلى القرارات التي اتخذها سلفه، وهي كافية ومرضية تمامًا، إلا أن هناك شيئا آخر هو التفتيش بالهند عن الموريسكيين، وبصورة عريضة. وكما سنرى انطلاقًا من حدث بسيط وعادي، سيستمر هذا المشكل خلال القرن السابع عشر، خاصة إذا كانت التعليمات المختلفة والتي أعلنها الملوك السابقون بقيت نافذة المفعول. وبالفعل ففي 1696، علم الملك بعد أن اطلع على أحد التقارير التي وصلته من المجلس الأعلى بالهند أن شخص فرنسكو قستللانوص (F. Castellanos) من «الأمة الموريسكية» يعيش تحت سلطة دوتكباتتلان (De Tecpatitlan) وقد كتب الملك إلى رئيس مجلس قوادالاريا (Guadalajara) وحيث تتبعها الولاية السابقة، ليطلب منه تطبيق القانون ضد هذا الموريسكي وهذا تماشيًا مع الأوامر (Recopilaciones) أي القوانين 15 الفصل 26، القانون 26 و29 الفصل 25 والقانون 29 والتي يقضي بطرده. وقد رغب الملك في أن يعلم من أين وصل هذا الموريسكي وتاريخ سفره لأمريكا وكيف كان اجتيازه بإذن أم لا. وقد رد رئيس المجلس على ذلك من أن مفهوم الموريسكي قد تطور بإسبانيا الجديدة وأنه لم يعد يعني في قضاء ولايته إلا الأشخاص الذين أنجبوا من أب إسباني أو من خليط هجين من الأبيض والأسود، وبالنتيجة فإن فرنسيسكو قستللانوص لم يوصف بهذه المعرة وبالتالي سوف لن يتم طرده. ولتجنب مثل الخلط المؤسف، قرر الملك إذن بتاريخ 27 يوليو 1700 أن لفظة

«الموريسكو» لا يمكن أن تكون بهذا المحتوى المطبق بالمكسيك، وعكس ذلك، فإن حامية أو الذين أعطوه هذا المفهوم سيتعرضون إلى عقوبات مالية: غير أنه يبدو أنه من اختصاص الأمراء أن يعتدوا على حياة اللغة: أن الكلمات لدى الشعوب لها حياة صعبة، وسوف نبقى طويلا نتحدث عن «الموريسكو» في المكسيك المستعمر أو إسبانيا الجديدة، إن هذه الكلمة ستبقى دومًا تعني هذه الطائفة المميزة جدًا والتي تاتت عن خليط نسبة 25% من السود و75% من البيض. أما بشرته السمراء القامحة الحالكة فجعلته شبيهًا «بالموريسكيو» الإسباني وهذا ماتي التسمية على أكثر الاحتمالات. ويبدو أن هذا الرأي يتماشى مع أنجال روسنبالات (Angel Rosenblat) في كتابه: (La Poblacion indigena en el Mestizaje en Amerca, الطبعة الجديدة، بيونس أرس، 1954 والذي ذهب فيه أن «الموريسك» حسب إحدى صور ذلك العصر والموجودة في المتحف الوطني بالمكسيك، هو ذلك الرجل «ذو السخية النحاسية القاتمة المعتمة». ومن جهتنا، فقد تمكنا أيضًا من مشاهدة عدد من الصور للقرن الثامن عشر بمتحف مدريد المختص بدراسة أصل الشعوب، والتي كانت تمثل خليطًا من الأجناس بالمكسيك، فمثلا الصورة رقم 6 تحمل الأسطورة التالية: موريسكية مع إسباني ينتج عنه أبيض البشرة وهو شيء مثير جدًا. أما الموريسكي فله مسحة مقتمة وفضلا عن ذلك يرتدي عمامة على رأسه وملفوف بقميص طويل. أما المؤلف التالي: Moreno Navarro, Isidoro, فقد كتب في مقاله المذكور والمنشور 1969 أن: «لفظة الموريسك ترمز إلى لوم البشرة الأكثر بياضًا من لون بشرة الخلاسي، غير أن اللون الغالب هو السمرة. وهذا ما يجعله أكثر شبهًا بموريسكي إسبانيا.

أما الدكتور نيكولا ليون فيقدم شرحًا جديدًا لكلمة الموريسك في كتابه:

Las Castas del Mexico colonial o Nueva Espana, Mexico, 1924.

إن لفظة الموريسك لها محتوى يختلف عن المحتوى الإسباني إذا استندنا إلى أحد موريسك على القطط ذات الثلاثة ألوان: الأسفر والأبيض والأسود. ولدى الموريسك نجد فرضية هذه الثلاثة ألوان: الأبيض ثم الأسود القاتم القاتم. على أن هناك مظهراً آخر لم نرد إثارته قصداً الا وهو العبيد من العرب أو البربر، إن علاقة هذا المشكل مرتبطة مباشرة بقضية الموريسكيين، ذلك أن قضية البربر كقضية الموريسكيين تمثل خلال عدة حالات، خطر دخول الإسلام لدى الهنود، وبالإضافة إلى هذا وكما سترى، يوجد عدد من الموريسكيين ضمن العبيد الذين وصلوا أمريكا. إن قضية اجتياز العبيد العرب إلى الهند قد أثيرت طوال القرن السادس عشر: ذلك أن عدداً كبيراً يعيشون في اشلبيلية وأكثرهم كانوا من المغرب العربي وهم الذين كانوا يقومون بغزوات على السواحل الأندليس. أن الإسبانيين الذين حلو بأمريكا، قد جلبوا معهم عبيدهم وتغافلوا عن التصريح بأنهم من العرب العبيد. وكما رأينا سابقًا أن الإمبراطور أصدر أمراً 1522 يمنع اجتياز الأشخاص الذين اعتنقوا الدين المسيحي مؤخراً، من العبور إلى أمريكا، كذلك فإن الإمبراطورة التي حكمت مدريد بعد ذلك ببضع سنين، قد قررت بتاريخ 15 فيفري 1530 منع مرور «كل شخص من أصل عربي أو يهودي. ولنا أن نلاحظ من جديد أن لفظة موريسكي لم يكن لها نفس المعنى والمدلول 1560: فعندما تثير الإمبراطورة العقاب الذي يلحق الأشخاص الذين ساعدوا على سفر هؤلاء العبيد إلى أمريكا، كتبت: «تلحق الأشخاص الذين يساعدون العبيد الموريسك على السفر إلى أمريكا، كتبت: تلحق الأشخاص الذين يساعدون العبيد الموريسك على السفر إلى أمريكا غرامة مالية قيمتها ألف ذهبي». وفي هذه الحالة تدل لفظة موريسك على مجموع العرب. وفي 1531، ذكرت الملكة بأنه يمنع اجتياز العبيد أو البربر إلى أمريكا، على أنه لا يوجد أي استثناء دون

الحصول على إذن صريح بذلك، وفي كل الحالات لابد أن يتبين المولى أصل عبيده إذا رغب في الالتحاق بأمريكا. غير أنه 1540 وبتاريخ 14 إبريل اهتم الإمبراطور شخصيًا، هذه المرة بهذا الشكل. وقد صرح أنه على علم أن مرور العَبيد إلى أمريكا يعد من الأسباب التي عاقت انتشار الدين المسيحي بأمريكا، ولهذا السبب أصدر أمرًا «لتجنب الأحكام المسبقة التي تتأتى من ذلك» يمنع اجتياز العبيد البربر إلى أمريكا.

إنه من المفيد أن نلاحظ كيف أن الشكل المورَيسكي وكذلك مشكل العبيد البربر لا يشكلان بالنسبة للإمبراطور، إلا مشكلا واحدًا، إذ كلاهما يمثل نفس الخطر: دخول الدين المحمدي إلى الهند نتيجة لذلك قرر: «أن العبيد البربر، رجالا ونساء وكل شخص اعتنق الدين المسيحي من العرب أو أبنائهم، وجب طردهم من الجزيرة أو من الولاية التي يوجدون بها على أن يتم إرسالهم إلى إسبانيا على أول باخرة تقلع مباشرة» غير أن هذه الوثيقة بقيت حبرًا على ورق، إذا بتاريخ 14 أغسطس 1543 أرسل الأمير الوالي لمدينة (Volladoid) أمرًا أعاد فيه الطلب بالعمل على طرد كل العبيد البربر من الهند الموجودين هناك وكذلك «العرب الذين اعتنقوا الدين المسيحي مؤخرًا» نظرًا للأخطاء التي تلحق بأرض حديثة العهد بالتبشير الإنجيلي «وحتى لا يوجد أي مجال لنشر الدين المحمدي». وهذه الرسالة أيضًا كسابقتها لم يكن لها تأثير مطلقًا خاصة وأن تذكير أوامر 1550 السابقة والتي أعادت إلى الأذهان النص الذي صدر 1540، قد أعيد تذكيره إلى رجال العدالة والسلط باحترامه وتطبيقه. أما في 1552، فقد اتخذت الإدارة الإسبانية القائمة على شؤون تجارة وإدارة أمريكا للتعبير عن حميتها واهتمامها بهذا المشكل، قرارًا يقضي بأن العبيد من البربر ومن أصل عربي أو يهودي أو خلاسي يحرم عليهم اجتياز أمريكا. وإذا خرق أحد العبيد هذا الأمر، فإن الواجب يقضي

بإرجاعه إلى إسبانيا على حساب سيده ومولاه بعد أن يسلم إلى الإدارة هناك، على أن مسئولية مخالفة هذا الأمر تفرض على صاحبها غرامة مالية بألف بسوس (Pesos) وأخيرًا بتاريخ 20 مايو 1578 أرسل فيليب الثاني إلى المجلس الأعلى بالمكسيك رسالة تتعلق خاصة بعَبِيد وموريسكي مملكة غرناطة ورد ذلك على رسالة سابقة كانت قد وصلته من رئيس المجلس الأعلى وحيث أحاطه فيها علمًا بالأخطار والمضار التي يمكن أن تلحق مملكة إسبانيا الجديدة من جراء موريسكيي غرناطة إذا ما عبروا المحيط الأطلنطي مع ملاحظة أن اجتيازهم كان مرخصًا فيه من طرف الملك. ونذهب إلى التفكير أن هؤلاء الموريسكيين قد أسروا إثر ثورة (Alpuharres) أو هم موريسكيو المملكة بعد عملية الانقلاب، أن توزيع هؤلاء الموريسكيين الغرناطيين بقشتيلة أو غيرها قد أثار عددًا من المشاكل ونفترض، انطلاقًا من هذه الوثيقة أن الذين أرسلوا إلى المكسيك كانوا من غرناطة. لقد كان رأي الملك مطابقًا لرأي المجلس الأعلى للمكسيك إذ أنه ابتداء من الآن، سوف لن يسلم أي إذن بهذا القبيل، وبالإضافة إلى هذا، اتخذ قرارًا بإرسال كل الموريسكيين والبربر أحرارًا أو عبيدًا إلى إشبيلية[1].

ديوان التحقيق الأمريكي والموريسكيون

لم يصبح ديوان التحقيق بأمريكا رسميًا إلا 1569. إلا أنه، في البداية، تلقى الأساقفة، القائمون على خلوص العقيدة، نفوذًا يسمح لهم بالحكم في هذه القضايا وتنظيم الدعاوى بأنفسهم. غير أنه شيئًا فشيئًا أصبح التيقظ والاهتمام الذي مارسه الكهنة غير كاف. وابتداء من 1552، وجهت مباشرة إلى الملك والي المجلس طلبات تطالب بإقامة ديوان تحقيق بأمريكا. وكما بينه

(1) لوبي كاديساك، المرجع السابق، ص 153.

جيدًا مـؤرخ الكنيسة بايرو (Perou) فرقـاس أوقارت (Vargas Ugarte): «من الأسبـاب التي كانت وراء هذه الطلبـات هي وجود عدد كـبيـر من الأجانب بأمريكا في السنوات الأولى للتفتح، خاصة منهم البرتغاليين والشرقيين وحتى الموريسكيين أيضًا». وبالفعل كان هناك غزو من طـرف التجار الأجانب خاصة منهم الهولنديين والفرنسيين والألمانيين والانقليـزيين والذين حملوا معهم أفكار الإصلاح، أمـا الفريق الآخر فـيتألف على الخـصوص من البـرتغاليين الذين استمروا على ممارسـة اليهودية. إن القائمين على ديوان التحـقيق، كما سنراه بعد قليـل، قد طاردوا أيضًا الموريسكـيين وكل الدعاة الآخرين القـائمين على نشر الإسـلام، ويهدفـون بذلك إلى محـاربة البدع لدى الفرد والعـمل على المحافظـة على سلامـة المجموعـة المسيـحيـة من أي عدوى. كـما نجـد عدة معلومات في الكتب التي وضعها مدينا والتي تناولت بالدرس مختلف محاكم التحـقيق بأمـريكا بـ (ليمـا والشيلي والمكـسيك وكارتجـان والهند وريو دو لا بلاطا). وبالإضـافة إلـى هذا كان للمـجـتمع الدينـي، شأنه في ذلك شـأن الجزيرة، وظيفة المحافظة على بقاء الأخلاق من الأدران، خاصة إذا كان الأمر يتعلق بعلاقتـها بالسر المقدس، على أن مهمة المجـمع الديني الرئيسية هي في الحقيقة الدفاع عن العقيدة وليس الأخلاق غـير أنها سوف تصبح حركتها ضد الكهنة الذين يدنسون سر التوبة وضد الأوفياء الذين أخطأوا بحق الأمر السابع والمتعلق بممـارسة تعدد الأزواج وهذه حـالة متوفرة وتـمثل في إخفـاء الفرد الذي هاجر إلى الهند، أنه تزوج في إسـبانيا ليتمكـن من التزوج من جديد، وهذا كاف ليـسلط هذا الاتهام، أو التأكيـد على الزنى البسيط الذي لا يعـتبر إثمًا. وجد المجـمع الديني في هذه الحالات مجالا لإقـامة الدعاوى ذلك أنه في العالم الجـديد، حيث أن الحرية الأكـثر انتشـارًا، قد أعطت لمظاهر الرياء والنفـاق وإخـفـاء الحقـيقـة مرونة كـبيـرة وقد تحدث أيضًـا مرسـال باتايون

(Marcel Bataillon) عن «نوع من الفساد للعاهات الكنيسية والكهنوتية لأمريكا الاستعمارية» وسندرس إذن تماشيًا مع التسلسل التاريخي اضطهاد الموريسكيين والإسلام عمومًا في مختلف دواوين التحقيق الأمريكية.

لم نتمكن إلا من تسجيل بعض حالات للموريسكيين الذين حوكموا من طرف ديوان التحقيق والذي يخضع لنفوذ الكهنة بالبيرو قط. ففي 1560 بكوزكو (Cuzco) عندما كان منصب الأسقفية شاغرًا، كلف مجلس الكنيسة القس أن يقوم بدور حاكم المجلس الكنيسي لثلاث قضايا تتعلق بالموريسكيين أولهم الخالسي لوي سولانو (Luis Solano) ابن الموريسكي جون سولانو (Juan Solano) من دومنسيه (De Mencia) وهي امرأة سوداء. وقد سلم إلى السلطة المدنية لاتهامه من طرف ديوان التحقيق بهاته المدينة بأنه مسلم واحد دعاة دين خاطئ. وفي نفس اليوم 30 نوفمبر 1560 كان موريسكي آخر هو الفارو كونزالا (Alvaro Gonzalez) وإلياس هرذندو دياز أصيل هورناشوس دوكستيلا (Hornachos de Castilla) قد حكم عليه لنفس الأسباب وسلم إلى السلطة المدنية ليتم حرقه. أما لوب دو لابينا (Lope de la Pena) وهو أحد موريسكيي كواد لاخيرا (Guadalajara) فقد اتهم فقط بأنه مسلم وانقضت حياته ليحكم عليه بالسجن مدى الحياة مع حملة لباس الفضيحة طوال حياته. إن المحكمة التي ألفت في الأراضي الأمريكية كانت محكمة ليما 1569 (وفي نفس الوقت الذي أنشئت فيه محكمة مكسيكو). وقد بدأت في العمل في السنة الموالية. على أن أول قضاياها التي مرت على القائم على ديوان التحقيق سير سبيلا (Cerezuela)، منذ وصوله إلى ليما، كان مرتان روميرو من جبل طارق (Martin Romero de Gibraltar) لقد قضى ستة عشر سنة في الأسر في دول المغرب العربي وهذا في فترات ثلاث. وقد امتثل لدى ديوان التحقيق، غير أنه خلال أحد مشاجراته، كشف عن عقيدته الإسلامية: «سوف تدفع

ثمن ذلك يا من اتبعت كلمة الإسلام» وأجبر على حضور القداس بزي النائب والطالب للمغفـرة، حافي القدمين ومشدود بحبل رقبتـه. ونفس هذه الطريقة كان بيدرو سانشاس (Pedro Sanchez) قد امتثل أمام مـحكمة ديوان التحقيق بتهمة أنه قال، في لحظات يأس، أنه ينكر دينه ليعتنق دين محمد. ومن جهة أخرى صرح أحد رجـال الدين، أصيل قرطبة ببعض الأقوال حـول التماثيل، وهي أقوال لا ينكرها المسلم: «وجب أن لا نعجب بالتماثيل، فهي عبارة عن قطعة من القـماش أو اللوح قد تم سترها بشيء مـن الدهن». وقد صرح من تلقاء نفسه أنه كان ببلدان المغرب العربي وخدم لدى ملك عربي وأنه كان على وشك اعتناق الدين الإسلامي. غير أنه أمام محكمة ديوان التحقيق، قد رجع في تصريحاته مبينًا أن كل ما قـال هو محض اختلاف من خياله، ولم يذهب مطلقًا إلى بلدان المغرب، ومع هذا فقـد حكم عليه أن يقلع عن خطيئاته وأن يطرد من ولايته. إن هذه الحالات الثلاث توضح أن ديوان التـحقيق لم يفتش فقط عـن القضايـا المتعلقـة بالمسلمين بل هو وراء كل أثر إسلامي لـدى الفرد المسيـحي. إن محكمـة ديوان التحـقيق تفـترض قـاعدة الإشهـار: على كل المخلصين وظيفـة أخلاقية تتمـثل في أن يشهروا بكل حالة شك تتـعلق بأحد إخوانهم في الدين حـول مشكل العقيـدة. وإذا لم يفعلوا ذلك فإنهم يقـعون تحت عقاب الإثم القاتل. وأثناء إقامة محكمة ليما، وبالتحديد يوم الأحد 29 يناير 1570، وخـلال تأدية الـقـداس الديني، قـرئ نص أمـر الـبـراءة على المخلصين الذين يطلب إليهم الكشف عن دعـاة البدع المارقين عن الدين. وفي القائمة التي قدمت للخيطئات التي ارتكبت نجد مثلا هذه الفقرة: «الأشخاص الذين يميلون إلى قوانين موسى القديمة أي اليهود أو مارسوا عادات دين محمد أو الأشخاص الذين اتبعوا مارتن لوثر (Martin Luther) أو أتباعه».

إن ملفات ديوان التحقيق بليما والمحفوظة بمدريد قليلة الأهمية بحيث أنها لا توضح إلى أي مدى استجاب المخلصون إلى هذا النداء. أما الملفات المحفوظة بليما فقد أحرقت أثناء الحريق الذي أتى على المكتبة الوطنية سنة 1943. أما ديوان التحقيق بمكسيكو فقد أنشئ 1569، وكان نص أمر البراءة الذي قرئ على المخلصين «لأتباع قانون موسى الميت» وكذلك «أتباع دين محمد اللعين» و«مارتن لوثر وأتباعه». وبالإضافة إلى هذا، فقد حدد هذه المرة أن الكتب الممنوعة المتداولة في الخفاء وتحت المعاطف وجب التصريح بها: «الأشخاص الذين كانوا يملكون أو يملكون الآن كتبًا لمذهب وأفكار مارتان لوثر أو أتباعه وكذلك كتب القرآن أو دين محمد أو كتب الإنجيل المحرفة». وفي نفس الوقت عاقب ديوان الحقيق كل صاحب قولة يمدح أحد هذه الأديان: من ذلك امتثال الراعي الفرنسكان فران بيدرو (Fray Pedro) 1572 أمام المحكمة بتهمة أنه ادعى في إحدى مواعظه أن كل الأشخاص يستطيعون أن ينقذوا أنفسهم بالتجائهم إلى عقيدتهم «العربي لدينة واليهودي لدينه أيضًا». غير أن المهم في هذا الصراع ضد الإسلام يتمثل في تقصي الموريسكيين. إن القضية الهامة في هذا الملف وأهميتها من عدة وجوه هي ولاشك قضية ماريا رويز (Maria Ruiz) إحدى الموريسكيات المتزوجة بكريستيانو فياخو (Cristanoy Viejo). ومن دراسة قصة حياتها، نستطيع أن نتصور مدى غليان عدد كبير من الموريسكيين الذين تقاذفتهم الأحداث من قارة إلى أخرى في ظروف مأسوية في بعض الأحيان. ولدت ماريا رويز في عائلة موريسكية بألبولو (Albolot) وهي قرية صغيرة سيرا داس البحرس (Sierra des Alpujarras) في ولاية غرناطة. وقريتها هذه، كشأن أكثر القرى في تلك الفترة، آهلة بأغلبية موريسكية، وفي بعض الأحيان ل يوجد بها مسيحي واحد أصيل. ونلاحظ من وقت لآخر زيارة أحد القساوسة لتلاوة

القداس أو تدريس المسيحية أو من فترة لأخرى قدوم أحد رؤساء ديوان التحقيق للتأكد من أن الناس يؤدون الصلاة الربانية وأنهم مؤمنون صادقون. أن تلك الزيارات كانت في الواقع، تغير الكثير من الحياة الروتينية اليومية. وفي هذه الأثناء كان الناس ينزعجون قليلا، غير أنه في بقية الأوقات يمكن للفرد أن يمارس بكل اطمئنان دين المجموعة بالقرية حيث يشعر المرء أنه مشدود بكل حواسه إليه.

ومنذ السن الحادية عشرة، كانت ماريا رويز قد لقنت مبادئ الإسلام. ولم يكن ذلك قبل هذه الفترة، خاصة وأن الأقدمين كانوا يخشون أن يقع الأبناء في الفخ الذي نصبه رؤساء دواوين التحقيق، إذا ما لقن الأطفال مبادئ الإسلام زمن حداثتهم. وقد انضمت ماريا بكل قلبها إلى دين أجدادها على أن تقيم صلاتها في المساء. وكانت تعلم مسبقًا أن هذا الأمر ضد دين المسيح، وأهملت في صلاتها اللغة اللاتينية لتعوضها باللغة العربية وقد تعلمت البسملة (Adoloyma) (Halamay) والطقوس الدينية. ومع أفراد القرية، كانت تقوم بصيام رمضان وتساعد أخواتها على ذبح خروف العيد بعد أن تقرأ البسملة وتطبق جميع المناسك. ومن أعمالها كانت ماريا تستهزئ بكل الاعتقادات المسيحية وعبادة الأصنام وببكارة مريم (على الرغم من أن القرآن أقر ذلك). وقد تعلمت أيضًا كيف تخفي عقيدتها وتمارس التقى. غير أن الظروف حتمت عليها أن تغادر قريتها منذ السن الرابعة عشرة. إن سنين الطفولة والمراهقة التي قضتها في إطار مجتمع إسلامي قد أثرت عليها تأثيرًا عميقًا. وبعد ذلك بقليل تزوجت من رجل ذي مكانة «من النبلاء الأشراف الأعراق» وأخذها معه إلى أمريكا. وحافظت على دين صغرها حتى السن السابعة والعشرين حيث استمرت، في الخفاء، تمارس كل قواعده. واستمر هذا الوضع حتى بلوغها الخامسة والأربعين غير أنها منذ أكثر من عشرين سنة

بدأت تنسى أخطاءها السابقة. وأثناء حفل الاعتراف الجماعي، صرحت لأحد الكهنة بارتباطها السابق بالإسلام وقد رفض الكاهن قبول توبتها قبل أن يحيلها إلى ديوان التحقيق. وللحصول على التوبة، وجب عليها أن تمثل أمام المحكمة لتتهم نفسها، وهذا ما حصل بالفعل. وقد اعتقد حكام ديوان التحقيق بصدق ندمها (ألم تطلب باكية إحراقها إذا كان ذلك ضروريًا لتوبتها؟). ومن جهة أخرى، يمكن أن يكون عدد آخر من الموريسكيين المخفيين يشبهون حالتها، وهذا ما جعل هذه القضية لم تفش سريتها وحتى العقاب المسلط لم يعلن عنه، وخلاف هذا، فإن أصحاب البدع المخفيين سوف لن يقدموا على كشف هويتهم. وفي آخر الأمر، حوكمت ماريا رويز بتسليط غرامة مالية زهيدة بحيث أن ذلك لم يؤثر حتى على زوجها.

ويبدو أن أمثال هذا الزواج المختلط كان شائعًا بمكسيكو، ودعوى أخرى تمثلت في أحد أبناء المسيحيين العريقين مع موريسكية ختم على وجهها بالأحمر (دلالة على أنها من العبيد)، ملف دعوى 1601 ضد نيكولا ألومان (Nicolas Aleman) «أصيل مكسيكو، يبلغ من العمر الخمسين، وهو رجل ثري وابن موريسكية ختم على وجهها بالنار». وقد رفض أن يساعد ديوان التحقيق واستولى على أملاك صديق كان قد حكم عليه. إن وثائق دواوين التحقيق بمكسيكو تعد أكثر إثراء من مجموعة الوثائق التاريخية الوطنية بمدريد، فقد حفظت في دار الوثائق العامة للأمة المكسيكية كل مجموعات ديوان التحقيق المكسيكي، ويمكننا أن ندرس عشرات من الدعاوى المتعلقة بالموريسكيين. وكما هو الحال في إسبانيا، فإن هذه الدعاوى قدمت إلى المجمع الكنسي لأن أصحابها وقعت الوشاية بهم لاصطناع حياتهم بعدد من مظاهر الدين الإسلامي. على أن المآخذ هي نفسها في كل الحالات: الامتناع من شرب الخمر وأكل الخنزير، والملاحظ أن الصحة البدنية تختلف لأن

المسلمين يمارسون الوضوء يوميًا. وفي حالات أخرى، فقد ضبط المسلمون، على حين غفلة عندما يقيمون الصلاة أو يصومون رمضان.

يكفي أن يتفوه شخص ما بقوله مشئومة ليفتح تحقيق حول ماضيه ففي 1619 بكزكتلان (Cuzcatlan) بقوتيمالا (Guatemala) (التي كانت تخضع قانونيًا لمحكمة مكسيكو) اتهم بدرو سوريانو (Pedro Soriano) أنه قال: «لماذا أدافع عن الدين المسيحي، في حين أنني لم أدافع عن دين العرب». وإذا كان عدد من مراقبي الأهالي بأمريكا قد حاولوا أن يحيطوا بحريم من العبيد الهنود، فإن ذلك سوف يفسر في الحين من طرف ديوان التحقيق على أنها علامات محتملة للولاء للدين الإسلامي، ويمكننا أن نذكر عدة حالات للأشخاص الذين تزوجوا بأكثر من واحدة، وحيث اعتبر ذلك ديوان التحقيق انتماء لأصحابها إلى الدين الإسلامي. يمكن أن يكون الموريسكيون المكسيكيون قد ساهموا على إدخال عدد من الخرافات والسحر إلى المكسيك، وخاصة استعمال القول قد اتخذ وسيلة للتبنؤ، وحيث كانوا المختصين بها بإسبانيا، وقد أثيرت هذه المسائل في عدد من الدعاوى. في البيرو اتهم فراي جوان دو بصطامنتي (Fray Juan de Bustamante) أنه ساحر وقد أوقف عام 1574: «وقد صرح أنه يعرف «اللعب بالقول» كالمريسكيين، وأنه يستطيع في هذه الحالة أن يختفي عن الأنظار بوضع القول تحت لسانه، كما أنه يقدر أن يلج من شقوق الباب وأنه يرغب القيام ليدخل إلى محكمة الديوان ليختلس وثائق اتهامه». انظر مادينا، نفس المصدر، صـ 110. ومنذ عام 1539، كان الأسقف دو داكساكا (De Daxaca) قد اتهم إيزابيل (Isabel) الموريسكية التي أرادت أن تتنبأ للسيدة ترابسا دو برتغال (Dona Teresa de Portugal). ومن جهة أخرى كانت هناك دعوى أخرى تتعلق «بالكسكسي» هذا الأكلة الإسبانية التي اعتبرها ديوان التحقيق في بعض الأحيان من علامات التبعية للدين

الإسلامي للأشخاص الذين يتناولونها، ولم يكن هذا وقفًا على المكسيك» إذ نجد نفس الأكلة - التي لم تكن في حد ذاتها محل اتهام - تضم بالإضافة إلى الكسكسي الكحول ولحم الخنزير.

وجب أن نتحدث عن جزر الفيليبين التي كانت تابعة لمحكمة مكسيكو، وحيث أوفدت هذه الأخيرة، أحد رؤساء ديوان التحقيق إلى مانيلا (Manille). وفي هذه المناطق وجب الاحتراز من الإسلام. إذ أن عددًا كبيرًا من العرب المسلمين وصلوا من ماليزيا وبورنيو واستقروا وفرضوا أنفسهم على المواطنين. على أن هناك عددًا آخر من الجنود، خاصة الأندلسيين، قد ذكرت أسماؤهم إلى محكمة ديوان التحقيق بالمكسيك من طرف رئيس الشرطة هناك، وقد أخذ على هؤلاء أنهم يرغبون في الاجتماع بالعرب وعلى الخصوص أثناء الأعياد، وعليه فإن ماركوس دو قنتارو (Marcos de Gintero) وهو جندي بلغ من العمر إحدى وعشرين سنة، وأصيل منطقة هوولفا (Huelva) قد حكم عليه بمائتي جلدة وسنة سجنًا في مستشفى «لاختلاطه بالهنود وتزييه بلباسهم كما أنه شارك في احتفالاتهم. ونظرًا لتعدد مثل هذه الحالة، أرسل ديوان التقيق بمكسيكو بتاريخ 28 أفريل 1587 تعليمات إلى رئيس الشرطة بمانيلا لردع خيانة الإسبانيين الذين يعاشرون العرب «ويذهبون حتى إلى الزواج بالموريسكيات حسب العادات العربية ويتزينون بلباسهم ويمارسون كل تقاليدهم في الشرب والأكل والقواعد والاحتفالات». وقد طلب إلى رئيس الشرطة إنزال عقاب بهؤلاء الجنود وإخبارهم بأنهم نظرًا «لاشتباههم في دينهم» فإنهم يستوجبون عقابًا شديدًا. وقد أضيف إلى نص الأمر العام الذي قرئ في الكنائس فقرة تنص على حالات الشطط مع ذكر العقاب المسلط، ومن هذه الحالات نذكر: «الأشخاص الذين يتزوجون حسب التقاليد والعادات العربية أو يترنمون بأغانيهم أو قيامهم بحفلات غناء

استعملت فيها آلات الغناء العربي». وبالإضافة إلى هذا، كلف عدد من المبشرين بتمسيح العرب، على أن يتم نعنيدهم في حفلات رسمية كبيرة، وقد عمد «أحد المترجمين العرب: وقد أذن الحاكم أن تنظم على نخبة حفلة شرفية كبيرة، وأن تطلق المدافع وتقام وليمة وأن يحضر المشاة النظاميون» وقد لقب بماثيودوسانص (Mathietu de Sonz) ومن الطبيعي أن ديوان التحقيق سيشدد الرقابة خاصة على صدق عقيدة وإيمان الداخلين حديثًا في الدين المسيحي وكذلك على أبناء الزواج المختلط. ففي 1648 كان اليخو دو كاسترو (Alyo de Castre) البالغ سنه اثنين وثمانين سنة والقاطن بمانيلا هو ابن أحد البرتغاليين بفليبا ديزا (Felipa Diza) «من الأمة الموريسكية» (ولا شك أنها موريسكية) قد اتهم بإهمال ممارسة الطقوس الدينية والقداس الكنيسي ليمارس الدين الإسلامي «لقد شوهد يؤدي صلاة الجمعة»: كما اتهم بأنه ساحر: «لقد كان يستعمل الأعشاب والتراب المجلوب من المقبرة لعملياته السحرية بحيث يدخل الأعشاب في ذراعه الأيسر بين الجلد واللحم دون أن يشقه: وكان يقول أن ذلك مفيد جدًا للوقاية من الجراح التي يحدثها العدو في ميدان الحرب وأيضًا إن رجال العدالة لا يستطيعون القبض عليه بل أن ذلك من شأنه إظهار المودة نحوه. أما محكمة كرتجان (Cartagena)، بالهند علم تعرف إلا قليلا عن دعاوى الموريسكين، ذلك أن هاته المحكمة أنشئت بعد سنة أي 1610 ولم تبدأ أشغالها إلا بعد عملية طرد الموريسكيين من إسبانيا، وباستطاعتنا أن نذكر حالة فرنسسكو ميناز (Francisoco Minez) أصيل (Murui) قد اجتاز إلى بلدان المغرب أثناء عملية الطرد. وقد أسر على ظهر سفينة عندما كان يقوم بعملية غزو على السواحل الإسبانية وقد أرسل ليكون عبدًا للملك على ظهر إحدى السفن، وقد درست حالته من طرف مراقب ديوان التحقيق أوقارط صارفيا (Ugarte Saravia) الذي أرسل بدوره نسخة من التحقيق إلى الديوان بمدريد.

أما المجلس فقد عاتب المراقب عندما رد عليه مخبراً إياه: أن الذي يحتاج إله الموريسكي ليس تسليط العقاب ليرجع إلى حظيرة الإسلام بعد الطرد، بل هو إيداعه في يد أحد الآباء اليسوعيين ليلقنه من جديد الدين الكاثوليكي. وهناك عبد آخر للملك على ظهر أحد السفن هو فرنسسكو شبوللا (Francisco Cebolla) من مرساي وهو الذي أرتد عن دينه قد عهد به إلى اليسوعي في نفس الوقت الذي عهد إليه الموريسكي. وبالنتيجة، ومن خلال هذا القسم من بحثنا، نستطيع أن نتساءل عن الموريسكيين الذين اجتازوا إلى أمريكا: ولكن من سوء الحظ، لا نستطيع أبداً أن نقدم رقماً لذلك لسبب بسيط، هو أن هذه الهجرة كانت حركة سرية وبالتالي يستحيل مراقبتها، ولهذه الأسباب ومن خلال الفهرس الذي وضعه بارمودواز بلاطا (Bermudez Plate) للسنوات التالية: 1509 - 1559 للأشخاص الذين اجتازوا إلى الهند، إلا نعثر على الموريسكيين، إلا حالة واحدة عرفه أنه «من معتنقي المسيحية الجدد». ولنا أن نتساءل كيف استطاع هؤلاء المحرم عليهم السفر أن ينجحوا في ذلك، في حين كان يطالب كل فرد عند الإقلاع أن يستظهر برخصة تامة الشروط؟ توضح لنا رسالة من الضباط الملكيين التابعين لكازادوا كنتراتاشيون (Casa de Contracion) أحد أسرارها هذا المشكل ومفتاحه: «بخصوص مشكل مرور الأشخاص الفاسدين إلى أمريكا، فإننا هنا اتخذنا إجراءات بعدم استطاعتهم المرور. ونظراً إلى أن سيادتكم تسمح لهم بالإقلاع والسفر إلى كل مكان ما عدا إشبيلية، فإنه من الطبيعي أننا لا نقدر على منعهم من أن يستقلوا هاته السفن للسفر». وبالإضافة إلى هذا كان نظام الرخص يشتمل على عدد من الخدع والحيل. من الجائز أن نعث على عدة شهود للتصريح أن الراغب للسفر، ليس شخصاً محظوراً عليه السفر. على أن عدداً من المسافرين كانوا يستعملون رخصاً عهدت إلى أشخاص آخرين. وفي بعض الأحيان يجبر

مجلس المخالفات على اتخاذ عقوبات ضد القائمين على ممارسة إعطاء الرخص. ونفهم إذن، في مثل هذه الظروف كم كان السفر إلى الهند صعبًا نتيجة المراقبة فإنه، على أية حال، لم يكن مستحيلا، إذ الشواهد التي ذكرناها سابقًا تؤيد ما نذهب إليه: ونستطيع، بالإضافة إلى كل هذا أن نؤكد شهادة فريدة من نوعها يتمثل في حكاية أحد الموريسكيين كان قد أطرد 1610 من «الجزيرة الخضراء» والتجأ منذ ذلك الوقت إلى تونس. وفي تاب ألفه بعد ذلك، يحكي لنا كيف أنه، عندما كان بإسبانيا، قد قام بعدد من السفرات إلى أمريكا على بواخر حربية كانت ترافق السفن المحملة بالأموال. وخلال الاجتماعات التي كانت تعقد على ظهر هذه السفن مع المختصين بفن المدفعية، لقن هذا الفن وأصبح بتونس أحد المختصين بفن الأسلحة النارية. وقد بين ان أحدًا لم يشك في أندلسيته (أي موريسكي).

مظاهر أخرى للمشكل الموريسكي بأمريكا

تثار دومًا بأمريكا قضية الموريسكيين إذا ما ذكرت قضية الهنود، ورجال الكنيسة ورجال السياسة كانوا دومًا يراجعون التجربة الإسبانية مع الموريكيين، وقبل كل شيء على الصعيد التبشيري، لاحظ المبشرون وجود تقارب بين الهنود والموريسكيين، على الرغم من أن أوضاعهم، بالنسبة لكثير من النقاط، تختلف كثيرًا، على أن عددًا من الإخوان المسيحيين والكهنوتيين ممن وصلوا إلى العالم الجديد كانوا معززين بتجربة مع الموريسكيين. وكما هو الحال بإسبانيا، رغبت الملكة فرض اللغة الإسبانية، إلا أن المبشرين فضلوا حسب اختيارتهم بالنسبة لوزاراتهم لغات المواطنين منها: الناهوكل (Quichua) بالمكسيك والكيشوا (Nahualt) بالبيرو، وبإسبانيا نفسها نشر رجال الدين، لاستعمال الموريسكيين، أوامر الدين المسيحي في لغة أجداد الموريسكيين من

ذلك أن دون مارتان دواليالا (Martin de Ayala) كان قد نشر 1566 الدين المسيحي باللغة العربية، وفي إسبانيا الجديدة كان نائب الملك دون قاسبار دوزنيتا (Gaspar de Zunita) كونت دومانناري (de Monterray) قد تلقى هو الآخر «أمرًا ملكيًا» طلب فيه الملك من القساوسة المكلفين بنشر التربية الدينية لدى الهنود وتعليم لغتهم، وقد رغب الملك في «وجود عدد كبير من القساوسة ورجال الدين ممن يعرفونها». ومما لا شك فيه أن هذه الإجراءات رديئة وسيئة وهذا ما جعل الملك يشتكي من أعمال تدريس اللغة القشتيلية لجمع الهنود. وضمن هذه التعليمات طلب الملك «عدم السماح للموريسكيين الأحرار أو العبيد بقبولهم في الأقطار، إذ ذلك يتماشى مع نشر الدين المسيحي لدى الهنود». وهذا يعكس الرغبة في إنجاح تمسيح أمريكا، تلك العملية التي فشلت بإسبانيا، بستعمال نفس الوسائل والطرق: وفي حالات أخرى، سيتخذها الساسة من بعض مراحل التاريخ الموريسكي مثالا، لحل بعض مظاهر المشكل الهندي: ففي أثناء حرب الشيلي 1607 وعند أسر عدد كبير من الهنود، أثر مصير الموريسكيين بغرناطة الثائرين والذين تم أسرهم، وعندما استبشر المجلس الأعلى الهندي أثناء هذه الحوادث، أجاب بأن الهنود الأسرى يمكن اعتبارهم عبيدًا، أما الأطفال فيمكن إرسالهم إلى الولايات حيث يسود فيها الأمن على أن يسلموا إلى أشخاص يحافظون عليهم ويقوم هؤلاء الأطفال على خدمتهم حتى السن العشرين وحتى يثقفوا ويلقنوا الدين المسيحي، وهذا ما تم بالنسبة لموريسكيي غرناطة حسب نفس الوسائل والإجراءات. وكما بينه بيار دوفيولس (Pierre Duviols) أن وضعية الهنود بالبيرو ووضعية الموريسكيين بغرناطة هي بالقياس لعدد من القضايا، تشبه إحداهما الأخرى، ذلك أن الهنود استمروا على إيمانهم بأصنامهم ولم يعتنقوا الدين المسيحي، إلا في الظاهر، أما بالنسبة للسياسة، فإنهم يمثلون تهديدًا

لأمن البلاد إذا ما تحالفوا مع القراصنة الذين أنكروا ديانتهم: «إن احتمال قيام حلف بين الأمم المنكرة لديانتها وحيث جلبوا من إسبانيا مع هنود الشيلي الثائرين دومًا على السلطة الإسبانية، فإنهم لن ينفكوا يضايقون الحكام.

وفي أواخر القرن السادس عشر، كان الخطر الهولندي ضد البيرو يشابه الخطر التركي ضد إسبانيا، غير أن الأمل الذي يضعه الهنود أنفسهم في هؤلاء الأجانب يختلف عن الأمل الذي أظهره الموريسكيون بالنسبة للأتراك الذين يعتبرونهم أخوة لهم. ففي البيرو لا يمكن أن يفكر في حل الطرد: «ولا يوجد علاج آخر سوى الإجراء الوقائي الذي حقق في البيرو وهو الاندماج الديني والثقافي والذي تمثل في إسبانيا». وفي 1610 في نفس الوقت الذي كان فيه الموريسكيون يغادرون إسبانيا جماعات، كانت في البيرو مغامرة أخرى تمثلت في حملة كبيرة للقضاء على عبادة الأصنام. ومرة أخرى، كانت السياسة الملكية التي طبقت على الموريسكيين، قد ذكرت على أنها مثال يحتذى بالنسبة للسياسة الواجب اتباعها مع الهنود، وبتاريخ 4 ماي 1768 أرسل هذه المرة المجلس الهندي إلى الملك تقريرًا حول موضوع الأشغال الشاقة المسلطة على الهنود بمناجم بوطوسي (Potosi) إن طرد الموريسكيين قد ذكره الحكام وحتى الدعاة في عدة مناسبات. لقد نشر ريكار منذ سنوات خطبة جد غريبة تمدح فيليب الثالث للقرار الذي اتخذه والذي جعل منه علمًا لهذا الصراع ضد البدع. وجب مقارنة المواضيع التي أثارتها هذه الخطبة بأخرى ألقاها بفالنس رئيس الأساقفة جوان دو ريبيرا (Juan de Ribera) بتاريخ 27 سبتمبر 1609، وذلك بعد خمسة أيام فقط من نشر القانون القاضي بطرد الموريسكيين من بلنسية، وقد ذكر المجلس أن فيليب الثاني قد أطرد الموريسكيين دون أن يأخذ بالاعتبار «ملايين الملايين» من الأداء الذي يدفعونه، ولا إخلاء هذه المناطق من سكانها الذين يعيشون عليها: وكان هدفه الوحيد يتمثل في عدم إهانة الرب

بما يمارسه الموريسكيون من عادات ضد الدين المسيحي. وبعد إلا يتجاوز الاله الأشخاص الذين يعملون في كنف العدل، خاصة إذا كانت مملكة فيليب الثاني تعيش في كنف الرفاهية على الرغم من هذا الطرد الجماعي؟.

وتجاه الهنود، وجب أن لا نشعر بمثل هذه المنافع، ذلك أن الظلم المسلط ضدهم كان كبيراً. وقد ذكر المجلس هذه الفقرات الشديدة اللهجة التي جاءت على لسان ملشيوردولينون (Melchor de Linan) باعتباره نائب الملك ورئيس أساقف ليما والذي كان يذهب إلى الاعتقاد أن: «كل المعادن المستخرجة هي ولا شك مشبعة بدماء الهنود، وأنه باستخراج الفضة التي تحتويها سوف يفيض الدم أكثر من الفضة: وعليه إذا لم نلغ الأشغال الشاقة المسلطة على الهنود، فسينتهي بنا الأمر إلى القضاء على هذه الولايات وأن وزر هذه الأخطاء سوف تثقل الضمير الملكي». وبالإضافة إلى هذا نلاحظ في أمريكا نفس الاهتمام لمسألة «نقاء الدم» على الرغم من أن حالات الزواج المختلط تبدو أكثر. قد طالب مراقبو التحقيق بأمريكا، في المراسلات التي قاموا بها مع بقية دواوين التحقيق بإسبانيا، أن يكونوا على علم، باستمرار، إذا كان الأشخاص المعنيون «مسيحيين حقيقيين، من أصل ودم طاهر لا علاقة لهم بأجناس أخرى، وبالأخص العرب واليهود أو المعتنقين مذهب لوثر أو أي مذهب آخر للأشخاص الذين اعتنقوا الدين المسيحي حديثاً». وسيكون هذا سائر المفعول حتى أواخر القرن الثامن عشر. ففي عام 1283، نقرأ في عريضة لدون برناردو راميراز (Don Bernardo Ramirez): «يعتبرون أبائي وأجدادهم إسبانيين ودمهم نقي من أي اختلاط بأجناس العرب واليهود أو الأفراد الذين حكم عليهم ديوان التحقيق». ونذكر هنا أن لاز كازاس (Las Casas) نفسه في رسالة إلى الإمبراطور قد أثار الشك في صحة معتقد فرنسسكو ماروكان (Marroquin) أول رئيس أساقفة قواتيمالا (Guatemala) عندما افترض أن له

جذورًا موريسكية، وبالفعل كتب إلى الإمبراطور بتاريخ ديسمبر 1543 : «ونظرا إلى أن هذا الرجل ينتمي إلى نسب مشكوك فيه، فإن أقواله هي محل ارتياب. أن هذا الشخص «أصيل منطقة الباسك سانتندارينا» وقد علق على رأي لاتاكازاس: «إن حاسة الشم المتضخمة قليلا للأخ لازاكازاس، تعكس بعض الروائح المشكوك فيها والمتعلقة بنسل دون فرنسيسكو». إن احتمال الأصل الموريسكي اعتبر شيئًا مدنسًا ومأخذًا يتهم به الأفراد بسهولة. ومن ذلك تعيين نائب الملك بالبيرو 1570، كمسئول عن خدمات الأشراف والمراقبة بدرو دولافاقا (Pedro de la Vega) أصيل أوصانيا (Ocana)، غير أن شهرته كموريسكي، جعلت المسئولين «يذكرونه بذلك فجأة». ودوما بليما 1372، أشيع أن أحد المقربين لديوان التحقيق قد تزوج بمورسيكية «قد ختم على وجهها» وهو بذلك قد عرض نفسه إلى مآخذ المدعي، غير أن هذا الشخص ذكر أن هذه نميمة إذ هذا الموضوع هو على الدوام مجال خصام بينهم جميعًا. ومع هذا سيستمر التيقظ والاحتياط قائمًا خاصة إذا كان الأمر يتعلق بتجديد قواعد القبول في مدارس الأسقفية، وهذا نتيجة القرارات التي اتخذها المجمع الكنيسي بترنت (Trente) وسيستمر هذا الأمر نافذ المفعول ليس فقط خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر بل أيضًا خلال القرنين السابع والثامن عشر. وعليه بينت دساتير المعهد الكنيسي سان فرانسيسكو بمدينة قوامانقا (Guamenga) 1626. أن طلاب هذا المعهد يجب أن يكونوا «أبناء من نسل مسيحي عريق، ولم يعلق بهم أي دنس من العرب واليهود أو الأشخاص الذين اعتنقوا عقيدتنا الكاثوليكية المقدسة»، نلاحظ أن المجمع الكنيسي الثالث لمكسيكو عام 1584 قد قرر قبل ذلك «أنه لا يقبل في أنظمته ومعاهده الأشخاص القالين وعلى رأسهم الهنود ثم العرب أو الأفراد الذين كان أبناؤهم أو أمهاتهم من ذوي البشرة السوداء». وكذلك كان النظام الداخلي

لمعهد شابا (Colleege de Chapa) والذي أسسه أحد الأساقفة 1679 كان يلزم أن يكون كل رواده من ذوي السلالات ذات الدم النقي، ممن لا تربطهم بالعرب أو اليهود أو الأشخاص المحكوم عليها من طرف ديوان التحقيق أو الذين اعتنقوا الدين المسيحي حديثًا أو أبناء المختلطين، أي علاقة.

أثناء القرن الثامن عشر كله، طولب أكابر المسئولين والضباط الملكيون وعدد من مختلف الشخصيات بنقاء دم سلالتهم: من ذلك عندما رغب الكونت دو كازابايونا (Casa Bayona) إنشاء مدينة جديدة 1732 بجزيرة كوبا، فرض عليه أن يجند من الشعب وأن يطلب من كل واحد تقريرًا عن «نقاء دمهم» وحتى يثبت أنهم فعلا: «إسبانيون» بدون شوائب من العرب واليهود والهنود والسود ومن الزواج المختلط ومن الأشخاص الحديثي عهد باعتناق المسيحية. ومن جديد خلال 1793 أثناء إنشاء المعهد الملكي سان كارلوس (San Carlos) بيونس إيريس (Buenos Aires) فرض على الطلبة المنخرطين أن يكونوا سالمين من أي علاقة بالعرب أو اليهود أو السود». لقد رأينا إذن على ضوء هذه الدراسة مدى الخوف الجنوني الذي أظهره الإسبانيون من أصحاب البدع. لقد كتب يكار ما يلي: «إن المبشرين ينتمون إلى بلد كان على الدوام حريصًا على تطبيق الدين الصحيح، كما كان دومًا يشعر باشمئزاز تجاه الدعاة وقد انتشر ديوان التحقيق وتطو أكثر من أي مكان آخر في إسبانيا وحيث رغب فيليب الثاني الذي اعتلى العرش خلال الفتح الفكري لإسبانيا الجديدة، أن يكون بطل ورمز الدين الصحيح في العالم، خلال القرن السادس عشر[1].

---

(1) لوبي كاديساك، نفس المرجع، ص 165.

الفهرس